

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: تمويل واستثمار محلي

الموضوع:

تثمين الموارد السياحية كآلية لدعم الاستثمار المحلي في الجزائر
دراسة حالة المناطق الصحراوية – ولاية الوادي نموذجا

إشراف الدكتور:

○ محمد عبادي

إعداد الطالب:

○ عبد الرزاق نرهواني

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب العائلي	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
د. موسى بن منصور	أستاذ محاضراً	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج	رئيسا
د. محمد عبادي	أستاذ محاضراً	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج	مشرفا ومقررا
د.أحمد بن قطاف	أستاذ محاضراً	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج	ممتحنا
د. توفيق براهيم شاوش	أستاذ محاضراً	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج	ممتحنا
د. عبد القادر عوينان	أستاذ محاضراً	جامعة أكلي محند أولحاج البويرة	ممتحنا
د. عبد الله عياشي	أستاذ محاضراً	جامعة الشهيد حمه لخصر الوادي	ممتحنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ
لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: 78].

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من كان سببا في وجودي وعونا في

حياتي ودعمي في مواصلة دراستي الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى زوجتي الفاضلة وأولادي قررة عيني

إلى كل أفراد أسرتي صغيرا وكبيرا وأخص بذكر أخي محمد

وكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد

إلى كل طالب علم يتغني به وجه الله

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي هداني ووفقني لانجاز هذا البحث العلمي المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور المشرف عبادي محمد على قبوله وتوليئه الإشراف

على هذا البحث، وعلى ما قدمه لي من توجيهات وإرشادات وأراء وأفكار وكل ما

خصني به من جهد ووقت طوال فترة إعداد هذا العمل

والشكر موصول أيضا لأساتذتنا الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول وتقييم وتقييم هذه

الرسالة وما خصوها من وقت لقراءتها ومن ثم مناقشتها

ولأنسى بالذكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد البشير

الإبراهيمي ببحر بوعريبيج

كما لا أنسى في الأخير أن توجه بالشكر إلى موظفي مديرية السياحة والصناعات

التقليدية وموظفي مديرية الثقافة ومديرية التكوين المهني وغرفة الصناعات التقليدية لولاية

الوادي ووكالة بن علي وقمودي للسفر والسياحة.

وإلى كل من ساهم في دعمنا من قريب أو بعيد

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع السياحي في الجزائر بصفة عامة، وعلى مناقشة مستواه في المناطق الصحراوية وبالأخص في ولاية الوادي، وذلك من خلال إبراز دور التثمين لمختلف الموارد السياحية في تطوير السياحة ودعم وجذب الاستثمار السياحي بما يحقق المكاسب الاقتصادية المرجوة، بالإضافة إلى دراسة وتحليل كل المؤشرات السياحية ودور الفاعلين في عملية التثمين (تشريعات، هياكل مؤسساتية،...الخ)، في تحفيزها وتطويرها.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن مؤشرات كل من السياحة والاستثمار السياحي في الجزائر مازالتا لم ترقى بعد إلى حجم المؤهلات والموارد السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، وخاصة المتواجدة في الصحراء الجزائرية، أما على مستوى ولاية الوادي فلم نلاحظ أي دور يذكر لعملية تثمين الموارد وتأثيراته على تحريك النشاط السياحي بالولاية، الأمر الذي يستدعي من السلطات الوصية بذل المزيد من الجهود لترقية وتثمين مواردها السياحية لخدمة القطاع، كالتنسيق بين مختلف الوزارات المعنية بهذه العملية ، وكذا وضع خطط وبرامج للحفاظ على هذه الموارد (تهيئة، صيانة، الأمن، والترميم ان اقتضي الأمر)، و تفعيل دور بعض الهيئات مثل: المتاحف، ومكاتب الصرف بالإضافة الى نشر الوعي الثقافي بين المواطنين بأهمية هذه الموارد السياحية ووجوب المحافظة عليها، والقضاء على المعوقات التي تحول دون تحقيق مكاسبها.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار السياحي - التثمين - المناطق الصحراوية - التنمية السياحية - الموارد السياحية - ولاية الوادي.

Abstract:

This study aimed to identify the reality of tourism sector in Algeria, and discuss it's level in desert regions especially in the state of El-Oued, and that is by showing the role of appraisal of different tourism resources in developing tourism and also supporting and attracting tourism investment that achieves the expected economic gains. As well as studying and analyzing all tourism indices and the role of participators in the appraisal process (legislation, institutional structures...etc), in stimulating and developing it.

The study concluded to multiple of results, the most important are: The indices to both tourism and tourism investments in Algeria did not improve yet to the size of qualifications and the resources of tourism which Algeria has, especially those found in desert areas, As for El-Oued state we did not notice any significant role to the appraisal process and it's effects on moving the tourism activity in the state, the matter that obliges relevant authorities to make more efforts to improve and appraise their touristic resources to serve the sector, such as coordinating between various ministries relevant to this process, and also by putting plans and programs to preserve these resources (preparing, maintenance, security and repairing if required), and using the role of some of bodies such as: museums and stock exchange offices as well as spreading cultural awareness between citizens about the importance of these resources and the necessity of preserving it, and also by eliminating obstacles that may prevent it's gains.

Keywords:

Tourism investment-Appraisal-Desert regions- Tourism development-
Tourism resources-El-Oued State.

Résumé

Cette étude a conduit à l'identification de la réalité du secteur du tourisme en Algérie, et à discuter de son niveau dans les zones désertiques notamment dans La Wilaya d'El-Oued, et cela en montrant le rôle de l'évaluation des différentes ressources touristiques dans le développement du tourisme et aussi en soutenant et en attirant investissement touristique qui réalise les gains économiques escomptés. En plus d'étudier et d'analyser tous les indices du tourisme et le rôle des acteurs dans le processus d'évaluation (législation, structures institutionnelles... etc), pour le stimuler et le développer.

L'étude a conclu à de multiples résultats, les plus importants sont: Les indices de investissement touristique et touristique en Algérie ne se sont pas encore améliorés à la Grandeur des qualifications et des ressources touristiques dont l'Algérie dispose, en particulier ceux trouvés dans les zones désertiques, Soit Au Niveau De La Wilaya d'El-Oued, nous n'avons pas remarqué de rôle significatif dans le processus d'évaluation et ses effets sur le déplacement de l'activité touristique dans La Wilaya, ce qui oblige les autorités compétentes à faire plus d'efforts pour améliorer et évaluer leurs ressources touristiques pour servir le secteur, tel comme coordination entre les différents ministères concernés par ce processus, et aussi en mettant en place des plans et programmes pour préserver ces ressources (préparation, entretien, sécurité et réparation si nécessaire), et en utilisant le rôle de certains organes tels que: les musées et les bureaux de bourse comme ainsi que la sensibilisation culturelle des citoyens sur l'importance de ces ressources et la nécessité de les préserver, et aussi en éliminant l'obstacle qui peuvent empêcher ses gains.

Mots clés:

Investissement touristique-L'évaluation-Zones désertiques- Développement touristique-Ressources touristiques-Wilaya d'El-Oued.

قائمة الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	ملخص اللغة العربية
	ملخص اللغة الأجنبية
III	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
XIII	قائمة الأشكال
XV	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة، الموارد السياحية والاستثمار السياحي	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: السياحة، تعريفها، أنواعها
3	المطلب الأول: مفهوم السياحة، السائح، الأركان والخصائص
11	المطلب الثاني: أنواع السياحة
19	المبحث الثاني: الموارد السياحية، التثمين، التخطيط و طرق تسويقها
19	المطلب الأول: مفاهيم حول الموارد السياحية
23	المطلب الثاني : تثمين الموارد السياحية
34	المطلب الثالث: تخطيط الموارد السياحية
40	المطلب الرابع: تسويق الموارد السياحية
45	المبحث الثالث: التنمية السياحية والتنمية السياحية المستدامة
45	المطلب الأول: التنمية السياحية
54	المطلب الثاني: التنمية السياحية المستدامة
58	المبحث الرابع: الاستثمار السياحي
58	المطلب الأول: الاستثمار السياحي ، المحلي، المفهوم، الخصائص والأهمية
64	المطلب الثاني: أهداف، مقومات ومعوقات الاستثمار السياحي
73	المطلب الثالث: مناخ الاستثمار السياحي وطرق تمويله
76	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الموارد السياحية في الجزائر: التشريعات، الاجراءات المؤسساتية الداعمة له وجهود الدولة لتثمينه

78	تمهيد
79	المبحث الأول: الموارد السياحية في الجزائر
79	المطلب الأول: الموارد السياحية الطبيعية
86	المطلب الثاني: الموارد السياحية الثقافية
93	المبحث الثاني: التشريعات القانونية و المؤسساتية لتثمين الموارد السياحية في الجزائر
93	المطلب الأول: التشريعات القانونية لتثمين الموارد السياحية في الجزائر
101	المطلب الثاني: المؤسسات السياحية لتثمين الموارد السياحية في الجزائر
112	المطلب الثالث: المؤسسات الثقافية والدينية لتثمين الموارد السياحية بالجزائر
123	المبحث الثالث: مجهودات الدولة لتثمين مواردها السياحية
123	المطلب الأول: مجهودات الدولة لتثمين الموارد السياحية الطبيعية
129	المطلب الثاني: مجهودات الدولة لتثمين الموارد السياحية التاريخية والثقافية
138	المطلب الثالث: مجهودات الدولة لتثمين الموارد السياحية الدينية
141	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: اتجاهات واجراءات الاستثمار السياحي والسياحة الصحراوية في الجزائر

143	تمهيد:
144	المبحث الأول: التشريعات القانونية والمؤسساتية للسياحة والاستثمار السياحي في الجزائر
144	المطلب الأول: التشريعات والآليات الخاصة بالسياحة في الجزائر
150	المطلب الثاني: التشريعات الخاصة بمناطق التوسع السياحي واستغلال السياحة للشواطئ والمياه الحموية
154	المطلب الثالث: التشريعات الخاصة بالاستثمار السياحي في الجزائر
159	المطلب الرابع: هياكل ومؤسسات دعم الاستثمار السياحي في الجزائر
163	المبحث الثاني: واقع السياحة والاستثمار السياحي في الجزائر
163	المطلب الأول: التنمية السياحية في الجزائر ضمن المخططات الوطنية
170	المطلب الثاني: برنامج التهيئة المالية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

178	المطلب الثالث: واقع الاستثمار السياحي والسياحة في الجزائر للفترة (2000-2018)
197	المطلب الرابع: المؤشرات السياحية في الجزائر للفترة (2000-2018)
205	المبحث الثالث: السياحة والاستثمار السياحي في المناطق الصحراوية
205	المطلب الأول: السياحة الصحراوية وأهم المدن السياحية بالمناطق الصحراوية
210	المطلب الثاني: التنمية السياحية بالمناطق الصحراوية في الجزائر
220	المطلب الثالث: المؤشرات السياحية و الاستثمار السياحي بالمناطق الصحراوية
229	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: واقع التثمين والاستثمار السياحي دراسة حالة ولاية الوادي	
231	تمهيد:
232	المبحث الأول: الموارد والمقومات السياحية بولاية الوادي
232	المطلب الأول: الوادي، الموقع والموارد السياحية الطبيعية
286	المطلب الثاني: الموارد السياحية العمرانية، الثقافية والدينية بولاية الوادي
246	المطلب الثالث: البنية التحتية ومختلف النشاطات الاقتصادية الداعمة للسياحة بالولاية
250	المبحث الثاني: سياسات واستراتيجيات التثمين بولاية الوادي
250	المطلب الأول: جهود الدولة في حماية وجرد وتصنيف الموارد السياحية وتثمينها بالولاية
258	المطلب الثاني: جهود الدولة في حماية ودعم الصناعة التقليدية والحرف وتثمينها
264	المطلب الثالث: تثمين الموارد السياحية عن طريق الترويج والتكوين وإقامة المهرجانات التقليدية والعصرية
278	المبحث الثالث: التنمية السياحية وواقع الاستثمار بولاية الوادي
278	المطلب الأول: برامج واستراتيجيات التنمية السياحية بولاية الوادي
289	المطلب الثاني: واقع السياحة والاستثمار السياحي بولاية الوادي
302	المطلب الثالث: أهم نماذج لمشاريع سياحية بالولاية ثمنت مواردها السياحية
310	خلاصة الفصل
312	الخاتمة
319	قائمة المصادر والمراجع
336	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة	55
2	تصنيف المنابع الحموية حسب التدفق	128
3	تصنيف المنابع الحموية وفقا لدرجة الحرارة	129
4	يتضمن افتتاح تصنيف المواقع والمعالم التاريخية	133
5	تصنيف المعلم التاريخية	136
6	تصنيف المواقع الأثرية	137
7	افتتاح تصنيف المواقع والمعالم الدينية	138
8	تصنيف المعالم الدينية والتاريخية	139
9	تصنيف المواقع الدينية الأثرية	140
10	المزايا والتحفيزات الجبائية لقانون الاستثمار سنة 1993	155
11	توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)	164
12	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال الرباعي الأول (1970-1973)	165
13	توزيع الاستثمارات على القطاعات خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	166
14	توزيع المشاريع السياحية للمخطط الخماسي الثاني	167
15	توزيع طاقات الإيواء حسب الدرجة سنة 2000	169
16	خطة الأعمال بالأرقام: مضاعفة قدرات الجزائر مرتين	173
17	عدد المشاريع السياحية بالأقطاب السياحية للامتياز	175
18	عدد القرى والأسرة بالأقطاب السياحية للامتياز	176
19	عدد أسرة الحظائر الإيكولوجية والسياحية بالأقطاب السياحية للامتياز	176
20	تطور حجم الاستثمارات حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة (2002-2017):	177
21	تطور الحظيرة الفندقية في الجزائر للفترة (2000-2018)	179
22	توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف (الدرجات) بمعيار عدد الأسرة للفترة (2000-2018)	181

183	توزيع طاقات الإيواء حسب الطابع القانوني للفترة (2000-2018)	23
183	تطور توافد السياح الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج للفترة (2000-2018)	24
186	ترتيب عدد السواح الأجانب حسب بلد وفودهم سنة 2018	25
188	خروج الجزائريين إلى الخارج حسب المقصد سنة 2018	26
189	مشاريع سياحية بالشراكة مع أجنب نهاية سنة 2017	27
191	تطور عدد المشاريع السياحية المنجزة للفترة 2013-2018	28
192	تطور عدد المشاريع السياحية التي في طور الانجاز للفترة 2013-2018	29
193	تطور عدد المشاريع السياحية الغير منطلقة للفترة 2013-2018	30
194	تطور عدد المشاريع السياحية المتوقفة للفترة 2013-2018	31
195	تطور عدد المشاريع السياحة الحموية للفترة 2012-2018	32
196	وضعية تطور مناطق التوسع السياحي نهاية 2017	33
198	تطور ميزان المدفوعات السياحية - بند السفر للفترة 2000-2018	34
200	عدد العمال في القطاع السياحي فرع فنادق، المقاهي، المطاعم خلال الفترة (2000-2018)	35
201	تطور مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية للفترة (2015-2018)	36
203	تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام فرع فنادق، المقاهي، المطاعم خلال الفترة (2000-2018)	37
211	حصيلة برنامج الاستثمارات السياحية للمخطط الثلاثي الأول (1967-1969)	38
212	عدد الأسرة المنجزة للمخطط الرباعي الأول (1970-1973)	39
212	عدد الأسرة المنجزة خلال الفترة (1974-1977)	40
212	عدد المشاريع المبرمجة حسب طبية الكنتج السياحي للمخطط الخماسي الأول (1980-1984)	41
213	الإيواء السياحي حسب الملكية و المنتج السياحي نهاية 1989	42
214	عدد المشاريع السياحية قيد الانجاز في بداية 2007	43
215	توزيع المشاريع السياحية المتوقفة حسب المنتج السياحي في منتصف	44

	2007	
216	توزيع طلبات الاستثمار حسب المنتج في منتصف 2007	45
216	تطور طاقة الإيواء السياحي حسب نوع المنتج السياحي للفترة (1997-2007)	46
218	عدد المشاريع الفندقية بالقطب السياحي جنوب شرق الواحات	47
219	عدد المشاريع الفندقية بالقطب السياحي جنوب غرب <<توات، القرارة>> سنة 2008	48
219	عدد المشاريع الفندقية بالقطب السياحي جنوب الكبير <<طاسيلي ناجر>> سنة 2008	49
219	عدد المشاريع الفندقية بالقطب السياحي جنوب الكبير <<الهقار>> سنة 2008:	50
220	عدد القرى السياحية بالقطب السياحي جنوب غرب <<توات، القرارة>> المراد انجازها سنة 2008	51
221	تطور عدد الفنادق والأسرة بالمناطق الصحراوية وذلك حسب المنتج السياحي (2008-2018)	52
222	عدد السواح في الموسم السياحي الصحراوي (2012-2018):	53
224	تقدم الأشغال في خطط تنمية السياحة حسب الولايات نهاية سنة 2014	54
225	وضعية تطور المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية للولايات نهاية سنة 2017	55
227	حالة مناطق جديدة للتوسع السياحي ببعض المناطق الصحراوية نهاية 2017	56
236	المنابع الحموية لولاية الوادي	57
247	طول شبكة توزيع الغاز بالولاية	58
247	طول شبكة الكهرباء بالولاية	59
248	تعداد المواشي بالولاية إلى غاية 2018/12/31	60
252	الممتلكات الثقافية المصنفة وطنيا على مستوى ولاية الوادي	61
254	أهم الممتلكات الثقافية التي ضمن الجرد الإضافي بولاية الوادي	62
260	منشآت الصناعة التقليدية بولاية الوادي إلى غاية 2019./12/31	63

261	نشاطات الصناعة التقليدية بالولاية وعدد الحرفيين	64
262	عدد معارض الصناعة التقليدية والحرف بالوادي	65
266	تطور عدد وكالات السياحة والإسفار بالولاية للفترة 2008-2019	66
271	تعداد المتكويين في نمط التكوين الحضوري للفترة (2015-2019)	67
272	تعداد المتكويين في نمط التكوين عن طريق التمهين: للفترة (2015-2019)	68
272	تعداد الطلبة المسجلين الجدد والقدامي للموسم التكويني (2019-2020) للتخصصات السياحة والفندقة والتراث الثقافي:	69
274	أهم الصالونات السياحية التي أقيمت بالولاية	70
275	أهم الدول المشاركة في المهرجان العربي الأول للنشاطات الرياضية على الرمال	71
279	عدد المؤسسات الفندقية بولاية الوادي للفترة (2000-2014)	72
279	أنواع السياحة المهيمنة في ولاية الوادي	73
280	أهم المشاريع التنموية لكل قطاع للفترة (2002-2014)	74
286	التقديرات المالية للسيناريو المعتمد	75
289	تطور عدد الليالي السياحية ووصول السياح بالولاية للفترة (2008-2019)	76
291	عدد المنشآت الفندقية بالولاية إلى غاية 2019/12/31	77
292	تطور عدد المؤسسات الفندقية بالولاية للفترة (2008-2019)	78
294	تطور عدد المؤسسات الشبانية للفترة (2008-2019)	79
295	مناطق التوسع السياحي المقترحة للتصنيف	80
297	حصيلة الاستثمار السياحي الخاص بالولاية إلى غاية 2019/12/31	81
298	خاص ببرنامج ميزانية الدولة للتجهيز (145-302-CAST) مسير من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية	82
299	وضعية العمليات الحالية ضمن البرنامج القطاعي العادي (145-302) إلى غاية 2018/12/31.	83
307	بطاقة تقنية وفنية للمشروع لترميم الزاوية التيجانية	84

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
7	مكونات السياحة	1
9	أركان السياحة	2
172	يمثل الاهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030.	3
177	تطوير حجم الاستثمارات حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2002-2017	4
185	تطور عدد السواح الأجانب لسنوات 1988-1998-2008-2018	5
187	تطور عدد السواح الأجانب حسب سبب الزيارة لسنة: 2018	6
199	تطور ميزان المدفوعات السياحية - بند السفر للفترة 2000-2018	7
200	عدد العمال في القطاع السياحي فرع فنادق، المقاهي، المطاعم خلال الفترة (2018-2000)	8
202	تطور مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية خلال الفترة 2015-2018	9
204	تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (فرع فنادق، المقاهي، المطاعم) خلال الفترة 2000-2018	10
223	عدد السواح الاجانب والمقيمين بالسياحة الصحراوية للفترة (2015-2018)	11
280	عدد السياح للمعبر الحدودي الطالب العربي للفترة: (2000-2010)	12
281	نسبة السواح الجزائريين وكذا الأجانب بالمعبر الحدودي الطالب العربي بالولاية	13
282	نوع الإقامة المفضلة لدى السواح الأجانب والمحليين بالولاية	14
290	تطور عدد الليالي السياحية ووصول السياح بالولاية للفترة (2008-2019)	15
293	تطور عدد المؤسسات الفندقية بالولاية للفترة (2008-2019).	16
294	تطور عدد المؤسسات الشبانية للفترة (2008-2019):	17

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
336	يوضح جدول تطور الطاقة الإيوائية المصنفة حسب الأسرة للفترة (2012-2019) للمملكة المغربية:	1
337	يوضح جدول تطور الطاقة الإيوائية المصنفة حسب الأسرة للفترة (2012-2018) للجمهورية التونسية	2
338	يوضح جدول حركة خروج المواطنين المقيمين في الجزائر للفترة (2000-2018):	3
339	يوضح جدول عدد الوكالات السياحية إلى غاية 2019/12/30 بولاية الوادي	4

مقدمة

إن لغالبية الدول مقومات وموارد سياحية فيها مجالات خصبة للاستثمار من أجل تنمية القطاع السياحي لديها ، فهذا القطاع الخدماتي تتفاوت مكانته حسب طبيعة الاقتصاد الذي تنشط فيه هذه الصناعة، وكذا الموارد والامكانيات السياحية التي تزخر بها تلك البلاد مهما كانت درجة تقدمها، وتبرز أهميتها بوضوح من خلال مساهمتها المباشرة في الناتج المحلي لتلك الدول، وقدرتها الكبيرة على تحسين المستوى الاقتصادي وتحقيق معدلات تنموية عالية.

وإن كانت السياحة بهذه الأهمية الكبرى لدى معظم دول العالم، فإن الحديث عن الموارد السياحية والمهددة بالزوال والتلاشي عبر الزمن، مثل المعالم والمواقع التاريخية والعمرانية تمثل إحدى أعمدها ومصادرها، فتنميتها تعتمد بشكل كبير على عناصر جذب سياحية متعددة ومتباينة الخصائص بين طبيعية وأخرى غير طبيعية، فعناصر الجذب الطبيعية تتمحور حول المناخ السائد والغطاء النباتي وأشكال السطح أو الطبوغرافيا وغيرها من الركائز، أما عناصر الجذب غير الطبيعية فتتمثل غالبا في المنتزهات والمتاحف ومختلف المواقع الأثرية والتاريخية، وأماكن الإيواء السياحي كالفنادق المؤهلة والمصنفة ومختلف الفيلات والشقق المستأجرة ودور الشباب والمخيمات وعوامل مساعدة أخرى كالإشهار والتسويق السياحي، بالإضافة إلى المنظومة البنكية والاتصالات وكذا وكالات الأسفار السياحية وإدارة السياحة والصناعات التقليدية وفرص التكوين البشري وغيرها، ففي ظل هذه العناصر الداعمة ازدادت مكانة الصناعة السياحية كما يطلق عليها مؤخرا في مجال المال والأعمال، ويعتمد ذلك بالأساس على تنمية هذه المواقع والعناصر، وينطبق هذا القول بدرجة كبيرة على الدول النامية التي تريد تخليص اقتصادياتها من الاعتماد كليا على الموارد الأولية الخام وخاصة المحروقات كمصدر للثروة كما هو الحال في الجزائر.

وتعد الجزائر من بين أهم الدول التي تتمتع بموارد سياحية طبيعية ومناخية و بيئية وحضارية وتاريخية وثقافية قلما توجد في دول أخرى، مما يؤهلها أن تصبح قطبا سياحيا متميزا على الخارطة السياحية العالمية، لو أحسن تنمين مختلف مواردها السياحية ، وتهيئتها لاستغلالها فيما بعد في عمليات الاستثمار السياحي الواعد،

وعندما نتكلم عن الجزائر كقارة، نتذكر الصحراء كجزء من هذه القارة والتي تزيد مساحتها عن 02 مليون كلم²، ومصنفة من أجمل صحاري العالم، حيث تمتد على مساحة تقدر بـ 80% من المساحة الكلية للجزائر والتي تزخر بموارد سياحية هامة ومتنوعة مثل كثبانها الرملية وهضابها الصخرية وسهولها الحجرية لنقف شاهدا على التنوع والتميز ولتشكل متحفا طبيعيا على الهواء الطلق، هذا بالإضافة إلى مختلف الثقافات

والعادات والتقاليد والتي من الممكن أن تساهم في دعم منتج سياحي صحراوي واعد وتكون بذلك مقصدا سياحيا بإمتياز إن أحسن تثمين واستغلال هذه الموارد السياحية دعما للاستثمار السياحي بالمناطق الصحراوية وبالتالي النهوض بمجال التنمية السياحية على المستوى المحلي.

وإن هذا التنوع في الموارد السياحية من ولاية صحراوية إلى أخرى من هذه الصحراء الشاسعة يقابله أيضا نقص أو انعدام في مجال التنمية السياحية بهذه المناطق ، فولاية الوادي ورغم امتلاكها على مؤهلات وموارد سياحية متنوعة مثل الرمال الذهبية المتواجدة في العرق الشرقي، وكذا أسلوب زراعة النخيل أو ما يسمى بالغوط الفريد من نوعه في العالم، والتراث العمراني المميز بقبابه المشهورة عالميا، وأسلوب البناء المستعمل محليا فقط، و التراث الثقافي المادي واللامادي المنتشر في عموم الولاية، ورغم مجهودات الدولة على مستوى المحلي في تثمين هذه الموارد السياحية من ناحية ودعم الاستثمار السياحي من ناحية أخرى إلا أننا لم نلاحظ تنمية سياحية متكاملة تعزز دور الولاية في أن تصبح قطبا سياحيا بإمتياز.

وعلى الرغم من كل الموارد والمقومات السياحية سواء على المستوى الوطني (الجزائر بشكل عام) أو على المستوى المحلي (ولاية الوادي)، وبالرغم من جهود الدولة ممثلة في الاستراتيجيات الوطنية للسياحة (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030)، وكذا المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الوادي، فإننا لم نلاحظ ميدانيا بوادر في المؤشرات السياحية توحى بنهضة سياحية على المدى القريب، وسعيا للبحث عن أسباب القصور والمعوقات التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة، والمستوى المأمول من درجة للسياحة تصبح قبلة للسياح كغيرها من دول الجوار على الأقل، ومحل جذب للمستثمر المحلي والأجنبي، والتعمق في مختلف الآليات والاستراتيجيات الكفيلة بذلك وبالأخص تبيان مكانة تثمين الموارد السياحية في نجاح سيرورتها العملية، ارتأينا أن نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن دعم وتعزيز الاستثمار السياحي المحلي بالاعتماد على آلية تثمين الموارد السياحية في المناطق الصحراوية بصفة عامة وولاية الوادي بصفة خاصة؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الموارد السياحية المثمنة في دعم وتطوير قطاع السياحة بالجزائر، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم السياحة وما هي أهم ركائزها؟

- فيما تتمثل أبرز الموارد السياحية في الجزائر؟

- وما التدابير التي اتخذتها الجزائر لتثمين الموارد السياحية؟
- ما هي الاستراتيجيات التي اعتمدها الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي؟
- ما أثر الاستراتيجيات المتبعة على المؤشرات السياحية في الجزائر بشكل عام والمناطق الصحراوية على وجه الخصوص؟
- ماهي الجهود المحلية لتثمين الموارد السياحية في دعم الاستثمار السياحي المحلي بولاية الوادي؟

❖ فرضيات الدراسة:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات وهي كالتالي:

- أ - تعد السياحة صناعة متكاملة بالغة الأهمية، وتؤثر على مجمل المتغيرات الكلية للاقتصاد، ويعتبر كلا من الموارد السياحية والاستثمار السياحي أهم ركائزها .
- ب - تتعدد الموارد السياحية في الجزائر والتي أخذت على عاتقها ومنذ الاستقلال، عدة تدابير وجهود من أجل تثمين هذه الموارد على جميع القطاعات ذات الصلة، وذلك لأهميتها سياحيا ولكن هذه الجهود لم يتم تبيان أثرها في الواقع.
- ج- تبنت الجزائر إستراتيجية وطنية، بهدف ترقية وتطوير السياحة والاستثمار السياحي.
- د- وضعت الجزائر خطط تنمية لتممية القطاع السياحي بالمناطق الصحراوية، كما عملت على تفعيل دور الاستثمار السياحي لدى هاته المناطق.
- هـ- تفعيل دور الاستثمار السياحي رغم الاهتمام الذي أولته السلطات القائمة على قطاع السياحة لولاية الوادي، بهدف تثمينه وتطويره .

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- أهمية ومكانة القطاع السياحي في اقتصاديات دول عديدة والتي باتت تعتمد عليه لجلب المداخيل من العملة الصعبة.
- تكمن كذلك في أهمية تثمين الموارد السياحية وعلاقتها بالجذب السياحي من جهة، ودعم الاستثمار السياحي من جهة أخرى.

- الدور الذي يؤديه الاستثمار السياحي في موارد التراث الطبيعي وكذا الموارد التراث الثقافي والتاريخي، والذي يساهم في استدامة تلك الموارد.
 - تعد من أوائل الدراسات إن لم تكن الأولى- في حدود علم الباحث- التي تتطرق إلى موضوع تثمين الموارد السياحية لدعم الاستثمار السياحي في الجزائر و خصوصا على مستوى ولاية الوادي.
- ❖ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف نذكر منها:

- إبراز خصائص الموارد السياحية للجزائر بصفة عامة وولاية الوادي خصوصا، والعمل على الترويج والتسويق لهذه الموارد وطنيا وعالميا جذبا للزوار والمستثمرين.
 - بناء قاعدة بيانات معلوماتية تشمل كل الموارد السياحية الطبيعية والثقافية والتاريخية بالمنطقة ككل.
 - محاولة دراسة وتقييم إستراتيجيات تثمين الموارد السياحية وطنيا ومحليا، ودورها الفعلي في دعم الاستثمار السياحي.
 - التعرف على أهم المعوقات والمشاكل التي تحيل دون الاهتمام بعمليات التثمين والصيانة للتراث السياحي الطبيعي والثقافي في الجزائر عموما وولاية الوادي خصوصا.
 - الخروج بنتائج وتوصيات منهجية و علمية من الممكن الاستفادة منها وخاصة لذوي الشأن لتحقيق تنمية سياحية منشودة وطنيا ومحليا.
- ❖ حدود الدراسة:

الإطار المكاني: تطرقت الدراسة الميدانية لآليات تثمين الموارد السياحية ومدى قدرتها على جذب السياحي بولاية الوادي، وسبل دعم وتعزيز الاستثمار السياحي بها.

الإطار الزمني: تمحورت هذه الدراسة حول تثمين الموارد السياحية لاستغلالها في التنمية السياحية المنشودة، حيث امتدت فترة الدراسة على مستوى الجزائر (المستوى الوطني) من سنة 2000 إلى غاية نهاية سنة 2018 أي على فترتين، الفترة الأولى وهي تمتد من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 إي فترة قبل تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030، والفترة الثانية تمتد من سنة 2009 إلى غاية سنة 2018 أي فترة تطبيق (SDAT 2030) وذلك مواكبة لبداية الاهتمام الفعلي والجاد بالقطاع السياحي على المستوى الوطني، في حين إمتدت الدراسة الميدانية من سنة 2008 إلى غاية نهاية سنة 2018، وذلك نتيجة تأخر

صدر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على مستوى ولاية الوادي، وبالتالي غياب اهتمام فعلي بتثمين الموارد السياحية وتعزيز الاستثمار السياحي بالولاية.

مبررات الدراسة:

هناك عدة أسباب قادتنا للبحث في هذا الموضوع نذكر منها:

- الميل الشخصي للبحث في المجال السياحي بصفة عامة و بخاصة موضوع التثمين وعلاقته بالاستثمار
- التوجه الجديد للحكومة في الجزائر نحو الاهتمام أكثر بالقطاع السياحي وتنميته.
- الموارد السياحية المتنوعة والفريدة من نوعها في الجزائر كالموارد الطبيعية والثقافية. والتاريخية والتي تؤهلها أن تكون قبلة وقوه جذب سياحية بامتياز.
- الإقبال المتزايد للمستثمرين الخواص للاستثمار في المجال السياحي بالجزائر.
- اعتماد دول الجوار (تونس، المغرب) على القطاع السياحي وما يحقوه من نتائج إيجابية لهذه الدول.
- تذبذب وتراجع أسعار المحروقات والتي تعتبر 90% من مداخيل الدولة، وبالتالي أصبحت الحاجة ملحة لبدائل واقتصادية جديدة، وفي مقدمتها السياحة.

❖ صعوبات الدراسة:

- ندرة المراجع من كتب وغيرها المتعلقة بموضوع تثمين الموارد السياحية إضافة إلى الأبحاث التي عالجت هذا الموضوع.
- تشعب موضوع الدراسة وامتداده إلى جل القطاعات الأخرى.
- غياب الدراسات والإحصائيات التي تربط بين متغيرات الدراسة (تثمين الموارد السياحية والاستثمار السياحي)، والتضارب في إحصائياتها

❖ منهج الدراسة:

لدراسة موضوع تثمين الموارد السياحية كآلية لدعم الاستثمار المحلي في الجزائر - دراسة حالة المناطق الصحراوية ولاية الوادي نموذجاً- تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تحديد مفهوم كل من السياحة وتثمين الموارد السياحية والعناصر المرتبطة بهما، وكذا موضوع الاستثمار السياحي، وعرض مختلف النصوص القانونية والمؤسسية التي تخص مفاهيم التثمين الموارد السياحية والاستثمار السياحي، إضافة إلى اعتماد المنهج التحليلي لتحليل بعض البيانات وبعض مؤشرات التنمية السياحية وكذا تحليل

مختلف الإحصائيات التي تم جمعها من مختلف الهيئات المحلية والوطنية، وكذا استعمال المنهج التاريخي في ذكر الأحداث المتعاقبة على القطاع السياحي منذ الاستقلال.

❖ أدوات الدراسة:

تتمثل أدوات الدراسة المستعملة فيما يلي:

- المراجع المتمثلة في الكتب، الدوريات المتخصصة والمنشورات، المجلات، المواقع الإلكترونية.
- التقارير المتخصصة.
- القوانين والتشريعات المتعلقة بالقطاع السياحي والاستثمار السياحي.
- الاتصال بالهيئات المتخصصة (الوزارات، المديرية المحلية.... الخ)

❖ الدراسات السابقة:

لقد تم الاعتماد على بعض الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع دراستنا هي كالتالي:

الدراسة الأولى: بعنوان "الاستثمار السياحي كبديل إستراتيجي لمرحلة ما بعد البترول، دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014، دراسة قياسية للباحثة: صورية مساني "أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف فرحات عباس 01، الجزائر 2018/2019 حيث تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول "إلى أي مدى يمكن اعتبار الاستثمار السياحي بديلا إستراتيجيا لمرحلة ما بعد البترول في الجزائر؟

وهدفت هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من بينها تبيان أهمية القطاع السياحي في تنمية موارد الجزائر خارج قطاع المحروقات، وتحليل و تقييم الواقع الحالي للخدمات والمرافق السياحية في الجزائر، والحث على صنع منتجات محلية نموذجية من خلال اعتماد تدابير تسويقية فعالة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك وجود ارتباط قوى بين العولمة والأنشطة السياحية وكذلك اتجاه الانفتاح الاقتصادي إلى تحويل العالم إلى منطقة اقتصادية تختفي فيما معظم الحواجز والقيود هذا على المستوى العالمي، وأما على المستوى الوطني (الاقتصاد الجزائري) فكانت نتائج الدراسة كما يلي:

نقص المعرفة الفنية في صناعة السياحة وأن البيئة غير جاذبة للسياح، وهناك عجز في هياكل الايواء السياحي وكذلك تحديات الأمن والسلامة السياحية.

-أن معدلات الاستثمار السياحي في الجزائر لا تفسر التغيرات الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي بسبب انخفاض نسبة تدفقات الاستثمار السياحي في الجزائر.

تشارك هذه الدراسة مع موضوع بحثنا في تناولها للاستثمار السياحي كبديل إستراتيجي لمرحلة ما بعد البترول، في حين تناول بحثنا موضوع ترمين الموارد السياحية وعلاقتها بالاستثمار السياحي.

الدراسة الثانية: مقال بعنوان - السياحة البيئية في المجالات المحمية ودورها في تنمية السياحة المستدامة -حالة الحظائر الوطنية في الجزائر- للباحث: نور الدين شارف، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2019.

حيث تمحورت إشكالية هذه الدراسة كيف يمكن لترقية الحظائر الوطنية أن تدعم السياحة المستدامة في الجزائر؟.

وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على السياحة البيئية كشكل من أشكال السياحة الذي يستقطب عددا متزايدا من السياح مع زيادة الوعي العالمي بأهمية البيئة الطبيعية وضرورة المحافظة عليها، وكذلك تبيان الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه السياحة البيئية داخل المجالات الطبيعية المحمية عموما والحظائر الوطنية على وجه الخصوص في ترقية السياحة المستدامة، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو الضعف الكبير في إستغلال الحظائر الوطنية الجزائرية لترقية السياحة البيئية والسياحة المستدامة رغم كبرها وتنوعها وثنائها.

وتلتقي هذه الدراسة مع موضوع البحث في جزئية الموارد السياحية الطبيعية وهي الحظائر الوطنية و دورها في ترقية السياحة في حين موضوع بحثنا يدرس كل الموارد السياحية المثمثة و دورها في دعم الاستثمار السياحي.

الدراسة الثالثة: بعنوان :دور الموارد البشرية في صناعة السياحة في الجزائر، دراسة ميدانية بوكالات السياحة لولاية باتنة ، للباحثة حدة متلف، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، 2016/2015 تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول: ما مدى مساهمة الموارد البشرية في صناعة السياحة بالوكالات السياحية لولاية باتنة؟ وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الموارد البشرية وأهميتها في صناعة السياحة، وذلك من خلال إيجاد بيئة تنظيمية ومؤسسية لتنمية وتطوير الموارد البشرية السياحية.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أنه توجد علاقة طردية بين عملية تدريب الموارد البشرية وصناعة السياحة، إذ يعتبر التدريب خيار إستراتيجي لإعداد موارد بشرية سياحية قادرة على تلبية متطلبات السياحيين

ومواكبة التطورات والتغيرات السريعة الحادثة في مجال صناعة السياحة لارتباطه الحيوي بمستوي الخدمات السياحية المقدمة.

وتلقتي هذه الدراسة مع موضوع البحث في التطرق إلى عنصر من عناصر الموارد السياحية وهو العنصر البشري الأهم في عملية صناعة السياحة.

الدراسة الرابعة: بعنوان "السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية" أطروحة دكتوراه علوم في التسيير للباحثة شرقاوي عائشة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 ، السنة 2014-2015.

تمحورت الدراسة حول الرؤية الإستراتيجية للقطاع السياحي في ظل المتغيرات الحالية، وكذا عرض لأفاق تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030).

وقد توصلت الباحثة إلى أن وبالرغم من امتلاك الجزائر لمقومات الجذب السياحي، إلا أن السياسات المتعاقبة لتنمية القطاع السياحي ظلت عاجزة للنهوض به، كذلك ضعف تنافسيته دوليا حيث تذيلت الجزائر المراتب الأخيرة في هذا الإطار وكذا تردي وضعية المناخ الاستثماري في الجزائر و ضعف جاذبيته و بالتالي عزوف الأغلبية من المستثمرين الأجانب والمحليين عن الاستثمار في القطاع السياحي نظرا لكثرة نقشي البيروقراطية والفساد....الخ.

تشارك هذه الدراسة مع موضوع البحث لتطرقها للاستثمار السياحي ومدى فاعليته في تنافسية القطاع السياحي بالجزائر، أما دراستنا فهي تدرس مسألة التثمين الموارد السياحية وعلاقتها بالاستثمار السياحي.

الدراسة الخامسة: مقال بعنوان "واقع ترويج السياحة الحموية في الجزائر للباحث محمود بولصباح، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالوصوف، ميلا الجزائر، العدد (04)، ديسمبر 2016.

تمحورت إشكالية هذا البحث حول التحديات التي يواجهها النشاط الترويجي للسياحة الحموية في الجزائر ومساهمته في تطويرها، وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح السياحة الحموية وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا التعرف على تجربة الجزائر في مجال السياحة الحموية ومدى استخدام مختلف عناصر النشاط الترويجي في السياحة الحموية وتأثير هذا النشاط على تطوير هذه الصناعة .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج من بينها ارتفاع أسعار مختلف الخدمات المقدمة للسياح والمبالغة في تحديدها، وأنه لا يوجد اهتمام من قبل مختلف المتعاملين بأهمية تثمين السياحة الحموية وبأنشطة الترويج السياحي لها، وكذلك غياب الثقافة السياحية لدى أغلب المؤسسات العاملة في المجال السياحي.

وتلتقي هذه الدراسة مع موضوعنا في كونها درست عنصر واحد من عناصر الموارد السياحية، وهو مجال الحمامات المعدنية أما بحثنا سيتطرق إلى كل الموارد السياحية بالجزائر

الدراسة السادسة: بعنوان : السياحة الثقافية و تثمين التراث من خلال البرامج التلفزيونية في الجزائر للباحثة نسيمة جميل، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام و الاتصال، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران، الموسم الجامعي 2010/2009.

حيث تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول "كيف صارت توظف البرامج الخاصة في التلفزيون الجزائري للمساهمة في السياحة الثقافية و تثمين التراث؟"

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى واقع كلا من قطاع السياحة و مؤشراته، وكذا التعرف على واقع التثمين التراث المادي و اللامادي في الجزائر و مدى مساهمته في تفعيل السياحة الثقافية . وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها دور الإعلام بشكل عام و التلفزيون خصوصا لترويج الموارد المحلية السياسية للمناطق السياحية و خاصة التراثية منها للحفاظ عليها و تثمينها

وتتشارك هذه الدراسة مع موضوع بحثنا في التطرق إلى جزئية من الموارد السياحية وهي الموارد السياحية الثقافية وما هي الإجراءات لتثمين هذه الموارد من خلال دور الإعلام، و أما بحثنا سيتطرق إلى كل الموارد السياحية في الجزائر وكل الفاعلين لتثمين هذه الموارد السياحية لدعم الاستثمار السياحي المحلي في الجزائر

الدراسة السابعة: بعنوان : دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة للباحثة أسماء خليل أطروحة دكتوراه في الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 بقالمة الجزائر، الموسم الدراسي 2016/2015، حيث تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول "إلى أي مدى يمكن أن تساهم السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلي؟ وما الدور الذي تلعبه على مستوى ولاية قالمة؟"

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع السياحي في الجزائر بصفة عامة وولاية قالمة خصوصا، وإبراز الدور الذي تلعبه السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية وصولا إلى تطوير التنمية الوطنية الشاملة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها ضرورة الاهتمام بنمط السياحة الحموية من خلال دعم جميع الجهود لترقيتها، بهدف تفعيل دورها التتموي محليا وتشارك هذه الدراسة مع موضوع بحثنا في جزئية الموارد السياحية الطبيعية في الجزائر(الحمامات المعدنية) وأما بحثنا سيطرق إلى كل الموارد السياحية في الجزائر و آليات تثمينها لدعم وجذب الاستثمار السياحي المحلي بولاية الوادي

محتويات الدراسة:

من أجل معالجة وتحليل الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات ارتأينا تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة، الموارد السياحية والاستثمار السياحي،** وقسم الفصل الأول إلى أربعة مباحث: المبحث الأول السياحة تعريفها، أنواعها، المبحث الثاني الموارد السياحية، التثمين، التخطيط، المبحث الثالث التنمية السياحة والبيئية، المبحث الرابع الاستثمار السياحي.
- الفصل الثاني: الموارد السياحية في الجزائر: التشريعات، الإجراءات المؤسساتية الداعمة له وجهود الدولة لتثمينه،** وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول، نظرة حول الموارد السياحية في الجزائر، أما المبحث الثاني التشريعات والقانونية والمؤسساتية لتثمين الموارد السياحية في الجزائر، والمبحث الثالث مجهودات الدولة لتثمين مواردها السياحية.
- الفصل الثالث: اتجاهات وإجراءات الاستثمار السياحي والسياحة الصحراوية في الجزائر،** وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول التشريعات القانونية والمؤسساتية للسياحة والاستثمار السياحي في الجزائر، أما المبحث الثاني واقع السياحة والاستثمار السياحي في الجزائر، والمبحث الثالث السياحة والاستثمار السياحي في المناطق الصحراوية .
- الفصل الرابع: واقع التثمين والاستثمار السياحي دراسة حالة ولاية الوادي،** وقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول الموارد والمقومات السياحية بولاية الوادي، أما المبحث الثاني سياسات وإستراتيجيات بالولاية، والمبحث الثالث التنمية السياحية وواقع الاستثمار السياحي بالولاية.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياحة، الموارد السياحية
والاستثمار السياحي

تمهيد

إن من أقدم النشاطات التي عرفها الإنسان هي النشاط السياحي، وفي عصرنا الحالي تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية نمواً، وإن السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي لها دور كبير في زيادة مداخيل الدول وتحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال تدفق العملات الصعبة لهذه الدول ومن منظور اجتماعي وثقافي هي رسالة حضارية وجسر التواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب.

وإن هذا الدور المنوط للسياحة، لا يمكن أن تأدية بكل احترافية إلا إذا توفرت العوامل الأساسية للصناعة السياحية، والمتمثلة أساساً في وجود أصل السياحة وهي الموارد السياحية بمختلف أنواعها من طبيعة ساحرة (جبال، مناخ، صحاري، أنهار، منابع حموية، تلال، غابات، شواطئ... الخ) وتراث ثقافي وديني مادي غير منقول (معالم تاريخية، مواقع أثرية، تراث معماري وهندسي... الخ) وتراث منقول مثل (أحجار منقوشة تاريخية، نقود قديمة، تماثيل للعصور القديمة... الخ) بالإضافة إلى مختلف الهياكل والبنية التحتية الأساسية المكتملة لعناصر الجذب السياحي مثل الفنادق، الطرق ووسائل النقل، الاتصالات، الأسواق... الخ.

ومن أجل قيام صناعة سياحية متكاملة، وجب التنسيق ووضع الخطط التنموية المناسبة ضمن إطار الخطط الكلية للاقتصاد وتفعيل دور كل الآليات الممكنة لترقية ودعم الاستثمار السياحي في هذه المواقع السياحية، وفتح المجال أمام الاستثمار المحلي والأجنبي وكذلك مجمل الخطط الإستراتيجية التسويقية لجذب السواح داخليا واقتحام الأسواق العالمية المنافسة، وهذا كله يؤدي إلى وصول صناعة سياحية متطورة.

المبحث الأول: السياحة، تعريفها وأنواعها

سننطلق من خلال هذا المبحث إلى مفاهيم كل من السياحة والسائح وكذا مكوناتها في المطلب الأول، وأما في المطلب الثاني سوف ندرس أنواع السياحة التي لها دور كبير في جذب السياح

المطلب الأول: مفهوم السياحة، السائح، الأركان والخصائص

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفاهيم كلا من السياحة والسائح، وكذا أركان السياحة وخصائصها وذلك من خلال الآتي:

أولاً: مفهوم السياحة، السائح والزائر:

1- تعريفات السياحة: تعددت تعريفات السياحة منها:

تعني السياحة انتقال أي شخص من مكان إقامته إلى مكان آخر لمدة قصيرة نسبياً، والإنفاق من مدخراته وليس من العمل في المكان الذي يزوره¹.

السياحة هي أنشطة الأشخاص المسافرين من أمكنتهم إلى أمكنة خارج إقامتهم المعتادة لمدة لا تزيد عن سنة مستمرة، لقضاء إجازة أو للأعمال أو أغراض أخرى².

كما تم تعريف السياحة حسب قاموس (Larousse) الفرنسي: " هي عملية السفر قصد الترفيه عن النفس"³.

ويعرف حسين كفاي السياحة بأنها: "النشاط الإنساني الذي يتعلق بالحركة والتنقل، يقوم به فرد أو مجموعة الأفراد بغرض الانتقال من مكان إلى آخر لأسباب اجتماعية أو ترفيهية أو قضاء الإجازات أو لحضور المؤتمرات أو المهرجانات أو للعلاج الاستشفاء، وليس بغرض العمل والإقامة الدائمة"⁴.

¹ يسرى دعيبس، اقتصاديات السياحة، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، ط1، مصر 2007، ص13.

² رعد مجيد العاني، الإستثمار والتسويق السياحي، دار الكنوز المعرفية العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص16.

³ Dictionnaire Larousse .librairie française. France .p 578.

⁴ يسرى دعيبس، مرجع سبق ذكره، ص 17.

وهي كما يعرفها جوبر فرولر السياحة بالمفهوم الحديث: " هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، والأساسي فيها هو الحاجة المتزايدة للحصول على الاستجمام وتغيير الجو والوعي الثقافي المنبثق عن تذوق جمال المشاهد الطبيعية"¹.

كما يمكن اعتبارها صناعة مركبة، تتألف من عدة عناصر تتراوح من حيث الأصل بين الطبيعية والبشرية والحضارية كما أن بعضها متداخلة التأثير وبعضها الآخر منفردة التأثير².

تعريف المنظمة العالمية للسياحة بأنها " تعبير يطلق على الرحلات الترفيهية، وهي مجموع الأنشطة الإنسانية الموجهة لتحقيق هذا النوع من الرحلات، وهي صناعة تساعد على سد حاجيات السائح"³.
أما تعريف الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالمية بأنها " مجموع العلاقات التي تترتب على سفر وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة ولم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يعطي ربحاً لهذا الأجنبي"⁴.

السياحة هي نشاط يقوم به فرد أو مجموعة أفراد يحدث عنه الانتقال من مكان إلى آخر أو من بلد لآخر بغرض اداء مهمة معينة أو زيارة مكان معين أو عدة أماكن، أو بغرض الترفيه، وينتج عنه الاطلاع على حضارات وثقافات أخرى وإضافة معلومات ومشاهدات جديدة، والالتقاء بشعوب وجنسيات متعددة، وهو بذلك يؤثر تأثيراً مباشراً في الدخل القومي للدول السياحية ويخلق فرص عمل عديدة وصناعات واستثمارات متعددة لخدمة النشاط ويرتقي بمستوى أداء الشعوب وثقافتهم وينشر تاريخهم وحضاراتهم وعاداتهم وتقاليدهم⁵.

¹ مصطفى يوسف كافي، هبة كافي، جغرافيا السياحة وإدارة المقاصد والمخيمات السياحية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص18.

² نفس المرجع، ص18.

³ إلهام يحيوي، دور نشر ثقافة الجودة في تحقيق التنمية السياحية بالجزائر، مخبر بحث اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة باتنة، العدد 07، 2012، ص83.

⁴ نفس المرجع، ص83.

⁵ رحيم حسين، مانع عمار، بن منصور موسى، زكري ميلود، براهيم شاوش توفيق، السياحة والتنمية السياحية، دار جيطلي للنشر، برج بوعريبيج، الجزائر، 2014، ص21.

وهي عبارة عن انتقال الإنسان من مكان إلى مكان، ومن زمان إلى زمان (السياحة العالمية) أو انتقال في البلد (السياحة الداخلية) لمدة يجب أن لا تقل عن 24 ساعة، بحيث لا تكون من أجل الإقامة الدائمة وأغراضها تكون من أجل الثقافة أو الأعمال أو الدين أو الرياضة... إلخ .

وبالتالي أن السياحة تعتمد على أساسين اثنين:¹

الأول: يتمثل في ضرورة انتقال الفرد من موطنه الأصلي إلى موطن أو منطقة أخرى قصد التمتع والانتفاع بأوقات الفراغ.

الثاني: يتمثل في أن عملية الانتقال هذه لا تبدأ أن تكون لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة، فالهجرة والإقامة الدائمة لا تعد شكلا من أشكال السياحة، وفي الحالة العامة حتى يتحقق مفهوم السياحة لا بد من مراعاة المعيار الزمني والمكاني.

ومن خلال التعاريف السابقة للسياحة يمكن القول أن السياحة هي ظاهرة تنقل شخص أو عدة أشخاص، من مكان إقامتهم إلى وجهات أخرى قصد التمتع واستكشاف مختلف الموارد السياحية (طبيعية، ثقافية ، دينية ، تاريخية.... إلخ)، على تكون تلك الوجهة داخل دولتهم و تكون سياحة داخلية، أو خارج بلدانهم وتكون سياحة خارجية .

2-تعريف السائح:

لقد كانت هناك عدة تعريف خاصة بالسائح ونجملها فيما يلي:

- عرفت لجنة الخبراء الإحصائيين التابعة لعصبة الأمم المتحدة سنة 1937 م، بأن السائح هو الشخص الذي يسافر لفترة من 24 ساعة أو أكثر غير تلك الدولة التي يقيم فيها بصفة دائمة².
- أما مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتسهيلات الحركية للسفر سنة 1954م، عرف السائح بأنه أي شخص بدون تمييز لعنصر أو جنس أو لغة أو دين يدخل منطقة دولة من طرف (contracting state) غير دولة التي إعتاد الإقامة فيها، ويبقى هناك لفترة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 06 شهور، وذلك خلال 12 شهرا، لأغراض مشروعة غير الهجرة، مثل السفر، الترفيه، الصحة، أسباب عائلية، الدراسة، الحج، أو الزيارة الأماكن المقدسة أو الأعمال³.

¹مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2017، صص 45،46.

²يسرى دعبس، مرجع سبق ذكره، صص 29.

³نفس المرجع، صص 32.

- أما تعريف اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا للسياحة التابعة للأمم المتحدة أن السائح هو أي شخص يقوم برحلة بين دولتين أو أكثر لمدة لا تزيد عن 24 ساعة وتقل عن سنة ، وذلك بغرض قضاء عطلة أو وقت فراغ، ممارسة أعمال معينة، للتجارة أو لأية أغراض أخرى¹.
- ومما قد تم ذكره يمكن القول أن السائح هو الشخص الذي يسافر خارج مقر إقامته لأي غرض إلا العمل، لفترة لا تقل عن 24 ساعة و لا تزيد عن 6 شهور، ويعتبر سائحا محليا إذا تنقل داخل دولته، و سائحا أجنبيا إذا سافر إلى دول أخرى .

3- تعريف الزائر:

- يمكن تعريف الزائر على أنه أي شخص يزور بلد غير بلده أو مكان إقامته الاعتيادية لأي سبب ماعدا الوظيفة المأجورة أو الإقامة الدائمة في البلد التي يزورها، ويمكن تقسيم الزوار إلى مجموعتين لتسهيل قياس حجم الحركة السياحية وتأثيرها الاقتصادي وهما سياح ومنتزهين.
- والزائر العابر هو أي شخص يسافر في بلد غير بلده لفترة أقل من 24 ساعة شرط أن يكون توقفه لفترة زمنية بسيطة ولأسباب غير سياحية²

- والزائر هو أي شخص يزور دولة أخرى غير الدول المقيم فيها، ولا يهدف من الزيارة ممارسة أي عمل داخل الدولة المزارة يحصل منها على أجر، ويتضمن ذلك التعريف الزيارات ضمن أراضي الدولة الواحدة ، بمعنى زيارة مدينة ما أو موقع أو مكان ما لأسباب غير العمل³.

ثانيا : مكونات السياحة وأركانها:

- 1-مكونات السياحة :** تتداخل نشاطات السياحة مع العديد من المجالات، وفيما يلي أهم المكونات الأساسية للسياحة⁴:

¹ عميش سميرة، دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطالب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة من خلال الفترة (1995- 2015) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس، سطيف 1 ،الجزائر الموسم الجامعي 2014/2015، ص22.

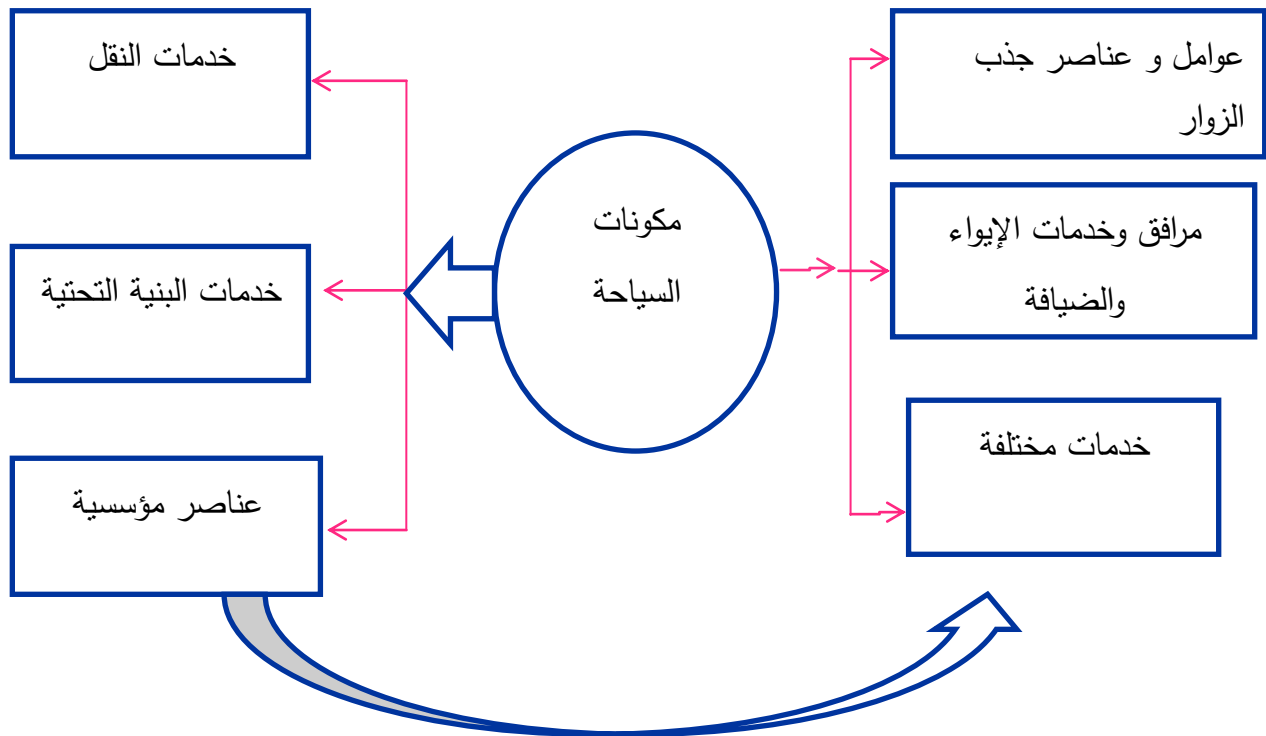
² سهام بجاوية، التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية، دراسة استرشادية بتجربة تونس- إسقاط على الجزائر - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة التسويقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقره ،بومرداس، الجزائر، الموسم 2014-2015، ص12.

³ مصطفى يوسف كافي وآخرون، مبادئ السياحة ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014، ص21.

⁴ نفس المرجع، ص 15

- أ-عوامل وعناصر جذب الزوار: تتضمن العناصر الطبيعية مثل المناخ والتضاريس والشواطئ والبحار والأنهار والغابات والمحميات والدوافع البشرية مثل المواقع التاريخية والحضارية والأثرية والدينية
- ب-مرافق وخدمات الإيواء والضيافة: مثل الفنادق والنزل والبيوت الضيافة والمطاعم والاستراحات.
- ج-خدمات مختلفة: مثل مراكز معلومات السياحية ووكالات السياحة والسفر ومراكز الصناعة وبيع الحرف اليدوية والبنوك والمراكز الطبية والبريد والشرطة والأداء السياحيين.
- د-خدمات النقل: تشمل وسائل النقل على اختلاف أنواعها إلى المنطقة السياحية.
- هـ-خدمات البنية السياحية: تشمل توفير المياه الصالحة للشرب والطاقة الكهربائية والتخلص من المياه العادمة والفضلات الصلبة، وتوفير شبكة من الطرق والاتصالات .
- و- عناصر مؤسسية: تتضمن خطط التسويق وبرامج الترويج للسياحة، مثل سن التشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية العامة، ودوافع جذب الاستثمار في القطاع السياحي وبرامج تعليم وتدريب الموظفين في القطاع السياحي، والشكل التالي يبين أهم مكونات السياحة.

شكل رقم (1) : مكونات السياحة



المصدر: مصطفى يوسف كافي وآخرون، مبادئ السياحة، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ط1 ، عمان الأردن ،

1) أركان السياحة: للسياحة عدة أركان تتمثل في¹:

أ- **النقل:** إن صناعة السياحة مرتبطة إرتباطا وثيقا بصناعة النقل إذ أنه لا يمكن أن تنشأ سياحة وتطور من دون وسائل النقل وتطور طرق المواصلات وخدماتها، ومن وسائل النقل المطارات، الموانئ، الطرق

ب- **الإيواء:** أول ما يبحث عنه السائح في وقت وصوله إلى أي دولة أو مكان هو مكان الإقامة قبل البحث عن الطعام ، الشراب والترفيه.

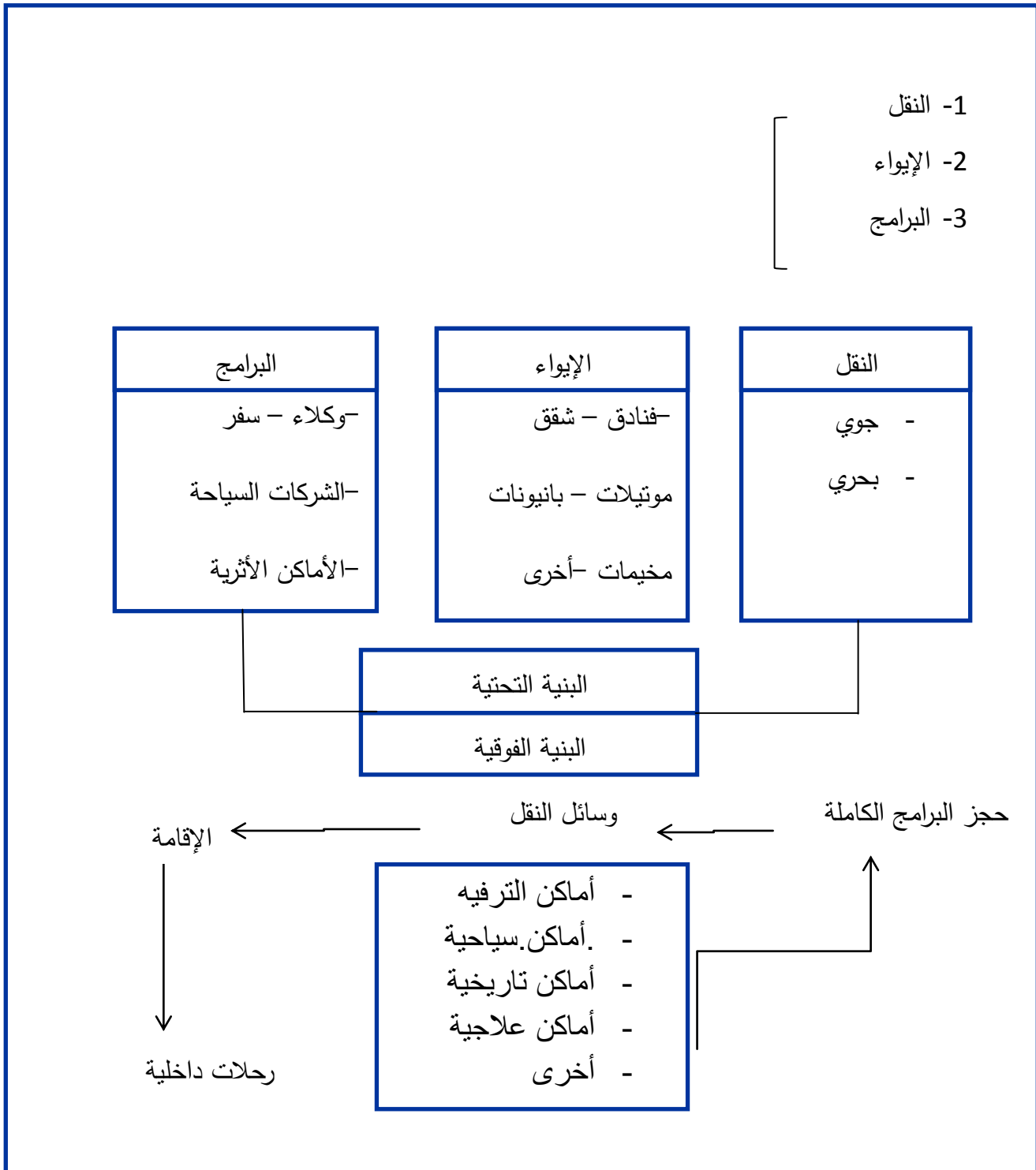
ج- **البرامج:** لا تتجح السياحة بدون مُعين يتمتع به السائح عند وصوله إلى مقر إقامته، وبالتالي لابد من برامج تشمل زيارات المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه ومناطق العلاجية والدينية، أو الطبيعية أو الرياضية...إلخ ، بالإضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى: المحلات، الأدوات، التقدم المدني ، المنتزهات.

د- **البنية التحتية:** وتتمثل في الخدمات الأولية الواجب توفرها للقيام أي مشروع أو منطقة سياحية، من مياه، الصرف الصحي، الكهرباء، الحاجات الأساسية من (البنوك، مدارس، مستشفيات) ، وتتمثل البنية الأساسية (التحتية) في السياحة في المنشآت الفندقية ومجال الإقامة والمنشآت السياحية و وكالات السياحة والسفر، والمنشآت الترفيهية.

و- **البنية الفوقية:** المصطلح يطلق على منشآت الإقامة مثل الفنادق، المخيمات، الموتيلات...إلخ، وكذلك مشاريع الاستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحية، وكلاء السفر، الشركات السياحية، مكاتب إيجار السيارات، المنظمات السياحية، الملاعب، المقاهي، سينما، مسارح، وهذه الخدمات ضرورية لا غنى للسائح عنها و الشكل التالي يوضح أركان السياحة كما يلي:

¹ مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، مرجع سبق ذكره، ص54

الشكل رقم (2) : أركان السياحة



المصدر: مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2017، ص53

ثالثاً : خصائص السياحة

يتميز النشاط السياحي بمجموعة من الخصائص يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي¹:

- 1- يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدراً للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، كما أنه يؤثر على القطاعات الأخرى ويتأثر بها، ويشكل منظومة متكاملة من الأنشطة التي ترتبط بالكيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري للمجتمع.
- 2- تعتبر السياحة صادرات غير منظورة فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان لآخر، حيث يحصل المستهلك على المنتج نفسه في مكان إنتاجه، وبالتالي فإن الدولة المضيفة لا تتحمل نفقات نقل المنتج خارج حدودها كما هو الحال بالنسبة للمنتجات المادية.
- 3- المنتج السياحي الذي يمثل مزيج من العناصر غير متجانسة تشكل كل غير قابل للتجزئة، حيث تسمح بإشباع حاجيات السياح، وتتمثل في الموارد السياحية الطبيعية، الثقافية، النقل، الإقامة، التنشيط، الإطعام.
- 4- يتميز النشاط السياحي في غالبيته بالموسمية²، إلا أنه هناك بعض أنواع السياحة لا علاقة لها بالظاهرة كالأعمال و المؤتمرات.
- 5- صعوبة استقطاب السياح وتعذر ضمان جذبهم سنويا بسبب كثرة المغريات السياحية في المناطق المختلفة من العالم، لذلك يسعى العاملون بالقطاع السياحي إلى العمل على الوصول إلى الحد الأقصى من إرضاء السياح، والقيام بمجهودات تسويقية كبيرة لجلب السياح في ظل المنافسة الشديدة.
- 6- تعدد جهات الإنتاج كون السياحة صناعة متداخلة ومركبة تحتوي على العديد من الخدمات التي تشكل مع بعضها صناعة كبيرة ومستقلة بحد ذاتها مما يتطلب درجة عالية من التنسيق.

¹ زهير بو عكريف، التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، الموسم الجامعي 2011-2012، ص، ص15، 14.

² مصطفى يوسف الكافي، مدخل إلى علم السياحة، مرجع سبق ذكره، ص50.

المطلب الثاني: أنواع السياحة

للسياحة أنواع مختلفة، حيث يمكن تصنيف أنواع عديدة منها وفقاً لعدة أسس، ويختلف التصنيف من دولة لأخرى، وأهم التصنيفات ما يلي:

أولاً: تقسيم السياحة وفقاً للغرض:

تتأثر حركة السياحة بالغرض أو الهدف الذي يحمله السائح، فالرغبة لدى السائح تتولد لهدف ما، أو غرض ما، ودائماً يسعى السائح إلى تحقيق هذه الرغبة أو الهدف، ويبحث دائماً عن برنامج سياحي معين أو سفره سياحية تحقق له هذه الرغبة، ومن بين تقسيم السياحة وفقاً للغرض نذكر مايلي:

1- سياحة قضاء الإجازات والترفيه¹:

ويعتبر هذا النوع من السياحة من أكثر أنواع السياحة شيوعاً في العالم، حيث أنه مرتبط بأوقات الإجازات والإجازات المدفوعة المرتب، مثل إجازات نهاية الأسبوع، الإجازات الصيفية، إجازات الأعياد الدينية. والمناسبات الوطنية.

ومدى نجاح هذا النوع من السياحة يعتمد على الأسعار ونوعية الخدمة والمكان المناسب المراد السفر إليه، وعلى ثقة المواطنين بالشركة السياحية وسمعتها ومن أهم المناطق العالمية التي تشتهر بهذه الرحلات هي²: سواحل نيس وكان بفرنسا، شلالات نياكارا في أمريكا، إسبانيا، المغرب، تونس، سواحل البحر الأحمر في مصر، وكذلك العقبة في الأردن، لبنان... إلخ.

2- سياحة لغرض العمل المؤقت:

ينتشر هذا النوع من السياحة في ظروف الركود والكساد الذي يصيب بعض الدول، وازدهار بعض الأعمال في دول أخرى، معنى هذا النوع من السياحة ينتقل السائح إلى مكان آخر أو دولة أخرى لغرض العمل المؤقت ولفترة زمنية محددة، ويكون العمل محدود وموارده محدودة أيضاً وتكون الغاية من السفر

¹ علاء إبراهيم العسالي، السياحة في الوطن العربي، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص38.

² نفس المرجع، ص39.

للاستجمام والعمل في نفس الوقت وهذا النوع من السياحة منتشرة في الدول الأوروبية وأمريكا، المملكة العربية السعودية وخاصة في مواسم الحج¹.

3- سياحة الصحة والعلاج:

وتعد هذه السياحة من أنواع السياحة المهمة والتي تدر دخلا محترما لأن فترة بقاء السائح لغرض العلاج تكون متوسطة أو طويلة و مصاريفه كثيرة وخاصة إذا توفرت بالدولة المعنية مقومات وموارد السياحة العلاجية وتشمل ما يلي:²

أ-توفر المياه المعدنية والكبريتية

ب-توفر رمال ذات طبيعة خاصة

ج-توفر جو صحي و نقي

د-توفر مصحات ومستشفيات وكادر طبي وعلاجي جيد

4- السياحة الرياضية:

يحاول السياح من خلال السياحة الرياضية إشباع رغباتهم في الممارسة الرياضة المفضلة لديهم كرياضة الغوص والانزلاق على الماء والصيد أو السفر والإقامة من أجل المشاهدة والاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة³.

وفي عصرنا الحالي أصبحت معظم الدول تتنافس على جذب أكبر قدر ممكن من السياح محبي هذه الأنواع من الأنشطة الرياضية، وخاصة المنافسات الدولية مثل منافسات كأس العالم لكرة القدم... إلخ.

5- سياحة التعليم والتدريب:

السفر لغرض الدراسة والتعليم هو غرض قديم كان يمارس منذ زمن يعيد، وكذلك تدل على ذلك رحلات " ابن بطوطة" و " ابن ماجد"، وهذا النوع من السياحة تركز الآن عليه الدول المتقدمة علميا وصناعيا، حيث تقوم هذه الدول بتشجيع السفر لغرض عقد ندوات تعليمية أو تدريبية في الجامعات والمعاهد.

¹علاء إبراهيم العسالي، مرجع سبق ذكره، ص40.

² نفس المرجع، ص41.

³رحيم حسين، مانع عمار، بن منصور موسى، زنكري ميلود، إبراهيم شاوش توفيق، مرجع سبق ذكره، ص30.

وهذا النوع من السياحة لا يقتصر على الدراسة والتدريب فقط، بل يشمل أيضا الاستجمام والترفيه والثقافة لأن المشاركين في هذه الدورات يحتاجون إلى الراحة والاستجمام خلال عطلة نهاية الأسبوع¹.

6- سياحة زيارة الآثار والأماكن التاريخية:

يعتبر هذا النوع من السياحة من أهم أغراض السياحة، ومن السياحة التقليدية التي تتميز به دول معينة بالعالم دون غيرها، ويتمثل هذا النوع من السياحة في زيارة الآثار والأماكن الأثرية والتاريخية، وتستقطب هذه السياحة أعداد ضخمة من السواح خاصة كبار السن والمتقنين والعلماء².

7- سياحة الهوايات:

هذا النوع من السياحة يعتبر من الأنواع الحديثة، وأخذت تستقطب أعداد كبيرة من السواح وخاصة في الدول المتقدمة، ويتم تنظيم سفرات سياحية لنوع معين ومحدد من السياحة مثل: زيارة المعارض الفنية أو حضور المزادات الدولية للتحف والأشياء النفيسة، والمعارض الكتب وهواية تسلق الجبال... إلخ³

8- السياحة الثقافية:

يهتم بهذا النوع من السياحة شريحة معينة من السائحين على مستويات مختلفة من الثقافة والتعليم، وذلك بهدف إشباع حاجاتهم للمعرفة وتوسيع دائرة المعلومات الحضارية والتاريخية لديهم، حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية وحضارية كثيرة وذلك من خلال إقامة الندوات الثقافية والمعارض والمسابقات الثقافية مثل: مسابقات الشعر، المسرح والموسيقى... إلخ، ويمكن أن تدخل ضمن هذا النوع من السياحة سياحة الآثار والأماكن التاريخية وإقامة المهرجانات الثقافية والشعرية⁴.

¹ علاء إبراهيم العسالي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² علاء إبراهيم العسالي، مرجع سبق ذكره، ص 47

³ نفس المرجع، ص 48

⁴ رحيم حسين، مانع عمار، بن منصور موسى، زكري ميلود، براهيم شاوش توفيق، السياحة والتنمية السياحية، المرجع سبق ذكره، ص 28.

9- سياحة المؤتمرات والاجتماعات:

تعتبر من الأنواع السياحية المرتبطة بالتطور العلمي والحضاري والتكنولوجي في العصر الحديث، حيث تقام وبصفة دورية عقد مؤتمرات واجتماعات دولية تحضرها جهات أو منظمات مختصة، من أجل مناقشة موضوعات معينة و تبادل وجهات النظر وصولاً إلى حلول وتوصيات مفيدة وصالحة للتطبيق¹. ولا يقتصر الأمر فقط على المنظمات فقط، وإنما تقوم الدول المختلفة كذلك بعقد مؤتمرات أو اجتماعات اقتصادية وسياسية ومهنية وتجارية، وتعد سياحة المؤتمرات ذات مغزى إعلامي كبير فضلا عن ما تحققه من إيرادات وعائدات لدول التي تقام بها نظرا لارتفاع إنفاق السائح في هذا النوع من السياحة².

10-السياحة الدينية:

الأساس فيها هو تلبية نداء الدين وإشباع العاطفة الدينية، وأداء واجباتهم الدينية ، كما تشمل زيارة الآثار والمعالم الدينية، وهناك مناطق معينة لها قديستها مثل: مكة المكرمة والمدينة المنورة بالنسبة للمسلمين والقدس كذلك بالنسبة للمسلمين واليهود المسيحيين والفاثيكان بالنسبة للمسيحيين³.

11- سياحة المشتريات:

هذا النوع من السياحة يعتبر من الأنواع الحديثة حيث تسعى الكثير من الدول التي تتخفف فيها كلفة اليد العاملة ولديها وفرة في الإنتاج أن تصبح سوقا رائجا ورخيصا تعرض فيها جميع أنواع البضائع بأسعار رخيصة بهدف جذب عدد أكبر من السواح، ومن الدول المشهورة بهذا النوع من السياحة تايلاند، تايوان والصين⁴.....إلخ.

1 وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة، دليل المفاهيم والتعريفات السياحية المتعارف عليها دوليا، الاصدار الخامس، بدون سنة نشر، ص، ص27، 28.

² ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، ط2 ، 2016، ص50.

³ نفس المرجع، ص49.

⁴ علاء إبراهيم العسالي، مرجع سبق ذكره، ص52.

ثانياً: تقسيم السياحة وفق للعمر:

يمكن تقسيم السياحة وفقاً لعمر السائح فنجد الأنواع السياحية التالية¹:

1- سياحة الطلائع:

ويتعلق هذا النوع من السياحة بالمراحل العمرية الأقل من ستة عشر (16) سنة، فهي مرحلة تعليمية يتم من خلالها اكتساب معارف ومهارات وسلوكيات معينة وتكون السياحة على شكل رحلات كشفية ورحلات تعلم أو رحلات التعرف على الطبيعة.

2- سياحة الشباب:

وهي السياحة الخاصة بفئة الشباب التي يقوم بها الأفراد من سن ستة عشر سنة إلى ثلاثون سنة (16-30)، حيث يمتاز هذا النوع من السياحة بالبحث عن الحياة الاجتماعية والإثارة والمغامرات، كما أنه غالباً ما يتم استخدام بيوت الشباب المعسكرات والقرى السياحية للإقامة فيها.

3- سياحة الناضجين :

وتسمى كذلك سياحة متوسطي العمر، حيث يقوم بها الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 30 سنة و60 سنة، وهي سياحة الاسترخاء ومتعة وهروب من جو العمل، ويغلب عليها طابع الراحة والاستجمام. فغالباً ما يفضل الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الفئة العمرية السفر إلى الأماكن والمناطق التي تتميز بالهدوء، و بالتالي تكون أغلبها نحو الشواطئ و الأماكن الهادئة والدافئة والجبال والأرياف.

4- سياحة المتقاعدين:

أن سياحة المتقاعدين نوع من أنواع السياحة التقليدية، حيث يشارك فيها كل من المتقاعدين وكبار السن، حيث يقبل عليها الأفراد الذين تعدى سنهم 60 سنة أي بلغوا سن التقاعد، بحيث يكون لديهم دوافع خاصة للسياحة كالعلاج مثلاً.

¹ عميش سميرة، مرجع سبق ذكره، ص45.

ثالثاً: تقسيم السياحة وفقاً لمدة الإقامة:

وتنقسم السياحة حسب هذا المعيار إلى:¹

1- سياحة موسمية:

ويقصد بها اتجاه السائحين في مواسم معينة صوب مناطق معينة دون أخرى، كما هو الحال في اتجاه السائحين إلى الشواطئ والجزر البحرية في فصل الصيف للاستجمام والاستمتاع باعتدال المناخ وممارسة الرياضة المائية والغوص والصيد، ويندرج ضمن هذا النوع من السياحة زيارة الأماكن المقدسة في مواسم معينة، وهذا ما يطلق عليها سياحة موسمية لارتباطها بأوقات محددة من السنة.

2- السياحة العابرة: ويتكون هذا النوع من السياحة من نوعين:

أ- سياحة عابرة تكون أثناء انتقال السواح بالطرق البرية عن طريق الحافلات السياحية، حيث أثناء توجهها إلى بلد ما يمر ببلد معين يبقى فيها لمدة يوم أو يومين، ففي هذه الحالة تقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية قصيرة لهؤلاء السواح.

ب- سياحة عابر تحصل أثناء الانتقال بالطائرات، كأن يكون تعطل طائرة أو وجود إضرابات، فتقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات لزيارة أماكن أثرية، ويكون هذا النوع من السياحة بدون تخطيط مسبق، ويتم تنفيذ برامجه بسرعة، كما تعتمد على المرونة المتوفرة في الشركات السياحية ومدى وجود علاقة بينها وبين شركات الطيران.

رابعاً: تقسيم السياحة وفقاً للجنسية :

حيث تختلف البرامج السياحية باختلاف جنسيات السياح، إذ يختلف سلوك و تصرفات و رغبات السياح، فالسياح العرب يختلفون في رغباتهم و سلوكهم عن السياح الأمريكيين و يقسم هذا النوع من السياحة إلى²

¹ حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2012، ص29.

² أسماء خليل، دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية -دراسة حالة ولاية قالمة -أطروحة دكتوراه LMD كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016، ص27.

1- سياحة الأجانب (السياحة العالمية):

ويتضمن هذا النوع من السياحة جميع الأجانب ماعدا مواطني أهل البلد، وتنظم الشركات السياحية برامج خاصة لجلب السياح الأجانب بما يتلاءم مع أذواقهم ورغباتهم التي تختلف باختلاف العادات والتقاليد والجنسيات ودائما السياح الأجانب ينجذبون للأماكن التاريخية وإلى السياحة الصحراوية والشواطئ، وتعمل هذه الشركات على دراسة رغبات واحتياجات وقدرات هؤلاء السياح وأهدافهم

2- سياحة مقيمين خارج البلد (المغتربين):

وهي تتشابه كثيرا مع السياحة الاجتماعية، فظاهرة الهجرة المؤقتة للعمل في الخارج أصبحت ظاهرة مستقلة وكبيرة خاصة في دول العالم الثالث، وعند هجرة المواطنين إلى بلد ما بالتأكد يصبح لديهم حين لزيارة البلد الأم، فتتظم رحلات سياحية لغرض زيارة بلدهم.

خامسا: تقسيم السياحة وفقا للنظام الجغرافي

وتنقسم السياحة وفقا لهذا النظام إلى قسمين هما¹:

1- السياحة الداخلية:

تمثل حركة وانتقال مواطني الدولة داخل حدود دولتهم والسائح فيها هو أي شخص من مواطني الدولة، ينتقل من مكان الإقامة المعتادة ليزور مكان آخر أو منطقة أخرى داخل حدود الدولة التي يقيم فيها، ويقضي ليلة على الأقل في المكان المزار ليس بغرض العمل ولكن الغرض ترفيهه أو الرياضة أو الاستجمام أو لزيارة الأصدقاء والأقارب أو لأسباب دينية أو العلاج أو حضور مؤتمرات أو ندوة.

2- السياحة الخارجية (الدولية)

في هذا النوع من السياحة تتعدى السياحة حدود الدولة بما يترتب على ذلك من علاقات وآثار مختلفة، ففي السياحة الدولية قد يجد السائح تغاير في عدة أمور كاللغة والعادات والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى العملة ويستلزم الحصول على إذن دخول البلد (تأشيرة الدخول) بينما لا تواجه هذه الأمور في السياحة الداخلية.

¹وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص-ص 154.155.

سادسا: تقسيم السياحة وفقا لمعيار مستوى الإنفاق والطبقة الاجتماعية

ويمكن ان تقسم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى¹:

1- سياحة المجموعات:

سمي هذا النوع من السياحة بالسياحة العامة أو سياحة الأعداد الكبيرة، وتتميز بانخفاض المستوى الإنفاق بالنسبة للفرد .

2- سياحة الطبقة المتميزة:

هي التي تستخدم الخدمات السياحية المتميزة، فهي الطبقة المستهدفة نظرا لارتفاع مستوى إنفاقها.

3- سياحة أصحاب الملايين :

هم الذين يستخدمون الطائرات والبواخر الخاصة بهم في السفر والانتقال وهم أكثر الطبقات انفاقا، غير أن عدد هؤلاء من أصحاب الملايين صغير حتى على مستوى العالم ولا يمكن الاعتماد عليهم كثيرا.

¹ غادة علي حمود، السياحة (الماضي، الحاضر، المستقبل) ، بدون دار النشر، 1998، ص85.

المبحث الثاني: الموارد السياحية، التثمين، التخطيط و طرق تسويقها:

الموارد السياحية الطبيعية والثقافية و الدينية من أهم مقومات السياحة في الدول، والتي يجب القيام بتثمينها وإعادة الاعتبار لها، بدأ بحمايتها و تصنيفها وجردها واستعمال أساليب التخطيط المناسبة لها، وتكوين العنصر البشري المؤهل لذلك، وطرق و آليات تسويقها وهذا ما سنتطرق اليه في المطالب التالية.

المطلب الأول: مفاهيم حول الموارد السياحية:

سنتطرق في هذا المطلب إلى ماهية الموارد السياحية وكذا مختلف أنواعها من موارد طبيعية و ثقافية و تاريخية و دينية و متاحف و غيرها.

أولاً: تعاريف حول الموارد السياحية:

أن الموارد السياحية (الطبيعية، الثقافية والدينية) من أهم ركائز التنمية السياحية لدى الدول السياحية، وقوة جذب سياحي هام لتلك الدولة أو غيرها، ويمكن التطرق إلى أهم التعاريف حول الموارد السياحية كما يلي:

فحسب (P.DEFERT) ، الموارد السياحية تتمثل في كل عنصر طبيعي، نشاط إنساني، أو كل ماينتج عن النشاط الإنساني الذي من شأنه أن ينشط التنقلات والرحلات السياحية، فالموارد السياحية تشكل الشرط القاعدي للتنمية السياحية، سواء كانت طبيعية أو مشكلة من طرف الإنسان وانعدامها يعدم النشاط السياحي¹.

فالطبيعية: كالمناخ، المناظر، النباتات، الحيوانات، البحر والشواطئ، الأنهار، الوديان، المصادر المعدنية " المياه "، الصحاري، الجبال.....إلخ

والمشكلة من قبل الإنسان: كالنصب التذكارية والتاريخية، أو كل عنصر مشكل من قبل الإنسان: كالمتاحف، الأنشطة الإنسانية، الحضارة، العادات والتقاليد، الفلكلور..²

¹كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2003-2004، ص58.

²كواش خالد، نفس المرجع السابق، ص 58.

تعرف الموارد السياحية بأنها عبارة عن عناصر الجذب السياحي المتوفرة في بلد المقصد، سواء أكانت عناصر طبيعية (جبال، أشجار، بيئة، غابات، أنهار... إلخ) أو عناصر جذب بشرية (آثار، تراث، ومدن ألعاب... إلخ)¹.

ويمكن القول أن لكل منطقة أو بلد موارد سياحية تتفرد بها لتكون قوة جذب سياحي هامة لديها، فالموارد السياحية الطبيعية مثل الصحاري، الهضاب، الغابات، الحمامات المعدنية... إلخ والتراث الثقافي المادي مثل المواقع الأثرية و التاريخية و المباني العمرانية القديمة و المساجد العتيقة... إلخ و اللامادي المتمثل في العادات و القيم

ثانياً: أنواع الموارد السياحية

للموارد السياحة عدة أنواع، تختلف باختلاف المناطق و الدول، ويمكن ذكر أنواع الموارد السياحية المتعارف عليها فمنها الموارد الطبيعية، ومنها الثقافية والدينية وهي كالتالي:

1- موارد التراث الطبيعي (الموارد الطبيعية)

تمثل السياحة التي تعتمد على مقومات الموارد الطبيعية واحدة من أسرع القطاعات نمواً في كثير من بلدان العالم ، ونظراً لوجود اتجاهات تنموية يمكن من خلالها الانتفاع بموارد البيئة الطبيعية مع المحافظة عليها²، لتكون مورداً سياحياً دائماً ، ومن بين الموارد السياحية الطبيعية نذكر منها:

أ-المواقع الطبوغرافية: وتتمثل في:

*الموقع الجغرافي والتضاريس:

يمثل الموقع الجغرافي والتضاريس³ الطبيعية من العوامل الرئيسية والمهمة لجذب السياح ، كما وتلعب التضاريس دوراً بارزاً في جعل الدولة مقصداً سياحياً مهماً ، وأمثلة ذلك الجبال والتلال والصحارى والهضاب والسهول... إلخ.

¹أكرم عاطف رواشدة ، السياحة البيئية - الأسس والمرتكزات - دار الراجحة للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2009، ص25.

²عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة، الاستثمار السياحي في محافظة العلا، مركز ماس للمعلومات والأبحاث السياحية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008، ص21.

³سلطان النصراري، وآخرون، قطاع السياحي و النمو الاقتصادي، الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2018، ص231

✓ **المناخ:** وهو عبارة عن كونه من أهم الموارد السياحية وذلك بتنوعه¹، وبشكل المناخ أحد العوامل المؤثرة في اتجاهات الحركة السياحية، كما يمثل المناخ الجيد أحد العوامل الجذب السياحي، ولهذا فالمناخ الجيد والمعتدل والمتنوع يعطي زخماً قوياً ومقصداً سياحياً وبشكل مستمر طوال السنة²

✓ **التنوع الإحيائي والبيولوجي:** إن التنوع الإحيائي والطبيعي والبيولوجي والأنظمة البيئية تلعب دوراً أساسياً في تنظيم حياة الإنسان اليومية، وبما أن النشاط السياحي هو نشاط إنساني فإنه يعتمد وبشكل كبير على هذه الأنظمة لتطوير الحركة السياحية في البلد، ومن ثم هناك علاقة إيجابية بين النشاط السياحي والتنوع البيولوجي فهي تمثل مورداً من موارد السياحة ومصدراً من مصادر نموها المستدام على المدى الطويل من جانب، كما أنها تسهم في توفير فرص العمل، ومصدر مهم للدخل والتخفيف من وطأة الفقر بحسب العديد من الدراسات من جانب آخر³

ويشير التنوع الإحيائي والبيولوجي إلى تنوع الحياة على كوكب الأرض إذ يشمل البيئات والموائل الطبيعية والأنواع النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة، فضلاً عن السلع والخدمات التي يوفرها مثل الإمداد بالغذاء والوقود لمختلف القطاعات الأخرى.

✓ **الموارد المائية:** أحد أهم المتطلبات والمرتكزات الأساسية لاستمرار الحياة الإنسانية، فالماء سر الحياة، وهو يلعب دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية للأمم والشعوب، فالماء عامل أساسي في الصناعة والزراعة والنقل والكهرباء وتربية الحيوانات، وكافة القطاعات الأخرى، وهي جميعها مرتبطة بشكل أو بآخر بنشاط القطاع السياحي⁴، ومن الأمثلة عن هذه الموارد البحار والمحيطات والأنهار والبحيرات، والشلالات التي تلعب دوراً مهماً في تنمية وتطوير القطاع السياحي لأي دولة.

ب- مواقع البيئة الصناعية: وهي عبارة عن الموارد الطبيعية التي هي من صنع الإنسان⁵ وتشمل هذه الموارد الأنواع التالية⁶: - المزارع - الحدائق - الآبار.

¹ فوزي عطوي، السياحة والتشريعات السياحية والفندقية في لبنان والبلاد العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2004، ص 17.

² سلطان النصراني، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 236

³ سلطان النصراني و آخرون، نفس المرجع السابق، ص 237.

⁴ نفس المرجع، ص 319.

⁵ عبد الرحمان توفيق، التسويق السياحي، دار لبميك، مصر، 2014، ص 26.

⁶ عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2-الموارد السياحية الثقافية:

تمثل موارد السياحة الثقافية التي تعرف بالثروة السياحية الثقافية جذبا سياحيا للكثير من السياح والزوار، وتتجسد هذه الموارد في الآتي¹:

أ-المواقع الأثرية:

ويقصد بها تلك " مساحات مبنية أو غير مبنية دونما وظيفة نشطة وتشهد بأعمال الإنسان أو بتفاعله مع الطبيعة، بما في ذلك باطن الأراضي المتصلة بها، ولها قيمة من الوجهة التاريخية أو الأثرية أو الدينية أو الفنية أو العلمية أو الإثنولوجية أو الأنثروبولوجية والمقصود بها على الخصوص المواقع الأثرية بما فيها من المحميات الأثرية والحضائر الثقافية"²

ب-المباني والمدن والصروح التاريخية :

ويراد بها " القصبات والمدن والقصور والقرى والمجتمعات السكنية التاريخية التي تكتسي بتجانسها ووحدتها المعمارية والجمالية، أهمية تاريخية أو معمارية أو فنية أو تقليدية من شأنها أن تبرر حمايتها وإصلاحها وإعادة تأهيلها وتميئتها"³.

ج-التراث العمراني والعمارة التقليدية :

يمثل التراث العمراني والعمارة التقليدية جذبا سياحيا هاما، وذلك لما له من مكانة ورمزية تاريخية وخصائص عمرانية وثقافية متفردة تعمل على جذب السياح.

د- التراث الشعبي (العادات والتقاليد والمعتقدات والفنون والآداب)

ويتضمن كلا من التراث المادي والتراث الشفاهي (اللامادي)⁴

¹ عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، مرجع سبق ذكره ، ص21.

² محمد سويلم، محمد سعد بوحادة، الحماية القانونية للموروث الثقافي المادي وأثرها في ترقية الاستثمار السياحي بالجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تلمسان، المجلد 07، العدد05، 2018، ص244.

³ نفس المرجع، ص244.

⁴التجاني مياطة، دور التراث المادي واللامادي لمجتمع وادي سوف في تحديد ملامح الهوية الثقافية وتكاملها، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 06، 2014، ص156

- التراث المادي:

وهو عبارة عن مجمل الفنون والآداب، وهي ما يطلق عليها بالتراث الأدبي والفني، وتتمثل في الملابس والحلي والآلات الموسيقية والمخطوطات والصناعات الحرفية اليدوية... إلخ.

- التراث الشفاهي:

وهو عبارة عن عناصر القيم والمعتقدات والعادات والأفعال والعرف والقانون والنظم الاجتماعية والرموز والأسطورة والحكاية والأمثال وهي نوعين القولبي والفعلي.

القولبي: يتمثل في الحكم والأمثال والأغنيات والحكايات والنكت والألغاز والدعوات والنداءات وأسماء المحلات، وما كتب من كلمات وجمل وتعليقات على الثياب وجدران البيوت من الأكل وعلى الأبواب... إلخ.

أما **الفعلي** فيتضمن الاحتفالات والأعياد والمناسبات من زواج ووفاة وولادة والرقص والألعاب والزيارات.

3-الموارد البشرية المؤهلة :

تعتبر الموارد السياحية البشرية المؤهلة شريكا استراتيجيا ومهما للقطاع السياحي، وذلك من خلال دورها المتعاظم في إدارة الفنادق والمطاعم ووكالات السفر والسياحة، وذلك من خلال عملية إدارة الموارد البشرية في الفنادق وهي من أهم الوظائف الإدارية¹

فالكوادر البشرية المدربة والمؤهلة في مجال السياحة تسهم كثيرا في تحقيق أهداف التنمية السياحية وصناعة السياحة، وبالتالي تحفز رؤوس الأموال في القطاع الخاص للاستثمار في القطاع السياحي².

المطلب الثاني: تامين الموارد السياحية

تمثل الموارد السياحية قاعدة الاستثمار السياحي في أي دولة، إذ أنها المصدر لإنشاء الفرص الاستثمارية ، فيمكن لأي موردا سياحيا بعد عملية التثمين وحمايته، أن يولد عدة فرص استثمارية من إيواء وإطعام ونقل وخدمات أخرى عديدة، وعلى سبيل المثال يمكن أن يمثل وجود مرتفع جبلي مناسب وتنشأ على أثره فرصا استثمارية عديدة،ابتداء من التهيئة، المرافق الملحقة، عتاد الترحلق، عتاد وتجهيزات

¹ حميد عبد النبي الطائي، مدخل إلى إدارة الفنادق، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط 1 ، 2006، ص219.

² عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة، مرجع سبق ذكره، ص22.

الموصلات والاتصالات وغيرها، وكذلك الأمر بالنسبة لحمام طبيعي أو لمعلم تاريخي أو أثري أو ديني أو غير ذلك مما يعد موردا سياحيا¹.

أولاً: مفهوم تثمين الموارد السياحية:

لإعطاء تعريف حول تثمين الموارد السياحية، لا بد من الإشارة إلى مفهوم التثمين بشكل عام وهو كما يلي:

1-تعريف التثمين: التثمين مشتق من الثمن، والثمن ما تستحق به الشيء، وثمن كل شيء قيمته، ويقال ثمن المتاع تثميناً أي بين ثمنه²

ويقصد بالتثمين عملية انفتاح المجتمع على مجموعة من الثروات المعرفية والحضارية الموروثة، التي لازالت غير معروفة لدى الشعوب، خاصة أن عملية التثمين والحماية يساهمان في تنمية السياحة الطبيعية والسياحة التراثية والثقافية، وتمديد استمرار التراث عبر الزمان، وذلك من خلال اتخاذ عدة تدابير وإجراءات تضمن ديمومته وفق استراتيجيات اتصالية وإعلامية للتعريف به³.

إن الحديث عن تثمين أو حماية التراث الطبيعي والثقافي يتطلب إدارة خاصة أو هيئات رسمية تضع خطط مسطر لها من أجل تسييره مثله مثل القطاعات الأخرى، والتركيز على سن قوانين وتشريعات تعزز قيمة هذا التراث⁴.

ومن خلال ذلك نقول بأن عملية تثمين الموارد السياحية هي كل الآليات والاستراتيجيات، والتي يشترك فيها كل الفاعلين (السلطات، الجماعات المحلية، المجتمع المدني، المستثمرين، وسائل الإعلام، الوكالات السياحية، المرشدين السياحيين، المورد البشري الكفاء... الخ) والتي من شأنها أن تؤدي إلى الحماية والحفاظ عليها لأجل ديمومتها للأجيال القادمة، ولتكون دافعا للتنمية السياحية المنشودة.

¹ رحيب حسين، مانع عمار، بن منصور موسى، زكري ميلود، أبراهم شواش توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 291.

² أحمد عبد العزيز العميرة، التثمين العقاري، المجلة القضائية، العدد 3، 2011، ص 05 متاح على الموقع

www.aluka.net تاريخ الدخول 2020/01/10، سا: 21:00

³ نسيم جميل، السياحة الثقافية ممارسة من أجل تثمين وحماية التراث في الجزائر، مجلة التدوين، جامعة وهران 2، العدد 12، جانفي 2019، ص 346.

⁴ نسيم جميل، مرجع سبق ذكره، ص 346.

ثانيا: أنواع تـمـين الموارد السياحية:

إن مجرد الحديث عن حماية وتـمـين الثروة السياحية في أي دولة ما، يجدر بنا التفصيل أكثر على حيثيات كل أنواع الحماية والتـمـين التي تخص كل أنواع الموارد السياحية الطبيعية، والتي تشمل كذلك أنواع الموارد السياحية الثقافية المتواجدة بتلك الدولة وهي كمايلي :

1- أنواع تـمـين الموارد السياحية الطبيعية:

لتـمـين الموارد السياحية الطبيعية سوف نتطرق إلى السياحة البيئية و المحميات الطبيعية كأنواع لهذا التـمـين وهما كالتالي :

أ-السياحة البيئية كركيزة لتـمـين الموارد السياحية الطبيعية:

تعرف السياحة البيئية بأنها السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية والتي تحافظ على البيئة، وتتعهد في ديمومة الرفاه للسكان المحليين، و حتى نطلق على السياحة اسم السياحة البيئية فإن ذلك يجب أن يتوافق بالكامل مع أهداف التـمـين، الحفاظ والحماية في البلد المعني وفي نفس الوقت يجب أن لا تؤثر على الإطلاق على ثقافة المجتمع المعني أو المضيف كما يجب أن تساهم في توليد الدخل والتعليم المستمران لأفراد المجتمع¹.

كما يمكن القول أن السياحة البيئية هي نشاط إنساني يمارسه البشر وفق قواعد وضوابط تحمي وتصون الحياة الفطرية الطبيعية وترتقي بجودتها وتحول دون تلوثها وتعمل على المحافظة عليها للأجيال الحالية والأجيال القادمة².

ولهذا فإن للسياحة البيئية جوانب اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، سياحية يمكن شرحها كآلاتي³:

-الجوانب الاقتصادية: تتنـمـل في توليد الدخل للسكان المحليين في المقصد السياحي بحيث يتم الاعتماد على مبدأ دوران الأموال داخل المجتمع المحلي وعدم هروبه إلى الخارج، إذ يسعى المجتمع المحلي إلى توفير الإقامة والغذاء ومستلزمات الفنادق وغذاء السائح من البيئة المحلية.

¹أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص31.

²صباح بلقيدوم، حياة مامن، السياحة البيئية... حلقة وصل بين الاستثمار السياحي والمجال البيئي لتحقيق التنمية المستدامة .. نماذج عالمية وعربية متميزة من عالم السياحة البيئية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 09، جوان 2018، ص729.

³أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص ص31.32.

-الجوانب الثقافية :

للسياحة البيئية جوانب ثقافية مقدمة إلى السائح والمجتمع المحلي، أما السائح فيمكن تعزيز التثمين من خلال التجوال داخل المحمية ضمن أسس ومعايير تضعها الإدارة ، وبالتالي الحفاظ على البيئة من خلال المحافظة على نباتات وحيوانات المنطقة، أما من جانب السكان المحليين فيسعون إلى تقدير المحمية التي أصبحت هي مصدر دخلهم، وهذا بالإضافة إلى تعزيز مفهوم الحفاظ لدى الطلبة زوار الموقع.

-الجوانب الاجتماعية:

وتتمثل من خلال تمكين المجتمع المحلي في إدارة نفسه بنفسه وبالتالي القضاء على الفقر والعزلة، وهذا بالإضافة إلى تمكين المرأة في إنتاج بعض المواد التي يحتاجها السائح.

-الجوانب السياحية: وتتمثل في الأنشطة السياحية المتوفرة في الموقع.

ب-المحميات الطبيعية ودورها في تثمين الموارد السياحية الطبيعية :

المناطق المحمية مفهوم قديم يعود إلى أكثر من قرن مضى، فقد قام علماء الجغرافيا والجيولوجيا والمستكشفون القدامى بتحديد بعض المناطق ذات الطبيعة الخلابة أو الغنية بأحيائها البرية كمنتزهات وطنية في أمريكا الشمالية وبعض الدول الأوروبية والإفريقية و بعد تصنيفها ومن أجل الحفاظ عليها و تثمينها وضعوا قواعد لارتياحها والتنزه فيها (مثل الالتزام بالسير في طرق معينة، وعدم صيد الطيور والحيوانات فيها، وعدم إلقاء المخلفات فيها ...).

ويمكن تعريف المحمية كالتالي¹:

المحمية الطبيعية هي ساحة واسعة من الأراضي تخصصها الدولة بقانون لحماية المصادر الطبيعية المتوفرة ضمن حدودها، وتشمل أشكال الأرض الطبيعية وتضاريسها والمصادر الحيوانية والمصادر التاريخية والأثرية والثقافية.

¹مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة البيئية والمحميات الطبيعية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص، ص 138.139.

أما الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة ، فيحدد مفهوم المحميات بأنه الأقاليم التي تحتوي على نظام أو عدد من الأنظمة البيئية، التي بدورها تعطي فصائل النباتات والحيوانات والمواقع الجيولوجية فائدة خاصة من الجانب العلمي والتربوي والترفيهي، أو التي توجد فيها مناظر ذات قيمة جمالية كبيرة¹.

وتساهم المحميات في عملية التنمية المستدامة من خلال المحافظة على استقرار البيئة التي تمثلها هذه المناطق، وتقلل تبعاً لذلك من الفيضانات أو الجفاف وتحمي التربة من الانجراف، وتوفير فرصة لأحداث واستمرار التنمية في المناطق النائية والاستغلال الأمثل للأراضي الهامشية، واستغلال الفرصة للتوعية البيئية وتسهيل التنزه والاستجمام والاقتراب من عالم الطبيعة الغني بالجمال².

إذ أن الغرض من إنشاء المحمية هي تامين المناطق الطبيعية الجذابة والمصادر الطبيعية لأغراض استخدامات المستقبل ، والمناطق التي تحيا فيها النباتات والحيوانات بشكل طبيعي في بيئاتها الطبيعية مع منع أية إساءة في استخدامات هذه المناطق والمحافظة على الأنواع الأحيائية النباتية والحيوانية³.

2-أنواع تامين الموارد السياحية الثقافية و التاريخية و الدينية:

في هذا العنصر سنتطرق إلى موضوع السياحة التراثية كنوع من أنواع التامين لهذه الموارد وهي كالتالي:

أ-السياحة التراثية:

عرفت منظمة السياحة العالمية " السياحة التراثية " بأنها: " عملية توغل أو انغماس في التاريخ الطبيعي وتراث الإنسان وفنون فلسفة ومؤسسات وأنظمة البلدان والأقاليم"⁴.

ومن خلال هذا التعريف نجد أن التراث يصنف إلى مصادر مادية وأخرى معنوية.

¹ مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة البيئية والمحميات الطبيعية، مرجع سبق ذكره ، ص140.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ نفس المرجع، ص141.

⁴ جلال بدر خضرة وآخرون، تاريخ السياحة، دار ألفا للوثائق للنشر وتوزيع ، قسنطينة، الجزائر ، ط1 ، 2017، ص111.

أما المصادر المادية فتتقسم إلى: مصدر مادي ثابتة كالأبنية والحدائق العامة ومصادر مادية متحركة كالوثائق التاريخية والمعروضات في المتاحف.

وأما المصادر المعنوية فتشمل القيم والعادات وأنماط الحياة بما في ذلك الخبرات المتعايشة كالاحتفالات والأحداث الثقافية و الفنية¹

ب- السياحة التراثية وتأمين الموارد السياحية الثقافية و التاريخية و الدينية:

من المنظور الاقتصادي فإن الاستفادة القصوى من فرص السياحة التراثية، تتمثل في وضع وإنتاج العديد من الخطط والسياسات الداعمة لتأمين معالم وموارد هذه السياحة، وذلك من خلال تفعيل مثلث الشركاء (المجتمع، التراث، السياحة) لتحقيق التوازن بين احتياجات المجتمع المضيف، ورضاء السائح، وحماية المعالم التراثية الثقافية يفضي إلى سياحة تراثية ناجحة ومسؤولة، تمثل موردا اقتصاديا مهما، فالمناطق السياحية أصبحت في عالم اليوم تشكل موردا رئيسا للترفيه والتنزه والاستجمام، مما يؤسس للتنمية سياحية تراثية مستدامة ذات منافع اقتصادية متعددة تسهم في تنمية موارد الدخل القومي، وتخلق وظائف وتوفر فرص عمل جديدة، وتعزز من اقتصاديات الدول².

وهكذا ستبقى السياحة التراثية بمواردها ومعالمها التاريخية والحضارية المتمثلة في (المواقع الأثرية والتراثية والمباني التاريخية والعمرانية ومعالم البيئة الثقافية والحضارية والحصون والقلاع والمساجد والمآثرات الشعبية) رمزا للوحدة والانتماء والهوية الثقافي

ج-المتاحف:

المتحف هو مؤسسة دائمة ليس هدفها الكسب المادي وإنما التعليم والترفيه، ويعمل في هذه المؤسسة أناس متعلمون كل في مجال تخصصه يتعاونون في العناية بما يحتويه المتحف من عينات، و يعرضون منها ما هو مناسب للعرض، وتفتح هذه المؤسسة أبوابها للجمهور حسب برنامج معين لكي يشاهدوا

¹ جلال بدر خضرة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص111

² تأليف، دالين، ج تيموثي وستيفن ويويد، ترجمة: عبد الناصر عبد الرحمان الزهراني، السياحة التراثية، النشر العلمي

والمطابع، جامعة الملك سعود، السعودية، 2011، ص9

المعروضات¹، وهو بالتالي له دور كبير في تثمين وحماية تلك الموارد السياحية الثقافية و التاريخية المنقولة (القطع الأثرية القديمة منها النقدية أو المنسوخات ... إلخ)

- كما عرفه المجلس الدولي للمتاحف (Icom) مصطلح Muscem على أنه مؤسسة تقام بشكل دائم بغرض الحفظ والدراسة والتسامي بمختلف الوسائل وعلى الأخص بعرض مجموعات فنية أو تاريخية أو علمية أو تكنولوجية على الجمهور من أجل تحقيق المتعة والسرور².

- يذهب أحد الباحثين بأن المتحف هو مبني تحفظ به وتعرض الأعمال الفنية والآثار القيمة، وفي بريطانيا كلمة متحف تعني على الأخص الاهتمام بأجناس الشعوب والاهتمام بالآثار³.

- أنواع المتاحف: تقسم المتاحف إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي كالتالي⁴ :

***متاحف الفنون:** وهي تتخصص في منجزات الإنسان العينية وتنقسم إلي قسمين هما: قسم الفنون الجميلة والفنون التطبيقية

***متاحف التاريخ:** وهي تتخصص في عرض التاريخ البشري ومنجزات الإنسان في مجالات السياحة والصناعة والزراعة وغيرها، وتعرض أيضا في هذه المتاحف عينات من الأثاث والنقود والمدارس التي ترجع لفترات التاريخ القديمة.

***متاحف التاريخ الطبيعي والعلمية:** وتهتم هذه المتاحف العلمية بعرض وشرح مبادئ العلوم الطبيعية كالفيزياء والرياضيات وتبيان تطبيقاتها العملية في مجالات الصناعة والزراعة وغيرها، أما المتاحف الخاصة بالتاريخ الطبيعي فهي تحوي عينات من الطبيعة وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم النبات، الحيوان، الجيولوجية.

- أهداف تثمين المتاحف: تتمثل أهداف المتاحف فيما يلي⁵:

¹ محمد إبراهيم يسرى دعبس، متاحف العالم والتواصل الحضاري، الملتنقي المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2004، ص18.

² محمد إبراهيم يسرى دعبس، متاحف العالم و التواصل الحضاري، مرجع سبق ذكره ن ، ص 20.

³ نفس المرجع، ص 18.

⁴ نفس المرجع ، ص 20.

⁵ نفس المرجع، ص 22.

* جمع واقتناء المقتنيات والعينات والتحف والأشياء ذات القيمة والوثائق بغية المحافظة عليها.

* جمع واقتناء الأشياء والمقتنيات التي تعبر عن الحياة الحديثة والتاريخ الحديث حتى يمكن فهم التتابع التاريخي للأشياء وكيفية تطورها في مراحل لاحقة.

* اضطلاعهم بدوره التعليمي والتربوي والعلمي من كونه مؤسسة ثقافية وعلمية وتدريبية، حيث أنه قبلة للمدرسين والباحثين والمتخصصين والتلاميذ والحرفيين.

* يمكن الهدف من إقامة المتاحف في أنها تشكل وعاء و تثمين للتراث الثقافي بما يحتويه من سمات ثقافية مادية وغير مادية، وما يشكله هذا من جذب سياحي هام على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، وأثر ذلك في النهاية على تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع.

ثالثاً: أهمية تـثـمـين الموارد السياحية:

لقد تحول التركيز من القيمة إلى الأهمية التي يبديها الناس نحو الموارد السياحية وذلك مع مرور الوقت، وهناك أربعة مجالات مترابطة ذات أهمية وهي¹: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية.

1- الأهمية الاقتصادية:

تعتبر نفقات زوار المواقع السياحية مداخل من أجل المحافظة على تلك الموارد، وإن تدخل القطاع الخاص للسياحة من أجل حماية هذه المواقع وجذب شريحة سوقية لديها مسؤولية واتجاهات بيئية، وتظهر الأهمية الاقتصادية للموارد أيضاً في تطور طريق رسوم الدخول للمواقع السياحية، حيث تواجه الموارد التراثية مسؤولية إيجاد طريقة للحفاظ عليها².

2- الأهمية الاجتماعية:

إن ارتباط الناس والمجتمع بهويتهم وبتراثهم مع قوة الضمير الاجتماعي، يعتبر دافعا بإعطاء لهذا التراث، كما يساعد التراث أيضاً في تحديد الشعور بالمكان، وإيجاد ارتباط الناس بمنطقة ما³.

¹ تأليف، دالين، ج تيموثي وستيفن ويويد، مرجع سبق ذكره، ص 14.15.

² نفس المرجع، ص 14.

³ نفس المرجع، ص 14.

3- الأهمية السياسية:

إن قيمة التراث ورمزيته قد ينعكس لخدمة ميول بعض أصحاب السياسة، وتكمن أهميته حول تعزيزه وكيفية المحافظة عليه وذلك عن طريق وضع حد لتعارض رغبات القطاع الخاص من أصحاب التراث مع مصالح الحكومة أو المصالح العامة.

4- الأهمية العلمية:

تحتوي كثير من المنتزهات الوطنية والمناطق المحمية على مجموعات من الجينات الموروثة ونظم البيئة التي قد يستفاد منها في الطب، كما أنها توفير بيئة جيدة لأنواع النادرة ومهددة بالانقراض، وإنه يمكن القيام ببحوث مفيدة على العمليات الإيكولوجية وهناك أيضا عنصر تعليمي للتراث حيث يوفر للزوار المعلومات عن التاريخ الحي والثقافة وسكان المناطق¹.

رابعاً: أدوات ترمين الموارد السياحية:

إن الاستراتيجيات المعتمدة من قبل إدارة المواقع التراثية اتجاه مسألة الحماية و الترمين تتأثر بشكل كبير بآمال وتوقعات الزائرين، لذا فإن على مدراء هذه المواقع أن يقرروا أي من الطرق الحماية الآتية سوف يتبنون وينتهجون²:

1- الصيانة (الوقاية):

تشير الوقاية إلى وضع يكون فيه الخيار قد اتخذ ليحافظ على المكان في حالته التي وجد فيها، ويتضمن هذا العمل كثير من الجهد والإنفاق للمحافظة على خاصية المكان ولإعاقبة التلف. ونجد أفضل مثال على ذلك مدن الأشباح في شمال أمريكا، حيث تركت معظم هذه المدن بحالة متعمدة من الإهمال، وهكذا فإن جاذبية هذه المدن تمكن في الخراب والجو المهجور، وأن أية جهود لأعادتها إلى مجدها القديم سيقبل من قيمتها السياحية، أضف إلى ذلك أنه توجد كمية غير كافية من المعلومات أو المصادر اللازمة لاستعادة أو إعادة بناء المكان.

¹ تأليف، دالين، ج تيموثي وستيفن ويويد، ترجمة: عبد الناصر عبد الرحمان الزهراني، مرجع سبق ذكره، ص 15

² جلال بدر خضرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص115، 116.

2- الترميم:

أحيانا يعرف الترميم بإعادة بناء، كما انه يشير إلى نشاطين وهما:

- وضع قطع البناء التي ليست في مكانها في موقعها السابق.
- إزالة قطع وتعديلات أضيفت عبر الزمن.

وهذا يعني أنه حتى المواد الجديدة لا يمكن أن تستخدم في عمل الترميم وإلا أصبحت العملية بمثابة إعادة بناء وليست ترميما.

ويكون الترميم مناسباً فقط عندما يكون هناك دليل واضح عن الحالة السابقة عن الشيء المراد ترميمه، وهذا يتطلب الكثير من البحث ليقرر تماما كيف كانت الصفة المراد ترميمها في الماضي.

3- التجديد:

ويعرف أيضا بالتعديل، وهو يستلزم إجراء تغييرات للمكان مع الإبقاء على جزء من صفته التاريخية، فمثلا إقامة طلاء إضافي لبناء التاريخي لأهداف إدارية مع المحافظة على الطبيعة التاريخية لبقية البناء هو حالة من التجديد وربما يكون من أهم إجراءات التجديد هو المحافظة على واجهة البناء الأصلي أثناء تعديل الداخل، وهذا ما نجده مثلا في الحمامات الدمشقية ذات الصيت الشائع حيث أن طقوس لحمامات الدمشقية لم تتغير وهذا هو السبب الرئيس الذي يشد زوار دمشق من كل أصقاع العالم لاكتشاف هذه التجربة الفريدة.

خامسا-مراحل عملية ترميم الموارد السياحية:

هناك مجموعة من مراحل المنطقية التي يمكن إتباعها بهذا الصدد، لكن تجدر الإشارة إلى ضرورة تعديل هذه مراحل لتتنوع مع الظروف والحاجات المحلية والأهداف والمتطلبات الخاصة بكل موقع وهي كما يلي¹:

1-تحديد هوية الموقع أو المعلم التراثي: من خلال تحديد موقعه الجغرافي وتوثيق وصفه وخصائصه (مساحته ، ارتفاعه...)

2-البحث والتقصي: وتهدف هذه المرحلة إلى تحديد المواضع التي يجب حمايتها في ذلك المكان أو المعلم من خلال إجراء البحوث الهامة سواء أكانت تاريخية ام معمارية ام بيئية لاستكشاف ومعرفة القيمة الثقافية لهذا المعلم.

¹جلال بدر خضرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.117.

3- وضع السياسات: وفي هذه المرحلة يتم وضع الأهداف من عملية الحماية بالارتكاز بشكل أساسي على الأهمية الثقافية.

4- التصميم والحماية: تبدأ هذه المرحلة عندما يعتبر الموقع مستحقاً لدرجة معينة من الحماية القانونية له من قبل السلطات المختصة، وتتضمن هذه المرحلة إسناد ملكية الموقع لأحد الهيئات الراعية للتراث والتي تساعد في تأمين الحماية والتحويل اللازم.

5- الإصلاح والتطوير: ويتم التركيز هنا على النواحي المادية مثل: الترميم والتجديد وتطوير البنية التحتية للمكان وإنشاء التسهيلات اللازمة لزيارته، والمهمة الأولى في هذه المرحلة هي تمكين وتثبيت أية هياكل آيلة للسقوط واتخاذ إجراءات لمنع أي تآكل إضافي فيها .

6- الإدارة المستمرة والاهتمام بالتفسير: تتطلب هذه المرحلة التزام طويل الأجل تجاه الرقابة والتقييم المستمرين، ويجب في هذه المرحلة الأخذ بعين الاعتبار معدلات الزيارة ومدى الحاجة لتفسير أهميته وقيمة هذا المورد السياحي والهدف من هذه التفسيرات وكيفية استخدامها وتوجيهها.

سادسا: تحديات عملية تثمين الموارد السياحية: ومن هذه التحديات نذكر ما يلي¹:

1- نقص التمويل :

يعد نقص الموارد المالية اللازمة لحماية والحفاظ على المواقع و المعالم التراثية واحدا من أبرز الصعوبات التي تواجه المدراء والمعنيين في كافة أنحاء العالم، كما يدفعهم هذا النقص إلى البحث المتواصل عن موارد جديدة مما ينعكس عن هذا الأمر عدم توفر تجهيزات وأدوات الإصلاح والتجديد المناسبة، وعدم توفر العدد المناسب من الأفراد ذوي الخبرة وضعف الرقابة والمتابعة المستمرة لهذه المواقع التراثية.

ونتيجة لهذا النقص في التمويل والكوادر والكفاءة فإن غالبية عمليات الصيانة التي تجرى على المعلم هي في الواقع مجرد عمليات تجميلية، وهناك مشكلة أخرى تكمن في استخدام هذا التمويل الضئيل المتوفرة لأغراض النفع السريع ، كالإنفاق على برامج الترويج السياحي بدلا من توجيهه للاستثمار في المواقع التراثية، حيث أن هذا النوع من الإستثمار يضمن على المدى الطويل تعزيز وتنشيط السياحة في البلد، فمثلا نجد " كينيا " تعيد استثمار ما لا يزيد عن 07% من عائدات السياحة في المحميات والمناطق الطبيعية التي تعج

¹ جلال بدر خضرة، وآخرون، ص- ص 120، 121

بها البلاد، على الرغم من أن السبب الرئيس لزيارة السياح لـ " كينيا " هو الاستمتاع بتجربة السفاري (اكتشاف الأدغال).

2- التقدم والحياة العصرية:

ينظر دعاة التقدم والتطور والمسؤولون في الحكومات غالباً إلى أن حماية وصيانة الأبنية التاريخية والنصب التذكارية هو عائق للتطور والتقدم الحياة، وغالباً ما تنقسم الآراء بين مؤيد ومعارض لأولوية أي منهما ونرى في ذلك الاهتمام العصري باستبدال الفنون العمرانية التقليدية بالأبنية الإسمنتية الشاهقة ، وذلك تحت اسم التطور والعصرية

3- تدني إدراك الناس :

في كثير من الدول النامية مازالت فكرة حماية التراث وصيانة معالمه فكرة جديدة، ولعل الاهتمام بالتراث غالباً ما يبرز ويزداد عندما يعد الأمر بمردود اقتصادي جيد ، فيجب رأي " نورتون " فإنه من الصعب أن تثير الحماسة لحماية التراث وصيانتته في مجتمعات ماتزال تسعى لسد احتياجاتها الأساسية من طعام وكساء ومأوي، أما أن هذه المجتمعات تنظر إلى حماية التراث على أنه ضد التطور وتحسين ظروفهم المعيشية ومعاناتهم.

المطلب الثالث: تخطيط الموارد السياحية:

تعتمد التنمية السياحية في عصرنا الحالي على التخطيط السياحي بهدف تنمية و تطوير كافة الموارد السياحية من موارد طبيعية و ثقافية وكذا الإمكانيات المادية للمساهمة في زيادة مداخيل الدول السياحية. ومن هنا فالتخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية المستدامة الرشيدة، الذي يمكن الدول خصوصاً النامية منها، من أن تواجه المنافسة في السوق السياحية الدولية، وبالتالي فإن تخطيط التنمية السياحية يعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يقتضى إلزام كافة الوزارات والأقاليم والأجهزة والإدارات الحكومية وغير الحكومية بتنفيذ السياسة التنموية السياحية (برنامج عمل مشترك).

أولاً: مفهوم التخطيط السياحي :

1- يعرف التخطيط السياحي بأنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة، ويقضى ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية

وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية¹.

2- يعمل التخطيط السياحي على تنظيم الظروف التي تؤدي إلى التنمية السياحية وتعجل بها، فالتخطيط السياحي ينطوي على اختيار الأهداف وتقدير الموارد وتجديد حجم الاستثمارات ووسائل تمويلها واختيار المشروعات التي تتطلبها أهداف الخطة².

3- يعد التخطيط جزءا من الحاجة العملية لربط التصورات المفاهيم النظرية بالواقع العملي، لأهميته ودوره الفاعل فقد اعتمدت عليه الكثير من دول العالم من تطوير منتجاتها السياحية وتمييزها، وتطوير قطاع الخدمات والتجهيزات السياحية، ورفع قدرات الموارد البشرية وتأهيلهم وتدريبهم، فكثير من دول العالم قد استخدمت هذا المنهج في تنمية مواردها السياحية وتطويرها، واستغلالها الاستغلال الأمثل وفق القدرات التحميلة للبيئة السياحية، فالتخطيط السياحي يعني قراءة مستقبل صناعة السياحة وتوجيهات أنشطتها ومؤثراتها المستقبلية³.

4- التخطيط السياحي هو النظر إلى المستقبل بعين الرغبة في تحديد أهداف العمل على التقدم و رسم الأساليب العلمية لتحقيق هذه الأهداف بغية مواجهة التطور الحادث في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية⁴.

ثانيا: أهمية التخطيط السياحي:

تبدو أهمية التخطيط السياحي العلمي والرشيد بالنسبة لتحقيق التنمية السياحية المتواصلة في تحقيق ما يلي⁵:

- 1- إن التخطيط السياحي يعمل على تهيئة الظروف المحيطة إلى فعل عملية التنمية السياحية وتعظيمها.
- 2- إن التخطيط السياحي يعد وسيلة علمية منظمة ومستمرة.
- 3- يتضمن رسم صورة تقديرية واعية للتنبؤ بالمستقبل والبدائل الممكنة

¹ مصطفى يوسف كافي، التنمية السياحية، دار ألفا الوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2017، ص135.

² نفس المرجع، ص60.

³ عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة، مرجع سبق ذكره، ص75

⁴ محيي محمد مسعد، الاتجاهات الحديثة في السياحة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص55

⁵ يسرى دعبس، اقتصاديات السياحة، مرجع سبق ذكره، ص638

4- إن التخطيط السياحي يساعد على تعبئة كافة الموارد والطاقات السياحية واستخدامها استخداماً رشيداً لتحقيق أعلى معدل نمو سياحي.

5- إن التخطيط السياحي ينطوي على الاختيار الواعي بين الأهداف وتحديد وتقييم الموارد وتحديد حجم الاستثمارات ووسائل التمويل المناسبة واختيار المشروعات المناسبة مع أهداف الخطة.

6- إن التخطيط السياحي يقوم وبشأنه في تنفيذه كل من السلطة المركزية والمحلية بالتعاون مع الأجهزة الفنية والوحدات الإنتاجية والخدمية.

ثالثاً: مراحل التخطيط السياحي:

يمر التخطيط السياحي الواعي بأربع مراحل نجملها في النقاط التالية¹:

1- مرحلة تحديد الموارد السياحية واتجاهات النمو فيها:

يقصد بهذه المرحلة تحديد وتعيين كافة الموارد السياحية واتجاهات النمو فيها، والمعوقات التي تواجه تنميتها والحفاظ عليها، وذلك من خلال إجراء مسحاً علمياً شاملاً مقروناً ببعض البحوث والدراسات العلمية لكل الموارد على مستوى الدولة.

وفي هذه المرحلة لا بد من الاستعانة بكل الخبرات والتخصصات من العلماء والباحثين والعاملين والمهتمين بكافة المجالات السياحية والاقتصادية والاجتماعية والتخطيط العمراني وآراء المسؤولين في أجهزة الدولة وممثلي المجتمع المحلي²، ويمكن في هذه المرحلة تحديد بعض الأماكن أو المناطق السياحية التي يمكن أن نعطيها أولويات في خطط التنمية السياحية وبصفة خاصة في الدول التي لا يمكن أن نقوم بكل المشروعات السياحية في وقت واحد لأن إمكانياتها والاستثمارات بها لا تزال بسيطة أو متواضعة.

2- مرحلة تحديد أهداف الخطة:

يتم في هذه المرحلة تحديد أهداف الخطة السياحية وألا تقتصر على وضع أولويات للمناطق السياحية وإنشاء المرافق الأساسية.... الخ وهناك عدة اعتبارات يجب الأخذ بها وهي:

¹ يسرى دعبس، مرجع سبق ذكره، ص- ص 638-639

² بدر حميد عساف، تنمية الموارد السياحية، دار الزاوية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص 49.

- الابتعاد عن التدخل في الاختصاصات بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى.
- أن يقرر جهاز التخطيط معدل النمو المطلوب في القطاع السياحي.
- كيفية تحقيق التناسق بين معدل النمو في القطاع السياحي ومعدلات النمو في القطاعات الأخرى.
- تشجيع السياحة الجماعية في حدود الطاقة الاستيعابية حتى لا تمثل ضغطا على كافة مشروعات السياحة المتواصلة.

3-مرحلة التنفيذ: يتم في هذه المرحلة تحديد ما يلي:

- تحديد الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف السابقة.
- توضيح سياسات الاستثمار السياحي والتسويق السياحي.
- تحديد الأدوار المختلفة لكلا من القطاع العام والخاص في التنمية وكذلك بالنسبة لرأس المال المحلي والأجنبي.

- تقديم حوافز للاستثمار السياحي في المشروعات السياحية

4-مرحلة الرقابة والإشراف والمتابعة والتقييم على التنفيذ:

فهي تمثل أوجه الرقابة والإشراف (المتابعة والتقييم) على التنفيذ¹ من أجل التعرف على أوجه القصور في الخطة لتعديلها بناء على ما يكتشف من حقائق، ويحتاج القطاع السياحي بصفة خاصة إلى اعتبارات المرنة في تنفيذ الخطة للتكيف مع الظروف المتغيرة للظاهرة السياحية، إذ تمثل السياحة حركة أشخاص تتأثر بالعوامل النفسية والتغيرات الاجتماعية بدرجة كبيرة وليس بالعوامل الاقتصادية وحدها.

رابعا: معوقات التخطيط السياحي:

التخطيط أسلوب تنظيمي يهدف إلى تحقيق التنمية السياحية من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية معلومة، وذلك من خلال حصر الموارد والامكانيات السياحية الموجودة في المجتمع بالإضافة إلى حصر الامكانيات البشرية والكوادر الفنية ووضع خطط لكيفية تحريك هذه الكوادر نحو أهداف

¹ محيي محمد مسعد، مرجع سبق ذكره، ص 57

المجتمع، ولكن ولوجود خلل ما يؤدي بتلك الخطط إلى عدم الوصول إلى أهدافها بكل موضوعية، ويمكن إرجاع ذلك إلى معوقات ترتبط بالتخطيط السياحي وهي كالتالي¹:

1- غياب نظم المعلومات والإحصاء السياحي الجديدة:

حيث تركز معظم التقارير الصادرة عن وزارة السياحة على نوعين من البيانات هما عدد السائحين وإيرادات السياحة، وبالتالي لا يمكن تخطيط وتوجيه جهود التنمية في حالة غياب المعلومات التفصيلية مثل توزيع السائحين على حسب طريقة الوصول «جوا وبحرا وبراً» والغرض من القدوم والمهنة الخاصة بالسائح وأماكن الإقامة، والأماكن التي قاموا بزيارتها وتصنيف السائحين حسب السن والجنس والمدة، فإذا توافرت بيانات كافية بالنواحي المذكورة، يمكن للقائمين حينئذ بالتخطيط توجيه الجهود نحو التوسع في بناء الفنادق، وتحسين الخدمة وتطوير الخدمات فإذا كانت الغالبية العظمى من السائحين تأتي عن طريق الجو فإن هذا يعني دعم النقل الجوي وتحسين الخدمات.

2- غياب المعلومات المرتدة:

وهي الخاصة بوجهة نظر السائح بالنسبة لمستويات الخدمة المقدمة أو أسعارها والمشكلات التي واجهته أثناء رحلته وخلال تجواله.

3- غياب المعلومات الإحصائية عن حركة السياحة الداخلية:

وهي المعلومات الخاصة بالسائحين المحليين الذين قاموا بزيارة المناطق السياحية الداخلية، وبالتالي يصعب على القائمين بالتخطيط تصميم وضع برامج لتنمية الحركة السياحية الداخلية.

4- ندرة البحوث والدراسات بالجامعات والمعاهد:

وذلك على الرغم من أهمية تلك البحوث في مجال التخطيط السياحي وربما يرجع ذلك إلى قلة أعضاء التدريس المتخصصين في مجالات التنمية السياحية.

5- تضارب الاختصاصات بين الوزارات ووزارة السياحة:

تعدد الجهات التي تسهم في خدمة السياحة وتشابكها وغياب التنسيق فيما بينها (الأثار - التعمير - المحليات - الاستثمار -..... الخ) ومن أبرز الأمثلة على ذلك، تشرف الأوقاف على المساجد ومن بينها المساجد الأثرية، إلا أن ترميم المساجد الأثرية من اختصاص وزارة الثقافة والإشراف على المتاحف الأثرية

¹ محيي محمد مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61

من اختصاص وزارة الثقافة، أما المتاحف العلمية والتكنولوجية والحربية فهي من اختصاص وزارات أخرى كالبحث العلمي والدفاع والداخلية¹.

خامسا: أنواع الموارد السياحية الممكن تخطيطها:

لإعطاء تنمية سياحية متطورة ، يجب تقييم الموارد السياحية المتاحة والكامنة مما يساعد على اتخاذ القرارات اللازمة لتطوير السياحة و تحديد أنماطها، وذلك من خلال تحديد أنواع الموارد السياحية الممكن تخطيطها لتطويرها وتحسينها ومن هذه الأنواع²:

1- الأنشطة المتعلقة بالبيئة في الشواطئ والمياه: وتتضمن الرياضات المائية كالسباحة وسباحة التجديف بالقوارب والصيد المنظم للأسماك ، والرياضات الشتوية كالتزلج على الثلج.

2- الأنشطة المتعلقة بالبر: وتتمثل في المعالم الطبيعية مثل الشلالات والكهوف، وسياحة المغامرات كاستخدام الخيول أو العربات وتسلق الصخور وصعود الجبال.

3- الأنشطة المتعلقة بالتراث الثقافي: في بيئة تشجع السائحين على زيارة المواقع التاريخية والمراكز الأثرية والحدايق والأبنية والنصب والظواهر التاريخية الخاصة، والمنجزات كالجسور والمناطق الصناعية، وإحياء المناسبات التاريخية.

كذلك هناك أنشطة متعلقة بأوجه من التراث الثقافي، كالرقص والموسيقى والثياب التقليدية والطعام المحلي، وطرز العمارة التقليدية المدني والريفي، وعرض فنون في مسرح متاح للسائحين وإنتاج و بيع الصناعات التقليدية ومنتجات المهن اليدوية.

4- الموارد التي لها أهمية خاصة دينيا:

والتي تزار للقيام بمناسك الحج أو التقديس أو المواقع التي هاجر منها العديد من سكانها وبعدها لها تعلقا بالجذور العرقية والأصول أو جنود حاربوا أو تمركزوا سابقا في المنطقة، أو تعلموا لفترة في المكان، أولئك جميعا تشدهم الأشواق والحنين لزيارة المقصد.

5- الأنشطة المتعلقة بالمجالات الاقتصادية:

تمكن السائحين خلال الجولات الخاصة من رؤية الجماعات التي تعمل بصيد الأسماك أو الزراعة أو مزارع تربية الخيول والحقول والمعامل الحديثة.

¹ محيي محمد مسعد، مرجع سبق ذكره، ص- ص 61-62.

² مصطفى يوسف كافي، هبة كافي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 71-72.

6- الأنشطة المتعلقة بالصحة والراحة والمعالجة الطبية

باليانابيع المعدنية، ونقاء الصحراء، ومناخ الجبال والنقاة والطب الشعبي، وذلك يقتضي إنشاء مراكز نقاهة بتسهيلات وخدمات مناسبة لكل نمط سياحي.

7- ظواهر مشوقات متخصصة:

تتضمن زيارة مؤسسات علمية وتعليمية تكون متاحة للعموم وتسهيلات رياضية، وزيارة للمراكز الدينية¹، وأنواع العروض الفنية كالموسيقى الكلاسيكية والفلكلور والأوبرا وغيرها.

8- الجودة في نوعية البيئة للمنطقة:

وتشمل الجودة جميع العناصر البيئة من نقاء الهواء ونظافة الماء الهدوء والنظافة العامة، ويشمل ذلك التنظيم العام للمحلات والأسواق والحدائق والأبنية والساحات، ومستوى إضاءة الشوارع، و توفر النقل العام المريح، ودورات المياه العامة في المواقع المناسبة توفر الأمن العام.

9- التنمية الحالية للتسهيلات:

مثل الفنادق والأنواع الأخرى من وسائل المبيت والمطاعم ومكاتب السفر والسياحة وخدمات الاستعلامات السياحة والتسوق، ويشمل ذلك العناية الخاصة بتوظيف الأبنية التراثية والتاريخية كفنادق ومطاعم تجد إقبالا واهتماما من فئة من السائحين².

10- التنمية الحالية للتسهيلات والخدمات المتعلقة بالنقل باتجاه وداخل المنطقة:

وتشمل البنية التحتية والمرافق مثل الماء والكهرباء والصرف الصحي ووسائل الاتصال.

11- إمكانية تدريب القوى العاملة للعمل في جميع ميادين السياحة:

والمناسب للمصلحة المحلية هو تشغيل القوى العاملة من أبناء المنطقة بعد تدريبهم.

المطلب الرابع: تسويق الموارد السياحية:

التسويق السياحي هو ذلك النشاط الإداري والفني الذي تقوم به المؤسسات والهيئات السياحية داخل دولة أو إقليم ما وخارجها لتحديد الأسواق السياحية المرتقبة والتعرف عليها والتأثير فيها بهدف تنمية وزيادة

¹رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

²رعد مجيد العاني، مرجع سبق ذكره، ص 71.

الحركة السياحية وتحقيق التوافق بين المنتجات والخدمات السياحية وبين الرغبات والدوافع للشرائح التسويقية المختلفة.¹

يتضح من التعريف السابق أن التسويق السياحي يبدأ من مرحلة دراسة وتشخيص السوق وتحديد الفئات والشرائح السوقية المستهدفة إضافة إلى حاجات ورغبات هذه الفئات، مروراً بتخطيط البرامج والعروض التسويقية والمتمثلة في عناصر المزيج التسويقي، وصولاً إلى مرحلة المراقبة والتقييم ووضع وتنفيذ الخطط التصحيحية.²

أولاً: دراسة وتشخيص السوق وتحديد حاجات ورغبات المستهلكين :

تعد دراسة السوق السياحي أمراً ضرورياً لتفعيل هذا القطاع، وتتم هذه الخطوة على مرحلتين³:

المرحلة الأولى:

تتمثل في دراسة البيئة التسويقية في البلد المنتج للسياحة وذلك من خلال تشخيص الإمكانيات والقدرات المتاحة بالنسبة لكل من المناطق السياحية والمؤسسات الناشطة في القطاع. إضافة إلى قدراتها الاستيعابية وتقسيمها إلى مناطق ذات أولوية وأخرى ثانوية لا تقل عنها أهمية، حيث أن هذه القدرات والإمكانيات تعتبر نقاط قوة للسوق السياحي المحلي، في حين أن نقاط الضعف يجب تشخيصها هي الأخرى للعمل على تصحيحها وتجاوزها مستقبلاً، هذا من جهة ومن جهة أخرى يتم في هذه المرحلة كذلك دراسة نقاط القوة ونقاط الضعف الأسواق السياحية المنافسة لغرض تحديد النقاط التي سيتم التركيز عليها في العرض التسويقي السياحي.

المرحلة الثانية:

تتمثل في تحديد شرائح المستهلكين المستهدفين سواء تعلق الأمر بالمستهلكين المحليين (السياحة الداخلية) أو المستهلكين الأجبيين (السياحة الأجنبية) وذلك من خلال تقسيم وتجزئة السوق السياحي ليتم فيما بعد تكيف العروض التسويقية حسب خصائص كل سوق ، ورغبات المستهلكين المستهدفين وميولهم

¹ فاتح مجاهدي، عبد الرحيم زديوري، تبني التخطيط التسويقي الإستراتيجي كأداة لتفعيل قطاع السياحي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي ميله الجزائر، المجلد 01، العدد04، 2017، ص244.

² فاتح مجاهدي، عبد الرحيم زديوري، المرجع السابق، ص244.

³ فاتح مجاهدي، عبد الرحيم زديوري، مرجع سبق ذكره، ص- ص 247-265.

واتجاهاتهم السياحية ، إضافة إلى قدرتهم الشرائية وثقافتهم وحتى معتقداتهم الدينية لتصميم منتجات وخدمات سياحية تتناسب مع هذه الخصائص .

ثانياً-تصميم العرض التسويقي السياحي (المزيج التسويقي السياحي)

تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد توليفة أو تشكيلة معيارية ثابتة يمكن الاعتماد عليها واختيارها من قبل جميع المؤسسات أو الدول، حيث تختلف عناصر المزيج التسويقي السياحي وأهمية كل عنصر من عناصره من دولة لأخرى حسب المقومات والإمكانات السياحية التي تمتلكها تلك الدولة وحسب طبيعة المستهلكين المحتملين للمنتج السياحي وخصائصهم ، وفيما يلي أهم عناصر المزيج التسويقي السياحي التي يمكن أن تعتمد عليها الدول السياحية¹ :

1- المنتج السياحي :

المنتج السياحي يمثل العنصر الأول والأهم من عناصر المزيج التسويقي السياحي وهو خليط من الظروف الطبيعية الجغرافية والمناخية والبيئية والحضارية والدينية والاجتماعية وغير ذلك من المقومات، بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات السياحية مثل المرافق العامة الأساسية والخدمات السياحية.

فالمنتج السياحي هو عبارة عن مجموعة من العناصر التي تتواجد لدى الدولة فتكون بمثابة مصادر جذب سياحية هامة تعتمد عليها في إثارة الطلب السياحي الخارجي.

2-التنشيط السياحي :

ويقصد به المجهود الذي تبذله مختلف وسائل الإعلام والاتصالات السمعية والبصرية والشخصية ، لتوضيح الصورة السياحية للدولة وإبرازها أمام الزوار السياحيين المرتقبين، وجذب انتباههم لزيارة الدولة وشراء المنتج السياحي وذلك باستخدام مختلف الوسائل كالإعلان، الدعاية المختلفة كالمصقات والنشرات الدعائية المتعددة ' بالإضافة إلى وسائل الإعلان المسموعة في الإذاعات المختلفة والمقروءة في الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية والمرئية في التلفزيون والسينما بالإضافة إلى وسيلة الاتصال الشخصي بين رجال التسويق السياحي والعملاء السياحيين.

¹ عبد الرحمان توفيق، التسويق السياحي، مرجع سبق ذكره ، ص، ص09،08.

3-العنصر البشري:

يعتبر العنصر البشري¹ هو المحور الأساسي الذي يدور حوله النشاط السياحي في كل مراحله المختلفة التخطيطية والتسويقية والإدارية...إلخ.

فالعنصر البشري يقوم بكافة الخدمات السياحية كالفنادق وشركات السياحة والسفر وشركات النقل السياحي..إلخ، مما يتطلب من القائمين على النشاط السياحي أن يركزوا جهودهم على الاهتمام بهذا العنصر البشري الهام والإشراف عليه وتتميته بصفة دائمة ومستمرة.

4-السوق السياحي :

تعتبر السوق السياحية² (الدول المصدرة للسائحين) هو أحد منافذ التوزيع التي تعتمد عليها الدولة السياحية في بيع برامجها وخدماتها السياحية فيها لذلك فإن دراسة هذا السوق تعتبر من المهام الرئيسية التي يقوم بها جهاز التسويق السياحي للتعرف على حجم هذا السوق وقدرته على تنمية الطلب السياحي فيه، كذلك تتضمن دراسة السوق السياحي الموقع الجغرافي له ومدى قربه أو بعده عن الدولة، وإجراء الدراسة السكانية لمجتمع هذا السوق والتقسيمات الرئيسية له من حيث الدخل و المهنة و الجنس و السن، وذلك بهدف وضع الخطط التسويقية وبذل الجهود التنشيطية التي تلائم الشرائح السوقية المختلفة طبقاً للمستويات الثقافية والاجتماعية والمهنية والمعمارية الخاصة بها.

5-بحوث التسويق:

تدخل البحوث التسويق³ كعنصر مشترك مع باقي العناصر الأخرى المكونة للمزيج التسويقي السياحي، فاكتشاف طبيعة الأسواق السياحية وإمكانياتها يحتاج إلى بحوث السوق التي تنفرع إلى بحوث الدوافع وبعوث المستهلكين التي تتناول السائح من وجهة النظر الشخصية والاجتماعية كالعمر والجنس والثقافة والميول الاجتماعية والمؤثرات التي تحرك دوافعه ورغباته من الزيارة السياحية بمدن تخطيط وترشيد سياسات التسويق السياحي بما يتحقق هذه الدوافع والرغبات ويقضي في نفس الوقت على المشكلات التي تعتبر سبيل الحركة السياحية.

6-التسعير السياحي:

يعتبر التسعير السياحي⁴ أحد الأنشطة الهامة في العمل السياحي وعنصر هام من عناصر المزيج التسويقي السياحي لما له من تأثير على حركة السياحة حيث تتأثر قرارات السائحين بشكل كبير بمقدار

¹ عبد الرحمان توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² نفس المرجع، ص 10.

³ عبد الرحمان توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 11.

⁴ نفس المرجع، ص 12.

التكلفة المادية للرحلة أو البرنامج السياحي وما يتضمنه من خدمات متاحة، لذلك فإن سلوك وقرار السائح يرتبط دائما بتسعير هذه الخدمات، وتختلف الأسعار من سوق سياحي إلى سوق آخر تبعا لعدد من العوامل الهامة أهمها:

- ✓ اتجاهات السياسة التسويقية لتنشيط الحركة السياحية من منطقة أو دول معينة ، حيث تميل أسعار البرامج السياحية في هذه الدول إلى الانخفاض تبعا لهذا الغرض أو الهدف، أما في الدول الأخرى التي تتميز بالحركة المنتظمة فإن الأسعار وحدات المنتج السياحي المعروضة بها لا تسير في الاتجاه السلبي.
- ✓ المستوى الاجتماعي والاقتصادي السائد في الدول التي بها الأماكن السياحية.
- ✓ موسمية الحركة السياحية، حيث تؤثر هذه الموسمية في استخدام أسلوب معين لتسعير الخدمات السياحية خصوصا إذا ارتبطت موسمية الحركة بالدول المصدرة للسائحين.

المبحث الثالث: التنمية السياحية والتنمية السياحية المستدامة:

لم يتناول الباحثون موضوع السياحة من خلال التنمية إلا مؤخرا ، حيث برزت أهمية تأثيرات السياحة الاقتصادية والاجتماعية فمع الاهتمام بدور السياحة في تنمية اقتصاديات الدول تم طرح التساؤلات بخصوص الدور الذي يمكن أن تسهم به السياحة في تنمية اقتصاديات الدول من خلال استغلال مواردها الطبيعية والثقافية للمساهمة اقتصاديا في توفير فرص العمل، واعتدال ميزان المدفوعات.

ومع تزايد حركة النشاط السياحي بين الدول والاهتمام بالتأثيرات الإيجابية الكثيرة للسياحة أصبحت التنمية السياحية إحدى أهم قطاعات التنمية بمفهومها القومي الشامل، شأنها في ذلك التنمية الصناعية أو التنمية الزراعية وغيرها.

المطلب الأول: التنمية السياحية:

إن قضية التنمية السياحية عند كثير من الدول من القضايا المعاصرة وذلك باعتبارها أحد الروافد الرئيسة للدخل القومي، وبما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية وبالتالي تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية.

وهناك مجموعة من التعاريف توضح مفهوم التنمية السياحية نذكر أهمها:

أولا: مفاهيم حول التنمية السياحية:

-يعبر مصطلح التنمية السياحية عن مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة متشعبة تضم عدة عناصر متصلة ومتداخلة ببعضها البعض، تقوم على محاولة عملية وتطبيقية للوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الانتاج السياحي¹.

-وتعني التطور والإضافات وتجميل المناطق والمدن التي تصلح للتنمية السياحية من خلال تزويدها بالمرافق الأساسية العامة، والمنشآت الإيوائية والخدمية والترفيهية، بالإضافة إلى الأعمال الهندسية المرتبطة بتنسيق

¹ أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007، ص44.

الموقع، مع الحفاظ المستمر على البيئة وإنشاء المحميات الطبيعية البرية والبحرية وتوفير الرقابة المستمرة للمقومات الطبيعية والسياحية، وأيضاً مراقبة المشروعات السياحية وتأثيرها على البيئة¹.

- ويعرفها " دوقلاس " : " بأنها وسيلة لبلوغ غاية تكون مع غيرها من أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية سبيلاً آمناً ومدروساً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والرخاء الاقتصادي"²

- وتعني "عملية الإمداد بالتسهيلات والخدمات أو الارتقاء بها لمقابلة كافة احتياجات السائحين ، وهي تأخذ عدة أشكال متباينة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة"³

- وتعرف بأنها " سلسلة العمليات والإجراءات الشاملة التي تهدف إلى استثمار الموارد (البشرية ، الطبيعية، الثقافية، العلمية، الإعلامية، العمرانية)، للقطاعات الحكومي والخاص، وتوظيفها وفق تخطيط استراتيجي منظم لتحقيق تغيير شامل للقطاع السياحي، وتحسين المستوى المعيشي للفرد والمجتمع وفق مدة زمنية معينة"⁴ وهذا في التعاريف السابقة، وأما بالمفهوم الجديد للتنمية يستند على عدد من الركائز التالية⁵ :

1- التخطيط العلمي السليم.

2- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

3- احترام البيئة وحماية الموارد الطبيعية من الخراب والتلوث.

4- استيفاء كل مشروع سياحي مجموعة من الشروط البيئية، لتكون التنمية السياحية صديقة للبيئة.

ثانياً: محددات التنمية السياحية:

لإنجاح أي سياسة سياحية يجب أخذ بعين الاعتبار مجموعة من الإجراءات والاهتمام ببعض الجوانب

وبخاصة في الدول النامية وهي⁶:

¹ بدر عبد الحميد عساف، تنمية الموارد السياحية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² عبد الناصر عبد الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

³ أحمد الجراد، السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتب، مصر، 2002، ص 43.

⁴ صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1،

عمان، الأردن، 2016، ص 54.

⁵ بدر حميد عساف، مرجع سبق ذكره، ص 33.34.

⁶ هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، جامعة الجزائر، الموسم 2005/2006، ص 52.

1- وضع أسعار في متناول السياح:

بغض النظر عن مشروعات البنية الأساسية والتي تعد ضرورة ملحة للقيام بأي نشاط سياحي، من شبكة طرقات ووسائل الاتصال الفعالة وماء وكهرباء وصرف صحي وتوفير الأمن ، فلا بد أيضا من توفير تسهيلات في الإقامة والإطعام والشرب وخدمات النقل السياحي وغيرها وكذلك متطلبات النشاط السياحي وبالأسعار التنافسية مقارنة بالمناطق الأخرى .

2- الموقع:

يعد الموقع الجغرافي العامل الأساسي في السياحة، فعلى أساسه تحدد نفقات الرحلة من حيث الأهمية، فإذا كان هناك موقع جيد فإن السائح لا يهتم كم يدفع، ولكن الأهم هو الوصول إلى هذا المكان. ومن هنا فإن الموقع الجغرافي يلعب دورا كبيرا في حركة السياحة الدولية لاستمتاع بالمناطق السياحية والأثرية، ويتوقع نجاح الدول النامية لمواجهة مشكلة بعد المسافة على التعاون بينها وبين شركات النقل الجوي، إذ يظهر عدد من الاحتمالات في هذا الشأن منها:

- إعطاء شركات النقل مزايا للتدخل في التسويق السياحي ووضع البرامج السياحية في مجال الرحلات الجوية أو بدعم الأسعار.

- على الدولة المستقبلية للسياح إنشاء شركات للنقل الجوي

3- الأماكن الأثرية والتاريخية:

والتي لها تأثير كبير وموضعي على التطور السياحي وتعد من مقومات الجذب السياحي ، وتقسم المواقع الأثرية إلى نوعين:

- مواقع أثرية تاريخية: والتي هي مرتبطة بكل الثقافات الإنسانية كالجرش الروماني بالأردن، وأحرفيس والأهرامات بمصر .

- مواقع أثرية خاصة: وهي ليست معروفة من طرف عامة الناس ويتجه إليها الباحثون والدارسون والمتخصصون، وتجذب في العادة نسبة متوسطة من السياح.

ثالثا: عناصر التنمية السياحية: وتتكون من عدة عناصر نذكر أهمها¹:

¹هاشم محمد صالح، الجغرافيا السياحية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2014، ص1، ص ص130-

- 1- عناصر الجذب السياحي وتشمل العناصر الطبيعية مثل أشكال السطح والمناخ والحياة والغابات وعناصر من صنع الإنسان كالمنتزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.
- 2- النقل بأنواعه المختلفة البري، البحري والجوي.
- 3- أماكن النوم سواء تجاري منها كالفنادق والموتيلات وأماكن النوم الخاص مثل البيوت الضيافة وشقق الإيجار.
- 4- التسهيلات المساندة بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك...إلخ.
- 5- خدمات البنية التحتية : كالمياه والكهرباء والاتصالات ...إلخ ، ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام و الخاص أو الاثنين معا.

رابعاً: أهداف التنمية السياحية:

تحدد أهداف التنمية السياحية عادة في المراحل الأولى من عملية التخطيط السياحي في مجموعة من الأهداف كالتالي¹:

1- على الصعيد الاقتصادي:

- تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- تحقيق التنمية الإقليمية خصوصاً إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية.
- توفير خدمات البنية التحتية.
- زيادة مستويات الدخل.
- زيادة إيرادات الدولة من الضرائب.
- خلق فرص عمل جديدة.

2- على الصعيد الاجتماعي :

- توفير التسهيلات ترفيه واستجمام للسكان المحليين
- حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات

3- على الصعيد البيئي :

- المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها .

¹هاشم محمد صالح، المرجع السابق، ص ص133،134.

4- على الصعيد السياسي والثقافي :

- نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب
- تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية .

خامسا: أشكال التنمية السياحية:

تأخذ التنمية السياحية أشكالا متعددة منها:

1- تطوير المنتجات السياحية:

إن هذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات والعطل، وتعرف المنتجات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي، وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة، لأغراض الترفيه الاستراحة والاستجمام¹.

2- القرى السياحية:

وهي شكل من أشكال السياحة المنتشرة جدا في أوربا² ، كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم، الحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن وتستهوي سكان المدن حبا في التغيير والبساطة. ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود عنصر الماء (الشاطئ)، مناطق الموانئ أنشطة التزلج، الجبال، الحدائق العامة، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية.

3- منتجعات المدن:

يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج استعمالات الأراضي وتنمية الاجتماعية، مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع (فنادق، استراحات...إلخ) في المنطقة وتحتاج لإقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل: التزلج على الجليد، وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية³.

4- منتجعات العزلة:

أصبح هذا النوع من المنتجعات من المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم، وتتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشمولها وعادة يتم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل: الجزر الصغيرة أو الجبال، والوصول إليها يتم بواسطة القوارب، المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة⁴.

¹ بدر حميد عساف، مرجع سبق ذكره، ص45.

² مصطفى يوسف كافي، التنمية السياحية ، مرجع سبق ذكره، ص، ص 37-38

³ رحيم حسين، مانع عمار، بن منصور موسى، زكري ميلود، أبراهم شاوش توفيق، مرجع سبق ذكره، ص69.

⁴ نفس المرجع، ص70.

5- السياحة الحضرية (المدن والبلديات) :

تخطيط السياحة في المدن عملية واسعة الحدود من حيث المضمون والاختصاصات والمجالات، وهي مهمة وترتبط بقطاع السياحة في البلد بشكل عام، باعتبارها مقاصد سياحية بحد ذاتها، وخاصة العواصم والمدن المشهورة ، وذلك لما تحويه من مقومات ومعالم سياحية وتسهيلات وخدمات مثل نمط العمارة - التسويق - المطاعم المتنوعة - البيئة الحضرية - الخدمات الإنسانية - الأعمال - المراكز الحكومية - المؤسسات التعليمية - مراكز البحوث - المتاحف - المسارح - المدن القديمة - المناسبات والاحتفالات. وغالبا ما يتجه السياح الأفراد إلى المدن الرئيسية في العالم للتمتع بما تمتلكه من تسهيلات وخدمات ، لكن التنمية السياحية في المدن تتضمن بعض الصعوبات في مجال البيئة بسبب الكثافة والاستخدام الكثيف للموارد السياحية¹.

6- سياحة المغامرة :

وهذا النوع من السياحة موجه للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة ومعايشة خصائص معينة ، وهي تعتمد على طول فترة إقامة السائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والاستجمام وفي نفس الوقت التعايش مع العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والمناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة. لا يتطلب هذا النوع من السياحة تنمية كبيرة أو استثمارات ضخمة أو خدمات ومرافق عديدة ، لكنه يتطلب إدارة جيدة وتوفر عناصر دلالة سياحية مؤهلة، خدمات النقل، مرافق، إقامة أولية وأساسية وكذلك خدمات ومرافق لأعداد كبيرة من المجموعات السياحية ،و أيضا يجب أن تكون المعدات اللازمة عالية وبحالة مؤكدة السلامة وغالبا ما تكون الحاجة لخدمات دليل خبير الأموال².

7- سياحة الرياضة البحرية:

يعتمد هذا النوع من السياحة على وجود الماء (البحار والبحيرات) تتفاوت المدة التي يقضيها السائح في ممارسة الرياضات البحرية المختلفة مثل: الغوص، التزلج على الماء، العوم، سباق اليخوت أو القوارب... إلخ³.

¹رعد مجيد العاني، مرجع سبق ذكره، ص ص113.114 .

²مصطفى يوسف كافي، التنمية السياحية، مرجع سبق ذكره، ص39.

³نفس المرجع، ص39.

سادسا: متطلبات التنمية السياحية

تتطلب عملية التنمية السياحية مجهودات معتبرة، سواء إن كانت إمكانيات مادية أو بشرية، وكذلك المنظومة القانونية والتنظيمية المساندة لهذه المجهودات.

ولذلك وجب توفير مجموعة من المستلزمات يمكن حصرها فيما يلي:

1- المتطلبات التنظيمية:

هي كل العوامل التنظيمية والإدارية التي تحدد القواعد وتنظم العمل السياحي داخل الدولة، مثل الوزارة والدواوين والوكالات الوطنية الخاصة بدعم النشاط السياحي والمديريات الجهوية التي من شأنها أن تدعم صناعة السياحة عن طريق:

- التحديد الواضح للاختصاصات ومسؤوليات كل هيئة.
- الوضوح التام للعلاقات التنظيمية التي تربط بين الهيئات المختلفة.
- ضرورة توفير عنصر الثبات والاستقرار في التنظيم حتى لا تؤدي كثرة التغيرات والتعديلات إلى شيوع المسؤولية وانعدام الرقابة التي تعتبر من أهم سمات التنظيم الفعال، وكذلك القدرة على البقاء والاستمرار والتحكم¹.
- حصر ودراسة جميع القوانين والقرارات التي تتصل بالنشاط السياحي وتقييمها للوصول إلى أكثرها فعالية وموضوعية.
- ترشيد الرقابة المفروضة على المنشآت السياحية بما يتضمن تسويق صورة حسنة عن صناعة السياحة داخل البلد.

2- المتطلبات الإدارية

هي كل ما يتعلق بإدارة النشاط السياحي والعاملين فيه خاصة فيما يتعلق بالفنادق والنقل والترفيه وضرورة الاهتمام بمطابقة المواصفات والمعايير الدولية وتمثل هذه المتطلبات في²:

¹ فلاح تايه النعيمي، سمراء عبد الجبار إبراهيم النعيمي، السوق السياحي والفندقي، دار دجلة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص150

² صبري عبد السميع، اقتصاديات صناعة السياحة، الهاني للنشر، مصر 2005، ص 287

-الاهتمام بمراعاة الموصفات الفندقية العالمية سواء من حيث الإنشاء التنفيذ أو من حيث الخدمات السياحية المقدمة بها، كذلك الالتزام بمستويات التقييم الفندقي التي تم تقييم الفنادق عليها.

-العمل على مراقبة أسعار الخدمات السياحية وجودتها.

-العمل على تنويع العرض من الخدمات السياحية خاصة فيما يخص خدمات الإيواء و النقل التي تكون في متناول الطبقة المتوسطة و استهداف شريحة من السياح الذين يرغبون في السفر ولا يستطيعون بسبب نقص الإمكانيات (مثل إقامة بيوت الشباب والمخيمات ...إلخ) .

3-المتطلبات البيئية:

وهي كل ما يتخصص بحماية البيئة والحفاظ عليها حتى نستطيع إستغلال الموارد والمقومات الطبيعية استغلالا عقليا ونورثها للأجيال القادمة وتتمثل فيما يلي¹:

-الاهتمام بوضع السياسات التخطيطية البيئية للمناطق السياحية بحيث تترايط و تتكامل مع الأهداف العامة للتنمية السياحية.

-نشر الوعي السياحي بين أفراد مجتمعات الدول المصدرة للسائحين وكذلك المستقبله لهم، وذلك للحفاظ على البيئة من التلوث والتشويه والتدمير

-وضع التشريعات والقوانين التي تمنع إقامة المشروعات السياحية في المناطق الزراعية أو الجبلية أو غيرها ذات التراث والقيم التاريخية والطبيعية حتى لا تؤدي إلى تخريبها

4- المتطلبات العامة: وتتمثل في²:

- الاهتمام بالأسلوب العلمي في التخطيط السياحي لتحقيق التنمية السياحية.

- وضع خطة سياحية شاملة لجميع القطاعات والتنسيق لتنمية سياحية مستدامة.

- ارتباط خطة التنمية السياحية بالخطة العامة للدولة.

-ضرورة ربط عملية التنمية السياحية بتنمية وتكوين الكفاءات البشرية وذلك بإنشاء مدارس وهيئات التكوين بمستوى عالمي.

¹ صبري عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص 288

² نفس المرجع، ص 290

سابعاً: التنمية السياحية كوسيلة للتنمية الاقتصادية:

تلعب التنمية السياحية دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية، حيث يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على الاقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بالسياحة، حيث يؤدي انتقال أموال من جيوب السائحين إلى جيوب أصحاب هذه الخدمات والسلع المنشغلين بها فيتفرع عن هذا الانتقال للأموال سلسلة من الإنفاق¹.

1- الإنفاق على الخدمات الفندقية:

ويشمل الإنفاق على المبيت والطعام والاتصالات وسائر الخدمات التي يطلبها السائح، بصرف جزء منه على تجديد الأثاث والمطابخ ووسائل مهمات تشغيل الفنادق وصيانتها وترميمها.

2- التنمية السياحية مصدر العملات الصعبة:

إن ناتج النشاط السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين المنتمين لدول أخرى، والذين يدفعون بالعملات الصعبة، لذا فإن السياحة تعتبر مصدراً من مصادر الدخل الأجنبية فتقاس أهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات.

3- التنمية السياحية وقدرتها على زيادة موارد الخزينة العامة للدولة:

وفي هذا الإطار فإن الخزينة العامة للدولة السياحية تستفيد من الموارد الآتية:

- الضرائب على المواد الغذائية.
- ضرائب الأرباح التجارية والصناعية والمشروعات السياحية.
- ضرائب الدخل التي تتزايد حصيلتها بتزايد دخول و أرباح المشتغلين بالأعمال السياحية.
- رسوم تقديم خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات.
- رسوم الملاحة الجوية.

4- التنمية السياحية وقدرتها على امتصاص البطالة:

حيث تعمل السياحة على خلق فرص عمالة متعددة في القطاع السياحي نفسه مثل شركات السياحة، المطاعم، الفنادق، شركات النقل السياحي أو في الأنشطة والقطاعات التقليدية مثل المحلات بيع الهدايا ومحلات بيع المصنوعات اليدوية... إلخ.

¹فاطمة فرج سعد، الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية - دراسة حالة الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد 19، 2015، ص09

المطلب الثاني: التنمية السياحية المستدامة:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التنمية السياحية المستدامة وكذا مبادئها وأهدافها.

أولاً : مفهوم التنمية السياحية المستدامة :

- 1- السياحة المستدامة هي نقطة تلاقي مابين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم ، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي بحيث تتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في نفس الوقت تحافظ على الواقع الحضري والنمط البيئي للمقصد السياحي¹.
- 2- ومن أهم التعريفات للتنمية المستدامة ، تعريف اللجنة العالمية لتنمية المستدامة سنة 1987 م على أنها : " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"²
- 3- بناء على ذلك تعرف التنمية السياحية المستدامة³ بأنها : " الاستغلال الأمثل لجميع الموارد السياحية دون المساس بالجانب البيئي والثقافي من أجل تعظيم الفوائد ، وذلك بشكل مستمر ومتواصل ، وتتوقف هذه الاستدامة على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة الثقافية وأخيرا الاستدامة البيئية
- 4- إن التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية⁴.
- 5- ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2011 م، فإن التنمية السياحية المستدامة تعني: " تحسين وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية"⁵، والجدول التالي يوضح الفروق بين التنمية السياحية التقليدية والمستدامة:

¹فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والوطن العربي، عالم الكتب، مصر، 2004، ص04
²بلحمير إبراهيم، التسويق ، المفاهيم- الأنواع- المجالات، منشورات دار الخلدونية، الجزائر، 2016، ص244.
³ نفس المرجع السابق، ص244
⁴بدر حميد عساف، مرجع سبق ذكره، ص125.
⁵يلحمير إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص244.

الجدول رقم (01): مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة:

أوجه الاختلاف	التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
الخصائص	تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
	قصيرة الأجل	طويلة الأجل
	ليس لها حدود	لها حدود وطاقات استيعابية معينة
	سياحة الكم	سياحة الكيف
	إدارة عمليات التنمية من الخارج	إدارة عمليات التنمية من الداخل عن طريق السكان المحليين
الاستراتيجيات	تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل ومتكامل
	التركيز على إنشاء البناءات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
	برامج خطط لمشروعات	برامج خطط لمشروعات مبنية على مفهوم الاستدامة

المصدر: بدر الدين عساف، تنمية الموارد السياحية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 126.

نلاحظ من الجدول أعلاه هناك أوجه اختلاف بين التنمية السياحية التقليدية والمستدامة، فمن حيث الخصائص والاستراتيجيات نجد أن التنمية السياحية المستدامة تساهم في الاستغلال الأمثل للموارد السياحية لأنها تحافظ على البيئة واستدامة مواردها، وذلك في جميع الخطط التنموية.

ثانياً: مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة:

إن الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من حيث تشجيع الاستثمار في إنشاء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة كما ستوفر فرصاً مهمة لمساهمة الدول في إنشاء مشاريع البنى التحتية، خاصة في ظل مفهوم الاستدامة، وتتمثل مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة فيما يلي¹:

1. تحسين البنية التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة.
2. تلبية الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بالمستويات المعيشية.
3. تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة، من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية والدخول.

¹بدر حميد عساف، مرجع سبق ذكره، ص 126-127.

4. حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات.
5. خلق فرص جديدة للاستثمار، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتنوع في الاقتصاد.
6. مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السياحية، وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع.
7. زيادة مداخيل الدولة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية.
8. الارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية.
9. الارتقاء بمستوى التسهيلات الترفيهية وافتتاحها للسياح والسكان المحليين على حد سواء.
10. التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية.
11. إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية على السياح.
12. الاستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية، بما يتناسب مع البيئة.

ثالثاً: دور التنمية السياحية المستدامة:

تلعب السياحة دوراً هاماً في التنمية المستدامة، على اعتبار أنها تبرر عمليات المحافظة على التوازن الثقافي في المواقع السياحية، وتحافظ على عناصر الجذب السياحي من حيث¹:

1- الأهمية البيئية والعمرانية:

تعتبر الموارد السياحية الطبيعية والثقافية للأى دولة ثروة وطنية، وجب استغلالها عن طريق السياحة وهذا ما يدفعها للمحافظة عليها وعدم إساءة استخدامها، على اعتبار أنها ثروة وطنية، كذلك تدفع النشاطات السياحية على تنظيم وتخطيط وتحديث استخدامات الأرض بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة مع الاهتمام بالبيئة وبالبعد الجمالي للمعطيات، سواء كانت طبيعية أم من صنع الإنسان، وتبرز هذه الأهمية خاصة من خلال:

¹ مصطفى يوسف كافي، السياحة المستدامة (السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة)، دار ألفا للوثائق النشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2017، ص ص 166-167.

أ- المحافظة على المعطيات العمرانية:

تساعد السياحة في تبرير تكاليف عمليات الحفاظ على المواقع الطبيعية الهامة، كتطوير العمليات الطبيعية وإنشاء الحدائق الوطنية والإقليمية والبنائيات ذات طابع الجمالي وذلك لكونها عناصر جاذبة للسياح.

ب- تحسين نوعية البيئة:

توفر السياحة الحوافز لتنظيف البيئة من خلال مراقبة الموارد الهواء، الماء، التلوث، الضجيج، معالجة النفايات، كما تساهم السياحة في تحسين الصورة الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع، والتصاميم الإنشائية المناسبة واستخدام اللوحات التوجيهية وصيانة المباني.

2- الأهمية الاجتماعية والثقافية:

تساهم السياحة في التعرف على مختلف ثقافات وعادات وقيم مختلف المناطق في العالم، مما يؤدي ذلك إلى المزيد من التلاحم بين المجتمعات والتعرف أكثر على ماضي وتاريخ تلك الشعوب وكيفية المحافظة عليه وحماية ذلك التراث التاريخي والحضاري، كما توفر السياحة الحوافز وتساعد على دفع تكاليف المحافظة على المواقع الأثرية والتاريخية، والتي لم يتم الحفاظ عليها ستعرض للدمار والتدهور، وبالتالي ضياع التراث التاريخي للمنطقة إضافة إلى ما يلي:

أ- المحافظة على الموروثات التاريخية والثقافية والأنماط المعمارية المعاصرة المميزة.

ب- إحياء الفنون والمناسبات التقليدية والصناعات التقليدية وبعض مظاهر الحياة المحلية.

ج- تساعد العائدات السياحية مختلف المتاحف والمرافق الثقافية المختلفة مثل المسارح، كذلك تنظيم المهرجانات والمناسبات الثقافية كونها عناصر جذب للسياحة الداخلية والخارجية.

د- دعم التبادل الثقافي بين المجتمعات (السياح والسكان).

المبحث الرابع: الاستثمار السياحي.

اتجهت كثير من الدول المتقدمة أو النامية إلى صناعة السياحة لإنعاش اقتصادياتها وجلب مختلف الاستثمارات السياحية سواء الأجنبية أو المحلية، وذلك لخلق فرص عمل للشباب العاطل عن العمل. وباعتبار أن الاستثمار السياحي نوع من أنواع الاستثمارات المحلية ، سنتطرق أولاً إلى مفهوم الاستثمار المحلي باعتباره الركيزة الأساسية لأي تنمية محلية .

المطلب الأول: الاستثمار السياحي والمحلي، المفهوم، الخصائص والأهمية:

إن للاستثمار السياحي والمحلي عدة تعاريف ومفاهيم، ولهما عدة خصائص تميزهما عن بقية أنواع الاستثمارات الأخرى، وباعتبارهما ذو مكانة وأهمية كبرى في اقتصاديات الدول السياحية وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب

أولاً : تعريف الاستثمار المحلي:

يعرف الاستثمار المحلي على أنه الاستثمار الوطني الذي تكون فيه جنسية المستثمر وطنية أو محلية سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، ولهذا الاستثمار المحلي أولوية على الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول¹ وكما تعرف الاستثمارات المحلية بأنها جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي و التي يقومون بها المقيمين المحليين داخل إقليم الدولة²

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستثمارات المحلية هي جميع الاستثمارات سواء كانت في القطاع السياحي أو الصناعي أو الزراعي... الخ والتي يقوم بها المقيم المحلي في السوق المحلي والوطني.

¹ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر، الأردن ، 2007، ص 36

² أحمد فوزي الحصري ، الانظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 2017،

ثانياً: تعريف الاستثمار السياحي.

1- لا يختلف الاستثمار السياحي بالعموميات عن أنواع الاستثمارات الأخرى، فمتلما يهتم الاستثمار بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري، بهدف زيادة الانتاج القومي كمًا ونوعًا، فإن الاستثمار السياحي يهتم بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري، الذي يعد جزءا من العملية الانتاجية والخدمية في النشاط السياحي.¹

2- عرفه الدباغ: " هو ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الآنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري، بغية زيادة طاقة البلد السياحية، مثل بناء الفنادق والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية، والبنى الارتكازية التي تدعم السياحة..... الخ.²

3- مفهوم الاستثمار عند دارسي اقتصاديات السياحة يشمل تقييم المشروعات، أو دراسات الجدوى للمشروعات، من حيث التوقعات لكل من النفقات والايادات وتقدير الأرباح المتوقعة أو معدل العائد على الأموال المستثمرة ثم مقارنتها بسعر الفائدة السائد، وفي هذا الاطار يجب التأكد على أن دراسة الجدوى أمر حيوي ومهم عند الرغبة في استثمار الأموال في إقامة مشروعات سياحية.³

فالمجالات التي يغطيها الاستثمار في القطاع السياحي متعددة ومتنوعة، وهي تشمل الاستثمار في المقومات والإمكانات الرئيسية لصناعة السياحة⁴، التي يمكن إجمالها في محورين رئيسيين هما⁵: أ. الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية، التي تعرف إصطلاحا بالخدمات السياحية. والاستثمار في مجال الخدمات السياحية يضم الاستثمار في أهم ثلاثة قطاعات خدمية هي:

- خدمة الإقامة والإعاشة والتسهيلات الترفيهية.
- خدمات النقل.
- خدمات الاتصالات.

1 إسماعيل الدباغ، الهام خضير شبر، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي و التمويل، إثراء للنشر و التوزيع، ط1، الاردن، 2015، ص 134.

2 نفس المرجع، ص 134.

3 هاشم محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص152.

4 نفس المرجع، ص152.

5 عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة، مرجع سبق ذكره، ص 16

ب. الاستثمار في مجال الثروة السياحية، ويتمركز الاستثمار في هذا المجال بصورة رئيسية في مواقع الجذب السياحي وموارده المتمثلة في:

- مواقع التراث الثقافي.
- مواقع التراث الطبيعي.

5- عرف بيار ماس PIERRE MASSE: الاستثمار السياحي هو تلك الأموال التي تقبل المنشآت السياحية دفعها حالياً، مقابل أرباح مستقبلية محصل عنها من هذه الأموال.¹

6- وحسب المنظمة العالمية للسياحة "OMT": الاستثمار السياحي والذي يهدف إلى تكوين رأس المال السياحي الخام، وذلك من خلال النشاطات المنتجة لرأس المال السياحي الثابت، والمتمثلة في تشييد المباني السياحية وهياكل الاستقبال ومراكز التسلية للاستعمال السياحي، مثل الفنادق، القرى السياحية، السلاسل الفندقية... الخ.²

ومن خلال ما تم ذكره يمكن أن نعرف الاستثمار السياحي بأنه جميع الفرص المتاحة لرأس المال لاستثماره في الميدان السياحي، بغية الحصول على أرباح وتوفير فرص عمل.

ثالثاً: خصائص الاستثمار السياحي.

يتميز الاستثمار في القطاع السياحي بمجموعة من الخصائص تفرقه عن الاستثمارات الأخرى نوجزها

فما يلي:³

1. يحتاج الاستثمار السياحي إلى عدد كبير من اليد العاملة تتنوع بين اليد العاملة العادية والمتخصصة في الخدمات السياحية.

2. تؤثر التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في أي دولة على الاستثمار السياحي فبقدر مرونة التشريعات تكون المشاريع الاستثمارية السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية.

¹ بدر حميد عساف، مرجع سبق ذكره، ص 179.

² خالفي علي، خيري محمد، دور الاستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، 2019، ص 317.

³ مبارك بن الطيبي، الاستثمار السياحي في الجزائر و إشكالية التمويل (التمويل المصرفي أي حل؟)، منشورات مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، ج2، جامعة أدرار، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 502.

3. تتميز المشاريع السياحية بعدم المرونة، ونظرًا للطابع الموسمي للسياحة، فإن ذلك يؤثر سلبًا على الرغبة في الاستثمار السياحي من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة، حيث لا يمكنهم أن يجمدوا بعض رؤوس أموالهم لمدة معينة عكس الدولة أو أصحاب رؤوس الأموال الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية للنشاط السياحي.¹
 4. الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة، مما يترتب عليها عدة متغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.
 5. إن العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعًا نظرًا لطول مدة الاستثمارات.
 6. الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى.
 7. الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتيكنولوجيا مثلًا، فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.²
 8. تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي.
 9. تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.³
- رابعًا: أهمية الاستثمار السياحي ومكانته في الاقتصاد:

للاستثمار السياحي أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد الدول، فمنها المباشرة و الغير المباشرة وهي كما يلي:

1- الأهمية الاقتصادية المباشرة للاستثمار السياحي: تتمثل هذه الأهمية فيما يلي:⁴

- ¹ فقير سامية، لعروم محمد الأمين، واقع الاستثمار السياحي في الجزائر و تأثيره على السياحة الداخلية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الوطني العاشر حول السياحة الداخلية في الجزائر واقعها و سبل تطويرها، كلية العلوم الاقتصادية جامعة البويرة، يومي 10-11 جانفي 2018، ص5.
- ² مبارك بن الطيبي، مرجع سبق ذكره، ص502.
- ³ فقير سامية، لعروم محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص5.
- ⁴ تهتان مراد، شويرب جلول، أثر الاستثمار في القطاع السياحي على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني -دراسة تحليلية- مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 04، 2016، ص91.

أ. تحسين ميزان المدفوعات:

ويتم ذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية، وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية في الدولة، متزامناً مع ما تحصل عليه من الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية، وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي.

ب. زيادة الدخل الوطني:

القطاع السياحي كأى قطاع آخر له دوره الفعال في تكوين الدخل الوطني، ويختلف هذا الدور بحسب حجم وأهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني. إذ يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، فالأجور التي تدفع للعاملين بها، الأرباح والدخول التي تتحقق للمستثمرين والتدفقات المالية الأخرى، وإنشاء المشروعات الجديدة الخاصة بإنتاج المستلزمات السلعية والخدمية للقطاع السياحي، والنجاح في تحقيق درجة عالية من التكامل بين القطاع السياحي وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، يمكن أن تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة والنواتج الوطني للدولة.

ج. توفير مناصب الشغل:

يستوعب القطاع السياحي أعداد كبيرة من العمالة، لأن معظم خدماتها لا يمكن أن تؤدي إلا من خلال العنصر البشري، حيث لا يمكن تأديتها بواسطة الآلات، ويختلف أثر الاستثمار السياحي على العمالة وفقاً للأهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وأهميته كقطاع انتاجي بالنسبة للقطاعات الانتاجية الأخرى.

د. نقل التكنولوجيا:

إن السماح للاستثمار الأجنبي بالدخول في مشروعات سياحية، يمكن أن يحقق درجة من التقدم التكنولوجي.

هـ. تمويل ميزانية الدولة:

يمكن للاستثمار السياحي تمويل الميزانية العامة للدولة بإحدى الطرق التالية:

- الإيرادات المتحققة للمنشآت السياحية التابعة للقطاع العام، إذ أن الحكومة في عديد المجتمعات النامية هي المالكة أو المشرفة على المنشآت السياحية والتي تعمل لحسابها، وبالتالي فإن الإيرادات التي تحققها تلك المنشآت السياحية سوف تكون من الطبيعي إيراد لميزانية الدولة.

■ الإيرادات المتحققة للحكومة من حصتها في القطاع السياحي المختلط، إذ أن المنشآت السياحية التابعة للقطاع المختلط تمتلك من قبل الحكومة والأفراد معاً، لذا فإن للحكومة حصة من الإيراد المتحقق تذهب لميزانياتها.

■ كما أن الاستثمارات السياحية تمول ميزانية الدولة عن طريق الضرائب التي تفرض عليها، وهذا النوع من التمويل يتحقق من جميع الأنظمة الاقتصادية.

2. الأهمية الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار السياحي:

إن الدخل المتولد عن الاستثمار في النشاط السياحي لا تتوقف آثاره عند حدود القطاع السياحي وإنما تمتد إلى بقية القطاعات الأخرى، وبالتالي تتمثل الأهمية الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار السياحي فيما يلي:¹

أ. تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى (المضاعف):

يقصد بذلك أن الاستثمار السياحي يُحقق دخلاً يؤدي إلى زيادة دخول العاملين فيه، وهؤلاء العاملين سوف يُنفقون دخولهم على تلبية طلباتهم الاستهلاكية، وهذا الاستهلاك يؤدي إلى ارتفاع دخول آخرين مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المشروعات الاستهلاكية والاستثمارية، والتوسع في إنشائها، حيث يقيس المضاعف التغيير الناتج عن زيادة الاستثمار في كل من الدخل والانتاج.

ب. تطوير البنى التحتية:

إن الطلب على السياحة يتطلب توفير مجموعة من الهياكل القاعدية، والتي يجب أن تكون مواكبة لمختلف التطورات و التغييرات الحاصلة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

ج. زيادة فرص الاستثمار:

مما لا شك فيه أن المشروعات السياحية من أكثر الاستثمارات جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، حيث تتعدد مجالات الاستثمار السياحي كأماكن الإيواء الفندقية، القرى السياحية، مراكز الاستشفاء والسياحة العلاجية، أماكن الترفيه واللهو، المسارح ودور السينما، المراكز الرياضية، المطاعم.

¹تهتان موراد، شويرب جلول، مرجع سبق ذكره، ص 92.

د. تغيير المستوى العام للأسعار:

في أي نشاط اقتصادي يتحقق التضخم النقدي عندما يتخلف العرض عن الطلب، وهذا ما يحدث في النشاط السياحي خاصة في موسم الذروة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات السياحية والسلع الأخرى التي يقبل السياح على شرائها.

المطلب الثاني: أهداف، مقومات و معوقات الاستثمار السياحي:

تختلف أهداف الاستثمارات في القطاع العام عن الاستثمار في القطاع الخاص، وفقا لطبيعة كل مشروع من المشروعات المستهدفة، علما بأن كل من القطاع العام والخاص يعملان على تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

فالقطاع العام قد لا يستهدف الربح المباشر، وإنما هدفه توفير الخدمات والمرافق العامة التي تحقق عائداً ومنافع للأفراد وشركات القطاع الخاص وتشجعهم وتحفزهم لولوج عالم الاستثمار السياحي، بل وتزيد من فرص ربحية استثماراتهم، إذن فإن الاستثمارات العامة هي ضوء أخضر يساعد القطاع الخاص ويدفعه لاستثمار رؤوس أمواله في القطاع السياحي، أما أهداف الاستثمار السياحي في الموارد الثقافية الطبيعية والتجهيزات والخدمات السياحية تتجسد في تحقيق الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي يمكن أجمالها فيما يلي:¹

أولاً: أهداف الاستثمار السياحي من الناحية الاقتصادية:

يعود الاستثمار في القطاع السياحي بالعديد من الفوائد والمنافع الاقتصادية للدولة والمجتمع و تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1. توسيع مساهمة السياحة في الناتج الوطني.
2. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة الدخل من العملات الأجنبية.
3. تحسين ميزان المدفوعات.
4. زيادة القيمة المضافة وتوسيع الأثر المضاعف.
5. تنويع مصادر الدخل والقاعدة الاقتصادية الوطنية، باستقطاب رؤوس الأموال الوطنية (القطاع الخاص)، واستثمارها في مجال الحرف والصناعات التقليدية ذات الصلة بصناعة السياحة.

¹ عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

6. تنمية البنى التحتية والمرافق العامة وتطويرها.

ثانياً: أهداف الاستثمار السياحي من الناحية الاجتماعية والثقافية:

يسعى الاستثمار في القطاع السياحي اجتماعياً وثقافياً¹ إلى أحداث التحولات الاجتماعية في النظرة إلى التعامل مع السائح والزائر بطريقة تحافظ على الأنماط الاجتماعية والثقافية وعادات المجتمعات المحلية وتقاليدها وتراثها من ناحية، وفي الوقت نفسه العمل على تطوير الامكانيات المجتمعية للتعامل مع الثقافات الوافدة مع السياح، وتتضمن هذه الأهداف فيما يلي:

1. المساهمة في تنمية التوازن الاجتماعي والاقتصادي وتحقيقه بين مختلف المناطق في الدولة: و يأتي ذلك من خلال قيام الدولة بتوزيع المشروعات السياحية الجديدة عبر مختلف المناطق، مما يؤدي إلى تنمية هذه المناطق وتطويرها اجتماعياً، من خلال ايجاد فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة، وإعادة توزيع الدخل بين المناطق والقرى والولايات.
2. توفير فرص عمل: للاستثمار السياحي قدرة فائقة على توليد فرص العمل، خاصة في القطاع الخدمي، تفوق النشاطات الاقتصادية الأخرى، كما يترتب على زيادة فرص العمل ارتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية.... الخ.
3. الشراكة المجتمعية: وتأتي هذه الشراكة من خلال دمج المجتمعات المحلية في عملية التنمية السياحية، وفي عملية إدارة مواقع التراث الثقافي والطبيعي، التي تساعد كثيراً في عملية الحفاظ عليها وحمايتها، فالاستثمار السياحي اجتماعياً وثقافياً يعمل على تحقيق الآتي:²
 - أ. توظيف مواقع التراث الثقافي والطبيعي وموارده في مجالات الاستثمار السياحي يُدر دخلاً يمكن الاستفادة منه و استغلاله في حماية هذه المواقع.
 - ب. توعية المجتمعات المحلية بالآثار الايجابية والسلبية للسياحة، والمحافظة على النسيج الاجتماعي الثقافي المحلي وعلى العادات والتقاليد وأنماط معيشة السكان.
 - ج. تعزيز التعاون الدولي ودعمه، بالتخلص من الآثار السلبية للسياحة على المجتمعات المحلية، وذلك من خلال الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات السياحية.

¹ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة، مرجع سبق ذكره، ص 20 .

ثالثاً: أهداف الاستثمار السياحي من ناحية الاستدامة البيئية:

ترتبط هذه الأهداف بصورة رئيسية بالمحافظة على خصائص البيئة الطبيعية وموارد التراث الثقافي والطبيعي، وحمايتها من التعرض لأي خلل أو آثار سلبية ناتجة عن الاستثمار في القطاع السياحي وحركة السياحة، وفي هذا الإطار لابد من العناية بأسس التنمية السياحية المستدامة، التي تراعي الاستغلال الأمثل للموارد الثقافية والطبيعية لاحتياجات الجيل الحالي ومراعاة أجيال المستقبل.

ومن بين هاته الأهداف نذكر منها:¹

1. منع أي تغير في معطيات البيئة أو تشويهها أو استنزاف مواردها.
2. المحافظة على مكونات البيئة وأيكولوجية المكان، الذي هو عبارة عن التفاعل بين الانسان والبيئة.
3. تعزيز الوعي البيئي لدى السياح من الداخل والخارج والمستثمرين، ومتخذي القرار في القطاعين العام والخاص.
4. الاهتمام والعناية بقضايا التلوث المائي والهوائي والصوتي والبصري.
5. الاهتمام بالقدرات التحميلية للمواقع السياحية الثقافية والطبيعية، بحيث لا تؤدي الحركة السياحية الكثيفة لتدهور المواقع الثقافية والطبيعية.
6. دراسة الأثر البيئي وتقييمه جراء الاستثمار في القطاع السياحي.
7. وضع خطة ادارة المواقع التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة من خلال الاستثمار في القطاع السياحي.

رابعاً: العوامل المؤثرة في الاستثمار السياحي:

يعتبر الاستثمار السياحي عنصراً جدياً مهماً، بحيث يساهم في التنمية السياحية بمختلف أبعادها، لذلك من أجل تحقيق هذه التنمية يجب توفر عدة عوامل فاعلة ومشجعة في الاستثمار السياحي ومن أهمها:²

1 عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة، مرجع سبق ذكره، ص20.

² الهام خضير عباس شبر، محاضرات في الاستثمار السياحي، كلية العلوم السياحية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2016-2017، ص4.

1. مساهمة الحكومة في تنشيط القطاع السياحي:

- أ. من خلال التخصيصات الاستثمارية المخصصة لهذا القطاع، فضلا عن دور وامكانية الحكومة في دعم النشاط السياحي وتذليل الصعوبات أمام هذا النشاط و ذلك بتوفير البنى التحتية، الكهرباء، الماء، والطرق والأمن....الخ، والتي يصعب على القطاع السياحي القيام بها لوحده.
- ب. مساهمة الدولة في الأرض التي يقام عليها المشروع السياحي إذا كانت ملكية الأرض تعود إليها، وهذه المساهمة تتم من خلال إما تأجيرها لمدة طويلة بأجور رمزية أو بيعها لمالكي المشروع بأثمان منخفضة.
- ج. منح القروض طويلة الأجل ويفائدة منخفضة.
- د. إصدار القوانين والتشريعات المشجعة والمحفزة لعملية الاستثمار سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي متمثلة في المزايا والاعفاءات وقوانين العمل والضرائب و حرية تحويل الأرباح.

2. المردود المادي المرتقب:

وهو ذلك الجزء المتبقي من الأيراد الكلي للمشروع بعد تسديد تكاليف الانتاج المباشرة والضمنية، كذلك بعد طرح نسبة معينة تمثل الربح الاعتيادي والطبيعي للمستثمر، سواء كان في القطاع السياحي أو أي قطاع آخر يجب أن يغطي تكاليف عناصر الانتاج المختلفة ويحقق مردودا ماديا (ربحا) الذي يعده مكافأة عن المخاطر التي قد يواجهها في الظروف غير المؤكدة، ولذلك يهتم المستثمر بالمردود المادي ولا يهتم كثيرا بالمردود الاجتماعي كما في حالة استثمارات الدولة.

3. كلفة الفرصة البديلة:

ويقصد بها قياس تكلفة أي شيء بأفضل بديل أو كسب يتم التخلي عنه أو التضحية به، وبالتالي فهي ثمن السلعة التي يتم التضحية بها، ومن هذا التعريف نفهم أن المستثمر يخضع في اختيار الفرصة البديلة الى عملية المفاضلة، أي أن المستثمر يستثمر أمواله في النشاط الذي يحقق له الربح السريع، لذلك فإن المستثمرين عندما يعتقدون أن الفرصة الاستثمارية البديلة في القطاع السياحي أفضل من المجالات الأخرى يزداد وينمو الاستثمار السياحي والعكس صحيح¹.

¹ الهام خضير عباس شبر، محاضرات في الاستثمار السياحي، مرجع سبق ذكره، ص 4

4. الاستقرار السياسي والمؤسسي:

إن توفر بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة يتحقق من خلال¹:

أ. الأداء الاقتصادي الجيد.

ب. الاستقرار السياسي والأمني.

ج. أطر تشريعية مؤسسة متطورة.

إن مثل هذه البيئة لها دور كبير يجذب المستثمرين لاستثمار أموالهم فيها، إن هذا العامل يؤثر في خلق المناخ الاستثماري الجيد من خلال توفير حماية للاستثمارات من مخاطر التقلبات السياسية والاجتماعية والتشريعية، كما أن وضوح النظام القانوني والاداري السائد ومدى ثباته يؤدي إلى خلق التوازن بين الحقوق والواجبات.

5. اتجاهات المستثمر:

لا شك أن الخبرة في نشاط ما تلعب دورًا مؤثرًا في توجه المستثمرين للاستثمار فيه في الوقت الذي يكون المستثمر مترددًا في الدخول في النشاط الذي لا يملك فيه الخبرة ويجهل طبيعة العمل فيه، والعمل السياحي له طبيعة وخصوصية وسمات على المستثمر أن تتوافر لديه المعلومات والقناعة لاتخاذ قراره في الاستثمار فيه².

6. ارتفاع رأس المال الثابت في المشروع السياحي:

يمتاز المشروع السياحي بارتفاع نسبة رأس المال الثابت، وإلى رأس مال كبير في عملية الاستثمار، وهذا الأمر يجعل مدة الاسترداد لرأس المال الثابت مدة طويلة، الأمر الذي يثير قلق المستثمر وعدم اطمئنانه عند اتخاذ قرار الاستثمار في النشاط السياحي، وقد يؤدي إلى أن يتجه نحو القطاعات الأخرى، وهذا يدل على أن العلاقة بين الاستثمار ورأس المال الثابت علاقة عكسية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة³.

¹ نفس المرجع، ص 5

² الهام خضير عباس شبر، محاضرات في الاستثمار السياحي، مرجع سبق ذكره، ص 5

³ نفس المرجع، ص 5

7. موسمية الطلب السياحي:

إن أحد أهم مميزات الطلب السياحي هي الموسمية، وأن تأثير الموسمية على حركة الاستثمار تنطلق من كون أن المستثمر عامة يستثمر أمواله في مشاريع يكون الطلب على منتجاتها قائم على مدار السنة، وهذا لا يتحقق في المشاريع السياحية، مما يجعل هذا عاملاً مؤثراً في قرار المستثمر في القطاع السياحي، أي أن العلاقة عكسية بين الموسمية في النشاط السياحي والاستثمار فيه¹.

8. الإيرادات المتحققة بالعملة الأجنبية:

تعد العملات الأجنبية أحد المردودات المهمة التي يحققها النشاط السياحي في بلد عبر تأثيرها على ميزان المدفوعات ورفع مستوى الدخل والتشغيل، والمستثمر يتجه إلى النشاط الذي يحقق له إيراداً بالعملة الأجنبية، ويكون هذا واضحاً بشكل كبير في الدول النامية، لذلك فالمستثمر يتجه نحو الاستثمار في النشاط السياحي إذ شعر أن جزء من إيراداته سيكون بالعملة الأجنبية وله حق التصرف فيه².

خامساً: مقومات الاستثمار السياحي:

لدعم وإسناد الاستثمار السياحي يتطلب مناخ استثماري -بيئة استثمارية- ويقصد بذلك مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، ومن بين هاته المقومات نذكر ما يلي:

1. البيئة الاقتصادية:

وهي عبارة عن اقتصاد مستقر لا توجد فيه مشكلات اقتصادية، كانهخفاض الانتاج وارتفاع التكاليف وزيادة الطلب دون وجود انتاج مقابل هذا الطلب، أو وجود عرض أو زيادة عرض دون وجود طلب.... الخ، من مشكلات غير محسوبة، وجود مثل هذه المشكلات يخلق أمام المستثمر بيئة غير آمنة اقتصادياً³.

2. الأسواق المالية:

الأسواق المالية هي الموقع التي يتم التعامل فيها بالأوراق المالية سواء كانت هذه الأوراق أسهم أو سندات أو أوراق تجارية تصدرها كبرى الشركات الصناعية، وهي على عدة أنواع أولية يتم التعامل فيها بالأوراق الصادرة لأول مرة وثانوية يتم التعامل فيها بالأوراق المالية التي صدرت في الماضي ولا زالت قائمة،

¹ نفس المرجع، ص 6

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ بدر حميد عساف، مرجع سبق ذكره، ص 199.

وتحتاج الأسواق المالية التي تكون مناسبة للاستثمار المحلي أو الأجنبي أن تتوفر لها كل المقومات السوق المالية لتسهيل للمستثمر تحقيق غاياته ومتطلباته.¹

3. وجود مدخرات:

المدخرات هي ما يفيض عن حاجة المستهلك أو تنازله عن استهلاك آني أملا في الحصول على عائد جيد عن استثمار مدخراته في المستقبل، ويحتاج ذلك إلى دعم وإسناد من السياسة المالية للدولة بشكل عام.²

4. البيئة الضريبية المناسبة:

بالنظر لما تشكله التشريعات الضريبية من محدد أمام اتساع وانتشار الاستثمارات الضريبية قد تشكل نسبة مرتفعة يتم حسمها من التدفقات النقدية المتوقعة من المشروعات الاقتصادية المقترحة، لذا فإن البيئة الضريبية المناسبة، هي إما تشجيع هذه الاستثمارات بإعفاءات ضريبية محددة بزمان معين أو تقليل نسبة الضريبة التي تستوفي من أصحاب الاستثمارات.³

5. البيئة القانونية:

وجود تشريعات قانونية ومالية تساهم في تسهيل مهمة المستثمر كالمساح بالاستيراد لتلبية احتياجات ومتطلبات المشروع الاستثماري المقترح أو تصدير ما ينتج الى الأسواق التي يراها المستثمر وأية تسهيلات مالية ومصرفية.⁴

6. البيئة السياسية:

يقصد بالبيئة السياسية وجود نظام سياسي مستقر، وموقف القوى السياسية من المشروعات الاقتصادية، فالبعض منها يعد محددًا لا سيما إذا كانت تدخلاتها واسعة، وليس لها حدود ولذلك اعتبرت دولا غير مستقرة وفيها مخاطر سياسية تواجه الاستثمارات.⁵

¹ بن منصور موسى، الاستثمار السياحي ضمن برامج ومخططات التنمية السياحية في الجزائر والآثار المترتبة عنها على مؤشرات التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 10، العدد 17، 2017، ص 224.

² بدر حميد عساف، مرجع سبق ذكره، ص 200.

³ بن منصور موسى، مرجع سبق ذكره، ص 224.

⁴ بدر حميد عساف، مرجع سبق ذكره، ص 200.

⁵ بدر حميد عساف، المرجع السابق، ص 199.

7. الاستقرار الأمني:

يحتاج المستثمر إلى بيئة آمنة ذات استقرار أمني واضح ويعكسه فإن عدم الاستقرار يعد عامل دفع لهروب رأس المال إلى خارج الوطن والبحث عن بيئة مستقرة.¹

8. الاعلام والتسويق السياحي:

إن الإعلام بكل وسائله المتعددة والمتطورة يعد أساسا في عملية الاستثمار السياحي وصناعة السياحة، فالإعلام ووسائل الاتصال المختلفة يقوم بأداء رسالة مؤثرة وفعالة تعمل على حماية الموارد الثقافية والطبيعية والبيئية والعمل على استدامتها.

فالوسائل والآليات المتاحة إما شفاهية، أو بصرية، أو سمعية، فمن خلال هذه الوسائل والوسائط الاعلامية، يمكن التعريف بمواقع التراث الثقافي والطبيعي لجذب السياح، الأمر الذي يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع السياحي، وفي ظل عالم الانترنت أصبح العالم كقرية صغيرة ودور الاعلام والتسويق السياحي كعامل مهم لمقومات الاستثمار السياحي يتمثل في الآتي:²

أ. تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة في مشروعات القطاع السياحي.

ب. إبراز المقومات والجوانب السياحية للمناطق السياحية.

ج. تنمية الوعي لدى السكان مع حثهم على المشاركة في عملية التنمية السياحية.

د. توفير المعلومات السياحية وتحديثها، والاعتماد عليها كقاعدة بيانات معلوماتية ليستفيد منها المستثمرون في القطاع السياحي.

هـ. إبراز المناطق السياحية الجاذبة كواجهة للاستثمار السياحي.

9. حجم السوق السياحي:

يعد اتساع حجم السوق السياحي عاملا فاعلا ومحفزا أساسيا للاستثمار في القطاع السياحي، فتطوير مناطق الجذب السياحي وتنميتها يساهمان في تزايد حركة السياحة وأعداد السياح والزوار المحليين والأجانب، فعمليات العرض والطلب السياحي تقوم بدور مهم في اتساع السوق السياحي المحلي والعالمية وتمدد، وبالتالي تحفيز القطاع الخاص للاستثمار رؤوس أمواله في القطاع السياحي.³

¹ بن منصور موسى، مرجع سبق ذكره، ص 223.

² عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كباشي قسيمه، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³ عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كباشي قسيمه، مرجع سبق ذكره، ص 23.

سادسا: معوقات الاستثمار السياحي:

- هناك عدة معوقات تحد من إقبال القطاع الخاص واندفاعه إلى الاستثمار في مواقع التراث الثقافي والطبيعي وموارده، وفي مجال الخدمات والتسهيلات والتجهيزات السياحية، ومن بينها نجد:¹
1. الافتقار إلى التخطيط السياحي السليم، وتهيئة المواقع الثقافية والطبيعية وتنميتها وتطويرها، ومن ثم عرضها للمستثمرين في القطاع الخاص.
 2. ندرة تمويل الاستثمار السياحي في كثير من دول العالم، فعدم توفر رأس المال يقف عائقا أساسيا للاستثمار في القطاع السياحي، وعدم وجود قنوات مناسبة لتمويل المشروعات السياحية.²
 3. الحروب وضعف الأمن، فمن المعروف أن الحروب تؤدي إلى تدمير البنيات الأساسية والاقتصادية بشكل كبير، فانعدام الأمن وإزهاق الأرواح تعد من أهم الافرازات السلبية للحروب، إذ أن السياح يخشون على أرواحهم وممتلكاتهم من الضياع والسرقة، ولا يتحركون إلا في أجواء آمنة ومستقرة، مما يشكل عائقا ومعوقا رئيسيا للاستثمار في القطاع السياحي.
 4. محدودية الموارد البشرية: إن توفير العمالة المؤهلة والمطلوبة للممارسة النشاط السياحي تمثل نقطة ذات أهمية كبرى من وجهة نظر المهتمين بالسياحة بالعمل في القطاع السياحي يتطلب قدرات فنية وإدارية خاصة لمواجهة احتياجات القطاع وتنميتها باستمرار.³
 5. النقص في البنى التحتية المادية والاجتماعية مثل الطرق والموانئ والاتصالات إضافة إلى التعليم والصحة والتكوين.⁴
 6. التلوث المناخي واستنزاف الموارد كتلوث الهواء الذي أضر كثيرا بأثمن الموارد وتلوث المياه.⁵ بسبب مخلفات المصانع ونفايات المدن، مما يؤدي إلى قتل كثير من الكائنات الحية، وكذلك تدخلات الإنسان الضارة على الطبيعة، مثل تدمير الغابات لحساب الخطط العمرانية وإقامة المشروعات الصناعية والتجارية، بالإضافة إلى الصيد الجائر للحيوانات النادرة⁶ وذلك كله على حساب الموارد السياحية الطبيعية.

¹ نفس المرجع، ص 24.² نفس المرجع، ص 24.³ عزوز غربي، عادل زيتوني، الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع و المأهول، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، العدد 02، أبريل 2018، ص 195.⁴ نفس المرجع، ص 195.⁵ عبد الناصر عبد الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار السياحي و طرق تمويله:

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى كل من مناخ وحوافز الاستثمار السياحي، وكذا طرق تمويله.

أولاً: مناخ و حوافز الاستثمار السياحي:

تبحث الاستثمارات في القطاع السياحي على جملة من العوامل لمباشرة نشاطها في أي مكان، شأنها في ذلك شأن أي نشاط استثماري في القطاعات الأخرى، ومن هذه العوامل ما يتعلق بمنظومة القوانين والتشريعات والاجراءات التي تتخذها الدولة لتحفيز الاستثمار على أرض الواقع في هذا القطاع سواء كان محليا أو خارجيا بالإضافة الى توفير بنى تحتية ملائمة ووعي سياحي عام بين مختلف شرائح المجتمع ولا يستثنى من ذلك الوضع الأمني والاستقرار السياسي الذي يلعب الدور الأكبر في عملية الاستثمار السياحي، ومن بين هذه الحوافز نذكر منها:¹

1. وضع استراتيجية واضحة المعالم والأهداف للمستثمر في مجال تطوير القطاع السياحي واعتباره من القطاعات المهمة التي يجب تميمتها وتطويرها، إذ من المهم في هذه الإستراتيجية تحديد ما هو مطلوب من المستثمر.
2. إجراء المسحات الميدانية وإعداد الدراسات والبحوث عن المناطق السياحية والتراثية والدينية.
3. توفير الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والطرق الرئيسية للمشاريع السياحية الاستثمارية.
4. تفعيل دور القطاع الخاص من خلال خلق حوافز إضافية للاستثمار مثل منح إجازات الاستثمار وتسهيل القروض المالية من المصاريف الحكومية والتجارية.
5. توفير الأمن للمشاريع الاستثمارية وأصحاب رؤوس الأموال ليتمكنهم العمل في ظروف مستقرة.
6. الترويج الاعلامي للمناطق السياحية وزيادة الوعي الثقافي لدى عامة الناس.
7. إلغاء التجاوزات والمخالفات على المواقع السياحية والأثرية.

¹ بن الزواي عبد الرزاق، سميرة فرحات، دور الاستثمارات السياحية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة حالة الجزائر،

مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر3، مجلد 06، العدد 06، 2017، ص ص 61،62

ثانياً: طرق تمويل الاستثمار السياحي:

إن تمويل المشروعات السياحية تنفرد أحياناً ببعض أنواع وأشكال التمويل التي تختلف عن أشكال التمويل العامة، وذلك لخصوصية التمويل لدى المشاريع السياحية، ويمكن ذكرها على النحو الآتي:¹

1- التمويل الحكومي للمشروعات السياحية:

عندما تعجز المشروعات السياحية الخاصة عن تلبية متطلبات التمويل للتنمية السياحية، فإنها تلجأ إلى المؤسسات والهيئات الحكومية لتشاركها في تمويل تلك المشروعات، أو قد تنفرد الحكومة في تمويل المشروعات السياحية تعتبر مشاركة بمعدلات كبيرة، إذا نظرنا إلى نسبة التمويل الحكومي إلى إجمالي التمويل السياحي، وخصوصاً في الدول النامية، ويقل هذا التمويل الحكومي في الدولة المتقدمة.

والتمويل الحكومي قد يكون مباشر أو غير مباشر، لكنه يعتمد على عاملين مهمين هما:

الأول: الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في هذا الدول.

الثاني: الأهمية النسبية لقطاع السياحة بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية والإنتاجية الأخرى.

وتكون المساعدات المالية التي تمنحها الحكومة لمشاريع الاستثمار السياحي على أشكال مختلفة وهي كالاتي:²

▪ التمويل الحكومي المباشر:

والتي تعتمد عليه المشاريع السياحية والفندقية للحصول على الدعم المالي لتخفيض تكاليف الاستثمار لمساهمة الدولة بتمويل في مشاريع البنى التحتية والفوقية للتنمية السياحية لتحسين حصتها السوقية في سوق السياحة العالمية، أو لزيادة التدفق السياحي على أماكن القصد لديها، والتي تتمتع بمقومات جذب طبيعية أو تاريخية وأثرية أو ثقافية أو دينية، من خلال إقامة المشاريع السياحية والفندقية خاصة في الأقاليم والمناطق التي لم تصلها التنمية السياحية، وبذلك يلعب التمويل الحكومي دوراً مهماً في خلق التنمية المتوازنة.

▪ التمويل الحكومي غير المباشر:

ويأخذ أشكالاً مختلفة مثل:

* تخصيص قطع أراضي مجانية أو بأسعار تشجيعية على مستوى أقاليم لأغراض التنمية السياحية المتوازنة، حيث تشجع الدولة الاستثمار في مناطق سياحية جديدة من خلال إنشاء الفنادق والمجمعات السياحية تتلاءم مع حاجات ومتطلبات جميع الشرائح الاجتماعية.

* الإعفاءات الضريبية والتي تتضمن (مستلزمات الانشاء أو على بيع وتأجير الأراضي للفنادق السياحية الجديدة أو على الأجهزة المستوردة لغرض المشروع السياحي والتي تخفض من تكاليف التشغيل).

¹ إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، مرجع سبق ذكره، ص 265، 264.

² ، إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، مرجع سبق ذكره، ص 265.

* توافر نظم معلومات متكاملة ومنتظمة عن أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في مناطق البلاد ذات الامكانيات السياحية غير المستغلة، والقيام بالمسموحات الميدانية الشاملة والتي توفر جميع المعلومات للمستثمر والتي تحفزه على الاستثمار.

* السماح للمستثمر السياحي من استيراد المواد الإنشائية والتأثيث والمعدات والآلات واللوازم التي يحتاجها بدون رسوم جمركية.¹

* تأمين حقوق المستثمرين الأجانب عن طريق ضمان حق استرداد رأس المال والأرباح وتشجيعه لإعادة استثمار أرباحه في فنادق أو مشاريع سياحية أخرى.

* الاشتراك بالحملات التسويقية والترويجية، والتعريف بما هو متاح من امكانيات سياحية مميزة وعرض الفرص الاستثمارية الحالية والمحتملة والتشجيع على الاشتراك بالمعارض السياحية المحلية والعالمية وملتقيات سوق الاستثمار السياحي، والاهتمام بإصدار دليل سياحي وبلغات عديدة.

2- التمويل الخاص المحلي:

والذي يتمثل برؤوس الأموال الوطنية التابعة للأفراد أو شركات أو مصارف والتي تقوم بتمويل المشروعات السياحية والفندقية كالاتي²:

* المستثمرين بأموالهم (أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال).

* المصارف التجارية ذات التمويل قصير الأجل.

* المصارف الاستثمارية (وأحيانا تسمى بنوك التنمية)، والتي تمارس دورا مهما في تمويل المشروعات سواء كان ذلك بالمساهمة برؤوس أموالها، أو بمنحها القروض المتوسطة وطويلة الأجل.

3- التمويل الأجنبي للاستثمارات السياحية (التمويل الدولي):

إن إختيار طريقة تمويل المشروع تعد من أهم عناصر نجاح الخطة الاستثمارية وإن تحديد هذا الاختيار يخضع بالتأكيد لمنهج الدولة الاقتصادي ومن الموارد التي أصبحت ذات أهمية ومسلم بها هو أن (توفير التمويل اللازم على شكل استثمارات خاصة أجنبية أصبح أمر ضروري ليس لأن التمويل من قبل القطاع العام غير كاف وحسب بل لأن الاستثمارات الخاصة ولاسيما الأجنبية منها تحمل في طياتها ترسيخ للثقة بالمناخ السياسي والاقتصادي في المنطقة وتحمل معها تقنيات الادارة والخبرة وتساهم بشكل مباشر وغير مباشر بربط السياحة بالسوق العالمية³.

¹ نفس المرجع السابق، ص 266.

² إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، مرجع سبق ذكره، ص 267

³ نفس المرجع السابق، ص 267

خلاصة الفصل:

لقد أصبحت السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية تأثيراً في اقتصاديات الكثير من الدول، فهي تعمل بصورة رئيسية على الإسهام في الدخل القومي والاقتصاد الوطني وتتأثر في تطورها وتنميتها كثيراً بالتقدم العلمي والتقني، وكذا تأثيرها في جميع القطاعات الأخرى أي بمعنى أنها تؤدي حركة أفقية وتؤدي إلى انتعاش باقي القطاعات الأخرى.

ونظراً لاشتداد المنافسة بين أقوى الدول السياحية على استحواد السوق العالمية للسياحة، ونظراً لأهميتها الاقتصادية تبنت غالبية الدول إستراتيجيات تنموية سياحية لتفعيل دور قطاع السياحة لدى هذه الدول وجعله أكثر تنافسية وجاذبية للسياح.

ولما كانت هذه الخطط والاستراتيجيات تبني في الأصل على أساس الموارد والمؤهلات السياحية والمتمثلة في الموارد السياحية الطبيعية والثقافية والحضارية، وأدخلت على هذه الخطط ما يسمى ببرنامج التنمية السياحية المستدامة وذلك للحفاظ على تلك الموارد من التدهور والاندثار من جهة، وديمومتها للأجيال القادمة من جهة أخرى.

وحتى تؤدي هذه الخطط والاستراتيجيات دورها كما ينبغي في التنمية القطاع السياحي، وضعت آليات لتفعيل وجذب مختلف الاستثمارات السياحية والمحلية والأجنبية، وذلك حتى يتم الاستغلال الأمثل للموارد السياحية المتاحة.

الفصل الثاني

الموارد السياحية في الجزائر، التشريعات،
الاجراءات المؤسسية الداعمة له وجهود

الدولة لتثمينه

تمهيد

لقد حبى الله الجزائر بإمكانيات وموارد سياحية هامة قلما نجدها في دول أخرى، فمن بين أنواع هذه الموارد السياحية نجد الموارد الطبيعية (جبال، شواطئ، صحاري، رمال، تلال، مناخ، نباتات وحيوانات، منابع حموية فريدة... الخ) و موارد سياحية ثقافية ودينية (مواقع أثرية، معلم دينية وتاريخية، الحدائق، المدن العمرانية... الخ) وأيضا التراث الثقافي الغير مادي (العادات والتقاليد، الممارسات والطقوس، المهرجانات... الخ)، والتراث الثقافي المادي المنقول والمتمثل في النقود القديمة، التماثيل، بقايا الألبسة والمعدات الصغيرة من الحقبة التاريخية.

ولقد سعت الجزائر ومنذ استقلالها على بذل جهود كبيرة من أجل الحفاظ وحماية وتثمين هذه الموارد السياحية المتنوعة، والمتواجدة في أرجاء الجزائر من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، ووضعت لذلك التشريعات القانونية والمؤسسية لتثمين هذه الموارد، فمثلا في مجال التشريع نجد قانون التنمية المستدامة للسياحة رقم 03-01 الموافق ل17 فبراير سنة 2003 ، وهو أول قانون تم إصداره وذلك من أجل تحديد شروط التنمية السياحية المستدامة للأنشطة السياحية، وخاصة من جانب المساهمة في حماية البيئة وتثمين الموارد السياحية الطبيعية، الثقافية والتاريخية، وكذلك قانون التراث الثقافي رقم 98-04 والمؤرخ في 15 يونيو 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي وكذا القواعد العامة من أجل المحافظة عليه وتثمينه، وكذلك قانون الأوقاف رقم 91-10 والذي صدر يوم 27 افريل 1991، هذا من جانب التشريعات وأما من جانب الهياكل المؤسساتية فنجد لكل قطاع أنشاء مؤسسات تابعة له من أجل السهر والمحافظة والتثمين لهذه الموارد السياحية.

المبحث الأول: الموارد السياحية في الجزائر.

تمتلك الجزائر إمكانات وموارد سياحية هامة قلما توجد في بقية دول العالم، فمنها الطبيعية والثقافية والعمرانية، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى الموارد السياحية الطبيعية في الجزائر وذلك في المطلب الأول، وإلى الموارد السياحية الثقافية بنوعها المادي واللامادي وذلك في مطلب ثاني.

المطلب الأول: الموارد السياحية الطبيعية.

للجزائر إمكانات وموارد سياحية طبيعية تساعدها على تقديم المنتج السياحي الممتاز والمنافس لغيره، حيث نجد الموقع الجغرافي الممتاز، والمناخ الملائم لأذواق السياح، وكذلك مختلف التضاريس من تلال وصحاري وغيرها من المناظر الطبيعية الخلابة والفريدة من نوعها، وفي ما يلي عرض لتلك الموارد التي تتوفر عليها الجزائر

أولاً: الموقع الجغرافي:

تقع الجزائر في شمال القارة الإفريقية، وتطل على البحر الأبيض المتوسط من جهة الشمال، وتحدها المغرب والصحراء الغربية من الغرب، وليبيا وتونس من الشرق، ومالي والنيجر وموريتانيا من الجنوب، وتبلغ مساحتها 2.381.791 كلم، وشريط ساحلي يبلغ 1200 كلم¹.

ويبلغ عدد سكانها² 422.200.000 إحصاء سنة 2018.

وحدها كالتالي³: 982 كلم مع ليبيا و1376 كلم مع مالي و463 كلم مع موريتانيا، و1559 كلم مع المغرب، 956 كلم مع النيجر، 965 كلم مع تونس، 42 كلم مع الصحراء الغربية.

ثانياً: المناخ:

تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ نذكرها فيما يلي⁴:

¹ نبيل موسى الجبالي، جغرافيا الوطن العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص221.

² وزارة السياحة والصناعة التقليدية متاح على الموقع: التاريخ/2019/10/12 على الساعة: 16:20.

<http://www.mta.gov.dz>

³ جغرافيا الجزائر ويكيبيديا متاح على الموقع: التاريخ/2019/10/12 على الساعة: 8:40

<https://ar-wikipedia-org-wiki>

⁴ صحراوي محمد تاج الدين، السبتى وسيلة، السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، المجلد 1، العدد02، 2017، ص:56.

1- مناخ البحر الأبيض المتوسط: ويشمل المناطق الساحلية من الشرق إلى الغرب بدرجات حرارة سنوية متوسطة عموما من شهر أكتوبر شهر أبريل تتميز بفصلين، فالأول ممطر ودافئ وطويل وهو فصل الشتاء، والثاني هو فصل الصيف يكون جاف وحر وقصير.

2- مناخ لاستيبس: يغطي هذا المناخ مناطق الهضاب العليا وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسطي والمناخ الصحراوي، ويتميز بموسم طويل بارد في الفترة الممتدة من شهر أكتوبر إلى شهر ماي والأمطار فيه أقل كمية لا تتجاوز 400 ملم/السنة.

3- المناخ الصحراوي: يتميز هذا المناخ بأمطار قليلة وغير منتظمة وجو جاف وارتفاع في درجة الحرارة التي تصل أحيانا إلى 40 درجة مئوية أو تفوق ذلك، كما تتميز بموسم طويل حار يمتد من شهر ماي إلى شهر سبتمبر، أما باقي الأشهر فتتميز بمناخ متوسط ودافئ، وهذا ما ينشط حركة السواح في فصل الشتاء، حيث يغطي هذا المناخ مناطق الجنوب والواحات.

ثالثا: التضاريس:

تقسم الجزائر إلى الأقاليم الطبيعية التالية¹:

1- الساحل: ويشغل هذا الإقليم شريطا محدودا، يتكون من شواطئ صخرية صلبة، حيث تطل الجبال مباشرة على البحر لتعطي الصفة الصخرية التي ساعدت على ظهور الخلجان والموانئ مثل وهران، وأرزيو، والجزائر، وبجاية، وسكيكدة، وعنابة، وإلى جانبها رؤوس صخرية ممتدة داخل البحر مثل رؤوس: ملوية، وفالكون، وأريون، وكافلو.

2- الأطلس التلي: ويمتد على شكل مجموعة من السلاسل الجبلية باتجاه جنوب شرق وشمال شرق وتحصر بينها جيوبا سهلية ساحلية ضيقة أشهرها سهول: وهران، والمتيجة وعنابة وسهول داخلية مرتفعة واسعة نسبيا في أحواض الأنهار والأودية وسفوح الجبال أشهرها سهول: تلمسان، وسيرى بلعباس، والسررسو، وقسنطينة.

وتمتد جبال هذا الإقليم من مرتفعات تلمسان على حدود الغرب، حتى جبال سوق أهراس عند حدود تونس شرقا، وأعلى قمة عند قمة لالة خديجة بجبال جرجرة² على ارتفاع 2308م.

¹ محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص ص: 13، 15.

² نبيل موسى الجبالي، مرجع سبق ذكره، ص 226.

3- **الهضاب العليا:** وتمتد على شكل حزام عرضي من الأراضي، يتراوح علوها ما بين 900 و1000م وهي أكثر ارتفاعا في الشرق، وبها العديد من المنخفضات أهمها: سطيف، وعين البيضاء وتبسة، ويوجد بها بعض السبخات والشطوط أهمها الشط الشرقي وشط الحضنة¹.

4- **الأطلس الصحراوي:** وهو عبارة عن منظومة جبلية طولها 700 كلم من فجيح غربا حتى إقليم الزاب شرقا باتجاه جنوب غرب، وتمثل بموقعها وارتفاعها حدا طبيعيا بين الشمال والجنوب وحاجزا في وجه رمال الصحراء، وتضم هذه المنظومة الجبلية مرتفعات عديدة شبه متوازية، تتخللها فتحات ودروب وتسلكها الأودية نحو الصحراء، وأهم تشكيلة هذه السلسلة الجبلية: جبال القصور وبها قمة سيدي عيسى 2238م، وجبال عمور، وأولاد نايل، والحضنة وجبال لأوراس حيث قمة الشيلة 2380م وجبال النمامشة².

5- **الصحراء:** وهي إقليم شاسع أغلب تكويناته صخور قديمة بركانية تمتاز بالرتابة والانسياب وأهم التشكيلات التضاريسية للصحراء هي³:

أ- **نطاق المنخفضات:** في الشمال الشرقي، منخفض ملغيغ (32م) تحت مستوى سطح البحر، وتنتشر بها أهم واحات الجزائر في وادي ريغ، وادي سوف والزيان.

ب- **نطاق الهضاب الصخرية:** ويحتل مناطق وسط الصحراء، أهمها: هضبة تادمايت 836م فوق سطح البحر، وحمادة تيزهرت قرب الحدود الليبية وحمادة الذراع غرب تندوف، هذا النطاق تكويناته صلبة تغطيها صخور جيرية رملية على شكل صفائح طبقية تسمى الحمادة.

ج- **نطاق المرتفعات في الجنوب الغربي للصحراء:** في منطقة التاسيلي ناجر، أغلب تكويناته الجبلية ناتجة عن اضطرابات بركانية لا تزال فوهاتنا بارزة، وهي شاهقة الارتفاع 2254م متقطعة بها وادي جرات الذي يشكل معلما أثريا عالميا، حيث رسوم التاسيلي القديمة وأعلى قمة في تمنراست وفي الجزائر هي قمة تاهات: 2918م.

د- **نطاق الرمال:** وهو عبارة عن سهول نحائية تغطيها الرمال، تشمل أكبر أجزاء الصحراء وأهم أشكالها⁴:

• **الرق:** وهو سهل صخري يغطيه الحصى أو أحواض منخفضة ملأتها السيول الجارفة بالرواسب الصخرية، وهي صالحة للحركة.

¹ نبيل موسى الجبالي، المرجع السابق، ص 228.

² محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ المرجع نفسه، ص 14.

• **العرق:** وهو سطح واسع الأطراف تغطيه كثبان رملية، يتراوح ارتفاعها ما بين 260 و500م وتنتشر بكثافة في الجنوب الشرقي، حيث نجد العرق الشرقي الممتد من الحدود التونسية حتى المنخفض الذي يفصل تادمايت والمنيعه، وفي الجنوب الغربي حيث العرق الغربي الممتد ما بين بني عباس والمنيعه إضافة إلى عرق الشاش وإيقي

رابعاً: النباتات والحيوانات:

توجد بالجزائر العديد من النباتات والحيوانات الفريدة من نوعها وهي كالتالي¹:

1- النباتات: النباتات في شمال البلاد ذات طابع متوسطي وتمتد الغابات (الصنوبر، الفلين، الخروب، البلوط...) على طول الشريط الساحلي وعلى جانب الأطلس التلي والعديد من الأزهار المتنوعة التي تنبت في الحدائق والبساتين (الياسمين، الورد، الإكليل، والجيرانيوم...) وما عدا الحلفاء فقليل من النباتات تنمو في الهضاب العليا بوسط البلاد، وقد تم في جنوب البلاد وضع أساليب مبتكرة للسقي تساعد الفلاحين على زراعة كل أنواع الفواكه والخضر إضافة إلى التمور.

2- الحيوانات: نجد في أرياف الجزائر والجبال في شمال البلاد حيوانات مختلفة مثل الأغنام، قرود في منحرجات الشيقة (جنوب الجزائر العاصمة) الماعز والخيول وأرانب برية، ثعالب وحتى خنازير برية، ويمكننا عند رفع الرأس إلى السماء ملاحظة بالي العصافير المهاجرة نحو الجنوب في الشتاء (القلق...)، نحو الجنوب نلقى الغزال، الفنك وبعض الأيل البري والزواحف الصحراوية (الضب، الورن) وكذلك العقارب وبطبيعة الحال بعض الحيوانات المفترسة كالأسود والتماسيح التي غادرت البلاد منذ أكثر من قرن.

خامساً: الحظائر الوطنية:

تضم الجزائر محميات وحظائر وطنية كثيرة جداً ومتنوعة، ومن بين هذه المواقع الطبيعية توجد إلى الآن 10 محميات طبيعية تنتمي إلى التراث الطبيعي العالمي المحمي دولياً من طرف منظمة اليونسكو، ومن بين هاته المحميات نجد ما يلي²:

¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره.

² المحميات الطبيعية العالمية في الجزائر، على الموقع: يوم 2019/10/14، ساعة 20:30

1- الحظيرة الوطنية لتلمسان:

تقع شمال غرب الجزائر وتغطي مساحة قدرها 8225 هكتار غنية في التنوع البيولوجي مع مجموعة استثنائية من النباتات والحيوانات، الحديقة وكما هي أيضا موطن لمواقع تاريخية مثل أنقاض المنصورة والشلالات الطبيعية، وقد أعلنت حديقة وطنية سنة 1993.

2- الحظيرة الوطنية لتثنية الحد:

تقع في الشمال الغربي من الجزائر في ولاية تيسمسيلت وتغطي مساحة 3425 هكتار منها 2968 هكتار مغطاة بالنباتات، وتتألف النباتات بشكل رئيسي من البلوط الأخضر، البلوط الفيسي...

3- الحظيرة الوطنية للشريعة:

تمتد حظيرة الشريعة على 26000 هكتار جنوب غرب الجزائر العاصمة في قلب الأطلس البلدي، أُلحقت بالحظائر الوطنية سنة 1983 وصنفت كحظيرة عالمية للمحيط الحيوي من طرف اليونسكو سنة 2002م تحوي الحظيرة ما لا يقل عن 1200 نوع نباتي وحيواني أبرزها الأرز، البلوط الفليني والصنوبر الحلبي

4- الحظيرة الوطنية لجرجرة:

تقع في الشمال الشرقي للجزائر في منطقة جبلية عالية الانحدار بين ولايتي تيزي وزو والبويرة، تتربع على مساحة 18500 هكتار، وتتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط والقاري، وهذا ما يجعلها واحدة من أغنى البيئات الجبلية، حيث تحتوي على ما لا يقل عن 600 نوع من النباتات.

5- الحظيرة الوطنية لقوراية:

تقع في ولاية بجاية تغطي مساحة قدرها 2080 هكتار تتمتع بثروة أثرية وطبيعية عالية الجمال بما في ذلك قمة القروود، الحصن قورايا، في عام 2004م تم الاعتراف للحديقة باعتبارها محميات المحيط الحيوي من قبل اليونسكو.

6- الحظيرة الوطنية لتازة:

تقع شمال شرق الجزائر قب ولاية جيجل، الحديقة تغطي مساحة قدرها 3807 هكتار، وتعتبر فريدة من نوعها في منطقة البحر الأبيض المتوسط نظرا لتنوعها، الحديقة عبارة عن تضاريس جبلية منخفضة العلو أعلى نقطة لها هي قمة جبل كوديت كيرن 1121م.

صنفت من قبل منطقة اليونسكو منذ عام 2004 باعتبارها محمية للمحيط الحيوي العالمية.

7- الحظيرة الوطنية للقالمة:

تقع في الشمال الشرقي للجزائر، اتخذت كحظيرة وطنية سنة 1983م وكحظيرة عالمية للمحيط الحيوي سنة 1990م من قبل اليونسكو، تغطي الحظيرة مساحة قدرها 76438 هكتار مما يجعلها واحدة من أكبر الحدائق الوطنية في الجزائر.

8- الحظيرة الوطنية للبلازمة:

تقع في ولاية باتنة صنفت سنة 1984م وتمتد على مساحة 26250 هكتار وتمثل مجموعة جبلية وعرّة مزينة بغطاء نباتي متنوع وثرثي، كما تمثل بوابة لسلسلة تضاريس الأوراس.

9- الحظيرة الوطنية تاسيلي تاجر:

تقع في الجنوب الشرقي من الجزائر بجمال تاسيلي تاجر في جانت في ولاية إليزي، تتمتع الحديقة بثروة كبيرة بما تمتلكه من النقوش الشهيرة واللوحات الصخرية، وقد صنفت تاسيلي كحديقة وطنية سنة 1972 وصنفت مع مواقع التراث العالمي سنة 1982م. من قبل اليونسكو وضمن المحيط الحيوي للإنسان سنة 1986م، ويعود تصنيف هذه المنطقة إلى الرغبة في حماية الآثار التاريخية الكثيرة الموجودة فيها، وكذلك الحيوانات والنباتات القديمة العظيمة القيمة من وجهة النظر العلمية، وتقدر مساحتها 80.000 كلم، زيادة على 40.000 كلم تكون منطقة محيطة أو منطقة حماية¹.

¹ محمد يسرى إبراهيم دعيس، مرجع سبق ذكره، ص 191.

10- الحظيرة الوطنية للأهقار:

تقع حظيرة الأهقار بولاية تمنراست بجبال الهقار، حيث صنفت كحظيرة وطنية سنة 1987م، ودخلت في تصنيف اليونسكو كتراث عالمي للإنسانية سنة 1988م، وتمتد على مساحة 450000 كلم وتأوي تراثا ثقافيا وطبيعيا فريدا من نوعه .

سادسا: المنابع الحموية:

تتخر الجزائر بقدرات ومؤهلات حموية معتبرة، موزعة عبر كل التراب الوطني، هذه المؤهلات التي لا يزال جزء كبير منها على حالته الطبيعية وغير مستغل حاليا، يتسم بالعديد من المميزات والخصائص العلاجية الحموية، حيث تمثل هذه الإمكانيات قاعدة متينة لتطوير السياحة الحموية، العلاجية والترفيهية، ومن بين أشهر الحمامات في الجزائر نجد:

1- حمام دباغ (ولاية قالمة):

يعتبر حمام دباغ الثاني عالميا من حيث درجة الحرارة، بعد مياه براكين إسلندا، وهو من أشهر الحمامات في الجزائر يبعد 25 كلم فقط عن عاصمة ولاية قالمة شرق البلاد، اشتهر عالميا لأن مياهه تتدفق على مجرى صغير متصل بالجبل الكلسي، وهي طبيعية تتبعث من باطن الأرض من درجة حرارة 96 درجة مئوية وتتجاوز 6500 لتر في الدقيقة الواحدة ولهذا فهي ساخنة جدا، وينبع من 10 عيون¹

2- حمام الصالحين (ولاية خنشلة):

يعود تاريخ هذا الحمام إلى ما قبل 20 قرن، بناه الرومان ويعتبر معلما للعهد الفلايني المؤسس في 69م من قبل فيساسيبان الوالي العام لإفريقيا، والذي أصبح فيما بعد إمبراطور روما ومؤسس السلالة الفلايانية، وهو عبارة عن صرح لاستغلال المياه الجوفية الحارة والباردة، ويقع 6 كلم من مدينة خنشلة شرق الجزائر، مدينة خنشلة المدينة الرومانية القديمة ما سكولة بجبال الأوراس².

¹ أسماء خليل، مرجع سبق ذكره، ص 321

² نفس المرجع السابق، ص 261

3- حمام ربي (ولاية سعيدة):

يقصده آلاف سنويا للتداوي من أمراض، الروماتيزم، يقع على بعد 12 كلم من مدينة سعيدة جنوب غرب الجزائر، ويعود إلى الحقبة الرومانية، أطلق عليه الفرنسيون اسم حمام الربيع، إلا أن عدم القدرة على نطق حرف العين في اللغة الفرنسية جعل اسمه بنطق حمام ربي¹.

4- حمام ريغة:

يعد وجهة الباحثين عن الراحة النفسية والعلاج الطبيعي، يتربع على مساحة 16 هكتار، توصف مياهه بأنها من أجود المياه المعدنية، تصل درجة حرارتها الطبيعية إلى 68 درجة مئوية، والحمام مقصد لكثير من الرياضيين الذين يعتبرونه مكانا للعلاج الطبيعي، يقع شرق ولاية عين الدفلى غرب الجزائر العاصمة.

المطلب الثاني: الموارد السياحية الثقافية:

للجزائر إمكانيات وموارد سياحية ثقافية هائلة ونادرة قلما توفرت في دولة ما، ومن هذه الموارد ما هو تراث ثقافي مادي وتراث ثقافي غير مادي، فالمادي المواقع المخصصة للثقافة وهي من صنع الإنسان مثل (المدن والقرى التي تزخر بالفن والأصالة، المواقع الأثرية والتاريخية، والحدائق، المساجد، كنائس) والغير المادي والمتمثل في (المهرجانات، المناسبات، العادات والتقاليد)، وفيما يلي أهم هذه الموارد السياحية الثقافية بالجزائر:

أولاً: التراث الثقافي المادي:

1-المواقع الأثرية:

تعتبر الجزائر من بين الدول الغنية بالمعالم والمواقع التراثية المصنفة عالمياً، مواقع عالمية وسياحية بامتياز لعشاق زيارة هذه المواقع الأثرية والتاريخية ومن بينها نجد ما يلي²:

أ- قلعة بني حماد في ولاية المسيلة:

تعتبر "قلعة بني حماد" أول موقع أثري عالمي مصنف لدى اليونسكو في الجزائر سنة 1980م، وتقع على بعد 20 كلم شمال مدينة المسيلة وبالضبط في بلدية المعاضيد، هذه العاصمة التي لم يصمد منها إلا

¹ الحمامات المعدنية مقصد الزوار والعائلات بسعيدة، جريدة المساء، متاح على موقع: تاريخ 2019/10/15، ساعة 13:21
<https://www.el-massa.com>

² 7 مواقع تراثية في الجزائر .. ينبغي أن تزورها /تحواس على الموقع: يوم 2019/10/16 ساعة 20:20
www.tahwas.net معالم ومناحف.

المئذنة وبقايا المسجد وقد أسسها حماد بن بلكين بن زيري الصنهاجي البربري كثاني دولة إسلامية مستقلة في المغرب الأوسط.

ب - موقع تيمقاد الأثري، في ولاية باتنة:

"تيموقادي" تقع هذه المدينة الأثرية الرومانية التي تشكل حضارة الرومان في هندسة المدن على بعد 36 كيلو مترا عن مقر عاصمة الولاية باتنة، شرق الجزائر، ويتميز هذا الموقع بهندسته الأنيقة ويشتمل الموقع على العديد من مقومات الجذب السياحي التي يمكن زيارتها مثل معبر كابيتولين وقوس تراجان¹. وصنفت كموقع للتراث العالمي من قبل منظمة اليونسكو سنة 1982م.

ج - المنطقة الأثرية بتيبازة:

تیبازة أوتیباسا أو ما معناه "الممر" بلغة الفينيقيين الذين أسسوا هذه المدينة كمركز تجاري، أصبحت اليوم عاصمة سياحية لأنها تحتوي على آثار رومانية ومعالم تاريخية (مدينة شرشال بالقرب من تيبازة)

د - مدينة جميلة الأثرية في ولاية سطيف:

تقع آثار مدينة جميلة على بعد 32 كلم من مدينة العلمة الشهيرة في ولاية سطيف شرق الجزائر، وفي مكان وعرة التضاريس وسط الجبال على ارتفاع 900م.

هـ - قصبه الجزائر:

تم تأسيس مدينة قصبه الجزائر على أنقاض مدينة إكوزيوم القديمة²، وهي موقع تجاري فينيقي تطور فيما بعد ليصبح مدينة رومانية صغيرة، وقد بنيت هذه المدينة على تلة تقسم لقسمين وهي المدينة العالية والمدينة المنخفضة، كما وتمتلك المدينة العديد من المباني والمساجد التي تعود للقرن السابع ومن أشهرها: مسجد كتشاوة، والجامع الجديد.....الخ

و - موقع الطاسيلي ناچر باليزي:

تاسيلي ناچر هضبة ترتفع 2000 مترا فوق سطح البحر، وعلى مساحة تقدر بـ 12 ألف كلم² تحتوي على أشجار تعود إلى أكثر من 2000 سنة وتشكيلات متنوعة من الصخور البركانية والرملية، موقع أثري

¹ أهم المعالم الأثرية في الجزائر، الموقع معالم وآثار: يوم 2019/10/16 ساعة 20:32

[HTTPS://mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)

² أهم المعالم الأثرية في الجزائر، معالم وآثار، يوم 2019/10/16، ساعة 20:50:

<http://mawdoo3.com>

وفني يعود إلى عام 6000 قبل الميلاد، يحتوي على 15000 رسم ونحت، ولهذا فإن تاسيلي ناجر هو الموقع الوحيد ضمن مواقع التراث العالمي في الجزائر الذي يجمع بين كونه موقعا طبيعيا وثقافيا.

ي - وادي ميزاب في ولاية غرداية:

سوف تدهشك هندسة القصور (أو المدن) المشكلة لوادي ميزاب أو غرداية والتي تعود لألف سنة خلت، فهذه المدن السبع لم تبني إعتباطيا فوق المرتفعات الوعرة وبذلك الشكل.

2: مساجد الجزائر:

تحوي الجزائر مساجد عريقة ومتأصلة في التاريخ وذلك منذ مجيء الإسلام إلى شمال إفريقيا

وهذه أهم وأعرق المساجد في الجزائر¹:

أ- مسجد سيدي الحلوي بتلمسان: تم إنجازه سنة 1354 من طرف الدولة المرينية.

ب - مسجد الأمير عبد القادر بقسنطينة: تم تشييده سنة 1994م، حيث تصل مئذنتاه إلى 107م طولا وقبة تصل إلى 64م، ويتميز بهندسته المعمارية الإسلامية وبإمكانه أن يستعب أكثر من 15000 مصلي في الداخل وعدة آلاف آخرين في ساحته الكبيرة.

ج- مسجد الكوثر بالبلدية: تم بناءه في المرة الأولى سنة 1533م، وبعدها تم تدميره من طرف الاستعمار الفرنسي لبناء كاندرائية، وبعد استقلال الجزائر تمت إعادة بناءه، ويحتوي على قبة كبيرة وأربع مآذن والتي يصل طولها إلى 60م.

د - مسجد كتشاوة بالجزائر العاصمة: دشن لأول مرة سنة 1463 وأعيد بناءه مرتين، الأولى في سنة 1613 والمرة الثانية سنة 1794 تحت الحكم العثماني تحول بعدها إلى كاندرائية كاثوليكية أثناء الاستعمار الفرنسي ما بين 1830-1962.

هندسته المعمارية مستلهمة من المساجد التي بنيت في تركيا حسب التصميم البيزنطي النصراني، ولانتمائه إلى موقع القصبه فهو مدرج في التراث العالمي لليونسكو.

¹أجمل وأعرق 7مساجد في الجزائر، على الموقع: يوم 2019/10/17 ساعة 18:48

هـ - مسجد أول نوفمبر ببائنة: تم تدشينه سنة 2003 ، حيث بإمكانه استيعاب 30 ألف شخص، مستلهما هندسته المعمارية من اللوحات الجدرانوية الإسلامية وداخله مزين بالإرياسك الجميلة وزخرفت قبتيه الضخمتان بأيات قرآنية مكتوبة بفن الخط العربي.

و- مسجد بنورة بغرداية: تم بناءه في القرن ال16م، بغرداية وسط القصر القديم حيث تطل مئذنته على وادي ميزاب ويحتوي على مصلى ومساحة تحيط به.

3- أهم المدن السياحية في الجزائر

الجزائر بلد كبير من حيث المساحة، ويظم عدد لا بأس به من المدن السياحية، فهناك المدن الساحلية والمدن الداخلية والمدن الصحراوية وهي كما يلي¹:

أ- مدينة وهران:

تقع مدينة وهران في الجهة الشمالية الغربية من الجزائر، على طول الخليج الواقع على سواحل البحر الأبيض المتوسط، فهي تتواجد في المنطقة التي تكون فيها الجزائر أقرب إلى إسبانيا، تظم المدينة العديد من المعالم السياحية أهمها، الحي الإسباني الذي يتميز بشوارعه الضيقة ووجود كاتدرائية سانت لويس فيه، والنافورة التي تقع في منتصف ساحة الأميرات، أما في الجزء التركي القديم من المدينة فيوجد به الجامع الكبير، وكما تضم المدينة جامعة وهران التي تأسست عام 1965م، وكذلك متحف البلدية الذي يحتوي على تحف و أثر رمانية

ب- مدينة عنابة:

تقع المدينة في الجزء الشمالي الشرقي من الجزائر، وتقع على البحر الأبيض المتوسط، وتعتبر من المدن السياحية الهامة وهي من أجمل المدن في الجزائر، ويرجع تأسيس المدينة إلى عهد الفنقيين، وتظم المدينة العديد من المعالم السياحية أهمها، كاتدرائية القديس أوغسطين ومسجد أبي مروان الذي تأسس في القرن الحادي عشر للميلاد، حيث تم بناؤه على أعمدة رومانية قديمة إلى جانب شواطئها الساحرة الخلابة والتي يقصدها السياح.

ج- مدينة تيبازة:

تقع المدينة في الجهة الشمالية للجزائر، على ساحل البحر الأبيض المتوسط تبعد عن العاصمة من

¹السياحة في الدول العربية بواسطة آلاء طبيشات على الموقع: يوم 2019/10/19 الساعة 20:20

الجهة الغربية تقدر ب 65 كلم، تتميز المدينة بمينائها وشواطئها الجميلة والمحمية، وذلك بسبب موقعها الذي يتوسط الطرق الساحلية الرومانية في الجهة الشمالية من القارة الإفريقية، كانت تبيازة عبارة عن مستعمرة رومانية وذلك في القرن الأول قبل الميلاد، وتتميز المدينة بوجود عدد كبير من الآثار الرومانية منها: الجدار الروماني والذي يبلغ طوله 2300مترا وبداخله المباني الرومانية العامة، والمدرج الروماني، ومسرح تبيازة الذي يعتبر مكانا سياحيا وترفيهيا بامتياز

د - مدينة قسنطينة:

وتسمى بعاصمة الشرق الجزائري، أو مدينة الجسور المعلقة بسبب وجود الجسور التي تنقل الشخص من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية، ومدينة الصخر العتيق وذلك لأنها بنيت على صخرة من الكلس القاسي¹.

وتعاقبت الحضارات على المدينة من الفينيقيين، فالرومان، فالبيزنطيين ثم الحكم الإسلامي، وتوجد بها العديد من المعالم السياحية والأثرية مثل قصر أحمد باي وبه ثلاث حدائق ويحتوي على الغزلان والعديد من الطيور النادرة ومختلف الجسور المعلقة مثل جسر باب القنطرة وجسر سيدي راشد...الخ وبها العديد من المساجد مثل المسجد الجامع الكبير الذي بني إبان عهد الدولة الزييرية عام 1136م، وجامع سوق الغزال عام 1170...الخ، وكذلك كهوف ما قبل التاريخ ونصب الأموات ومختلف الحمامات.

هـ - مدينة غرداية:

تقع مدينة غرداية في الصحراء الجزائرية وعلى مسافة 600 كلم جنوب العاصمة الجزائرية إلى جانب الجمال الفتان لمدينة غرداية وتضاريسها الصحراوية شديدة الندرة، توجد فيها مواقع أثرية وتاريخية أبرزها القصور العتيقة والتي تبدو موحدة في شكلها ومتجانسة في ألوانها².

و- الجزائر العاصمة:

أكبر مدن البلاد وتقع على شاطئ المتوسط في منتصف الطريق الساحلي الذي يربط تونس شرقا بالمغرب، وهي من أجمل مدن الساحل البحر الأبيض المتوسط وتنتشر أحيائها ومبانيها فوق مجموعة من

¹السياحة في الجزائر: أهم 5 مدن سياحية في الجزائر، رحلتك يوم 2019/10/19 ساعة 14:05

[HTTPS://WWW.URIMPS.COM ALGERIA](https://www.urimps.com/algéria)

²أشهر وأفضل 10 مناطق سياحية في الجزائر: يوم 2019/10/19 ساعة: 14:28

[HTTPS://WWW.BATUTA.COM](https://www.batuta.com)

التلال المطلة على البحر، كما تنتشر على منحدراتها وسفوحها مناظر خلابة لغابات أشجار البرتقال والليمون والنخيل والزيتون.

وفي العاصمة معالم كثيرة تستحق الزيارة كحديقة التجارب العلمية الحامة والتي تعتبر من أبرز الحدائق في قارة إفريقيا، مقام الشميد الذي يقع في أعالي المدينة ويصل ارتفاعه قرابة الـ 100م، بالإضافة إلى مسجد كنتشاوة، المسجد الكبير، البريد المركزي، ساحة الشهداء، حصن 23 أو قصر الرياس، كنيسة السيدة الإفريقية، مدينة القصبية العتيقة¹.

ثانيا : التراث الثقافي الغير مادي في الجزائر:

يعتبر التراث الثقافي الغير مادي بأنه بوتقة للتنوع الثقافي الذي يختزن كما هائلا من المعارف، الممارسات والطقوس والقيم والعادات والتقاليد المختلفة والتي تراكمت وتعاقبت عبر التاريخ وباعتبار الجزائر من الدول التي تعاقبت عليها الحضارات وخلفت إرث حضاري وثقافي غير مادي نذكر منها ما يلي²:

1- أهليل قورارة التقليدي والعادات المرتبطة به:

وهو تراث شعري وغنائي من منطقة قورارة الواحة الجزائرية التي تبعد عن العاصمة باتجاه الجنوب الغربي بحوالي 1000 كلم، كان هذا النوع من الغناء منتشرا في منطقة تيميون وما جاورها منذ القديم، وكان يعرف قبل الإسلام باسم أزنون ليحمل الاسم الحالي أهليل، والإهليل هو نوع من الغناء الموروث بالصحراء الجزائرية، وقد تم تصنيفه ضمن لائحة اليونسكو للتراث العالمي الثقافي الغير المادي سنة 2008³.

2 - الزاوية الشيخية والمراسيم المتعلقة بها:

تم تصنيف العادات الصوفية المتعلقة بالزاوية الشيخية ضمن قائمة روائع التراث الشفهي اللامادي للإنسانية في الجزائر لدى منظمة اليونسكو سنة 2008⁴

وقد عرفت هذه الزاوية إشعاعا روحيا ومقصدا لطلاب العلم، وتسعى إلى المحافظة على التراث وتعزيز القيم المجتمعية مثل حسن الضيافة والممارسات الجماعية كالتسامح وتلاوة القرآن الكريم، والأغاني والرقصات التقليدية والفلكلورية ولا سيما المبارزات ومسابقة الفروسية.

¹[HTTPS://www.siahasah.com/best-cities-to-visit-in-algeria](https://www.siahasah.com/best-cities-to-visit-in-algeria)

يوم: 2019/10/19 ساعة 14:50

²قائمة التراث الثقافي اللامادي في الجزائر، يوم 2019/10/19 ساعة 22:19

³قائمة التراث الثقافي الـ [HTTPS://www.wikiwand.com](https://www.wikiwand.com)

⁴ نفس المرجع

3 - الممارسات والمهارات والمعرفة المرتبطة بمجموعات إمزاد عند الطوارق:

تشكل موسيقى الإمزاد وألتها الموسيقية إحدى مميزات قبائل الطوارق، وتعزفها النساء على آلة موسيقية أحادية الوتر تعرف بالإمزاد، وتوفر آلة إمزاد أنغاما مصاحبة للأشعار أو الأغاني الشعبية التي غالبا ما يؤديها الرجال في المناسبات الاحتفالية في مخيمات الطوارق، وقد تم تسجيلها ضمن قائمة التراث الثقافي اللامادي في الجزائر لدى منظمة اليونسكو سنة 2008¹.

4- عادات وطقوس ومراسم السببية في واحة جانت بالجزائر:

هو احتفال تقليدي سنوي يقام بمدينة جانت الجزائرية، وتعتبر تقليدا تراثيا، حيث ترمز هذه المناسبة إلى السلم المدني والسلام والالتحام الاجتماعي بين قبائل الطوارق، ويرى باحثون متخصصون أن الرقصة تعبر عن حالة من السعادة عندما استطاعت قبيلة الطوارق "آجر" الانتصار في معركة حاسمة عند تعرضها لخطر تهديدات فرعون، وقد تم تسجيلها ضمن التراث العالمي لمنظمة اليونسكو سنة 2008².

5-العادات والممارسات الحرفية المرتبطة بزي الزفاف التلمساني:

وهي عادات تقضي بأن ترتدي العروس بحضور أهلها وصديقاتها المدعوات فستانا تقليديا من الحرير الذهبي اللون، وتزين يداها بأنواع مختلفة من نقوش الحناء كتعبير عن الفرح. ويرى متخصصون أنه لباس تقليدي وتراثي جميل يجمع بين عدة حضارات فالبلوزة أصلها من الحضارة العربية، والفوطة من الحضارة الأمازيغية والقفطان من الحضارة العثمانية بينما الشاشية مستمدة من الحضارة الأندلسية، وقد صنفت في قائمة اليونسكو للتراث العالمي اللامادي سنة 2012³.

¹ وزارة الثقافة، التراث الثقافي الغير المادي، المتاح على الموقع: تاريخ الأطلاع 2019/12/11 الساعة 21:00
m-culture. gov.dz.lindex-php./ar/

² نفس المرجع.

³ نفس المرجع.

المبحث الثاني: التشريعات القانونية و المؤسساتية لتثمين الموارد السياحية في الجزائر:

زاد الاهتمام مؤخرا في الجزائر بتنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة لمختلف القطاعات منها قطاع السياحة، وغدا تطوير السياحة البيئية من بين الانشغالات الكبرى للسلطات العمومية، مدفوعة من طرف الاتفاقيات الدولية من جهة، والسعي لتحقيق التنمية المستدامة من جهة اخرى، مرتكزة في ذلك على الأنظمة القانونية والمؤسساتية من أجل التقليل أو الغاء التأثيرات السلبية للسياحة والانشطة الأخرى على البيئة الطبيعية والثقافية، وهذا ما سنتناوله في المطالب التالية

المطلب الأول: التشريعات القانونية لتثمين الموارد السياحية في الجزائر:

لقد سعت الجزائر منذ الاستقلال على إعطاء القطاع السياحي أهمية كبيرة، وذلك بدءا من سن القوانين وارساء منظومة تشريعية خاصة بعملية تثمين الموارد السياحية ككل وذلك على مستوى التراب الوطني ودون استثناء لخلق التنمية السياحية المتكاملة والمتوازنة، وبالتالي المساهمة في تدعيم التنمية الاقتصادية ككل.

أولا: التشريعات القانونية لتثمين الموارد السياحية الطبيعية في الجزائر:

سبق وأن تكلمنا في المبحث الأول عن الموارد السياحية الطبيعية في الجزائر من طبيعة خلابة وتضاريس وصحاري ومحميات طبيعية...الخ، وكان على الجزائر أن تثمن هذه الموارد السياحية، وذلك من اجل استغلالها في القطاع السياحي وصدرت من اجل ذلك عدة قوانين وتشريعات وهي كالتالي¹:

1-التنمية المستدامة للسياحة:

قانون رقم 03-01 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 والموافق لـ 17 فبراير سنة 2003، والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة الذي يحدد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا تدابير وأدوات تنفيذها، ويهدف هذا القانون كما جاء في المادة رقم (2) إلى احداث محيط محفز من أجل²:
- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة.

- ادماج مقصد "الجزائر" ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية.

-إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال.

¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مصنف النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالسياحة، جوان 2019. ص2، متاح

على الموقع، يوم 2019/10/25 سا: ص22.

² المادة رقم (2) من القانون رقم 03-01 (جريدة رسمية رقم 11 بتاريخ 19 فيفري 2003).

- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.

- تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية.

- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.

- تحسين نوعية الخدمات السياحية.

- ترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي.

- تثمين التراث السياحي الوطني.

وفي إطار تثمين بعض الأنشطة السياحية المرتبطة بالمواقع والموارد السياحية الطبيعية، حيث عرضت المادة رقم (3) من هذا القانون بعض هذه الانشطة كما يلي¹:

-السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر:

كل تنقل لأغراض علاجية طبيعية بواسطة مياه المنابع الحموية ذات المزايا الاستشفائية العالية أو بواسطة مياه البحر، ويستفيد منها زبائن يحتاجون إلى علاج في محيط مجهز بمنشآت علاجية واستجمامية وترفيهية.

-السياحة الصحراوية:

كل إقامة سياحية في محيط صحراوي تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية، مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف.

-السياحة الحموية البحرية:

كل إقامة سياحية على شاطئ البحر يتمتع فيها السياح، زيادة على التسلية البحرية، بأنشطة أخرى مرتبطة بالتنشيط في المحيط البحري.

-السياحة الترفيهية والاستجمامية:

كل نشاط استجمامي يمارسه السياح خلال اقامتهم بالمواقع السياحية أو بالمؤسسات السياحية، مثل حظائر التسلية والترفيه والمواقع الجبلية.

¹ المادة رقم (3) من القانون رقم 03-01 (جريدة رسمية رقم 11 بتاريخ 19 فيفري 2019).

وفي إطار الرفع من قدرات الانتاج السياحي والحرص على تثمين التراث السياحي الوطني، تهدف التنمية السياحية في إطار هذا القانون الى تطوير والرفع من قدرات الانتاج السياحي خاصة عن طريق الاستثمار السياحي¹.

وكذلك في إطار تثمين منابع المياه الحموية حيث نصت المادة (14) من هذا القانون، حيث تكتسي عمليات تحديد وتشخيص وتثمين منابع المياه الحموية طابع المنفعة العامة وتقع هذه العمليات على عاتق الدولة²، وتتكفل الدولة بإعداد الحصيولة الحموية وتسهر على تحسينها بشكل دائم³.

وحتى في إطار تثمين الخدمات السياحية جاء في المادة (22) ما يلي⁴:

-الإدماج المكثف لحرف السياحة ضمن المنظومة الوطنية للتكوين المهني.

-انشاء مؤسسات تكوينية جديدة في مختلف الشعب السياحية.

- انشاء مؤسسات تكوين في السياحة من طرف الخواص

- احداث بكالوريا مهنية في السياحة

- فتح شعب في الاقتصاد السياحي على مستوى التعليم العالي.

وحتى في مجال الإعلام والاتصال له دور كبير لتثمين القدرات السياحية حيث جاء في المادة (24) من القانون (03-01) أنه تعتبر ترقية سياحية كل عمل إعلامي واتصالي موجه لتثمين القدرات السياحية قصد استغلالها التجاري⁵.

¹ المادة رقم (9) من القانون رقم 03-01 (جريدة رسمية رقم 11 بتاريخ 19 فيفري 2019).

² المادة 14 من نفس القانون

³ المادة 15 من نفس القانون.

⁴ المادة 22 من نفس القانون.

⁵ المادة 24 من نفس القانون.

2- تأسيس المهرجان الدولي للسياحة الصحراوية:

قانون رقم 08-224 مؤرخ في 11 رجب عام 1429 الموافق لـ 14 يوليو سنة 2008 والذي يتضمن تأسيس المهرجان الدولي للسياحة¹، حيث جاء تأسيس هذا المهرجان من أجل تثمين وإعطاء دور كبير ومحوري للصحراء الجزائرية (تثمين الموارد السياحية الطبيعية) واستغلالها في القطاع السياحي، وذلك عن طريق اعطاء كل التسهيلات خاصة مجال الاستثمار السياحي المحلي والاجنبي للاستثمار في المناطق الصحراوية والتي تعتبر مناطق سياحية غاية في الجمال، وإقامة النشاطات السياحية التي تجلب السياح الاجانب والمحليين إلى هذه المناطق.

3- تأسيس المهرجان الدولي للسياحة والاسفار:

قانون رقم 08-384 مؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1429 الموافق 26 نوفمبر سنة 2008، والذي يتضمن تأسيس المهرجان الدولي للسياحة والاسفار²، حيث جاء تأسيس هذا المهرجان للتعريف أكثر بالمقومات والإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر، وإعطاء صورة سياحية عن الجزائر إلى كل بلدان العالم أن لدى الجزائر موارد سياحية كبيرة والتي يمكن استغلالها وتثمينها للنهوض بالاقتصاد الوطني.

4- إحداث اليوم الوطني للسياحة:

قرار مؤرخ في 26 جمادى الثاني عام 1432 الموافق لـ 29 مايو سنة 2011، والذي يتضمن إحداث اليوم الوطني للسياحة³، حيث جاء إحداث هذا اليوم الوطني للسياحة للتعريف وبدور السياحة في التنمية الاقتصادية وإبراز الامكانيات والموارد السياحية التي تزهر بها كل ولايات الوطن والتنوع السياحي في كل منطقة.

ثانيا: التشريعات القانونية لتثمين الموارد السياحية الثقافية في الجزائر:

سبق وأن تكلمنا في المبحث الأول عن الموارد السياحية الثقافية في الجزائر من مواقع أثرية ومتاحف وكذلك العادات والتقاليد... الخ، وكان لزاما على الجزائر أن تثمن هذه الموارد السياحية الثقافية، ومن أجل استغلالها في السياحة والاستثمار السياحي وصدرت من اجل هذا كله عدة قوانين وتشريعات ومنها:

¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سيف ذكره، ص 17.

² نفس المرجع، ص 17.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

1-قانون رقم 67-281 المؤرخ بتاريخ 20 ديسمبر 1967، الخاص بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية¹، وهو يعكس إرادة الجزائر في الاهتمام بتراثها الأثري بعد الاستقلال، وقد ادركت الدولة الجزائر بعد 30 سنة أن هذا القانون لم يعد يساير حركة التطور التي تعرفها الجزائر في العديد من المجالات، كما أنه لم يعد يواكب التحديات الخطيرة التي يعرفها التراث المادي².

2-قانون رقم 98-04 مؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق لـ 15 يونيو سنة 1998، والذي يتعلق بحماية التراث الثقافي، والذي يهدف إلى التعريف بالتراث الثقافي للأمة، وسن القواعد العامة لحمايته والمحافظة عليه وتثمينه، ويضبط شروط تطبيق ذلك³.

ويعد القانون رقم 98-04 أكثر شمولية وأكثر وضوحا من سابقه، وهو ثمرة الكثير من الجهود، وقد أعطى غياب الحماية القانونية اللازمة للتراث الأثري في الفترة الممتدة من (1967 إلى 1998) بفاصل زمني يقدر بحوالي 31 سنة، بين صدور القانونين المجال لتخريب واندثار عدد من المعالم الاثرية وذلك بفعل العوامل الطبيعية المختلفة أو البشرية⁴.

وقد جاء هذا القانون بالكثير من الآثار الايجابية والمصطلحات الثقافية نذكر منها:

-يعد تراثا ثقافيا للأمة، في مفهوم هذا القانون، جميع الممتلكات الثقافية العقارية والعقارات بالتخصيص، والمنقولة الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والاقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا⁵

وتعد جزءا من التراث الثقافي للأمة أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية وبأنها مجموعة معارف، أو تصورات اجتماعية، أو معرفة، أو مهارة، أو كفاءات أو تقنيات قائمة على التقاليد في مختلف ميادين التراث الثقافي، وتمثل الدلالات الحقيقية للارتباط بالهوية الثقافية، ويحوزها شخص أو مجموعة أشخاص.

¹ قانون رقم 67، 281 المؤرخ بتاريخ 20 ديسمبر 1967.

² معروف بلحاج، طرشاوي بلحاج، تصنيف التراث الجزائري بين الواقع والعوائق، مجلة منبر التراث الأثري، مخبر التراث الأثري وتثمينه جامعة تلمسان، الجزائر، العددان الثاني والثالث، 2013، 2014، ص187.

³ قانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 يونيو سنة 1998، جريدة رسمية رقم 44 بتاريخ 17 يونيو سنة 1998.

⁴ معروف بلحاج، طرشاوي بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص186.

⁵ المادة (2) من القانون 98-04، المؤرخ في 15 يونيو سنة 1998.

ويتعلق الأمر بالميادين الآتية على الخصوص، علم الموسيقى العريقة، والأغاني التقليدية والشعبية، والأناشيد، والألحان، والمسرح، وفن الرقص والإيقاعات الحركية، والاحتفالات الدينية، وفنون المطبخ والتعبير الأدبية الشفوية، والقصص التاريخية، والحكايات والحكم، والأساطير، والألغاز، والأمثال، والأقوال المأثورة والمواعظ، والألعاب التقليدية.¹

- تمثل الممتلكات الثقافية ما يأتي²:

أ- الممتلكات الثقافية العقارية.

ب- الممتلكات الثقافية المنقولة.

ج- الممتلكات الثقافية غير المادية.

كما تعززت المنظومة التشريعية في مجال التراث الثقافي ما بين سنة 2003 و 2007 بـ25 نصا تطبيقيا³، وكان أهم المراسيم والقرارات الوزارية التي صدرت في هذا الشأن نذكر منها:

- المرسوم التنفيذي رقم 03-311 المؤرخ 17 رجب 1424 الموافق لـ 14 سبتمبر 2003، والذي يحدد اجراءات وضع قائمة الجرد العام للممتلكات الثقافية المحمية، ويقصد بالجرد العام في إطار هذا القانون تشخيص وإحصاء وتسجيل مجموع الممتلكات الثقافية المحمية التابعة للأماكن العامة والاملاك الخاصة للدولة والولاية والبلدية والتي تحوزها مختلف المؤسسات والهيئات التابعة للدولة او المخصصة لها.

كما تخص أيضا الممتلكات الثقافية المحمية التي تكون ملكية اشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص.⁴

وحيث يدعو هذا القانون إلى جرد الممتلكات الثقافية، حيث يرد في المادة رقم 07 ما يلي: تعد الوزارة المكلفة بالثقافة جردا عاما للممتلكات الثقافية المصنفة، المسجلة في جرد اضافي، أو الممتلكات المستحدثة في شكل قطاعات محفوظة. ويتم تسجيل هذه الممتلكات الثقافية استنادا إلى قوائم تضبطها الوزارة المكلفة بالثقافة، وتنتشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ويتم مراجعة القائمة العامة

¹ المادة 67 من القانون 98-04، المؤرخ في 15 يونيو سنة 1998.

² المادة (3) من القانون 98-04، والمؤرخ في 15 يونيو 1998.

³ معروف بلحاج، طرشاوي بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص188.

⁴ المادة رقم 02 من القانون 03-311، جريدة رسمية رقم 57 بتاريخ 2003/09/21.

للممتلكات الثقافية في كل عشر (10) سنوات، وتنتشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية¹.

وينص القانون على ضرورة تصنيف التراث الجزائري، حيث تنص المادة رقم 16 على ما يلي: <يعد التصنيف أحد إجراءات الحماية النهائية، وتعتبر الممتلكات الثقافية العقارية المصنفة التي يملكها خواص قابلة للتنازل، وتحفظ هذه الممتلكات الثقافية العقارية المصنفة بنتائج التصنيف ايا كانت الجهة التي تنتقل إليها، ولا ينشأ أي ارتفاق بواسطة اتفاقية على أي ممتلك ثقافي مصنف دون ترخيص من الوزير المكلف بالثقافة².

ثالثا: التشريعات القانونية لتثمين الموارد السياحية الدينية في الجزائر:

ترتبط السياحة الدينية في الجزائر ارتباطا وثيقا بالمنظومة الوقفية، إذ تصنف من الناحية القانونية غالبية الأماكن التي يمكن أن تكون محلا للسياحة الدينية من مساجد واضرحة وزوايا وغيرها على أنها املاك وقفية تسري عليها القوانين والتشريعات المنظمة للملكية الوقفية في الجزائر، وكان أول التشريعات القانونية هو قانون الأوقاف 10/91، وهو ما صدر بعدها من تشريعات³ ومن بين هذه القوانين نذكر ما يلي:

❖ قانون رقم 91-10 مؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 يتعلق بالأوقاف⁴:

يعتبر هذا القانون أول قانون مستقل خاص بالأوقاف يصدر في الجزائر، ولذلك جاء هذا القانون ببعض التعريفات والمصطلحات، حيث نصت المادة 3 منه على أن الوقف هو حبس العين عن التملك على وجه التأييد والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر والخير.

وفي المادة 4، الوقف عقد التزام تبرع صادر عن ارادة منفردة.

¹ معروف بلحاج، طرشاوي بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص188.

² نفس المرجع ، ص188.

³ سفيان شبيبة، دعم المنظومة الوقفية للسياحة الدينية في الجزائر، قراءة في الفرص القانونية المتاحة، مداخلة مقدمة الى المؤتمر الدولي حل الاستثمار في السياحة الصحراوية ورهان تثمين الموارد الاقتصادية للجماعات المحلية، جامعة أدرار، الجزائر، أيام 03/04/05، 2018، ص312.

⁴ جريدة رسمية، عدد 21، الصادرة بتاريخ 23 شوال 1411هـ، الموافق لـ 08 مايو 1991م

وقد تطرق هذا القانون إلى أنواع الأوقاف العامة المصونة وهي¹:

- 1-الأماكن التي تقام فيها الشعائر الدينية.
 - 2-العقارات أو المنقولات التابعة لهذه الاماكن سواء كانت متصلة بها ام كانت بعيدة عنها.
 - 3-الأموال والعقارات والمنقولات الموقوفة على الجمعيات والمؤسسات والمشاريع الدينية..
 - 4-الاملاك العقارية المعلومة وفقا والمسجلة لدى المحاكم.
 - 5-الأملاك التي تظهر تدريجيا بناء على وثائق رسمية أو شهادات أشخاص عدول من الأهالي وسكان المنطقة التي يقع فيها العقار.
 - 6-الاقواق الثابتة بعقود شرعية وضمت الى املاك الدولة أو الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين.
 - 7-الاقواق الخاصة التي لم تعرف الجهة المحبس عليها.
 - 8-كل الاملاك التي آلت الى الاوقاف العامة ولم يعرف واقفها والموقوف عليها ومتعارف عليها أنها وقف.
 - 9-الاملاك والعقارات والمنقولات الموقوفة أو المعلومة وفقا والموجودة خارج الوطن.
- ولم يذكر القانون أنواع الوقف الخاص، وما يعاب على هذا القانون كذلك عدم تطرقه الى موضوع الحماية والصيانة والتثمين للأملاك الوقفية في الجزائر.

❖ قانون رقم 01-07 المؤرخ في 28 صفر هـ الموافق لـ 22 ماي 2001²:

جاء هذا القانون ليعدل ويتمم بعض أحكام القانون رقم 91-10 الموافق لـ 27 أبريل 1991م والمتعلق بالأوقاف، حيث أنه في إطار احصاء وجرد الأملاك الوقفية، حيث جاء صراحة في المادة رقم 08 ما يلي: تخضع الأملاك الوقفية لعملية جرد عام حسب الشروط والكيفيات والأشكال القانونية والتنظيمية المعمول بها.

¹ المادة 08 من القانون رقم 91-10 الموافق لـ 27 أبريل 1991

² القانون رقم 01-07 المؤرخ في 28 صفر 1422هـ، الموافق لـ 22 ماي 2001م، المعدل والمتمم لقانون الاوقاف رقم 91-10 (جريدة رسمية رقم 29، الصادر بتاريخ 29 صفر عام 1422هـ، الموافق لـ 23 ماي 2001م).

ومواكبة للإصلاحات التي باشرتتها الجزائر، وخاصة فيما يخص جذب وتشجيع الاستثمار الاجنبي والمحلي الاقتصادي، حيث جاء في المادة رقم 26 مكرر 1 ما يلي: يمكن أن تستغل وتستثمر وتنمي الأملاك الوقفية بتمويل ذاتي أو بتمويل وطني أو خارجي مع مراعاة القوانين والتنظيمات المعمول بها¹.

وفي إطار سعي الدولة لتثمين الأوقاف الدينية عن طريق تنمية وترميم وتعمير هذه الأوقاف، جاء في المادة 26 مكرر ما يلي: يمكن أن تستغل وتستثمر وتنمي العقارات الوقفية المبنية المعرضة للخراب والاندثار بعقد الترميم أو التعمير الذي يدفع المستأجر بموجبه قيمة الترميم أو التعمير مع خصمها من مبلغ الإيجار مستقبلا².

المطلب الثاني: المؤسسات السياحية لتثمين الموارد السياحية في الجزائر:

سوف نتطرق في هذا المطلب، إلى مختلف المؤسسات التي أنشأتها الدولة سواء كانت سياحية والخاصة بترقية وتنشيط السياحة، وكذلك الخاصة بجانب التكوين السياحي والمتواجدة على المستوى المركزي والمحلي، وهي كالتالي:

أولاً: المؤسسات السياحية في الجزائر:

لقد أنشأت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، مؤسسات سياحية تقوم بتنفيذ السياسة السياحية وذلك من خلال تنشيط وترقية السياحة وتتمثل هذه المؤسسات في:³

1-وزارة السياحة والصناعة التقليدية و العمل العائلي: ومن أهم مهامها⁴: التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وتوجيهه وترقيته، كذلك تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة وإنجاز مخططات التنمية السياحية.

¹ المادة 26، من القانون 01-07 المؤرخ في 22 ماي 2001.

² المادة 26، المرجع السابق.

³ إلهام يحيوي، دور نشر ثقافة الجودة في تحقيق التنمية السياحية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 07، ص85.

⁴ إلهام يحيوي، المرجع السابق، ص85.

وتشمل الادارة المركزية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية على الهياكل التالية:¹

أ- المديرية العامة للسياحة وتظم أربع مديريات (04) وهي على التوالي:

- مديرية مخطط جودة السياحة والضبط

- مديرية التهيئة السياحية والمحافظة على العقار السياحي

- مديرية تقييم ودعم المشاريع السياحية

- مديرية الحمامات المعدنية والنشاطات الحموية

ب- المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف وتضم (3) ثلاثة مديريات وهي:

-مديرية تطوير الصناعة التقليدية والحرف

- مديرية تنظيم وتأطير المهن وحرف الصناعة التقليدية

- مديرية الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية

ج- مديرية متابعة مؤسسات القطاع

د- مديرية الدراسات الاقتصادية والتخطيط

هـ- مديرية المنظومات الاعلامية والاحصائيات

و- مديرية التكوين وتثمين الموارد البشرية

ذ- مديرية الاتصال والتعاون

- مديرية التنظيم والشؤون القانونية والوثائق

-مديرية الإدارة العامة والوسائل

¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، لمحة عن الوزارة، متاح على الموقع: تاريخ الدخول: 2019/11/01، سا: 21:13

2-المصالح اللامركزية: تم انشاء على مستوى كل ولاية، مديرية السياحة والصناعة التقليدية، مع تحديد مهامها وتنظيمها، وتكلف المديرية الولائية للسياحة والصناعة التقليدية بالمهام الآتية¹:

أ-في مجال السياحة وأهمها:

- إعداد مخطط عمل سنوي يتعلق بالنشاطات السياحية والتنمية السياحية
- السهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال العمل على تمكين القدرات المحلية
- تنفيذ برامج وتدابير ترقية وتطوير النشاطات السياحية والحمامات المعدنية وتقويم نتائجها
- توجيه مشاريع الاستثمار السياحي ومتابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية
- السهر على تلبية حاجيات وتطلعات السواح في مجال الراحة والاستجمام والترفيه
- ضمان متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان صندوق دعم الاستثمار وترقية وجودة النشاطات السياحية
- تنشيط وتأطير المصالح الخارجية والفضاءات الوسيطة والحركة الجموعية التي تنشط في السياحة على المستوى المحلي

- المساهمة في إعداد مخطط سنوي ومتعدد السنوات لتنمية السياحة على مستوى الولاية

ب-في مجال الصناعة التقليدية وأهمها:

- إعداد مخطط عمل سنوي ومتعدد السنوات يتعلق بتطوير نشاطات الصناعة التقليدية وكذا الحصائل الثلاثية والسنوية وجميع المعطيات الاحصائية وضمان توزيعها.
- المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية والمحافظة عليه
- المشاركة في متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.
- المشاركة في جهود ادماج نشاطات الصناعة التقليدية في المنظومة الاقتصادية المحلية.
- تأطير التظاهرات الاقتصادية من أجل ترقية الصناعة التقليدية والحرف وتنشيطها

¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، نفس المرجع السابق.

3-الديوان الوطني للسياحة: L'office National Du Tourisme:

لقد تم إنشاءه بمرسوم تنفيذي رقم 88-214 والموافق لـ 1988/10/31، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹، وهو أداة الحكومة لتحديد السياسة الوطنية في مجال السياحة وتنفيذها² وتتمثل مهمته في اطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إعداد سياسة التنمية السياحية والحمامات المعدنية والمناخية واقتراحها وتنظيم تنفيذها³، وبهذه الصفة فهو يكلف بما يأتي⁴:

- يحدد محاور تنمية القطاع السياحي في الأمدين المتوسط والطويل ويقترحها.
- ينجز الدراسات العامة المتعلقة بتحديد مناطق التوسع السياحي في اطار مخطط التهيئة الاقليمية أو يأمر بإنجازها.
- يوجه الاستثمارات العمومية والخاصة في ميدان السياحة ويشجعها
- يشارك في التظاهرات الدولية المتعلقة بالسياحة والمناخية والحمامات المعدنية
- يشارك في ترويج السياحة ويتابع الأعمال المبذولة في هذا المجال
- يشارك في إعداد منظومات التكوين في القطاع
- يحدد القواعد النوعية لاستغلال الموارد الخاصة بالحمامات المعنية وحمايتها ورقابتها

وكذلك وفي إطار ترقية السياحة داخليا وخارجيا، جاء القانون رقم 92-402 بتاريخ 1992/10/31 معدلا للقانون القديم رقم 88-214. حيث عبر في هذا الصدد⁵، يعد الديوان أداة للوزارة المكلفة بالسياحة لتصور تحقيق ترقية السياحة ودراسة السوق والعلاقات العامة، ويوضع الديوان تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة، بعد أن كان أداة الحكومة لتحديد السياسة الوطنية في مجال السياحة وتنفيذها في القانون السابق،

¹ المادة (1) من القانون 88-214 (جريدة رسمية رقم 44 بتاريخ 02 نوفمبر 1988).

² المادة (2) من القانون 88-214 (جريدة رسمية رقم 44 بتاريخ 02 نوفمبر 1988).

³ المادة (4) من القانون 88-214 (جريدة رسمية رقم 44 بتاريخ 02 نوفمبر 1988).

⁴ نفس المرجع.

⁵ المادة الأولى من القانون 92-402 المؤرخ في 1992/10/31 ج1، رقم 79 بتاريخ 1992/11/02.

وهذا التعديل جاء لإعطاء طابع التخصص الخاصة بالقطاع السياحي على مستوى الوزارة المعنية وإعطاء حركية وديناميكية اكثر لهذا القطاع.

وكذلك وفي إطار ترقية السياحة ووفقا للقانون الجديد، أصبحت مهمة الديوان في المشاركة في اطار السياسة الوطنية الخاصة بمجال السياحة، في اعداد برامج ترقية السياحة والسهر على تنفيذها.¹ وكذلك توسع مجلس إدارة الديوان ليضم مجلس إدارته الجدد كالتالي:²

- ممثل الوزير المكلف بالثقافة والاتصال

- المدير العام للوكالة الوطنية للصناعة التقليدية

- ممثل عن الفيدرالية الوطنية للفندقة والمطاعم

- ممثل عن الفيدرالية الوطنية لوكالات السياحة والاسفار

4-الوكالة الوطنية للتنمية السياحية L'Agence National De DeveloppementTouristique (ANDT):

أنشأت هذه الوكالة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 98-70 الموافق لـ 21 فبراير سنة 1998م، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.³

وتتكلف الوكالة بتنشيط وترقية وتأطير النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية.⁴

وتكلف على الخصوص بما يأتي:⁵

- تسهر على حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها.

- تقوم باقتناء الأراضي الضرورية لإنشاء الهياكل السياحية وملحقاتها

¹ المادة (04) من القانون 92-402 المؤرخ في 31/10/1992، ج1، رقم 79 بتاريخ 02/11/1992.

² المادة (8) ، نفس القانون السابق

³ المادة (1) من القانون 98-70 الموافق لـ 21 فبراير 1998، ج، رقم 11 بتاريخ 02/11/1998

⁴ المادة (4) من نفس القانون السابق.

⁵ نفس المرجع.

- تقوم بالدراسات والتهيئة المخصصة للنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية.
- تساهم مع المؤسسات المعنية في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع السياحي وحول منابع المياه المعدنية سواء في الجزائر أو في الخارج.
- تسهر بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية على التسيير العقلاني للأماكن والتجهيزات ذات المنفعة المشتركة، وتقدم كل اقتراح يهدف الى ضرورة تحسينها وتحديثها وتوسيعها.
- تقوم بحفظ المرافق والاجهزة المشتركة وصيانتها أو تكلف من يقوم بذلك.
- تقوم بكل أعمال ترقية مناطق التوسع السياحي وتطويرها.

وكل هذه المهام التي أوكلت الى الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، والتي ذكرناها سابقا وهو دليل على توجه الدولة لجانب التخصص بمهام القطاع السياحي وإعطاءه اكثر حركية عن طريق هذه الوكالة مثل المحافظة وحماية وتثمين مناطق التوسع السياحي وتطويرها، والتي يوجد بها الكثير من الموارد الطبيعية والثقافية والدينية والتي تخدم السياحة وتطورها.

وتكلف الوكالة، في إطار المرسوم التنفيذي رقم 94-41 المؤرخ في 29 يناير سنة 1994، باقتناء الأراضي الضرورية للاستغلال السياحي لمانع المياه المعدنية ذات القيمة العلاجية العالية وتقوم بدراسات التهيئة الضرورية¹، وهي بهذه الحالة فهي تحافظ على العقار السياحي من النهب والاستغلال الجائر لهذا العقار، ومحاولة استغلاله في المجال السياحي الواعد.

وفي إطار القضاء على مشكلة العقار السياحي وتوفيره للمستثمرين والمتعاملين، تلتزم الوكالة، طبقا للتشريع الساري المفعول بإعادة الأراضي المهيأة بمقابل لفائدة المستثمرين أو المتعاملين وتكون إعادة البيع أو إعادة الامتياز مرفوقتين بدفتر شروط، يوضع لهذا القرض ويتعلق بمشروع سياحي أو مشروع حمام معدني².

¹ المادة (05) من القانون 98-70، الموافق لـ 20/فبراير 1998، ج، ر، رقم: 11 بتاريخ 1998/11/02

² المادة (07) من نفس القانون السابق.

5-الديوان الوطني للتنشيط والتطوير والاعلام في الميدان السياحي (ONAT):

أنشأ بموجب المرسوم رقم 77-80 والموافق لـ15 مارس 1980، وهي مؤسسة وطنية ذات طابع اقتصادي وتعتبر تاجرة في علاقاتها مع الغير¹، وتتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي²، وتتولى المؤسسة في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ما يلي³:

أ- في ميدان تطوير السياحة:

- المساهمة في دراسة الصفقات، بعد أخذ رأي سلطة الوصاية لفحص شروط توسيع السياحة الجزائرية أو ملاءمتها الداخلي والخارجي.

- المساهمة في التظاهرات التي لها انعكاسات على السياحة.

- المساهمة في التطوير التجاري والقيام بأعمال التوعية (الملتقيات واللقاءات وحملات العلاقات العمومية) فيما يخص طبيعة الانتاج السياحي الجزائري.

ب- في ميدان الاعلام، والاستثمار السياحي:

- جمع المعلومات ذات الطابع السياحي التي تدعم دراسة احسن الظروف لنشر الاعلام السياحي بصفة واسعة وفعالة.

- عمل نشرات وملصقات وكراريس مطوية ومجلات ذات طابع سياحي وانجازها ونشرها.

- استعمال الوسائل السمعية البصرية في تطوير السياحة الجزائرية.

ج- في ميدان التنشيط والتسليّة:

- تنسق أعمالها مع اعمال النقابات السياحية عبر التراب الوطني.

- تحت الجماعات المحلية والمنظمين في ميدان السياحة على اعداد برنامج سنوي للتنشيط السياحي.

- تساعد التظاهرات الثقافية والفنية وتشجعها في اطار المؤسسات السياحية.

¹ المادة الاولى من القانون 77-80، الموافق لـ15 مارس 1980 (ج، ر، رقم 12 مارس 1980).

² المادة الخامسة من نفس القانون.

³ المادة الثانية من نفس القانون.

وتماشيا مع التطورات العالمية الحاصلة في المجال السياحي فقد عدل القانون رقم 80-77 المؤرخ في 15 مارس 1980 بقانون جديد رقم 83-208 الموافق لـ 26 مارس 1983 وخاصة فيما يخص أهداف الديوان التي تسعى الى اكثر ترويجا للمنتوج السياحي الجزائري في الداخل والخارج وذلك وفق ما يلي¹:

- تنتج وتخرج وتوزع أو تسوق المستندات الدعائية ذات الطابع السياحي.
- تقدم الخدمات التي توفرها عادة احدى وكالات الاسفار للسياح ابان تنقلاتهم أو اقامتهم لا سيما ما يأتي
- تنظم الرحلات أو الزيارات بدليل أو بدونه عبر المدن والمعالم والآثار والمتاحف والحمامات المعدنية والمحطات المناخية او غيرها.
- تكليف وكالاتها ببيع تذاكر النقل على اختلاف انواعها أو تسليمها.
- حجز البقاع في النقل المشترك
- كراء سيارات النقل.

ثانيا: مؤسسات التكوين السياحية:

لقد أنشأت الجزائر منذ الاستقلال مؤسسات عمومية تابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، وهذه المؤسسات مهمتها تكوين العنصر البشري في المجال السياحي وخاصة مجال الفنادق والحمامات المعدنية، وذلك من أجل تدعيم مختلف الهياكل السياحية من فنادق وغيرها بالعنصر البشري الكفاء.

1-المدرسة الوطنية العليا للسياحة:

لقد تم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-255 الموافق لـ 17 غشت سنة 1994، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي².
وتتولى المدرسة، في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والفندقة والحمامات المعدنية على الخصوص ما يأتي :

¹ المادة الثانية من القانون 83-208 بتاريخ 26 مارس 1983، ج، ر رقم 13 بتاريخ 29/03/1983

² المادة الأولى من القانون 94-255 بتاريخ 17 غشت 1994 ج، ر رقم 54 بتاريخ 24/08/199

- تقدم تكويننا عاليا متخصصا في الدراسة الجامعية والدراسات العليا في مختلف مواد السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.

- تحسين مستوي التقنين في السياحة والفندقة والحمامات المعدنية وتقوم بتكوينهم المستمر.

- تشارك في مختلف الدراسات التي تنجز بالاتصال مع مختلف المؤسسات الوطنية أو الدولية التي لها علاقة بتطوير السياحة

- تتصور برامج إرشادية في تقنيات الفندقة والسياحة والحمامات المعدنية بكل الوسائل

- تصدر مجلة متخصصة في السياحة والفندقة والحمامات المعدنية

وحاليا مقرها في نهج فرانس فانون الثغريين، الأوراسي الجزائر العاصمة، والاتحاق بالتكوين على مستوى المدرسة مفتوح لحاملي شهادة البكالوريا للسنة الجارية مع معدل عام المتحصل عليه في البكالوريا في احدى الشعب التالية¹:

تسيير واقتصاد، علوم تجريبية، رياضات، تقني رياضي. وتدرس بها التخصصات التالية²:

- التسيير الفندقي والسياحي.

- تكوين متخصص قصير المدى لصالح مختلف الهيئات والمؤسسات في: الفندقة والسياحة، مرشد سياحي، حمامات معدنية، تسيير كاترينغ، الإطعام الجماعي.

ومدة التكوين بالمدرسة أربعة (04) سنوات في مرحلة انتقالية نحو نظام LMD³.

2- مركز الفندقة والسياحة:

لقد تم إنشائه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-257 الموافق لـ 17 غشت سنة 1994، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي: ويكون مقره في

¹ وزارة السياحة والصناعات التقليدية متاح على الموقع تاريخ الدخول: 2019/11/07، سا: 18:27.

<https://www.mta.gov.dz/?pageid=7066lang=ar>

² وزارة السياحة والصناعات التقليدية، نفس المرجع السابق.

³ نفس المرجع السابق.

بوسعادة²، ويتولى المركز في اطار تنفيذ السياسة الوطنية لتنمية السياحة والفندقة والحمامات المعدنية، على الخصوص ما يأتي:

-تكوين تقنيين في مختلف مهن السياحة والفندقة والحمامات المعدنية

-تكوين جميع الأسلاك الأخرى التابعة للمهن الضرورية لنشاط السياحة والفندقة والحمامات المعدنية

- تحسين مستوى المستخدمين التقنيين المتخرجين من قطاع السياحة والفندقة والحمامات المعدنية وتجديد معلوماتهم وتكوينهم المستمر.

- تعميم التقنيات الجديدة المرتبطة بالسياحة والفندقة والحمامات المعدنية عن طريق جميع وسائل الدعم الملائمة.

وأما بخصوص شروط الالتحاق بالمعهد كالتالي¹:

يقبل لإجراء مسابقة الدخول لمتابعة التكوين.

بالنسبة للتقنيين السامين:

- المترشحين المتحصلين على شهادة البكالوريا في كل الشعب (بعد اجراء مقابلة مع اللجنة)

- المترشحون الذين استكملوا السنة الثالثة (03) من التعليم الثانوي تحصلوا على معدل سنوي يساوي أو يفوق 08/20 (على أساس اختبارات كتابية تتبع بمقابلة مع اللجنة).

- المترشحون المتحصلون على شهادة تقني في الفندقة و/أو السياحة ويثبتون ثلاث (03) سنوات من الأقدمية بهذه الصفة (اجراء اختبار مهني).

- المترشحون المتحصلون على شهادة تقني في الفندقة و/أو السياحة والمرتبون أوائل في دفعتهم يتم قبولهم مباشرة في السنة الثانية للتقنيين السامين.

بالنسبة للتقنيين:

¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، متاح على الموقع: تاريخ الدخول: 209/11/07 سا: 19:40.

-المرشحون الذين اكملوا مستوى السنة الثانية ثانوي (اختبار كتابي ومقابلة مع اللجنة)

3-المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية:

لقد تم إنشاءه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-256 الموافق لـ 17 غشت سنة 1994، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹: ويتولى المعهد، في إطار تنفيذ السياسة الوطنية لتنمية السياحة والفندقة والحمامات المعدنية، على الخصوص ما يأتي²:

- تكوين التقنيين السامين في مختلف مهن السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.

- تحسين مستوى المستخدمين التقنيين المتخرجين من قطاع السياحة والفندقة والحمامات المعدنية، وتجديد معلوماتهم وتكوينهم المستمر

- تعميم التقنيات الجديدة المرتبطة بالسياحة والفندقة والحمامات المعدنية عن طريق جميع وسائل الدعم الملائمة

- وحاليا مقره بولاية تيزي وزو، ويوجد بها التخصصات التالية³:

تقني سامي في كلا من الادارة الفندقية، مطبخ وحلويات، دليل سياحي محلي وأما بالنسبة لتخصص تقني في الفندقية، مطبخ وحلويات (عن طريق التكوين الاقامي والتكوين عن طريق التمهين).

4-المدرسة العليا للفندقة و الإطعام:

هي مدرسة تحت الوصاية المشتركة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، ومقرها بعين البنيان بالجزائر العاصمة وأول افتتاح لها سنة 2016 ويتم الدخول من أجل الدراسة في هذه المدرسة عن طريق شهادة البكالوريا لمدة عامين، وهي تابعة للمؤسسة الاستثمار الفندقية وتقدم تكوينا رفيع المستوى من إعداد المدرسة الفندقية بلوزان بسويسرا لضمان تكوين إطارات مستقبلية مؤهلة تتمتع بمعارف نظرية وتطبيقية في العديد من المجالات المتعلقة بمهن الإطعام والفندقة والاستقبال ويتوج هذا التكوين بتسليم شهادة ليسانس في التسيير الفندقية بعد إتمام دراسة 3 سنوات

¹ المادة الأولى من القانون 94-256، الموافق لـ 17 غشت 1994 (ج، ر رقم: 54 بتاريخ 29 اوت 1994)، ص22.

² المادة الثالثة من نفس القانون، ص22.

³ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، متاح على المواقع ، تاريخ الدخول: 2019/11/07، سا: 19:40.

تسلمها وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر، والشهادة الثانية ليسانس دولية في التسيير الفندقي تسلم بعد 4 سنوات من الدراسة من طرف مدرسة الفندقية للوزان بسويسرا¹ كما أن بعض الجامعات فتحت تخصصات ماستر مهني في الفندقية و السياحة سنة 2019، ومن بين هذه الجامعات جامعة محمد البشير الإبراهيمي ببرج بوعريريج

المطلب الثالث: المؤسسات الثقافية والدينية لتثمين الموارد السياحية بالجزائر:

لقد أنشأت الدولة ممثلة في وزارتي الثقافة والشؤون الدينية عدة مؤسسات عمومية تسهر على حماية الممتلكات الثقافية التراثية، وتقوم بعمليات الجرد والتصنيف والحماية، ومن بين هذه المؤسسات نذكر ما يلي²:

أولاً: المؤسسات الثقافية:

1- المتاحف: لقد أنشأت الجزائر منذ الاستقلال الكثير من المتاحف في كامل ارجاء الوطن، وذلك لحماية والحفاظ على التراث الثقافي من الاندثار، وتمكين المواطنين والمختصين على حد سواء من التعرف على تاريخهم الحافل بالحضارات المختلفة، وبهذا تعتبر المتاحف لها دور مهم في عملية تثمين التراث الثقافي المادي و اللامادي واستغلاله في السياحة ومن بين أهم هذه المتاحف نذكر ما يلي³:

أ-معلم البارود:

معلم البارود عبارة عن فيلا يعود بناؤها الى القرن 18م،تقع في اعالي مدينة الجزائر، وقد تم تشييدها من طرف أحد أثرياء المدينة لتكون مسكنا ثانويا (قصر صيفي) في الفترة العثمانية.

وفي سنة 1926 انتقلت فيلا البارود إلى الأملاك العمومية، وحولت سنة 1930 الى متحف لما قبل التاريخ والاثنوغرافيا، وفي 01-09-1985، صنفت فيلا البارود كمعلم تاريخي.

ويحتوي متحف البارود الوطني على مجموعة هامة تمثل حضارات ما قبل التاريخ جلبت من مختلف المناطق الجزائر كمواقع عين الحنش، تيغنيف، المواقع العاشرية بتبسة وكذلك من الطاسيلي والهقار وغيرها.

¹ موقع المدرسة متاح ، يوم 20/01/2020، سا: 22:00 www.eshra.dz

² وزارة الثقافة على الموقع: التراث-الثقافي، يوم 07/11/2019، سا: 21:00.

m-culture.gov.dz/index.php/ar/

³ وزارة الثقافة على الموقع: المتاحف

m-culture.gov.dz/index.php/ar/

ب-متحف سيرتا للآثار بقسنطينة:

فتح المتحف أبوابه للجمهور يوم 15 افريل 1931م، تحت تسمية متحف < قوستاف ماريس > وهو الأمين العام لجمعية الآثار واحتفظ بهذه التسمية الى غاية 05 جويلية 1975، واستبدل بتسمية متحف سيرتا نسبة إلى الاسم التاريخي لمدينة قسنطينة، وفي سنة 1986 الحقى المتحف إلى درجة المتاحف الوطنية.

ج-متحف زبانة بوهران:

رغبة في الحفاظ وحماية التحف الموجودة في المواقع الأثرية¹، جاءت فكرة انشاء متحف بالمدينة من طرف جمعية الجغرافيا والآثار لمقاطعة وهران، وتم في 05 مارس 1885 افتتاح المتحف بالمستشفى المدني القديم وصار تحت وصاية البلدية.

وصنف في 27 ماي 1986 ضمن المتاحف الوطنية واستبدلت تسميته باسم الشهيد احمد زبانة، ليصبح المتحف الوطني (أحمد زبانة).

د- المتحف الوطني للآثار القديمة والفنون الإسلامية:

أنشئ المتحف سنة 1938، ويتوسطه حديقة الحرية بشارع كريم بلقاسم، وهي إحدى اجمل حدائق الجزائر العاصمة، وبعد الاستقلال عام 1962 اعيد ترميمه وفق الهندسة المعمارية المغاربية الاصيلية. المتحف يسهم في المحافظة على موروث الجزائر التاريخي والثقافي والاجتماعي، حيث يضم عددا كبيرا من القطع والتحف الأثرية النادرة التي تبرز مختلف الحضارات التي تعاقبت على الجزائر منذ فجر التاريخ إضافة

¹ متاح على الموقع: ، تاريخ الدخول: 2019/10/09، سا: 19:30.

<https://www.djazairiss.com/echchaab>

المتاحف في الجزائر ودورها في السياحة فريدة ليندة، د شروق منى، متاح على الموقع: تاريخ الدخول يوم 2019/10/09، سا: 21:41.

<http://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files>

الى عرضه عينات من الحضارة الفرعونية والاعريقية وتشكيلات تنتمي الى الحضارة الاسلامية، وهو ينقسم الى قسمين الأول للآثار القديمة والثاني الآثار الإسلامية وهذا الأخير فتح سنة 2004¹.

ه- المتحف الوطني للجيش:

أنشأ هذا المتحف في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، وكان مقره بالأبيار ثم تم تحويله الى رياض الفتح سنة 1983م.

ويحتوي المتحف على المرافق التالية: القاعة الكبرى للعرض، قبة الرحمة، نادي الانترنت، مكتبة، الحظيرة، قاعة المحاضرات، ومن مهامه ما يلي:

- جمع الوثائق والشهادات والأشياء والاعمال والآثار المرتبطة بفترة ثورة التحرير الوطني.

- حفظ وترميم كل ما يجمعه المتحف وفق المقاييس المعمول بها في هذا المجال

- جمع المراجع وتبادل المعلومات العلمية والتقنية مع الهيئات المتخصصة الوطنية والاجنبية.

- نشر المعلومات عن طريق المطبوعات والمجلات والكتيبات.

و- المتحف العمومي للوطنى للفنون الجميلة:

يشرف المتحف الوطني العمومي للفنون الجميلة على أحد أروع الخراجات في العالم، محاط بكل من المكتبة الوطنية و فندق السوفيتال ومقام الشهيد، وكذا المجمع الاجتماعي الثقافي لرياض الفتح، كما انه يعلو الحي العتيق للحامه ويقابل أقدم الحدائق النباتية في العالم، ويعتبر أهم المتاحف الخاصة بالفنون في الجزائر والمغرب العربي وإفريقيا، وتم إنجازه بين سنتي 1927 و1930 من طرف المهندس الفرنسي بول

¹ المتحف الجزائري للآثار القديمة والفنون الاسلامية... مرآة للتاريخ متاح على الموقع: تاريخ الزيارة: 2016/10/09، سا:

قيون، تضم المجموعات المتنوعة للمتحف اليوم قرابة 8 آلاف قطعة فنية، من لوحات ، منحوتات رسومات، خزف، نقوش وفنون تزيينية معروضة وموزعة على ثلاثة مستويات، مغطية مساحة إجمالية تقدر ب 4 آلاف متر مربع

بالإضافة إلى المتاحف التي ذكرناها سابقا، هناك الكثير من المتاحف المتواجدة في أرض الوطن وهي كالتالي:

- المتحف الوطني العام للآثار الإسلامية لمدينة تلمسان.

- المتحف الوطني العام للآثار بسطيف.

- المتحف الوطني العام لإضاءة المنمنمات والخط بالجزائر العاصمة.

- المتحف الوطني العام لناصر الدين دينيت بوسعادة.

- متحف الشلف الوطني العام.

- المتحف الوطني العام بتبسة.

- المتحف البحري الوطني العام في الجزائر العاصمة.

- متحف خنشلة الوطني العام.

- المتحف الوطني العام ببشار.

- المتحف الوطني العام بغرداية.

- المتحف الوطني العام شرشال بتيبازة.

2-المراكز: سنقتصر على أهم المراكز وهي كالتالي:

أ-المركز الوطني للبحث في علم الآثار (CNRA):

لقد تم إنشاء المركز الوطني للبحث في علم الآثار بمرسوم تنفيذي في 22 ديسمبر 2005، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي وهي تحت وصاية وزارة الثقافة، وقد كلف بمهمة اجراء البحوث

والدراسات في علم الآثار واستغلال النتائج المختلفة التي تنتج عنها، كما يشارك في عمليات علم الآثار الوقائي.¹

ب-المركز الوطني في البحوث في عصور ما قبل التاريخ وفي علم الانسان والتاريخ:

أنشأ المركز بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93-141 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1413 هـ، الموافق لـ14 يونيو 1993 المتضمن تحويل المركز الوطني للدراسات التاريخية الى مركز وطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الانسان والتاريخ²، والرسوم التنفيذي رقم 03-462 المؤرخ في 07 شوال 1424 هـ الموافق لـ01 ديسمبر 2003 الذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي السابق ذكره.

يقوم المركز بالأبحاث في ميدان علوم ما قبل التاريخ وفي علم الانسان والتاريخ، وتشمل الانسان والتجمعات البشرية وممارساتها الثقافية وتفاعلاتها مع المحيط من عصور ما قبل التاريخ إلى أيامنا هذه.

يقوم بجميع الأعمال ذات الطابع الجيومورفولوجي والآثري التاريخي مما له علاقة بمهمة تكوين رصيد وثائقي وبنك للمعطيات يرتبطان بهدفه ونشر المعرفة وتعميمها في ميادين اختصاصه.

وإلى جانب أهم المراكز التي ذكرت سابقا، هناك العديد من هذه المراكز التي أنشأتها الجزائر وهي كالتالي³:

- مركز الفنون والثقافة في قصر رؤساء البحر.
- المركز الجزائري للتراث الثقافي المبني بالطين.
- ملحقة للمركز الوطني للمخطوطات بولاية بسكرة.
- مركز الفنون والمعارض بتلمسان.
- مركز التفسير ذي الطابع المتحفي للباس الجزائري التقليدي والممارسات الشعبية.

¹ وزارة الثقافة، المركز الوطني للبحث في علم الآثار، متاح على الموقع ، تاريخ الدخول: 2019/11/08، سا: 17:51.
https://www.cnra.dz/?page_id:1743/lang=ar

² معروف بلحاج، طرشاوي بلحاج، تصنيف التراث الجزائري بين الواقع والعائق، مرجع سبق ذكره، ص192.

³ وزارة الثقافة، المراكز، متاح على الموقع: 2019/11/08، سا: 18:50 المراكز

- المركز الوطني للمخطوطات بأدرار .

3-الدواوين:

لقد أنشأت الجزائر ممثلة في وزارة الثقافة عدة دواوين للحفاظ وصيانة وحماية وتثمين تراثها الثقافي وخاصة في الصحراء، ومن بينها نذكر ما يلي¹:

أ-ديوان الحظيرة الوطنية للأهقار:

أنشئت هذه الحظيرة الوطنية استنادا الى المرسوم رقم 87-231 مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1408 الموافق 3 نوفمبر سنة 1987 يتضمن إنشاء ديوان حظيرة الاهقار الوطنية، وتشمل حظيرة الاهقار الوطنية الأماكن الآتية²:

المنطقة الأولى: جبال الأهقار الوسطى (أطاكور، أغشوم، أدرار، أحكاغنون، هليجن، سركوت).

-جبال الطاسيلي وإن أهقار (شرقا وغربا)، تين شرغور، وتين ميساو

-الاماكن الواقعة في محور تيت أباليسا، سيلات ، تين داهار، ومحطات الرسوم الجدارية في ايكار، إن امقال

المنطقة الثانية: جبال تافداست، مرتوتك، وأمدرور

المنطقة الثالثة: أدرار وجبال طاسيلي الأراك، ومن الاحنت، والايبيدير، ابتداء من النطاق السابق، الطاسيلي في أراك تبن خليفة، وتيديكلي الجنوبي حتى وادي ولأن، اسجراد، وايميديرأوسادرت.

المنطقة الرابعة: أحرش إن غار المتحجرة، وفجارة الزواء، وعقبة إن الحجات التي هي منفذ الى هضبة تادامات.

ب-ديوان الحظيرة الوطنية للتاسيلي:

لقد تم إنشاء هذه الحظيرة بمقتضى المرسوم رقم 72-168 المؤرخ في 16 جمادى الثانية عام 1392هـ الموافق لـ 02 يونيو سنة 1972، وتشمل هذه الحظيرة أراضي الهضبة التي تدعى <تاسيلي ازفار> وحدودها كما يلي³:

¹ وزارة الثقافة، الدواوين، متاح على الموقع: 2019/11/09، سا: 9:30 صباحا الدواوين
www.m-culture.gov.dz/index.php/ar/

² معروف بلحاج، طرشاوي بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص189.

³ المادة (03) من المرسوم رقم 87-88 المؤرخ في 22 شعبان 1407هـ، الموافق لـ 21 ابريل سنة 1987م.

- من الشرق: الشريط الحدودي مع الجماهيرية العربية الليبية.
- من الجنوب الشرقي: الحدود مع جمهورية النيجر حتى وادي تافاساست غربا
- من الجنوب الغربي الى الشمال الغربي: يسلك حدها جبال ايدمبو حتى تلتقي بالجرف في علوتين - نوار، ويمتد هذا الجرف إلى امقيد.
- من الشمال: يكون حد الجبل هو منطقة التماس بين الهضبة والكثبان ويجسده طريق اليزي - امقيد المعبد غربا، وطريق اليزي تارات عبر المعبد شرقا.

ج-الديوان الوطني لتسيير واستغلال الموارد الثقافية المحمية:

- بموجب المرسوم رقم 87-10 المؤرخ في 06 يناير 1987م أنشأت الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية وهي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن مهامها تتولى ما يلي¹:
- تقوم بجميع أعمال الجرد للتراث الثقافي والتاريخي الوطني ودراسته والمحافظة عليه.
 - تدرس طلبات الترخيص للبحث الأثري وتراقب هذه الأبحاث.
 - تنشئ متاحف للمعالم وتصونها وتثريها بمقتنيات الحظائر.

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-488 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1426هـ الموافق لسنة 2005م تم تغيير الطبيعة القانونية لهذه الوكالة (التسمية، المقر، الهدف) واصبحت تسمى بالديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية واستغلالها باستثناء المجموعات الوطنية الموجودة بالمتاحف.

وأصبح مقره الجزائر العاصمة بعد ان كان في مدينة تيبازة الاثرية، وتحولت الوكالة الى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويكلف هذا الديوان بتسيير الممتلكات الثقافية المحمية بموجب القانون رقم 04/98 المتعلق بحماية التراث الثقافي ومن مهامه²:

¹ مطروح ام الخير، علاقة الآثار بالتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات تراثية، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط بمعهد الآثار، جامعة الجزائر 2، الجزائر، العدد 04، 2010، ص393.

² مطروح ام الخير، مرجع سبق ذكره، ص393

- ضمان صيانة وحفظ الممتلكات الثقافية المحمية وحراستها.

- اعداد دفتر الشروط الخاصة بإعداد استعمال الممتلكات الثقافية المحمية والسهر على احترامها.

- ضمان وضع الممتلكات الثقافية المحمية المخصصة له للإيجار.

- ضمان مهام الاستشارة للمالكين ومستعملي الممتلكات الثقافية العقارية المحمية.

د- ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته:

أنشأ الديوان بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92-419 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1413هـ الموافق لـ 17 نوفمبر 1992م.

يسهر الديوان على تطبيق التشريع في مجال حماية الموقع المصنف بوادي ميزاب، والمحافظة عليه وترميمه واستصلاحه، وبهذه الصفة فمهمته تتمثل فيما يأتي¹:

- يعد برنامجا ومخططا لاستصلاح الموقع التاريخي المصنف في وادي ميزاب وحمايته.

- يشارك في حدود إمكانياته في كل الخدمات التي من طبيعتها ان تكفل دعم العقارات المبنية التي تقع في الموقع التاريخي المصنف في وادي ميزاب وترميمها واصلاحها.

- يساعد على التحكم في التقنيات والاشغال الهندسية المعمارية التقليدية.

- يشجع باستعمال مواد البناء المحلية التقليدية وتعميمها، كما يشارك في البحث عن المواد البديلة وعن التقنيات الخاصة باستعمالها.

- يقترح على السلطات المعنية كل التدابير الرامية الى تسهيل احداث أنشطة حرفية تقليدية او المحافظة عليها قصد استمرار الطابع التقليدي للنشاط في مستوى المراكز التاريخية <<القصور>>.

ينجز أية دراسة خاصة، ويكون الوثائق العلمية الضرورية للتعرف على المعلم التاريخي، لا سيما في ميادين البحث في مجال المحافظة والصيانة على التراث القديم، بالإضافة الى الدواوين التي ذكرناها سابقا هناك دواوين اخرى مثل²:

¹ معروف بلحاج، طرشاوي بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص191.

² وزارة الثقافة، متاح على الموقع: يوم 2019/11/09، سا: 14:09.

- الحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي.

- الحظيرة الثقافية لتوات- فورارة تديكلت.

- الحظيرة الثقافية لتندوف.

و-الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة: (ANSS):

وهي عبارة عن مؤسسة عمومية خاضعة لإشراف وزارة الثقافة¹، تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-11 الصادر في 05 يناير 2011، وتتمثل مهامها الرئيسية في ضمان تنفيذ الخطط الدائمة لحماية حاليا مقر دار القاضي، منخفض القصبة بالجزائر العاصمة وتعزيز القطاعات المحمية على المستوى الوطني²، وتكلف بالمهام التالية³:

- ضمان الحفاظ على الطابع التراثي للمنطقة المحمية.

- جدولة تنفيذ عمليات الحفظ والاستعادة والانعاش المنصوص عليها في PPSMVSS.

- مراقبة وتنفيذ عمليات PPSMVSS.

- تقديم المشورة التقنية بشأن التدخلات في القطاع المحمي بناء على طلب الجهات المختصة.

- التأكد من مطابقة الدراسات والأعمال المتعلقة بترميم وإعادة تأهيل وحفظ وتعزيز الممتلكات الموجودة في القطاع المحمي مع المعايير الموضوعية في هذا المجال.

- مع مراعاة اللوائح المعمول بها وفيما يتعلق بالسلطات المعنية، أي تدبير يهدف الى وقف تدهور العقارات.

-تزويد السلطات المعنية بالمعلومات المتعلقة بالانتقال النهائي أو المؤقت للأشخاص المعنيين، خارج المنطقة المحمية الى اعادة التوطين في المباني المستعادة والمصادرة لأسباب تتعلق بالمرافق العامة.

¹ وزارة الثقافة، الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة، على الموقع: 2019/11/09، سا: 14:09.

<https://www.m.culture.gov.dz/index.php/fr/agence-national-des-secteurs-sauvegardes>

² نفس المرجع.

³ نفس المرجع.

- انشاء ملفات مساعدة لأصحاب الملكية الخاصة المدرجة في محيط القطاع المحمي، والمخصصة لإعادة تأهيل وترميم المباني.

إذكاء الوعي وإبلاغ السكان بأية مسائل تتعلق بالحفاظ على المنطقة المحمية، وحماية المعالم التاريخية المدرجة في منطقة الحماية والحفاظ عليها وكذلك التقنيات المستخدمة في صيانة المباني القديمة.

- القيام بمهمات المعلومات والاستشارات حول الجوانب المتعلقة بتدخلات واستخدامات العقارات الواقعة في القطاع المحمي.

ثانيا: المؤسسات الدينية:

تحتل مسألة ترميم وصيانة الأماكن التي من شأنها ان تكون محلا مقصودا لغرض السياحة الروحية من مساجد ومقامات وغيرها، أهمية بالغة في النهوض بهذا النوع من السياحة، وعامل جذب سياحي وذلك بعد إتمام عمليات تهيئة وتثمين لهذه الموارد السياحية الدينية، ومن بين هذه الآليات الداعمة لعمليات التثمين هذه من الناحية المالية نذكر منها ما يلي:

1-الصندوق المركزي للأملاك الوقفية في الجزائر:

نصت المادة الخامسة من القرار الوزاري المشترك إنشاء صندوق مركزي للأملاك الوقفية¹، حيث جاء في هذه المادة، (تصب في الحساب المركزي للأملاك الوقفية الإيرادات والموارد الوقفية المحصلة على مستوى نظرات الشؤون الدينية بالولايات، بعد خصم النفقات المرخص بها طبقا لأحكام المادة 33 من المرسوم التنفيذي رقم 98-381 المؤرخ في 12 شعبان عام 1413 الموافق (أول ديسمبر سنة 1998، والمذكور أعلاه).

هذا ولم يعرف المشرع الجزائري الصندوق المركزي للأملاك الوقفية، وإنما أشار الى بعض المحددات التي يمكن من خلالها ان نعرف هذا الصندوق على أنه:

¹ سفيان شيرة، دعم المنظومة الوقفية للسياحة الدينية في الجزائر، قراءة في الفرص القانونية المتاحة، مرجع سبق ذكره، ص316.

عبارة عن حساب مركزي تصب فيه كل الموارد والإيرادات الوقفية المحصلة على مستوى مديريات الشؤون الدينية والأوقاف¹، في حين أنه يعتبر من النفقات التي يتحملها الصندوق تلك النفقات المتعلقة بصيانة وترميم و إصلاح الأوقاف العامة والتي من بينها المساجد والأضرحة والزوايا.

¹ سفيان شير، المرجع السابق، ص316.

المبحث الثالث: مجهودات الدولة لتثمين مواردها السياحية:

لقد بذلت الجزائر منذ استقلالها مجهودات كبيرة في حماية وتثمين مواردها السياحية الطبيعية والثقافية والدينية، حيث أرست تشريعات قانونية ومؤسساتية لهذا الغرض، والتي تم التطرق لها في المبحث الثاني من هذا الفصل، وفي هذا المبحث سوف نتكلم عن مجهودات الدولة في تثمين تراثها السياحي الطبيعي في مطلب أول، وعن مجهوداتها في تثمين تراثها الثقافي في المطلب الثاني، وفي المطلب الأخير نتكلم عن جهودها في تثمين تراثها السياحي الديني.

المطلب الأول: مجهودات الدولة لتثمين الموارد السياحية الطبيعية:

سوف ندرس في هذا المطلب واقع تثمين الجزائر لمواردها السياحية الطبيعية، وكذا مختلف الجهود الوطنية في هذا المجال وذلك كما يلي :

أولاً: التنمية المستدامة للسياحة:

تطبيقاً للقانون رقم 03-01 والمؤرخ في 17 فبراير سنة 2003 والخاص بالتنمية المستدامة للسياحة، وباعتبار موضوع البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية الركيزة الاساسية لأية تنمية مستدامة وخاصة التنمية السياحية المستدامة، أنصبت جهود الدولة لحماية البيئة، حيث تتكفل الاستراتيجية الوطنية للبيئة (2017-2035) بـ14 هدف من بين 17 هدف للتنمية المستدامة للأمم المتحدة التي التزمت بها الجزائر أثناء مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة سنة 2015¹.

وتتركز هذه الاستراتيجية على 07 محاور وهي كما يلي:²

1- الاستراتيجية الوطنية للبيئة المتجددة:

المحور 1: تحسين الصحة ونمط الحياة.

المحور 2: المحافظة على الرأسمال الطبيعي الثقافي الوطني.

المحور 3: تأمين الأمن الغذائي المستدام.

المحور 4: تطوير الاقتصاد الأخضر والتدويري.

المحور 5: زيادة مقاومة الجزائر للتصحر.

المحور 6: زيادة مقاومة الجزائر للتغيرات المناخية ومشاركتها في المجهودات الدولية.

المحور 07: وضع حوكمة بيئية.

¹ وزارة البيئة والطاقات المتجددة، الإستراتيجية الوطنية للبيئة الجديدة. متاح على الموقع، يوم 2019/11/13، سا: 20:00

² المرجع السابق

2-المناطق الرطبة:

هي كل منطقة تتميز بوجود ماء عذب أو مالح أو شديد الملوحة بصفة دائمة أو مؤقتة على السطح او في العمق القريب، راكدا أو جاريا، طبيعيا أو اصطناعيا في موضع فاصل و/أو انتقالي بين الأوساط البرية والمائية وتأوي هذه المناطق أنواعا نباتية و/أو حيوانية بصفة دائمة أو مؤقتة¹، وتلعب المناطق الرطبة بالإضافة إلى أدوارها الطبيعية مثل التخفيف من آثار تغير المناخ.. الخ، دورا هاما في الجذب السياحي لهذه المناطق والتمتع بمختلف المناظر الخلابة من طيور وحيوانات نادرة تعيش فوق هذه المناطق وعلى ضفافها. وتحصي الجزائر حسب دراسة مسح المناطق الرطبة التي وضعتها وزارة البيئة والطاقات المتجددة، والتي أنجزت من طرف مكتب دراسات كندي سنة 2011، 1700 منطقة رطبة، 526 تم تحديدها في الخرائط ووضعت احداثياتها الجغرافية، كما تم من خلال هذه الدراسة تحديد عشرة مواقع ذات الأولوية التي تم اختيارها لتزويدها بمخطط تسيير مدمج ودراسة تهيئة وحماية وتصنيف، إضافة الى ذلك فقد تم إحصاء سنة 2015، 2375 منطقة رطبة منها 2056 منطقة طبيعية و319 منطقة اصطناعية² وبالنظر الى اهمية المنطقة الرطبة، انضمت الجزائر الى اتفاقية رامسار بشأن الاستخدام الرشيد للمناطق الرطبة سنة 1982، اذ تحصي الى يومنا هذا 50 موقعا مصنفا ضمن قائمة رامسار للمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية لمساحة تقارب 3 مليون هكتار³.

ولحماية وتثمين هذا النظام البيئي تم ادراجه ضمن الأهداف المسطرة في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المنجزة من طرف وزارة البيئة والطاقات المتجددة، والمصادق عليها في اجتماع الحكومة المنعقد في 28 مارس 2018، حيث تنص هذه الاستراتيجية في هدفها السابع والثامن على تطوير الرسمة والبحث والتدريب لتحسين المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي بما في ذلك قوائم جرد التنوع البيولوجي، والممارسات الجيدة لحفظ التنوع البيولوجي واستعادته وتعزيزه، وذلك من اجل التنمية المستدامة الشاملة للجميع، كما ينص الهدف الثاني عشر على الحماية، المحافظة وترميم الانظمة البيئية من اجل الحفاظ على توازنها وديمومتها وضمان استدامة انتاج النظم الايكولوجية بهدف الحفاظ على مالا يقل عن

¹ وزارة البيئة والطاقات المتجددة، المناطق الرطبة متاح على الموقع: يوم: 2016/11/13، سا: 21:40:

http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=2317

² نفس المرجع.

³ وزارة البيئة والطاقات المتجددة، المناطق الرطبة، مرجع سبق ذكره.

50% من المناطق الرطبة و5% من المناطق البحرية والساحلية وترميم النظم الايكولوجية الطبيعية على مساحة لا تقل عن 5 ملايين هكتار¹.

3-المساحات الخضراء:

للمساحات الخضراء وظائف وأدوار متمثلة في تحسين الصحة والإطار المعيشي للإنسان والحفاظ على التوازن الايكولوجي والمناخي وضمان وظائف جمالية والحد من الضوضاء، بالإضافة أنها تعتبر مقصد سياحي بامتياز وفي تطوير السياحة المحلية.

وفي إطار تفعيل وتنفيذ القانون رقم 06-07 المؤرخ في 13 ماي 2007 والمتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، والذي يهدف الى تحسين الاطار المعيشي الحضري وصيانة نوعية المساحات الخضراء الحضرية الموجودة، وبغية تحسين الحصة من الفضاءات الخضراء لكل ساكن، شرعت وزارة البيئة والطاقات المتجددة بوضع برنامج انجاز حظيرة حضرية في كل ولاية، كما قامت بما يلي²:

-عملية جرد وطني للمساحات الخضراء

-عملية تصنيف للمساحات الخضراء

-عملية تهيئة للمساحات الخضراء

وقد نتج عن هذه العمليات، إحصاء 224 مليون م² فضاء اخضر سنة 2017، مقابل 2 مليون م² سنة 2007 و 11 مليون م² سنة 2011 و 80 مليون م² سنة 2014، وتصنيف 3539 مساحة خضراء موزعة كالآتي³:

1479 حديقة عامة، 915 حديقة جماعية، 74 حديقة مخصصة، 63 حظيرة حضرية، 93 غابة حضرية، 915 صفوف مشجرة.

¹ وزارة البيئة والطاقات المتجددة، المناطق الرطبة، مرجع سبق ذكره.

² وزارة البيئة والطاقات المتجددة، المساحات الخضراء، متاح على الموقع يوم: 2019/11/20، سا:21:00

http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=2447

³ وزارة البيئة والطاقات المتجددة، المساحات الخضراء، مرجع سبق ذكره.

ولتصنيف حسب الأصناف السبعة المصنفة المحددة في القانون هذه الفضاءات الهشة، ووضع بذلك حد "للإسمنت المسلح"، أنشأت يوم 21 مارس 2018 لجنة وزارية مشتركة للمساحات الخضراء مكلفة بدراسة ملفات تصنيف المساحات الخضراء وابداء الرأي في التصنيف المقترح¹.

وفي إطار هذا القانون تأسست الجائزة الوطنية للمدينة الخضراء والتي تسلم يوم 25 أكتوبر من كل سنة بمناسبة اليوم الوطني للشجرة.

4-الطاقات المتجددة:

بهدف الحفاظ على الموارد الطبيعية وكذا استغلال الطاقة النظيفة في كل المجالات وخاصة في المجال السياحي المستدام، تسعى وزارة البيئة والطاقات المتجددة من خلال مديرية تنمية وترقية وتثمين الطاقات المتجددة وذلك في إطار جماعي تشاركي بين كل القطاعات والهيئات المعنية الى اعداد الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة والسهر على تطبيقها، وهذا بموجب المادة 03 من القانون رقم 74-56 الموافق ل25 ديسمبر 2017.

تتكون مديرية تنمية، ترقية وتثمين الطاقات المتجددة من ثلاثة مديريات فرعية وهي²:

1- مديرية فرعية لتطوير الطاقات المتجددة وتثمينها.

2- مديرية فرعية تعزيز لترقية وتعميم الطاقات المتجددة.

3- مديرية فرعية لليقظة والاستشراف.

5- دراسة وتهيئة الشواطئ:

من مرسى بن مهيدي (الحدود المغربية) في الغرب، إلى رأس رو (الحدود التونسية) في الشرق، تمتد المنطقة الساحلية الجزائرية على طول خط ساحلي 1641.32 كلم، التي تضم 14 ولاية ساحلية و136 بلدية ذات واجهة بحرية³، ولهذا يمثل هذا الساحل تنوعا بيولوجيا مهما يقدر بنحو 4150 نوعا (950 جنسا و761 عائلة) والتي تتوزع على جميع الأنظمة الايكولوجية البرية والبحرية، أعشاب البوزيدونيا، أوسبانیکا،

¹ وزارة البيئة والطاقات المتجددة، المساحات الخضراء، مرجع سبق ذكره.

² وزارة البيئة والطاقات المتجددة، المهام والتحديات، متاح على الموقع يوم: 2019/10/9 ، سا:17:00

http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=385

³ وزارة البيئة والطاقات المتجددة، الساحل، متاح على الموقع: 2019/11/14، سا: 20:15

http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=221

غابات سيستوزاغ، غابات ديكتيوبتيغيس، موميغيسيا، الطرقات الساحلية، الارصفة البحرية، الاعماق المرجانية، الأعماق الصخرية، الاعماق الخافتة، المحارات الطبيعية، الموائل الجزيرية، التي تشكل أساسا اهم الموائل والنظم الايكولوجية البحرية المحددة، وتعتبر كذلك الموائل البرية، الكثبان الرملية الساحلية، الأشربة الشاطئية، المسطحات المائية الساحلية، المناطق الرطبة الساحلية وكذلك الشواطئ الصخرية ذات أهمية ايكولوجية كبيرة¹، وكذلك هذه الامكانيات والموارد الساحلية ذات اهمية سياحية بامتياز اذا استغلت أحسن استغلال.

ولهذا وفي إطار حماية وتثمين هذا الشريط الساحلي، ولمحاربة الحوادث المسببة للتلوث البحري، سطرت الجزائر مخططا وطنيا استعجاليا لهذا الغرض المسمى <<تل بحر>> والذي يهدف اساسا الى تطوير نظام صارم للوقاية والكشف، المراقبة، المتابعة ومحاربة التلوث البحري، ويعتبر جهاز تسيير وتدخل، حيث في الوضعيات الحرجة يقوم بتفعيل الوسائل البشرية والمادية المطلوبة في عمليات محاربة التلوث.

تنفيذ مخطط تل بحر يرتكز على تأسيس المخططات الاستعجالية التالية:²

- مخطط استعجالي وطني.

- مخططات استعجالية جهوية.

- مخططات استعجالية ولائية.

وتطبيقا للقانون رقم 03-02 الموافق لـ 17 فبراير سنة 2003 والخاص باستغلال السياحي للشواطئ، وفي اطار جهود الدولة في دراسة وتهيئة الشواطئ للاستغلال السياحي تم احصاء 608 شاطئ على المستوى الوطني، 398 شاطئ تسمح فيه السباحة و 210 تمنع فيه السباحة³.

وأما بخصوص مخطط تهيئة الشواطئ، فبلغ عدد الشواطئ التي تمت المصادقة على تهيئتها 198 مخطط. و 28 مخطط قيد الدراسة.

وأما بخصوص تهيئة هذه الشواطئ فبلغ لحد الآن 95 شاطئ تمت تهيئته و 09 شواطئ قيد التهيئة⁴.

¹ وزارة البيئة والطاقات المتجددة، الساحل، المرجع السابق.

² وزارة البيئة والطاقات المتجددة، محاربة التلوث البحري <<تل بحر>> تاريخ: 2019/12/30 سا: 11:00
http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=2834

³ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، التهيئة السياحية، متاح على الموقع: يوم: 2020/01/10 ، سا : 23:00
<https://www.mta.gov.dz/?pageid=7287lang=ar>

⁴ نفس المرجع.

6- استغلال المياه الحموية:

تنفيذا للقانون رقم 04-69 الموافق لـ 19 فبراير سنة 2007، والخاص باستغلال المياه الحموية في الجزائر، والتي تزخر بقدرات ومؤهلات حموية معتبرة، موزعة عبر كل التراب الوطني، هذه المؤهلات التي لا يزال جزء كبير منها على حالته الطبيعية وغير مستغل حاليا، والتي تتسم بالعديد من المميزات والخصائص العلاجية الحموية، حيث تمثل هذه الإمكانيات قاعدة متينة لتطوير السياحة الحموية، العلاجية والترفيهية، والتي تسمح بالتنافسية من جهة وتقديم فرص معتبرة للاستثمار من جهة اخرى¹.

إن عملية تحسين الحصييلة الحموية عبر التراب الوطني اسفرت على تحديد 282 منبع حموي من بينها 100 منبع حموي ذات الأولوية والمؤهلة للاستغلال عن طريق انجاز مشاريع حموية جديدة².

فبالإضافة إلى المنابع الحموية المستغلة، يوجد ما يقارب الـ 100 منبع حموي مؤهل للاستثمار لإنجاز مشاريع حموية جديدة، من هذه المنابع القادرة على إيواء مشاريع جديدة، حوالي 30 منها تستغل بطريقة تقليدية، والتي تشكل أولوية للاستثمار نظرا للمميزات والخصائص العلاجية لمياهها³.

ولهذه المنابع الحموية تصنيفات محددة وذلك حسب التدفق ووفقا لدرجة الحرارة، وذلك وفق الجداول التالية

جدول رقم (02) : تصنيف المنابع الحموية حسب التدفق

الفئة	عدد المنابع الحموية
تدفق قوي (يفوق 10 لتر/ثا)	98
تدفق متوسط (بين 5 و 10 لتر/ثا)	48
تدفق ضعيف (أقل من 5 لتر/ ثا)	136

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية ، 2019.

¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، متاح على الموقع: تاريخ: 2020/01/03، سا: 13:00

<https://www.mta.gov.dz/?pageid=7290lang=ar>

² نفس المرجع .

³ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المرجع السابق.

جدول رقم(03) : تصنيف المنابع الحموية وفقا لدرجة الحرارة

الفئة	عدد المنابع الحموية
مياه حارة ما يفوق 50°	80
مياه متوسطة الحرارة (من 35° الى 50°)	81
مياه دافئة (من 20° الى 35°)	102
مياه باردة اقل من 20°	19

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2019.

تملك الجزائر العديد من المنابع الحموية وبتنوع درجات حرارة مياهها حيث نجد اليانبيع الحموية ذات مياه حارة ب 50 درجة مئوية، وكذا مياه متوسطة الحرارة و مياه دافئة و أخيرا مياه الباردة، و أن هذا التنوع له دور كبير في تنمية بعض أنواع السياحة العلاجية و الصحية مما يكون له أثر إيجابي على القطاع السياحي في الجزائر

المطلب الثاني: مجهودات الدولة لتثمين الموارد السياحية التاريخية والثقافية:

لقد أعطت الدول الرائدة سياحيا اهتماما كبيرا لمختلف مواردها وتراثها السياحي الثقافي والتاريخي وحولته الى قيمة اقتصادية تدر مداخيل وموارد مالية لها، وذلك عن طريق أسلوب الحماية، التصنيف والجرد لهذه المواقع السياحية وتثمينها واستغلالها سياحيا، وهذا ما تبنته الجزائر ضمن الجهود التالية.

أولا: مشروع الحدائق الثقافية الجزائرية (PPCA):

تنفيذا للقانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 يونيو سنة 1998، والخاص بحماية التراث الثقافي وتثمينه، واتمام للمؤسسات التي أنشأتها وزارة الثقافة لحماية وصيانة وتثمين التراث الثقافي المادي واللامادي في الجزائر، أنشأت وزارة الثقافة مشروع الحدائق الثقافية¹، وهو مشروع وطني أنطلق في أكتوبر 2013 وسيختتم في أبريل 2021 وهو شراكة دولية بين وزارة الثقافة و صندوق البيئة العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويغطي هذا المشروع حوالي 43% من مساحة التراب الوطني الذي يشمل مناطق الالهفار، الاطلس الصحراوي، تندوف، توات فورارة، تيديكلت، والتاسيلي نانجر.

¹ وزارة الثقافة، مشروع الحدائق الثقافية الجزائرية، يوم 2019/11/15، سا: 21:00:

ويشرف على هذا المشروع وحدة مركزية مقرها بالجزائر العاصمة يتأسسها مدير الديوان الوطني للحظيرة الثقافية لتجسيده على أرض الواقع وذلك مع إطارات مختصة في مجال التراث البيئي الثقافي وباعتباره تجربة استثنائية في تسيير التراث البيئي الثقافي للحضائر الثقافية نجح هذا المشروع في تحقيق الانجازات كتعزيز قطاع الثقافة باهتمامه بالتنوع البيولوجي للحضائر الثقافية وقد عمل هذا المشروع على إشراك جميع الفاعلين (سلطات، سياحيين، مجتمع مدني، جمعيات متخصصة، دواوين محلية للسياحة ...) وذلك مع 60 خبيرا وطنيا من عدة اختصاصات لانجاز ما يفوق 20 دراسة حول التراث البيئي الثقافي للحضائر الثقافية، وقد عزز هذا المشروع مفهوم الجديد للسياحة يراعي فيه خصوصية إقليم الحظيرة الثقافية لحماية التراث و تنمية الإقليم وفي هذا الصدد قام بدراسة لانجاز إستراتيجية وطنية لتنمية السياحة البيئية والثقافية بحظيرتي الاهقار و التاسيلي نانجر، لتحديد الموارد السياحية بهذه المناطق التي يجب الاستثمار فيها وكذا اقتراح مشروعين نموذجيين للسياحة البيئية الثقافية وهما حدائق وبساتين الاهقار وتراث تهوادين بالتاسيلي، وذلك للتعريف و الترويج لهذه المسالك السياحية الجديدة عن طريق مختلف وسائل الاتصال

ثانيا: برنامج تثمين و حماية التراث الثقافي السياحي مع الإتحاد الأوروبي:

وفي إطار جهود الدولة لحماية وتثمين التراث الثقافي السياحي في الجزائر، واستغلاله في التنمية الاقتصادية والبشرية، أبرمت الجزائر ممثلة في وزارة الثقافة اتفاقية لتنفيذ برنامج دعم حماية وتثمين التراث الثقافي في الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وذلك في هذا المطلب وفق ما يلي:

1- التعريف بالبرنامج :

تم الاتفاق على هذا البرنامج في شهر نوفمبر من سنة 2012، والذي يمتد لمدة اربع سنوات كاملة وبتكلفة مالية قدرت بـ21.5 مليون أورو، وتقوم عليه المؤسسة المختلطة الجزائرية الكتالانية للترميم وبإشراف وتمويل من الاتحاد الأوروبي¹، ويعد هذا البرنامج بمثابة أول عمل فريد من نوعه في مجال المحافظة على التراث الأثري بمختلف مناطق الجزائر، بحيث تركز العمليات التي تندرج فيه على التكوين وخاصة تكوين المكونين في مجال المحافظة وتثمين التراث الثقافي ومنها الأثري، بالإضافة إلى ترميم أجزاء من 3 مواقع

¹ تنفيذ برنامج تثمين وحماية التراث الثقافي، متاح على الموقع يوم 2019/11/27، سا 20:10

أثرية نموذجية بالجزائر هي القسبة بالعاصمة وقصر الباي بقسنطينة والضريح الملكي النوميدي إمرغاسن بباتنة¹.

2- أهداف البرنامج، نتائجه وميزانية مشروع

يهدف هذا البرنامج إلى تكوين المختصين في الميدان بالاستعانة بالخبراء الكتلان وفتح المجال مستقبلا للجامعيين وحتى المهتمين في القطاع الخاص من أجل الحصول على الخبرة في مجال الترميم، لا سيما وأن عدد المختصين الجزائريين في مجال ترميم وحماية التراث لا يتعدى 60 عنصرا، وهو عدد قليل جدا حيث يستوجب ان يرتفع إلى 1000 مختص لتحقيق حماية وحفاظ كافي لمواقع الجزائر التراثية². وفيما يلي أهم أهداف البرنامج والنتائج المنتظرة وكذا ميزانية المشروع³:

أ- أهداف البرنامج: يهدف هذا البرنامج إلى:

-المواكبة في إدراج التراث الثقافي كأداة للتنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر والمساهمة في تشخيصه، جرده، حمايته وتثمينه.

-تقديم الدعم في تنفيذ سياسة وطنية للتراث الثقافي، تشخيص، جرد حماية وتثمين التراث الثقافي المادي وغير المادي.

-تعزيز القدرات والمهارات على المستوى المركزي والمحلي للقطاع، وذلك بواسطة التكوين في مهن التراث الثقافي، تحديد الآلية والمنهجية وتوفير المعدات المناسبة.

ب- النتائج المنتظرة:

-دعم منهجية جرد التراث الثقافي، تجهيز وتكوين الموظفين المكلفين بعملية الجرد.

-إنشاء فروع واختصاصات في التكوين المهني ولا سيما ما هو متعلق بمهن وحرف التراث الثقافي (الممتلكات الثقافية العقارية) ولفائدة موظفي متاحف (الممتلكات الثقافية المنقولة).

¹ تنفيذ برنامج تثمين وحماية التراث الثقافي، مرجع سبق ذكره

² نفس المرجع.

³ نفس المرجع، متاح على الموقع، يوم: 2019/11/27، سا: 21:12:

-وضع التدابير الإستراتيجية والتكوين من أجل المحافظة على التراث السمعي البصري.

-تنظيم ورشات تكوينية للشباب حول تأهيل التراث الثقافي، وتعبئة الجمعيات المحلية المختصة حول نشاطات لحماية التراث الثقافي والمادي واللامادي.

-تجسيد التعاون والتكامل بين القطاعات ووضع منهجية وتطوير آليات من أجل تجسيد التعاون بين مختلف الإدارات على مستوى الولايات النموذجية للبرنامج بهدف حماية وتثمين التراث.

-التثمين والديمومة في حماية التراث الثقافي وبعث حوار وطني حول التراث الثقافي ونوعية المجتمع الجزائري على أهمية حماية التراث الثقافي مع إشراك كل مواطن في هذه الحركية.

3-ميزانية المشروع: تتكون ميزانية هذا المشروع من 24 مليون أورو منها 21.5 مليون أورو مساهمة من الاتحاد الأوروبي، و2.5 مليون أورو على عاتق الجزائر.

وفيما يخص قرارات تطبيقه وتنفيذه على ارض الواقع، أن برنامج دعم، حماية وتثمين التراث الثقافي في الجزائر حقق 70 بالمائة من الأهداف¹. والنتائج الثمينة التي خرج بها هذا البرنامج على مر خمس سنوات (2014-2019)، وخصوصا في مجال التراث الثقافي من خلال إعداد تطبيق رقمي وكذا توظيف تجهيزات للحفظ والأرشفة، وسمح أيضا بتنظيم دورات تكوينية مهمة في مجال الجرد ومختلف مهن التراث، بالإضافة إلى تحسيس الجمهور بأهمية وجود سياسة وسلوكيات فيما يخص حفظه وتثمينه². وأن هذا البرنامج سمح بتدعيم التعاون ما بين القطاعات من خلال مشروع القصبة (الحصنين) وضريح إيمدغاسن رغم أنهما لا يزالان في مرحلة التشخيص، وتثمين دور 17 جمعية محلية معتمدة في إطار هذا التعاون³. وكذا التطبيق الرقمي للجرد، والذي سيسمح مستقبلا من خلال قاعدة بياناته في تأسيس مركز للجرد⁴.

¹ تصريح وزيرة الثقافة السيدة مرداسي، نقلا عن وكالة الأنباء الجزائرية. متاح على الموقع: يوم: 2019/4/27، سا: 22:20: http://aps.dz/ar/culture/72531_70

² نفس المرجع.

³ تصريح سفير الاتحاد الأوروبي بالجزائر، نقلا عن وكالة الأنباء الجزائرية. يوم: 2019/11/27، سا: 22:25: http://aps.dz/ar/culture/72531_70

⁴ نفس المرجع.

ثالثا: افتتاح تصنيف المواقع والمعالم التاريخية:

لقد بذلت الدولة وذلك منذ الاستقلال جهود كبيرة من أجل حماية وتثمين التراث الثقافي ككل، واتخذت عدة قرارات متسلسلة لافتتاح التصنيف واخيرا المرحلة النهائية وهي عملية التصنيف الفعلي لهذا التراث، وهي كالتالي¹:

جدول رقم (04) يتضمن افتتاح تصنيف المواقع والمعالم التاريخية

نوع وتاريخ المقرر	البيان
قرار من 26 يونيو 1968	بفتح مثيل لتصنيف وادي ميزاب
قرار مؤرخ في 12/09/1973	بفتح مثالا لتصنيف المواقع التاريخية لقصبة الجزائر
قرار مؤرخ في 15/02/1979	برفع دعاوي لتصنيف دار حسن باشا
قرار مؤرخ في 15/02/1979	ببدء اجراءات لتصنيف جميع محطات حفر الصخور حول عين النجا وموقع زكار وموقع أكادير وكذا رفع دعاوي لتصنيف وادي جرات. وموقع المحاصبية، وموقع حنين، وقصر مينتلي، وكذا فتح تسجيل فيلا حسين داي
قرار مؤرخ في 26 مارس 1980	برفع دعاوي لتصنيف الموقع التاريخي القديم للناظور، ورفات مدينة الجزائر العاصمة، واجراءات لتصنيف الكاتدرائية والأسوار البيزنطية، ورفع دعاوي لتصنيف قوس كاراكالا واجراءات لتصنيف مدرج تبسة، وكذا الموقع القديم، الاثار الرومانية غرب قاد يوسف. واجراءات فتح لتصنيف موقع الاثار الرومانية ومن الرأس وقال <<الجزر الثلاث>>. ورفع دعاوي لتصنيف المنطقة الاثرية في سطيف وموقع خنيج الهلال، وموقع وادي الريميلي.
قرار مؤرخ في 1 سبتمبر 1985	اجراءات فتح لتصنيف متحف باردو، وكذا رفع دعاوي لتصنيف المنزل <<22>> واجراءات لتصنيف منتدى تشيرشل كنصب تاريخي، ورفع دعوى لتصنيف شهداء تشيرشل كنصب تاريخي، واجراءات لتصنيف قبر وادي القنطرة الروماني وكذا الجسر الروماني في وادي القنطرة، واجراءات

¹ وزارة الثقافة، افتتاح تصنيف المواقع والمعالم التاريخية، يوم 20/11/2019، سا: 15:20:

لتصنيف الحلبة الرومانية بأكملها لتشيرشل، ومتحف تشيرشل القديم، وكذا اجراءات لتصنيف جزيرة سيدي علي الفرقي (جوينفيل سابقا)، واجراءات لتصنيف منزل مؤتمر صومام كنصب تاريخي، وكذا اجراءات فتح لتصنيف قصر مريم عزة، وكذا معل زيت بريزغات وموقع صخرة مردوفة، وتاسيلي نجير .	
فتح مثيل لتصنيف الأسوار الحماديين، وجمعة الباي	قرار مؤرخ في 1 يونيو 1987
برفع دعاوي لتصنيف المعالم والمواقع الأثرية في آهاغار وكذا موقع Tamentit، وإجراءات فتح لتصنيف قصر المنيا القديم.	قرار مؤرخ في 26 سبتمبر 1987
رفع دعاوي لتصنيف المعالم والمواقع التاريخية	قرار مؤرخ في 2 مارس 1992
رفع دعاوي لتصنيف المعالم والمواقع التاريخية	قرار مؤرخ في 9 مارس 1993
اجراءات فتح لتصنيف المعالم والمواقع التاريخية	قرار مؤرخ في 07 مارس 1995
اجراءات فتح لتصنيف المعالم والمواقع التاريخية	قرار مؤرخ في 14 مايو 1996
بدء اجراءات التسجيل في قائمة الجرد التكميلية لفندق الجزائر، وكذا افتتاح لتصنيف المعالم والمواقع التاريخية، وكذا بدء اجراءات لإدراج في قصر التكميل السابق قصر دي تماسين ورقلة	قرار مؤرخ في 04 سبتمبر 1996
اجراءات فتح لتصنيف المعالم والمواقع التاريخية وفتح اجراءات التسجيل في قائمة الجرد التكميلية لـ"قصر مفرح ايثناني" في نعمة	قرار مؤرخ في 12 اكتوبر 1997
بدء اجراءات تصنيف المواقع والمعالم التاريخية	قرار مؤرخ في 10 فبراير 1998
بدء اجراءات تصنيف الاثار والمواقع التاريخية	قرار مؤرخ في 29 اغسطس 1998
بدء ايداع بقايا السور الغربي لمدينة الشلف، وافتتاح فئة دار البارود، وافتتاح تصنيف برج مرسى الديان الجديد، وملف تسجيل جنان رأس حميدو وفتح ملف قناة هيدرا. وافتتاح تصنيف المعارض الجزائرية، وفتح سلطة التسجيل في مسرح قسنطينة الاقليمي، وافتتاح تصنيف برج المجداني، وفتح ملف حمام الصالحين.	قرار مؤرخ في 13 اغسطس 2007
لافتتاح تصنيف المدرسة الرئيسية السابقة في القبة	قرار مؤرخ في 19 يونيو 2008
فتح ملف "الموقع الاثري في تن زرين" و"لنازة" "عين تركيا" "عين صفا" في تيهودين"	قرار مؤرخ في 6 مايو 2010
فتح ملف: <<الموقع الأثري في العظم>> وافتتاح تصنيف واحة الحمراء. وافتتاح تصنيف لموقع مزرعة سيد جيس.	قرار مؤرخ في 11 يناير 2011
فتح ملف "برج باب الحديد" والموقع الأثري "عين الهانش"	قرار مؤرخ في 8 سبتمبر 2011

قرار مؤرخ في 12 سبتمبر 2012	فتح تصنيف المنارة "برج الفنار" "زموري البحري" "فيلا بن مرابط"، "فيلا بروسيت".
قرار مؤرخ في 9 فبراير 2012	فتح ملف تسجيل الموقع الاثري "تسيليل"
قرار مؤرخ في 24 اكتوبر 2013	بشأن فتح ملف "بيت العنقة - دار السعد"
قرار مؤرخ في 20 ابريل 2014	بشأن الايداع في "البيت التاريخي لاجيلايمولا" للطباعة ورسم اعلان 1 نوفمبر 1954، الايداع الافتتاحي لـ "حصن جوريا" وفتح ملف "كهف آقالويورمل"
قرار مؤرخ في 21 يناير 2015	فتح تصنيف "منزلان تم كتابتهما واستنساخهما اعلان 1 نوفمبر 1954 في اغيل امولا.
قرار مؤرخ في 03 ديسمبر 2015	فتح ملف "مقر مجلس بلدية مدينة سكيكدة المجتمعي السابق" -فتح سلطة الايداع في "محطة سكيكدة للسكك الحديدية".
قرار مؤرخ في 17 يونيو 2017	فتح ملف الممثل من "مقر جامعة الجزائر 1" (الكلية المركزية السابقة) -تقديم ملف "مبنى سكن البريد العظيم بالجزائر العاصمة" -تم حفظ ملف افتتاح المبنى الذي يضم "المسرح الوطني الجزائري محي الدين بشتريزي" -فتح ملف الممثل من "قصر الجنان الأخضر"

المصدر: وزارة الثقافة، افتتاح تصنيف المواقع والمعالم التاريخية، يوم 20/11/2019، سا: 20:15:

<https://www.m-culture.gov.dz/index.php/fr/textes-juridiques-patrimoine-culturel/classement-des-biens-culturels/57-ouverture-dinstance-de-classement-des-sites-et-monuments-historiques>

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه أن الدولة بذلت جهود كبيرة لحماية و تصنيف جل المواقع الأثرية و الدينية وغيرها من المعالم الأخرى المتواجدة بأغلب مناطق الوطن، وذلك منذ حصول الجزائر على استقلالها حيث كان أول قرار اتخذته الجزائر لافتح تصنيف المواقع و المعالم التاريخية سنة 1968 وما تبعها من قرارات أخرى وذلك حسب أهمية و تاريخية الموقع المراد تصنيفه لأجل حمايته و تثمينه واستغلاله سياحيا، و وما يلاحظ كذلك تنوع وتعدد هذه الافتتاحات من أجل التصنيف، وأن عملية بدأ افتتاح تصنيف إي موقع يكون بعد إجراء بحوث و دراسات معمقة حول الموقع المعنى من طرف المختصين و أهميته التاريخية على المستوى المحلي والوطني.

رابعاً: الخصائص الثقافية المصنفة:

تعتبر عملية التصنيف أي موقع ثقافي و تاريخي المرحلة النهائية من إجراءات حمايته و تثمينه، وذلك بعد إتمام إجراءات افتتاح التصنيف والمتمثلة في التسجيل في قائمة الجرد الإضافي لهذه المواقع، و المتضمنة تصنيف المعالم التاريخية و المواقع الأثرية والممتلكات الثقافية المنقولة و هي كالتالي:

1-تصنيف المعالم التاريخية:

جدول رقم(05): تصنيف المعلم التاريخية

يصف دار حسن باشا	قرار مؤرخ في 01 فبراير 1982
يصف بقايا سور مدينة الجزائر العاصمة وفيلا حسين داي، ومدرج تبسة، مزرعة الناظور، الأسوار البيزنطية، قوس كاراكالا.	قرار مؤرخ في 19 اكتوبر 1982
يصف "تاسيلي نجير"	قرار مؤرخ في 1 يونيو 1982
بتصنيف دار الباي على أنه دار الامير عبد القادر " GremierBalloul،GremierIguelfene"	قرار مؤرخ في 27 يونيو 1993
ترتيب دار البارود، برج المقراني، وتصنيف كلا من الجدار الغربي لمدينة الشلف وحمام الصالحين، والمسرح الاقليمي في قسنطينة	قرار مؤرخ في 17 مارس 2010
تصنيف كلا من : Rusguniae القديمة، قناة حيدرة، المعارض الجزائرية، برج مرسى الدبان الجديد، المدرسة الرئيسية السابقة في القبة، كنيسة سيدة افريقيا، ترتيب كلا من : Chemora، جنان رايس حميدو	قرار مؤرخ في 12 سبتمبر 2012
تصنيف كلا من: صالات وهران القديمة، ترتيب برج باب الحديد	قرار مؤرخ في 28 ابريل 2013
ترتيب فندق الواحة الحمراء	قرار مؤرخ في 21 يناير 2015
-يحدد مقعد الصخرة التنفيذية. -تصنيف كلا من: كهف أفالوبرومال، فورت دي جورايا	قرار مؤرخ في 03 ديسمبر 2015
يصف كلا من: منزلين ثم كتابتها واستنساخها اعلان 1 نوفمبر 1954 ايفيل ايمولا، فيلا سيسيني، مسرح سكيكدة الاقليمي، حصن كوليا، المنارة برج الفنار، مزرعة سيد جس ترتيب فيلابروست	قرار مؤرخ في 28 ابريل 2016
تصنيف كلا من: مقر المجلس البلدي الشعبي في سكيكدة الفندق المشترك السابق، مقر مكتب البريد المركزي في سكيكدة، محطة سكة حديد سكيكدة. ترتيب بيت الرسام محمد خدا.	قرار مؤرخ في 17 يونيو 2017

المصدر: وزارة الثقافة، افتتاح تصنيف المواقع والمعالم التاريخية، نفس المرجع السابق.

عند تحليلنا لبيانات الجدول أعلاه، وبعد إتمام عملية الافتتاح لتصنيف هذه المواقع و الممتلكات العقارية، نلاحظ انخفاض في عدد قرارات التصنيف بالمقارنة مع قرارات افتتاح التصنيف وذلك بسبب عدم

أهميتها من الوجهة التاريخية و الأثرية والتي يستوجب شطبها من قائمة الجرد الإضافي، و بالموازاة تكتسي المعالم التاريخية الأخرى والتي صنفت أهمية تاريخية و أثرية.

2-تصنيف المواقع الأثرية: والجدول التالي يوضح ذلك كما يلي:

جدول رقم (06): تصنيف المواقع الأثرية

تصنيف وادي ميزاب	قرار مؤرخ في 26 يونيو 1971
تصنيف كلا من: بقايا طاهرت تاجمت (تيارت) القلعة وقلعة المعذبين وبقايا متراس مدينة عنابة، لإكان في ديرة عين الكبيرة.	قرار مؤرخ في 20 نوفمبر 1978
تصنيف كلا من: قصر المتليلي، جميع محطات حفر الصخور حول عين النجا، وادي خيرات، موقع زكار، موقع Hornaine، موقع الحسبة، موقع أكادير .	قرار مؤرخ في 1 فبراير 1982
تصنيف كلا من: موقع خنيج الهلال، موقع وادي رمالية، موقع الآثار الرومانية في كيب وقال "الجزر الثلاث"، المنطقة الأثرية في سطيف، موقع حجرة سيدي بوبكر، الآثار الرومانية غرب قاد يوسف	قرار مؤرخ في 19 أكتوبر 1982
تصنيف قصبه الجزائر	قرار مؤرخ في 24 نوفمبر 1991
تصنيف كلا من: الموقع الأثري لـ عين صفا، عين تركيا، تازة، تيهودين، تين زيرين	قرار مؤرخ في 12 سبتمبر 2012
تصنيف كلا من: الموقع الأثري للعظم، لعين الهانش	قرار مؤرخ في 28 ابريل 2013
تصنيف الموقع الأثري لـ"محطة نقش الصخور اريس بوعلام".	قرار مؤرخ في 03 ديسمبر 2015
تصنيف الموقع الأثري (AthR'Houana) والموقع الأثري الزموري البحري.	قرار مؤرخ في 28 ابريل 2016

المصدر: وزارة الثقافة، افتتاح تصنيف المواقع والمعالم التاريخية، نفس المرجع السابق

ما يلاحظ في هذا الجدول كذلك أن قرارات التصنيف تخص فقط المواقع الأثرية و العقارية والتي لها أهمية ذات بعد تاريخي و وطني وسياحي .

3-الممتلكات الثقافية المنقولة: وهو كالتالي¹:

قرار مؤرخ في 10 نوفمبر 2009 الخاص بتصنيف الممتلكات الثقافية المنقولة المحمية.

¹<https://www.m-culture.gov.dz/index.php/fr/textes-juridiques-patrimoine-culturel/classement-des-biens-culturels/56-sites-et-monuments-historiques>

المطلب الثالث: مجهودات الدولة لتثمين الموارد السياحية الدينية:

لقد بذلت الدولة جهودا كبيرة من اجل حماية وجرد وتصنيف وتثمين التراث والمواقع والمعالم الدينية، واتخذت عدة قرارات بدءا بافتتاح التصنيف هذه المعالم الدينية واخيرا المرحلة النهائية وهي عملية التصنيف وهي كالتالي¹:

أولا: افتتاح تصنيف المواقع و المعالم الدينية: وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (07) : افتتاح تصنيف المواقع و المعالم الدينية

نوع وتاريخ المقرر	البيان
قرار من 15 فبراير 1979	-بدء إجراءات لتصنيف الزاوية التجانية -فتح ملف الجامع الكبير في مستغانم
قرار مؤرخ في 26 مارس 1980	-إقامة اجراءات لتصنيف النصب التذكاري، المسجد الكبير السابق في تشيرشل، والمعروف باسم "نصب مئات الأعمدة" -برفع دعاوي لتصنيف حفريات زاوية تبسة -اجراءات فتح لتصنيف موقع سيدي بوبكر
قرار مؤرخ في 1 سبتمبر 1985	-اجراءات فتح لتصنيف مقبرة وادي النصر -برفع دعاوي لتصنيف مقبرة مدرسة الدكتور سهران
قرار مؤرخ في 1 يونيو 1987	برفع دعوى لتصنيف قبة سيدي التواتي
قرار موافق لـ 13 اغسطس 2007	افتتح فيه ايداع الزاوية سيد علي موسى
قرار مؤرخ في 11 يناير 2011	-افتتاح تصنيف ضريح "سيدي محمد بوكايرين" -فتح ملف تصنيف مسجد أبو مروان -فتح موقع مجسد سيدي لمبارك
قرار مؤرخ في 08 سبتمبر 2011	-فتح ملف "مسجد سيدي البنا" -فتح ملف "مسجد سيدي زكري"

¹ وزارة الثقافة، افتتاح تصنيف الموقع والمعالم التاريخية يوم 2019/11/26. سا: 21:20:

-فتح ملف "مسجد سيدي أبو عبد الله التلمساني" -فتح ملف "مسجد سيدي زايد" -فتح ملف "مسجد سيدي اليادون" -بشأن الايداع في "ضريح سيدي سعد" -بشأن "مسجد الشرفة"	
فتح ملف "الجامع القديم بني جليب تقرت"	قرار المؤرخ في 12 سبتمبر 2012
افتتح فيه تقديم "ضريح سيفاكس الملكي"	قرار المؤرخ في 06 مارس 2013

المصدر: وزارة الثقافة، افتتاح تصنيف المواقع والمعالم التاريخية، نفس المرجع السابق

إهتمت الدولة كذلك بالمواقع و المعالم الدينية المتواجدة عبر تراب الوطني، حيث من بيانات الجدول أعلاه صدور قرارات الافتتاح لأجل تصنيف هذه المواقع وجعلها قبلة للزوار المحليين و الأجانب، وكانت أول هذه القرارات تخص إجراءات تصنيف الزاوية التجانية و ملف الجامع الكبير بمستغانم.

ثانيا: الخصائص الدينية المصنفة: وتشمل المعالم الدينية التاريخية والأثرية

1-المعالم الدينية التاريخية: ويمكن تبيان ذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (08) : تصنيف المعالم الدينية التاريخية :

نوع وتاريخ المقرر	البيان
قرار مؤرخ في 1 فبراير 1982	تصنيف الزاوية التجانية
قرار من 19 أكتوبر 1982	-تصنيف المسجد الكبير بمستغانم -تصنيف المسجد الكبير القديم في تشيرشل المسمى "مسجد المئات من الأعمدة" -تصنيف كنيسة تبسة
قرار مؤرخ في 17 مارس 2010	ترتيب زاوية سيدي علي موسى
قرار مؤرخ في 12 سبتمبر 2012	-تصنيف "كنيسة سيده افريقيا"
قرار مؤرخ في 28 أبريل 2013	-يصنف "ضريح سيدي محمد يوكابرين" -ترتيب "مسجد سيدي البنا" -ترتيب "مسجد سيدي زكري" -ترتيب "مسجد سيدي أبو عبد الله الشريف التلمساني" -ترتيب "مسجد سيدي زايد" -ترتيب "جامع سيدي اليادون" -يصنف "ضريح سيدي سعد" -بترتيب "مسجد الشرفة"

قرار مؤرخ في 21 يناير 2015	-تصنيف "مسجد سيدي مبارك" -تصنيف "مسجد أبو مروان"
قرار مؤرخ في 3 ديسمبر 2015	تصنيف "الضريح الملكي في سيفاكس"
مرسوم الموافق لـ 28 أبريل 2016	-يصنف "مسجد العتيق بني جلاب تقرت"

المصدر: وزارة الثقافة، افتتاح تصنيف المواقع والمعالم التاريخية، نفس المرجع السابق.

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه، أن أغلبية قرارات افتتاح التصنيف للمعالم الدينية التاريخية قد تم اعتمادها وتصنيفها ضمن التراث الوطني الديني وذلك للأهمية التي توليها هذه المواقع باعتبارها معالم ذات صبغة دينية وسياحية.

2-المواقع الدينية الأثرية: وتتمثل وفق الجدول التالي:

جدول رقم (09) : تصنيف المواقع الدينية الأثرية

قرار من 20 نوفمبر 1978	يصنف مسجد سيدي أحمد بن يوسف في مليانة
قرار في 19 أكتوبر 1982	-تصنيف حفريات زاوية تبسة -تصنيف مقبرة الغبريني (سيدي ابراهم الغبريني) -تصنيف موقع حجرة سيدي بوبكر

المصدر: وزارة الثقافة، افتتاح تصنيف المواقع والمعالم التاريخية، نفس المرجع السابق

في هذا الإطار ومن الجدول أعلاه، نلاحظ أن قرارات التصنيف في المواقع الدينية الأثرية ضعيفة وذلك أما راجع إلى قلة الخبراء في مجال الحفريات أو لعدم الاهتمام لهذه المواقع من طرف كل الجهات المحلية و الوطنية.

خلاصة الفصل:

لقد بذلت الجزائر منذ الاستقلال جهود معتبرة لتنمية قطاع السياحة على مستوى كل الولايات سواء الساحلية أو الداخلية أو المناطق السياحية الصحراوية، وقد ورثت عن المستعمر الفرنسي موارد سياحية غير مثمّنة وعرضة للتخريب والدمار والسرققة وحتى غير محمية أو مصنفة.

ففي مجال تثمين الموارد السياحية الطبيعية بذلت جهودا كبيرة جدا بإرساء القوانين الخاصة بها، وإنشاء البناء المؤسساتي لتثمين هذه الموارد، حيث نجد القانون رقم 03-01 والمؤرخ في 17 فبراير سنة 2003 والخاص بالتنمية المستدامة للأنشطة السياحية، وما تلاها من القوانين الخاصة بالعناية والحماية والتثمين لمختلف الموارد السياحية الطبيعية المتواجدة في الجزائر، أما فيما يخص المؤسسات فنجد الهيئات المركزية والمحلية وأنشأت لهذا الغرض كل من الديوان الوطني للسياحة الوكالة الوطنية للسياحة، ومؤسسات التكوين السياحية، وغيرها من المؤسسات السياحية الأخرى.

وأما بخصوص تثمين الموارد السياحية الثقافية والدينية، فلقد كان قانون التراث الثقافي رقم 98-04 والمؤرخ في 15 يونيو 1998، وكذلك قانون الأوقاف رقم 91-10 الموافق لـ 27 أبريل 1991.

وأما بخصوص المؤسسات الثقافية والدينية فنجد المتاحف والتي لعبت دورا هاما في حماية وتثمين التراث الثقافي الأصيل للجزائر، وأيضا المراكز الثقافية ومختلف الدواوين والحضائر الثقافية وكذا الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة، وأما الموارد السياحية الدينية فنجد إنشاء الصندوق المركزي للأموال الوقفية.

ولكن المتتبع لواقع التثمين الجزائري لمواردها السياحية نجد أنها تواجه صعوبات كثيرة فيما يخص عمليات الإحصاء، الجرد، الحماية، التصنيف لمختلف المواقع والآثار التاريخية، وكذلك نقص العنصر البشري المؤهل بالإضافة إلى غياب إستراتيجية واضحة المعالم للتثمين بكل احترافية ونزاهة.

وكان من أهم المشاريع التي اعتمدها الجزائر وبالشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفي حوض جنوب الأبيض المتوسط، برنامج دعم وتثمين التراث الثقافي بالجزائر وبمبلغ 21.5 مليون أورو والذي امتد على مدار 05 سنوات الممتد من (2015-2019) وقد هدف هذا البرنامج إلى تحسين الاعتراف بالتراث الثقافي كأداة للتنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، وقد وفر هذا البرنامج أدوات منهجية وتجهيزات تدريبات لجرد التراث الجزائري وحمايته وتثمينه.

الفصل الثالث

اتجاهات واجراءات الاستثمار السياحي

والسياحة الصحراوية في الجزائر

تمهيد:

لتنمية إي قطاع من قطاعات الدولة سواء في الفلاحة أو الصناعة والسياحية ..الخ يستلزم وضع وسن قوانين تشريعية ومؤسسية خاصة بالقطاع المراد تثمينه، فمثلا بالنسبة للقطاع السياحي أدركت الجزائر أهميته منذ الاستقلال وأدرجته ضمن المخططات التنموية الكلية للاقتصاد، وأصدرت لذلك عدة قوانين وتشريعات خاصة بالسياحة بشكل عام والاستثمار السياحي بشكل خاص.

فمثلا وبخصوص الأنشطة السياحية فرع النشاط الفندقي، صدر القانون رقم 99-01 والمؤرخ في 06 يناير 1999، وكان أول قانون يصدر بعد الاستقلال خاص بنشاط الفنادق في الجزائر وما صدر بعدها من قوانين وكان آخرها القانون رقم 19-158 الصادر في 2019/04/30 والذي ينظم النشاط الفندقي طبقا للعلامة السياحية وكذا قوانين الخاصة بالوكالات السياحية وبنشاط المطاعم السياحية و قوانين الاستغلال السياحي للشواطئ و المياه الحموية، وقانون مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية .

وأما فيما يتعلق بدعم وتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر نجد القانون رقم 10/90 الموافق ل 14أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، وكذلك قانون الاستثمار لسنة 1993 والذي تضمن عدة تحفيزات ومزايا جبائية وأخيرا قانون الاستثمار لسنة 2016، وأنشأت الجزائر لهذا الغرض إطار مؤسسي خاص بنشاط السياحة والاستثمار السياحي ووضعت الخطط التنموية والاستراتيجيات للنهوض بالقطاع السياحي باعتباره بديلا لمرحلة ما بعد النفط، والتركيز على التنمية السياحية في المناطق الصحراوية وخلق سياحة مستدامة ومتوازنة في أغلب هذه المناطق.

المبحث الأول: التشريعات القانونية والمؤسسية للسياحة والاستثمار السياحي في الجزائر

يعتبر سن التشريعات القانونية الخطوة الأولى لتنمية أي قطاع ، سواء كان هذا القطاع منتج أو خدماتي، وباعتبار القطاع السياحي خدماتي ومعول عليه كثيرا لتنويع الاقتصاد في الجزائر، حيث سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف التشريعات القانونية التي مست نشاطات السياحة بالجزائر وذلك في المطلب الأول، وكذا التشريعات الخاصة بمناطق التوسع السياحي والاستغلال السياحي للموارد السياحية الممهدة لعملية الاستثمار السياحي وذلك في المطلب الثاني، وأما في المطلب الثالث سوف نتطرق الى التشريعات الخاصة بالاستثمار السياحي في الجزائر، وفي المطلب الرابع إلى المؤسسات الداعمة له

المطلب الأول: التشريعات والآليات الخاصة بالسياحة في الجزائر:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مختلف التشريعات الخاصة بالنشاط السياحي في الجزائر، وذلك كما يلي:

أولاً: التشريعات الخاصة بنشاط الفندقية:**1-نشاط الفندقية:**

يعتبر النشاط الفندقي وانشاء الفنادق بجانب أو قرب الموارد السياحية أمرا في غاية الأهمية، وذلك لتسهيل عملية إيواء والتكفل بالسياح المحليين أو الأجانب لتسهيل زيارة تلك الموارد والمواقع السياحية، ولذلك سنت الجزائر منذ الاستقلال عدة قوانين وتشريعات خاصة بالنشاط الفندقي وهي كالتالي:

*قانون رقم 99-01 مؤرخ في 19 رمضان عام 1419 الموافق لـ 6 يناير سنة 1999، والذي يحدد القواعد المتعلقة بالفندقية، ويعتبر هذا القانون أول قانون في المجال الفندقي يصدر بعد الاستقلال، والذي يحدد القواعد المتعلقة بالفندقية التي لها صلة بحقوق وواجبات الفندقي والزبون وبناء واستغلال المؤسسات الفندقية¹ ويهدف هذا القانون خاصة إلى²:

-حماية وتحديث وتطوير وترقية القطاع الفندقي

-تحسين نوعية الخدمات الفندقية

-وضع اخلاقيات مهنية وإرساء قواعد للنشاط الفندقي.

وعن النشاط الفندقي، يعتبر في مفهوم هذا القانون³:

¹ المادة الأولى من القانون رقم 99-01 المؤرخ في 6 يناير سنة 1999، ج ر رقم 02 بتاريخ 10 جانفي 1999، ص4.

² المادة الثانية من نفس المرجع .

³ نفس المرجع.

- نشاطا فندقيا: كل استغلال بمقابل لمؤسسة فندقية كما هو محدد أدناه.
 - مؤسسة فندقية: كل مؤسسة تستقبل الزبائن لإيوائهم مع تقديم خدمات إضافية لهم أو بدونها.
 - فندقيا: كل شخص طبيعي او اعتباري يمارس نشاطا فندقيا كما هو محدد أعلاه ولإعطاء ديناميكية أكثر للقطاع السياحي في الجزائر، وخاصة بعد الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر لاستقبال الاستثمار الاجنبي وتدعيم الاستثمار المحلي وخاصة الاستثمار السياحي، وكذلك محاولة تدارك النقص المسجل في الهياكل السياحية وخاصة في جانب الإيواء منها جاء هذا المرسوم التنفيذي رقم 2000-46 مؤرخ في 2000/03/01، والذي يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كفاءات استغلالها وهو كما يلي:

يقصد بمؤسسة فندقية، في مفهوم هذا المرسوم، كل مؤسسة تمارس نشاطا فندقيا، ويعد نشاطا فندقيا كل استعمال بمقابل للهياكل الأساسية الموجهة أساسا للإيواء وتقديم الخدمات المرتبطة به¹.
 وتعد المؤسسات الفندقية، موضوع هذا المرسوم، هي²:

*الفنادق، نزل الطريق (الموتيل) أو المحطة، قرى العطل، الإقامات السياحية، النزل الريفية، النزل العائلية، الشاليهات، المنازل السياحية المفروشة، المخيمات، محطة الاستراحة.
 وفيما يلي تعريف موجز لهذه الهياكل وهي كما يلي:

أ- **الفنادق**: الفندق هيكل إيواء مهياً للإقامة واحتمالا لإطعام الزبون ترتب الفنادق في ستة (6) أصناف³:

- الصنف الأول: 5 نجوم.

- الصنف الثاني: 4 نجوم.

- الصنف الثالث: 3 نجوم.

- الصنف الرابع: نجمتان (2).

- الصنف الخامس: نجمة واحدة.

- الصنف السادس: بدون نجمة (غير مصنف).

ب- **الموتيل**: الموتيل أو نزل الطريق هو هيكل ايواء مبني خارج المناطق السكنية، يصل إليه مباشرة طريق مفتوح لحركة مرور السيارات⁴

¹ المادة (2) من القانون رقم 2000-46 والمؤرخ في 2000/03/01، جريدة رسمية رقم 10 بتاريخ 2000/03/05 ص3.

² المادة (3) من نفس المرجع.

³ المادة (4) من نفس المرجع ، ص4.

⁴ المادة(5) من نفس المرجع

ويجب أن يشتمل على عشر (10) غرف على الأقل ويوفر لزينة الوجبات الرئيسية الثلاث في اليوم. ويجب أن تكون للموتيل أو نزل الطريق مساحة لتوقف السيارات أو مرآب خاص ومحطة بنزين، وإذا لم تتوفر هذه المحطة، فيجب أن يكون النزل قريبا من محطة تكفل خدمات كالتحويل بالوقود وزيوت التشحيم ومراقبة العجلات وإصلاحها¹.

ترتب نزل الطريق في صنفين (2).

ج-قرى العطل: قرية العطل هي مجموعة هياكل إيواء مبنية خارج المناطق السكنية، وتوفر أجنحة سكنية تشتمل على شقق عائلية صغيرة.

يجب أن توفر لزينة الوجبات الرئيسية الثلاث في اليوم، فضلا عن المنشآت الرياضية والثقافية، لابد أن يتوفر في قرية العطل مستوصف ميداني ومركز تجاري ومحطة بنزين.

ترتب قرى العطل في ثلاث (3) أصناف².

د-الإقامة السياحية: هي هيكلي إيواء يقع خارج المناطق السكنية في أماكن مشتركة تتمتع بجمال طبيعي خاص، وتمنح للإيواء في شقق مجهزة بالأثاث. ويجب أن توفر لزينة وسائل الترفيه والرياضة والتنشيط وكذا النشاطات التجارية، ترتب الإقامة السياحية في ثلاث (3) أصناف³.

هـ-النزل الريفي: النزل الريفي هيكلي يقع خارج المناطق السكنية ويشتمل على ست (6) غرف على الأقل مع تقديم وجبة فطور الصباح.

ترتب النزل الريفية في صنفين (2)⁴.

و-النزل العائلي: يشتمل النزل العائلي على خمس (5) غرف إلى خمس عشرة (15) غرفة ويوفر وجبة فطور الصباح على الأقل، غير أنه يمكن أن يقدم وجبات الطعام لزينة أو يسمح لهم بإعدادها، ترتب النزل العائلية في صنف واحد⁵.

ي-الشاليهات: الشاليه هيكلي معد لاستقبال الزين في المحطات البحرية و/أو الجبلية، ويكون مؤقتا أو غير مؤقت، ويؤجر لليوم أو للأسبوع أو للشهر أو للفصل، ترتب الشاليهات في صنفين (2)⁶.

¹ المادة (5)، من القانون رقم 2000-46

² المادة (6) من القانون رقم 2000-46، مرجع سبق ذكره

³ المادة (7)، نفس المرجع.

⁴ المادة (8)، نفس المرجع .

⁵ المادة (9)، نفس المرجع.

⁶ المادة (10)، نفس المرجع..

ز- المنازل السياحية المفروشة: يؤجر المنزل السياحي المفروش الذي لا يفوق عدد الغرف فيه العشرة (10) لمدة أقصاها شهر واحد، يتكون المنزل السياحي المفروش من فيلات وشقق وغرف مؤثثة، يرتب المنزل السياحي المفروش في صنف واحد¹.

ن- المخيمات: المخيم هو مساحة مهيأة لضمان إقامة منتظمة للسياح في:

- تجهيزات خفيفة يحضرونها بأنفسهم أو تقدم لهم في عين المكان

- عربات التخييم المقطورة

يرتب المخيم في ثلاثة (3) أصناف²

ر- محطة الاستراحة: تقام محطة الاستراحة في طريق الرحلات السياحية لتمكين السياح العابرين من الراحة، ويجب أن تشمل هذه المحطة على غرفة مشتركة على الأقل، مهيأة من غرفة أو قاعة للطبخ والإطعام وغرفة أو صالة وتجهيز صحي ملائم، ترتب محطة الاستراحة في صنف واحد³.

وفي إطار النهوض بالقطاع السياحي، ومحاولة دمجها في الاقتصاديات السياحية العالمية لمواكبة آخر التطورات العالمية في هذا الشأن، وتدعيما للتنمية المحلية والاستثمار المحلي السياحي، صدر مرسوم جديد سنة 2019، يخص إعطاء تعريف جديد للمؤسسات الفندقية وكذا تصنيفها وشروط وكيفيات استغلالها وهو كالتالي:

- يقصد بمؤسسة فندقية، كل مؤسسة ذات طابع تجاري تستقبل زبائن مارين أو مقيمين دون أن يتخذوها سكنا لهم، وتوفر لهم أساسا خدمات الإقامة مصحوبة بالخدمات المرتبطة بها، ويمكن أن تزود المؤسسة الفندقية بالنظر إلى نوعها ومكان وجودها بمرافق تقدم خدمات الإطعام والتسليية والتنزه والتنشيط والتداوي والرفاهية والراحة والرياضة والمؤتمرات والمجمع البحري (المارينا) وميناء النزهة وجميع الأنشطة الأخرى المتعلقة بالسياحة⁴.

ولقد صنف هذا المرسوم المؤسسات الفندقية كما يلي:

1-الفنادق: الفندق مؤسسة توفر للتأجير وحدات للإيواء في شكل غرف وأجنحة عند الاقتضاء، تقع في مبنى و/أو في هياكل اجنحة منفصلة.

¹ المادة (11)، نفس المرجع.

² المادة (11)، نفس المرجع.

³ المادة (13)، نفس المرجع، ص5.

⁴ المادة (2) من القانون رقم 19-158 الموافق لـ 30/04/2019، جريدة رسمية رقم 33 بتاريخ 19 مايو 2019، ص5.

كما يمكن أن يضمن خدمات الإطعام والتنشيط، ترتب الفنادق في خمسة (5) أصناف¹:

- الصنف الأول: 5 نجوم.

- الصنف الثاني: 4 نجوم.

- الصنف الثالث: 3 نجوم.

- الصنف الرابع: نجمتان.

-الصنف الخامس: نجمة واحدة.

2-المركبات السياحية أو قرى العطل: المركب السياحي أو قرية العطل مؤسسة توفر للتأجير وحدات

للإيواء، منعزلة أو مجمعة، تتواجد داخل فندق أو عدة فنادق أو داخل مجموعات شقق أو شاليهات أو

بنغالوهات، كما توفر مختلف الخدمات التجارية والإطعام والراحة والألعاب والرياضة والترفيه، ترتب المركبات

السياحية أو قرى العطل في ثلاثة (3) أصناف²:

الصنف الأول: 3 نجوم، الصنف الثاني: نجمتان، الصنف الثالث: نجمة واحدة.

3-شقق الفنادق أو الإقامة السياحية: شقة الفندق أو الإقامة الفندقية مؤسسة توفر للتأجير، وحدات

للإيواء في شكل شقق منعزلة أو مجمعة ومجهزة بمطبخ، كما يمكن أن يضمن خدمات الإطعام والترفيه،

ترتب في ثلاثة (3) أصناف³.

4-الموتيلات أو نزل الطريق: الموتيل أو نزل الطريق مؤسسة تقع بالقرب من محور طريق توفر للتأجير،

لزيائن مارين يتشكلون أساسا من مستعملي الطريق، وحدات للإيواء في شكل غرف تقع في مبنى و/أو في

هياكل اجنحة منفصلة.

كما يمكن أن يوفر خدمات الإطعام والتنشيط، يرتب في ثلاث (3) أصناف⁴

5-المخيمات السياحية: المخيم السياحي مؤسسة للإيواء تقع ضمن مساحة مهيأة ومغلقة ومحروسة، توفر

للتأجير، شاليهات أو بنغالوهات على شكل هياكل خفيفة أو أماكن موجهة لاستقبال الأشخاص القاصدين

التخييم، وتضم تجهيزات خفيفة ضرورية لإقامتهم، كما يمكن أن يوفر أماكن مجهزة بمعدات الإيواء للتخييم

ثابتة أو متنقلة، وينبغي أن يشمل خدمات صحية وإطعام جماعي، ترتب المخيمات السياحية في ثلاثة (3)

¹ المادة (4)، نفس المرجع.

² المادة (5)، مرجع سبق ذكره.

³ المادة (6)، مرجع سبق ذكره.

⁴ المادة (7)، مرجع سبق ذكره.

أصناف¹ والجديد في هذا القانون، أن رخص استغلال المؤسسات الفندقية يسلم من طرف الوالي المختص إقليميا بناء على اقتراح من المدير الولائي المكلف بالسياحة، بعد ما كان في القانون السابق بقرار من الوزير المكلف بالسياحة وذلك تدعيما للتنمية المحلية واللامركزية في اتخاذ القرارات.

ثانيا: التشريعات الخاصة بنشاط الوكالات السياحية:

يعتبر دور الوكالة السياحية من أهم الأدوار المهمة والتي تؤديها داخل البلد السياحي وخارجه، حيث تقوم بالترويج والتسويق السياحي لمختلف المواقع السياحية والمنتجات السياحية لتلك الدولة، وباعتبار الجزائر دولة غنية بالموارد السياحية، أقدمت على إحداث قانون خاص بهذه الوكالات السياحية وذلك على النحو التالي:

- مرسوم تنفيذي رقم 48-2000 والمؤرخ في 2000/03/01، والذي يجدد هذا القانون شروط وكيفيات إنشاء وكالات السياحة والاسفار وكيفيات استغلالها.

حيث يخضع إنشاء وكالة السياحة والاسفار قصد استغلالها للحصول مسبقا على رخصة الاستغلال التي يسلمها الوزير المكلف بالسياحة²، ويشترط كذلك حصول المعني بالأمر على شهادة الدراسات العليا في السياحة أو في الفندقية³. بالإضافة إلى الوثائق الأخرى المطلوبة في الملف الإداري.

وقد عدل هذا القانون سنة 2017 بمرسوم تنفيذي رقم 17-161 الموافق لـ15 مايو سنة 2017، وذلك مواكبة للتطورات التي حصلت للقطاع السياحي في الجزائر. وإعطاء دور اكبر وذو أهمية اقتصادية للوكالات السياحية، حيث تم رفع سن المترشح للحصول على رخصة الاستغلال إلى (21 سنة) بدل (19 سنة) في القانون القديم، وإثبات كفاءة مهنية لها علاقة بالنشاط السياحي، حيث يشترط حصول المعني بالأمر على شهادة ليسانس في السياحة، مسلمة من مؤسسة التعليم العالي⁴.

وفي إطار التوزيع والتوسع الجغرافي لكامل المناطق السياحية في الجزائر، الخاص بالوكالات السياحية وذلك من أجل دعم التنمية السياحية والاستثمار السياحي جاء القانون رقم 49-2000 والمؤرخ في 2000/03/01، والذي يحدد شروط وكيفيات إنشاء فروع وكالات السياحة والاسفار واستغلالها عبر التراب

¹ المادة (8)، مرجع سبق ذكره، ص6.

² المادة (2) من القانون 48-2000 بتاريخ 2000/03/01، جريدة رسمية رقم 10 بتاريخ 2000/03/5. ص9.

³ المادة (3) من القانون 17-161 بتاريخ 2017/05/15، جريدة رسمية رقم 30 بتاريخ 2017/05/17 ص5.

⁴ نفس المرجع.

الوطني، حيث يمكن للوكالات السياحة والاسفار المعتمدة قانونا وحدها فتح فرع أو عدة فروع لها عبر التراب الوطني¹.

ثالثا: التشريعات الخاصة بنشاط المطاعم السياحية:

لقد صدر مؤخرا سنة 2019، القانون الخاص بنشاط المطاعم السياحية وذلك مواكبة للتشريعات الأخرى التي مست قطاع السياحة بالجزائر لأجل عصرته، حيث جاء في هذا القانون ما يلي:

تعد مطاعم سياحية، المطاعم التي تتوفر على معدات وتجهيزات تتوافق مع مستوى معين من الراحة والخدمة والمخصصة لتقديم وجبات على اختلاف أنواعها للزبائن مرفقة بتنشيط أو بدونه²، وترتب المطاعم السياحية في أربعة (4) أصناف معبر عنها بعدد النجوم يتزايد مع مستوى رفاهية المطعم³.

وتحفيزا للسياحة على المستوى المحلي يصدر الوالي المختص إقليميا، بعد إبداء رأى اللجنة، بموجب قرار تصنيف المطاعم السياحية في الرتب 1 و 2 و 3، و 4 نجوم⁴.

المطلب الثاني: التشريعات الخاصة بمناطق التوسع السياحي واستغلال السياحة للشواطئ والمياه الحموية:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التشريعات الخاصة بمناطق التوسع السياحي، وكذا تشريعات الاستغلال السياحي للشواطئ و المياه الحموية وذلك كما يلي:

أولا: مناطق التوسع والمواقع السياحية:

-قانون رقم 03-03 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 والموافق لـ 17 فبراير سنة 2003⁵، وجاء هذا القانون كتعويض لأحكام الأمر رقم 66-62 الصادر بتاريخ 26 مارس 1966، وتتمين لأحكام المرسوم رقم 88-332 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 والمتضمن التصريح عن مناطق التوسع والمناطق السياحية، والذي حدد بعض المفاهيم كما يلي⁶:

¹ المادة (2) من القانون 2000-48، مرجع سبق ذكره، ص13.

² المادة (2) من القانون 19-151 بتاريخ 2019/04/29، جريدة رسمية رقم 31 بتاريخ 2019/05/12، ص20.

³ المادة (4)، نفس المرجع.

⁴ المادة (9)، نفس المرجع، ص21.

⁵ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، نفس المرجع، ص2، الموقع 2016/10/26، سا: 10:40.

⁶ كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص223.

- مناطق التوسع السياحي: هي كل منطقة أو امتداد من الاقليم يتمتع بصفات أو بخصائص طبيعية وثقافية وبشرية وابداعية مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات مردودية.

-الموقع السياحي: هو كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية أو بنايات مشيدة عليه يعترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو اسطورية أو ثقافية والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف أو الاندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان.

-منطقة محمية: هي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي غير قابل للبناء ويستدعي حماية خاصة قصد المحافظة على مؤهلاتها الطبيعية والأثرية أو الثقافية.

وتضمن هذا القانون في جوهره النقاط التالية¹:

-برنامج تنمية وتثمين للموارد السياحية.

-تحديد وحماية المناطق والمواقع السياحية.

-إدراج النشاطات السياحية بشكل منسجم ضمن تهيئة الإقليم وقد صادف القانون رقم 88-322 مجموعة من العراقيل حالت دون تطبيقه ونجمت عنها²:

-الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي.

-تدهور المواقع السياحية

-تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية مما قلل فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية، ولذلك جاء هذا القانون الجديد الذي يهدف إلى³:

-الاستغلال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.

-ادراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

-حماية المقومات الطبيعية للسياحة

-المحافظة على الموارد الثقافية والسياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.

¹ كواش خالد، مرجع سبق ذكره، ص224.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

وتخضع مناطق التوسع والمواقع السياحية المصنفة كمناطق سياحية محمية إلى اجراءات حماية خاصة تتمثل في¹:

- شغل واستغلال الأراضي الموجودة داخل هذه المناطق والمواقع في ظل احترام قواعد التهيئة والتعمير .
- الحفاظ على مناطق التوسع والمواقع السياحية من كل أشكال تلوث البيئة وتدهور الموارد الطبيعية والثقافية.
- إشراك المواطنين في حماية التراث والمساحات السياحية.
- منع ممارسة كل نشاط غير متلائم مع النشاط السياحي.
- ويكون تسيير وتهيئة مناطق التوسع والمواقع السياحية في إطار مخطط التهيئة السياحية الذي يندرج في إطار أدوات تهيئة الإقليم والعمران.

ثانيا: استغلال السياحي للشواطئ:

- قانون رقم 03-02 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 17 فبراير سنة 2003، والذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ².

وفي إطار سعي الدولة إلى تثمين الموارد السياحية وبالأخص الموارد الطبيعية السياحية جاء هذا القانون والذي يهدف إلى³:

- حماية وتثمين الشواطئ قصد استفاة المصطافين منها بالسباحة والاستجمام والخدمات المرتبطة بها.
- توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجات المصطافين من حيث النظافة والصحة والأمن وحماية البيئة.
- تحسين خدمات إقامة المصطافين.

- تحديد نظام تسليية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية.

وكذلك للإرساء الوعي السياحي لدى المجتمع أعطى هذا القانون تعريفا لبعض المصطلحات وهي كما يلي⁴:

-الشاطئ: شريط إقليمي للساحل الطبيعي يضم المنطقة المغطاة بأمواج البحر في أعلى مستواها خلال السنة في الظروف الجوية العادية والملحقات المتاخمة لها والتي تضبط حدودها بحكم موقعها وقابليتها السياحية لاستقبال بعض التهيئات، بغرض استغلالها السياحي.

¹كواش خالد، مرجع سبق ذكره ، ص224.

² المادة رقم (2) من القانون (03-02)، جريدة رسمية رقم 11 بتاريخ 19 فبراير 2003

³ المادة رقم (3) من نفس القانون

⁴نفس المادة ، نفس القانون

- موسم الاصطياف، فترة من السنة تمتد من أول يونيو إلى 30 سبتمبر، تتخذ خلالها الجهات المعنية كل التدابير والإجراءات اللازمة من أجل استعمال واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية.
 - التهيئة السياحية: جملة التجهيزات والأشغال المنجزة من أجل السماح بالاستغلال السياحي للشواطئ.
 - المستغل: كل شخص طبيعي أو اعتباري، حائز على حق امتياز للاستغلال السياحي للشواطئ.
- ثالثا: استغلال المياه الحموية:**

- قانون رقم 07-69 مؤرخ في أول صفر عام 1428 الموافق لـ 19 فبراير سنة 2007 والذي يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية¹، وكذلك وفي إطار مسعى الدولة إلى تثمين المنابع الحموية، واستغلالها في النشاطات السياحية الحموية زيادة على تعميم ونشر الوعي السياحي حيث جاء في هذا القانون التعريف ببعض المصطلحات وهي كالتالي²:
- المياه الحموية هي مياه مجذوبة انطلاقا من نبع طبيعي أو بئر محفورة والتي يمكن أن تكون لها خصائص علاجية نظرا للطبيعة الخاصة لمصادرها وثبات مميزاتها الطبيعية ومكوناتها الكيمياوية.
- تعد مياه البحر التي يمكن بعد معالجتها ونقلها، أن تكون لها خصائص علاجية بمثابة مياه حموية وتخضع لأحكام هذا القانون
- تعتبر مؤسسة حموية كل مؤسسة تستعمل المياه الحموية و مشتقاتها لأغراض علاجية و استعادة اللياقة البدنية
- تعتبر مؤسسة للمعالجة بمياه البحر كل مؤسسة تستعمل مياه البحر والمواد الطبيعية المستخرجة من البحر لأغراض علاجية واستعادة اللياقة البدنية وأما بخصوص منح الامتياز للاستغلال المياه الحموية يكون كما يلي³:
- يمنح الامتياز على المياه الحموية بقرار من الوزير المكلف بالمياه الحموية بعد موافقه اللجنة التقنية للمياه الحموية، لكل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام والخاص الذي تقدم بطلب في هذا الشأن.
- قانون رقم 19-150 مؤرخ في 23 شعبان عام 1440 الموافق لـ 29 أبريل 2019⁴، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 07-69 الموافق لـ 19 فبراير 2007.

¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مصنف التشريعات، مرجع سبق ذكره، ص.

² المواد، رقم (2) (3) (5) (6) من القانون (07-69) جريدة رسمية رقم 13 بتاريخ 21 فبراير 2007.

³ المادة (3) من القانون (07-69) جريدة رسمية رقم 13/ بتاريخ 21 فبراير 2007.

⁴ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص08.

جاء هذا القانون لتعديل بعض احكام ومواد القانون السابق، وذلك لمواكبة التطورات والاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر للنهوض بالاستثمار السياحي والتنمية المحلية المستدامة. وإعادة الاعتبار وتثمين كل الموارد السياحية الحموية لاستغلالها اقتصاديا حيث تم تعديل مفاهيم بعض المصطلحات وهي كالتالي¹:

- يسمى منبعا حمويا، كل نبع طبيعي أو مجموعة ينابيع تنبثق منها المياه الحموية، أو نبع محفور يسمح بجذب هذه المياه منه.
- تعد مؤسسة حموية، كل مؤسسة ذات طابع تجاري.
- تستعمل المياه الحموية ومشتقاتها لأغراض علاجية و/أو لاستعادة اللياقة البدنية، تسمى محطة حموية.
- تستعمل مياه البحر والمواد الطبيعية المستخرجة منه لأغراض علاجية و/أو لاستعادة اللياقة البدنية، تسمى مركز المعالجة بمياه البحر.
- يتمثل تحديد المياه الحموية في تقييم أهمية مواردها وتشخيص خصائصها الفيزيوكيميائية وتحديد خاصياتها العلاجية والعلاجات الاستشفائية الموافقة لها.
- وفي إطار تدعيم الاستثمار السياحي المحلي، وإعطاء دور أكثر للجماعات المحلية فيما يخص تثمين الموارد السياحية الحموية، جاء هذا القانون للقضاء على البيروقراطية واللامركزية في اتخاذ القرارات ومنها²:
- يمنح الامتياز على المياه الحموية بموجب قرار من الوالي المختص اقليميا بعد موافقة من طرف اللجنة التقنية للمياه الحموية، لكل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص، الذي تقدم بطلب في هذا الشأن.

المطلب الثالث: التشريعات الخاصة بالاستثمار السياحي في الجزائر:

في نهاية سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، ولما أرادت الجزائر الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فعمدت الى سن الكثير من التشريعات لجلب الاستثمار الاجنبي وتدعيم الاستثمار المحلي نذكر منها:

¹ انظر المواد (2)، (5)، (8) من القانون (19-150) بتاريخ 29 أبريل 2019، جريدة رسمية رقم 31 بتاريخ 12 مايو 2019.

² انظر المادة (23) من القانون (19-150) بتاريخ 29 أبريل 2019، جريدة رسمية رقم 31 بتاريخ 12 مايو 2019.

أولاً: قانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض:

ويعتبر هذا القانون الحجر الزاوية للإصلاحات الاقتصادية، وقد سمح للأجانب والجزائريين غير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم على الجزائر لتمويل أي نشاط اقتصادي غير محتكر من قبل الدولة¹.

ثانياً: قانون الاستثمار 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993:

ويعتبر هذا القانون محفزاً قوياً لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي خاصة في مجال الاستثمار السياحي حيث نص على عدة امتيازات وهي كما يلي²:

- النظام العام الذي يخص الاستثمارات التي تنجز في المناطق السياحية.
- النظام النوعي الذي يخص المناطق التي منحت لها أولوية في التنمية.
- النظام الخاص بالطوق الثاني من الجنوب الذي يشمل الولايات (بشار، غرداية، النعام، ورقلة، وادي سوف، بسكرة، الجلفة).
- نظام الاتفاقيات يخص الاستثمارات العامة والإستراتيجية.

ويمكن تلخيص أهم المزايا والتحفيزات الجبائية التي جاء بها هذا القانون وفق الجدول التالي:

جدول رقم (10): المزايا والتحفيزات الجبائية لقانون الاستثمار سنة 1993.

امتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الانجاز	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات
حقوق التسجيل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق التسجيل بعقود تأسيس الشركات ورفع رؤوس أموالها	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%
الرسم العقاري	إعفاء من 02 إلى 05 سنوات	إعفاء من 05 سنوات إلى 10 سنوات	إعفاء من 07 إلى 10 سنوات	إعفاء 10 سنوات
الرسم على القيمة	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء

¹ عزوز غربي، عادل زيتوني، الاستثمار السياحي في الجزائر، بين الواقع والمأمول. مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 02، 2018، ص: 192.

² عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر، الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص نقود ومالية - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الادارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص ص: 81، 82.

المضافة TVA				
الحقوق الجمركية	%3	%3	%3	%3
أشغال المنشآت القاعدية	لا شيء	تكفل جزئي أو كلي	%50	تكفل جزئي أو كلي
التنازل على الأراضي العمومية	إتاوة التأخير بقيمة حقيقية	امتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض بـ50%	امتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي
التخصيص على نسبة الفوائد	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء

المصدر: واضح فواز، فطوش سمية، عوامل جذب الاستثمار ومقوماته في الصناعة السياحية بالجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 01، 2018، ص:550.

عند تحليلنا لبيانات جدول أعلاه و الخاص بقانون الاستثمار لسنة 1993، أن الدولة و في إطار تطوير وتنمية القطاع السياحي وجعله أكثر مردودا من الناحية الاقتصادية، قامت بتقديم تسهيلات و امتيازات لجذب الاستثمار المحلي و الأجنبي في كل المناطق و بالأخص المناطق الصحراوية والتي تتمثل في إعفاءات على الرسم العقاري تتراوح ما بين المدى القصير و الطويل ، وإعفاء كلي على الرسم على القيمة المضافة وكذا التخفيض في نسبة الحقوق الجمركية و التي لا تتعدى 0.3% في كل المناطق و الإعفاء الكلي لحقوق التسجيل وغيرها من المزايا و التحفيزات الجبائية التي جاء بها هذا القانون.

ثالثا: قانون رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار:

حيث تم بموجب هذا القانون إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص يوجه للتمويل والتكفل بمساهمة الدولة في كافة المزايا الممنوحة للاستثمار، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بدلا من الوكالة الوطنية المكلفة بترقية ومتابعة الاستثمار¹ APSI. وأهم ما جاء في هذا القانون من مزايا و امتيازات نذكر منها:

- عند الحيازة على عقارات وأراضي تخص المشروع الاستثماري، يستفيد المستثمر من إعفاء دفع حقوق نقل الملكية.

- كل الاستثمارات التي لها أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني أو تكون موجودة في مناطق يراد تنميتها، تستفيد من نظام استثنائي في المعاملة.

¹ الامر رقم 03-01 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 47 بتاريخ 2001/08/22.

رابعاً: الامتيازات الممنوحة للاستثمار في إطار قانون سنة 2003:

ونذكر ما يلي¹:

- تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات IBS بمعدل 19%.
- الرسم على النشاط المهني بالقطاع السياحي بنسبة 2% يطبق على رقم الأعمال.
- تخضع النشاطات السياحية للرسم على القيمة المضافة بمعدل 7%.
- تخضع العقود المتضمنة زيادة رأسمال للرسم بمعدل 0.5% عندما تكون الأرباح والمؤونات المدمجة في رأس مال الشركات لم تخضع من قبل للضريبة على أرباح الشركات.
- تخضع عقود تكوين الشركات السياحية لحق التسجيل بنسبة 0.5% يطبق على المبلغ الاجمالي للأموال المنقولة والعقارية دون أن يقل هذا الحق عن 1000 دج، وفي الشركات ذات اسهم يجب أن لا يقل هذا القانون عن 10.000 دج ولا يتعدى 300.000 دج.
- التحفيزات المنصوص عليها في قانون المالية التكميلي لسنة 2009:
حمل هذا القانون العديد من الحوافز نذكر منها²:
- الاستفادة من تخفيض 50% و 80% من سعر حق الامتياز على العقار لإنجاز مشاريع سياحية على مستوى ولايات الهضاب العليا والجنوب.
- الإعفاء من رسوم الفائدة على القروض بالنسبة للاستثمارات في المشاريع السياحية، وذلك بتخفيض نسبة 3% بالنسبة للشمال، وبنسبة 4.50% لولايات الجنوب من معدل الفائدة المطبق على القروض البنكية.
- تخفيض نسبة الفائدة على قروض توسيع وعصرنة المؤسسات السياحية بـ 3% بالنسبة للمؤسسات في الشمال، و 4.50% بالنسبة للمؤسسات السياحية في الجنوب.
- تخفيض الحقوق الجمركية على التجهيزات والتأثيثات المستوردة والمقتناة لعصرنة وتأهيل المؤسسات السياحية.

¹ خالفي علي، خيرى محمد، دور الاستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر. المجلد 10، العدد 01، 2019، ص 323.

² قانون المالية التكميلي لسنة 2009، بتاريخ 26 جويلية 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، 2009، ص ص: 11-17.

خامسا: التشريعات والتحفيزات الجبائية المقدمة في إطار قانون الاستثمار لسنة 2016:

في إطار هذا القانون يستفيد المستثمر السياحي، زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام من المزايا التالية¹:

1- بعنوان مرحلة الإنجاز:

-الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار السياحي.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار السياحي.

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض، والرسم على الإشهار العقاري على كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع السياحية.

- تخفيض بنسبة 90% من مبالغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار السياحي.

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء.

2- بعنوان مرحلة الاستغلال:

يعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية، وذلك بطلب من المستثمر لمدة ثلاث (3) سنوات، يستفيد المشروع من المزايا التالية:

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، وكذلك الرسم على النشاط المهني.

-تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، وفي حالة

الاستثمارات المنجزة بمناطق الجنوب والهضاب العليا، تستفيد في مرحلة الإنجاز زيادة على المزايا المذكورة سابقا من مزايا إضافية نذكر منها²:

¹ منصورى المبروك، الطيبى البركة، فعالية الحوافز الضريبية لتشريع الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، ص ص 214-215.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية لإنجاز الاستثمار .
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل انجاز مشاريع استثمارية.
- بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشرة سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية في الهضاب العليا، وكذا بعض المناطق المراد تنميتها.
- بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة خمسة عشرة سنة، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة، بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

المطلب الرابع : هياكل ومؤسسات دعم الاستثمار السياحي في الجزائر

أولا-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

أنشأت هذه الوكالة في إطار الإصلاحات الأولى التي مباشرتها الجزائر خلال التسعينات من القرن الماضي، والمكلفة بالاستثمار وشهدت تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من سنة 1993 إلى سنة 2000، ثم أصبحت تسمى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمتها تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار¹.

1-مهامها: تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يلي²:

- تسجيل الاستثمارات
- ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليه.

¹ نبذة عن الوكالة، متاح على الموقع: يوم: 2019/12/16، سا: 21:30.

Andi.dz/index.php/ar/a-propos

² مهام الوكالة يوم: 2019/12/16:

Andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi

ثانيا: الشباك الوحيد اللامركزي:

الشباك الوحيد غير المركزي هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أنشئ هذا الشباك على مستوى كل ولاية، يضم في داخله علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات والهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي¹:

-تأسيس وتسجيل الشركات

-الموافقة والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء

-المزايا المتعلقة بالاستثمارات

على هذا النحو، هو مكلف باستقبال المستثمرين، استلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة وكذا التكفل بخدمات الإدارات والهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز وتوجيهها للمصالح المعنية.

ثالثا-الصندوق المخصص للمساهمة في تشجيع الاستثمار:

يتكفل الصندوق المخصص للمساهمة في تشجيع الاستثمار بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية وذلك كما يلي²:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحة والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة.

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات لشركات السياحة التي تم أنشاؤها من طرف المستثمرين الوطنيين باستثناء وكالات السياحة و الأسفار

- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية والحموية.

- تطبيق النسب المخفضة بـ7% من الرسم على القيم المضافة إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي.

-منح تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية في إطار إنجاز المشاريع الاستثمارية وتحديث المؤسسات السياحية والفندقية.

¹ الشباك الوحيد اللامركزي: يوم 2019/12/16

Andi.dz/index.php/ar/quiche-unique.

² يوم: 2019/12/16، سا: 22.40:

Andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises

رابعا: الجماعات المحلية ودورها في ترقية الاستثمار السياحي:

لقد سمحت مختلف النصوص التشريعية المتعلقة بتنظيم سير الجماعات المحلية وإدارة التنمية المحلية، وذلك من خلال التعاقد مع المستثمرين والقطاع الخاص من أجل إنشاء وإدارة المرافق العمومية التي تقدم الخدمات العامة للمواطنين وتلبي حاجاتهم ورغباتهم وتحقق طموحاتهم، وذلك من خلال قوانين كلا من البلدية رقم 10/11، وقانون الولاية رقم 07/12.

1- دور البلدية في مجال الاستثمار:

طبقا للقانون رقم 10/11، تمارس البلدية كافة صلاحياتها بموجب قانون، فهي تعمل على إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع، وأيضا تعيين لجان دائمة مختصة بشؤون الاقتصاد والمالية والاستثمار، وأخرى لتهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية والري والفلاحة وحماية البيئة، إعطاء رأي مسبق في إقامة المشاريع الاستثمارية التي تندرج في البرامج القطاعية للتنمية، كما يبادر المجلس البلدي بكل عملية ويتخذ كل اجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي¹.

فالمجلس الشعبي البلدي يقوم بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي، وتعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين، فمثلا في القطاع السياحي تقوم بتشجيع المتعاملين في هذا المجال، حيث نجد مثلا بلديات بحكم موقعها الجغرافي ذات مناظر ومناطق خلابة تعد بلديات سياحية بطبيعتها مثل جميلة، تيمقاد، القالة وهذا ما يجعلها قبلة للمستثمرين في المجال السياحي². ولهذا فالبلدية دور هام في تنمية الاقتصاد على المستوى المحلي، وذلك من خلال إعطاء أولوية المبادرة في المشاريع الاستثمارية للبلدية باعتبارها البنية القاعدية في مجال ترقية الاستثمار السياحي.

2- دور الولاية في مجال الاستثمار:

تعمل الولاية على القيام بوظائف متعددة ضمن نطاقها الإقليمي، وذلك عن طريق مصالحها، ولقد أقر قانون الولاية رقم 07/12 صلاحيات خاصة بالمجلس الشعبي الولائي نذكر منها ما يلي³:

- يمكن للمجلس الشعبي الولائي التدخل في المجالات التابعة لاختصاصات الدولة بالمساهمة في تنفيذ النشاطات المقررة في إطار السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكن له أن يقترح سنويا قائمة

¹ محمد زايد، فرص الاستثمار السياحي في الجزائر (واقع وآفاق)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، المجلد 07، العدد 05، 2018، ص19.

² نفس المرجع، ص19.

³ نفس المرجع، ص20.

مشاريع قصد تسجيلها في البرامج القطاعية العمومية، والمصادقة على ميزانية الولاية لتمويل أعمال وبرامج التنمية المحلية مثل السياحة، الفلاحة، الصناعة.. الخ، وتشكيل لجان من بينها لجنة التنمية المحلية، التجهيز والاستثمار والتشغيل.. الخ، وتداول أعضاء المجلس الولائي في عدة مجالات مثل مسائل التنمية الاقتصادية، التجارة، النقل، السياحة ويمكن الاستعانة بالخبراء في مجال الاقتصاد والاستثمار.

-ينشأ على مستوى كل ولاية بنك معلومات، كما أنه يسهل الاستفادة من العقار الاقتصادي، يشجع تمويل الاستثمارات في الولاية.

ولهذا فالجماعات المحلية ممثلة في البلدية والولاية وطبقا للصلاحيات التي خولها إياها القانون، لها دور مهم في تطوير وخلق فرص الاستثمار السياحي واستغلال كل الموارد السياحية بالمنطقة وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية.

خامسا: المجلس الوطني للاستثمار:

هو مجلس يترأسه الوزير الأول ويتشكل من عدة وزراء ، ويدرس ويقرر رسميا بخصوص المزايا التي تمنح للمشاريع الاستثمارية التي تساوي أو تفوق قيمتها 5.000.000.000 دينار جزائري وكذا مشاريع ذات الأهمية الوطنية التي يتمخض عنها عقد اتفاقية استثمار¹ ، وتتجم عن أعماله قرارات وبيلاغات وتوصيات ، وعزز إعادة النشر المؤسساتي في اكتوبر 2006 من دوره الاستراتيجي يمكن عمل المجلس في إتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالاستثمار وفحص الملفات الاستثمارات التي هي منفعة للاقتصاد الوطني² ومن أعضائه الدائمين نذكر ما يلي³.

- السلطات المحلية
- المالية
- الصناعة وترقية الاستثمار
- التجارة
- الطاقة والمناجم
- السياحة
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية
- التهيئة والبيئة والمحيط والسياح

¹ تعريف المجلس الوطني للاستثمار متاح على الموقع تاريخ الدخول 2020/04/24 سا 20:00

Andi.dz/index.php/ar/123-dispositif-d-encouragement-et-d-incitation-a-l-investissement/678-quel-est-son-role

² المجلس-الوطني، متاح على الموقع ،تاريخ الدخول2020/04/24 سا 15:44

<https://www.midipi.gov.dz/?224>

³ نفس المرجع .

المبحث الثاني: واقع السياحة والاستثمار السياحي في الجزائر

لقد اهتمت الجزائر منذ الاستقلال بالقطاع السياحي و أدرجته ضمن مخططاتها التنموية، ورصدت له مبالغ إستثمارية للتكفل بالمشاريع السياحية وخاصة مشاريع الإيواء الفندقي لسد العجز في هذا المجال، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى جميع المخططات التنموية السياحية التي أقرتها الدولة منذ الاستقلال.

المطلب الأول: التنمية السياحية في الجزائر ضمن المخططات الوطنية:

لم يحظى القطاع السياحي بالاهتمام اللازم في السنوات الأولى من الاستقلال (1962-1965) واقتصر العمل خلال هذه الفترة على تقييم وحصر الممتلكات السياحية والفندقية الموروثة عن المستعمر والتي قدرت بـ5922 سرير، وكانت بداية الاهتمام الحقيقي بالسياحة من قبل السلطات سنة 1966 عندما أصدرت ميثاق السياحة والذي يعتبر أول وثيقة رسمية تهتم بالقطاع السياحي¹، حددت فيها التوجهات الأساسية للقطاع، والمتمثلة في²:

- توجيه النشاط السياحي نحو السياحة الدولية، أي الخارجية من أجل جلب العملة الصعبة.

- خلق مناصب شغل، من خلال توسيع هياكل هذا القطاع مع إدماج الجزائر في السوق الدولي للسياحة.

أولاً: التنمية السياحية ضمن الخطط التنموي (1967-1977):

ويتضمن هذا المخطط التنمية السياحية ضمن المخطط الثلاثي الأول، المخطط الرباعي الأول، و

الرباعي الثاني وهي كالتالي:

1- التنمية السياحية ضمن المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):

من أجل جعل القطاع السياحي يساهم في عملية التنمية الاقتصادية الوطنية، وبعد أن حددت الحكومة أهدافها من التنمية السياحية، وتركيزها على ترتيب وتطوير أنواع معينة من السياحة ضمن أولوياتها الوطنية، وتم تسجيل السياحة ضمن الاستثمارات الوطنية التي ترصدها الدولة للمشاريع التنموية لمختلف القطاعات الاقتصادية، والجدول التالي يوضح توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال هذا الثلاثي.

¹ كحول بسمة، دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، حالة الحظيرة الوطنية الهقار

ببمنراست، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف -1 الجزائر، الموسم

2018/2017 ص 87. اطروحة دكتوراه ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص ادارة اعمال وتنمية

مستدامة.

² نفس المرجع السابق، ص 87.

جدول رقم (11): توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

النسبة المئوية	المبالغ المخصصة لكل قطاع	القطاعات
48.74	5400	الصناعة
16.87	1869	الزراعة
10.14	1124	الهيكل الأساسية
08.23	912	التربية
03.72	413	السكن
02.54	282	السياحة
01.14	127	التكوين
02.66	295	الضمان الاجتماعي
03.68	441	الإدارة
01.94	215	متفرقات
%100	11078	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الثلاثي الأول 69/67

من خلال بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أن القطاع السياحي رتب مع القطاعات الأخيرة بمبلغ لا يتجاوز 282 مليون دج، ونسبة 02.54% من الاعتمادات الكلية المخصصة لهذا المخطط والمقدرة بـ 11078 مليون دج، وهذا ما يدل على عدم اهتمام الدولة بالقطاع السياحي في هذه الفترة (من ضمن أولوياتها القطاعية)، رغم ما تملكه الجزائر من موارد سياحية هامة على مستوى المنطقة ككل، وأن قطاعات الصناعة والزراعة هي القطاعات ذات الأولوية في هذا المخطط، (5400، 1869) على التوالي، وهذا لتوجه الدولة في هذه الفترة نحو إنشاء المصانع وإنشاء البنية التحتية وتطوير الفلاحة. وفي نهاية المخطط، أن الاستثمارات الخاصة بالقطاع السياحي حققت فقط نسبة 20% من أهداف الانجاز من مجموع البرنامج المقدر بـ 13081 سرير.

2- التنمية السياحية ضمن المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

جاء هذا المخطط بنفس أهداف المخطط السابق تقريبا¹، وهي العمل على بناء مرافق سياحية موجهة بالدرجة الأولى للسياحة الخارجية، وكما أن يهدف هذا البرنامج إلى استقبال أكثر من مليون سائح مع نهاية

¹ صورية مساني، الإستثمار السياحي كبدل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول، حالة الجزائر للفترة (1995-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف -1-، الجزائر، 2018/2019، ص 225.

العشرية، وحسب تقديرات المختصين فإنه يجب رفع قدرات الاستقبال ما بين 70000 و 90000 سرير مع نهاية العشرينية، ولقد برمج في هذا المخطط انجاز 35000 سرير وذلك من أجل تلبية الحاجيات السياحية الداخلية والخارجية¹، ورصد لهذا البرنامج 700 مليون دينار جزائري وبنسبة 02.5% من إجمالي الاستثمارات في هذا الثلاثي والمقدرة بـ28 مليون دج. وحققت أهداف هذا البرنامج نسبة 30% أي زيادة 9000 سرير فقط. والموزعة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (12): توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال الرباع الأول (1970-1973):

القطاعات التنموية	المبلغ المخصص لكل قطاع	النسبة
الصناعة	12400	40
الزراعة	4140	15
الهيكل الأساسية	2307	08
السكن	1520	05
التربية	2718	10
السياحة	700	02.5
التكوين	585	02
الضمان الاجتماعي	934	03.5
الإدارة	870	03.2
متفرقات	800	03
النقل	760	03.1
المجموع	27736	100

المصدر: عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص210

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا أن القطاع السياحي مازال يحتل المراتب الأخيرة بين القطاعات الاقتصادية، رغم الزيادة في المبالغ المخصصة لهذا القطاع والمقدر بـ700 مليون دج، وهي زيادة تقدر بأكثر من النصف المبلغ الذي رصد في المخطط السابق.

3- التنمية السياحية ضمن المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

عرفت كمية الاستثمارات المخصصة للقطاع السياحي في هذا المخطط زيادة معتبرة وصلت إلى الضعف مقارنة بالمخطط السابق، وذلك من أجل الشروع في إنجاز هياكل جديدة²، وكذا متابعة العمليات الغير مكتملة خلال المخططات السابقة، ويمكن توضيح ذلك وفق الجدول التالي:

¹ صورية مساني، المرجع السابق، ص225.

² كواش خالد، مرجع سبق ذكره، ص143.

جدول رقم (13): توزيع الاستثمارات على القطاعات خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

القطاعات	المبالغ المخصصة لكل قطاع	النسبة المئوية
الصناعة	48000	43.5
الزراعة	12005	10.9
مياه، الري	4600	04.2
السياحة	1500	01.4
الصيد	0155	0.1
البنية الاقتصادية	15500	14
التربية والتكوين	9947	09
الشؤون الاجتماعية	14610	13.30
الادارة	1399	1.3
دراسات مختلفة	2520	2.3
المجموع	110236	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية: إنشاء المخطط الرباعي الثاني (74-77)

عند تحليلنا لبيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أن حصة مبالغ الاستثمارات الخاصة بالقطاع السياحي والمقدر بـ1500 مليون دج هي حصة ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى، بل نجد أن نسبة الحصة المخصصة للقطاع السياحي قد انخفضت من 2.5% خلال المخطط الرباعي الأول إلى 1.4% في هذا المخطط، وهذا يؤكد مرة أخرى على تهميش القطاع السياحي في هذه الفترة.

وخلال هذا المخطط بلغت الانجازات مستوى 7960 سرير فقط أي بمعدل انجاز يقدر بـ31.84%. وفي سنة 1978 بلغ مقدار الاستثمارات المخصصة للقطاع السياحي 328.5 مليون دج، حيث تم انجاز 860 سرير لتصبح الطاقة الإجمالية في نهاية 1978 تقدر بـ8820 سرير موزعة على أنواع السياحة المختلفة¹.

ثانيا: التنمية السياحية ضمن الخطط التنموية (1980-1989):

في هذا المخطط التنموي نتطرق إلى كل من المخطط الخماسي الأول و الثاني وذلك وفق ما يلي:

¹كواش خالد، مرجع سبق ذكره، ص144.

1-المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

في هذا المخطط، ومن اجل تنمية السياحة الداخلية لتلبية وإشباع السياح المحليين في مجال الترفيه والراحة والتسلية، مع مواصلة برمجة المشاريع الاستثمارية السياحية لخلق مناصب جديدة، وفي نفس الوقت الابقاء على رهان السياحة الخارجية لجلب العملة الصعبة. ولذلك تم تخصيص مبلغ 3400 م د للقطاع السياحي خلال هذا المخطط من أصل 400 مليار دج مخصصات الاستثمار الإجمالية للمخطط الخماسي الأول، حيث كانت حصة السياحة تمثل 0.85%¹ فقط من إجمالي الاستثمارات، وذلك من أجل بلوغ طاقة إيواء تقدر بـ50880 سرير.

2-المخطط الخماسي الثاني (1984-1989):

مواصلة للتوجهات السياحية الجديدة والرامية إلى تطوير وتنمية السياحة الداخلية، وخلق مناطق توسع جديدة وانجاز مشاريع سياحية جديدة، بلغ حجم الاستثمارات السياحية المبرمجة في هذا المخطط 23500 مليون دج من أصل 550 مليار دج كمخصصات إجمالية في هذا المخطط وتم توزيع المشاريع السياحية ضمن هذا المخطط وفق الجدول التالي:

جدول رقم(14):توزيع المشاريع السياحية للمخطط الخماسي الثاني:

السنوات	طبيعة المشاريع
1985	-توسيع العديد من الفنادق، إعادة تحريك المشاريع قيد الانجاز
1986	-انجاز مشروع خاص بالمنتج السياحي في تيكجدة بطاقة 1000 سرير -انشاء فندق في وهران بـ600 سرير
1987	-انجاز فندق في جيجل بـ300 سرير -انجاز فندق في أرزيو بـ300 سرير -تجديد بعض الوحدات السياحية الصحراوية

المصدر: كواش خالد، مرجع سبق ذكره، ص154

وقد بلغت نهاية سنة 1989 طاقة الإيواء السياحي في الجزائر 48302 سرير، منها 25842 سرير تعود للقطاع العمومي والباقي للقطاع الخاص موزعة بين مختلف أنواع السياحة التي تتوفر عليها الجزائر

¹ كواش خالد، مرجع سبق ذكره ، ص153.

² نفس المرجع، ص154.

ثالثا: المخططات التنموية السياحية للفترة (1990-2000):

في هذه الفترة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، شهدت الجزائر الانتقال الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وفتحت المجال أمام المستثمرين الأجانب والمحليين للاستثمار في كل القطاعات بما فيها القطاع السياحي، وذلك بعد صدور قانون النقد و القرض رقم 90-10 و المؤرخ في افريل سنة 1990، والذي حرر المعاملات الاقتصادية و سمح بفتح رؤوس أموال المؤسسات أمام الخواص وفي هذه المرحلة تبنت الجزائر برنامج الخوصصة الاقتصادية، وكان على رأس هذه القطاعات المراد خصصتها القطاع السياحي وذلك للأسباب التالية¹:

- العجز والإخفاق في تقديم صورة حسنة عن الوجهة السياحية الجزائرية طيلة السنوات السابقة
- تسجيل 13 مؤسسة من بين 17 مؤسسة عمومية عجزا ماليا نهاية 1992
- ضعف مشاركة القطاع السياحي في خلق مناصب عمل وامتصاص البطالة
- ارتفاع أسعار الخدمات المقدمة وتدني مستواها
- انعدام الصيانة للمرافق السياحية
- انعدام الوعي والثقافة السياحية لدى مستخدمي القطاع
- ولكن خوصصة القطاع السياحي في الجزائر باءت بالفشل، بسبب عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر نظرا للوضع الأمني والسياسي السائد آنذاك، وإلى جانب جملة الأسباب التالية²:
- الموقف المعارض لعملية الخوصصة خوفا من تدهور الوضع الاجتماعي للعمال
- غياب السوق المالي الذي يعمل على زيادة المدخرات لأجل الاستثمار
- غياب بنك معلومات سياحي بغية تسهيل عملية الخوصصة
- نقص رؤوس الأموال لدى المستثمرين

- مشكل تقييم المؤسسات العمومية نظرا لضعف التقييم المحاسبي وغياب النزاهة في الوثائق المحاسبية
وأما بخصوص الطاقة الفندقية لم تعرف هذه الفترة برامج استثمارية تذكر³، بل دخلت البلاد في فترة ركود وكانت مرحلة انتقالية للمرور إلى اقتصاد السوق وذلك عن طريق خوصصة المزيد من المؤسسات

¹ شرفاوي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني و المتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الموسم 2014-2015، ص155

² عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر، الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الموسم

2012-2013، ص78

³ شرفاوي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص160

العمومية وخاصة المؤسسات الفندقية، وتبعا لهذه العملية بلغت الطاقة الفندقية مطلع سنة 2000 حوالي 67087 سرير موزعة على النحو التالي:

جدول رقم(15): توزيع طاقات الإيواء حسب الدرجة سنة 2000

الدرجة	عدد الفنادق	النسبة المئوية	عدد الأسرة	النسبة المئوية
نجمة	49	6	2541	4
نجمتين	66	9	5119	8
03 نجوم	78	10	21310	32
04 نجوم	20	3	3222	5
05 نجوم	11	1	4604	7
غير مصنف	552	71	29821	44
المجموع	776	100	67089	100

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه، أن عدد الفنادق الغير مصنفة هو 552 فندق و بنسبة 71% من إجمالي الفنادق لهذه الفترة، ويقابله عدد الأسرة ب29821، وبنسبة 44% من إجمالي عدد الأسرة لهذه الفترة، والبقية من عدد الفنادق نجدها مصنفة وبنسب ضعيفة و متفاوتة مما يدل على أن الجزائر في هذه الفترة بعيدة كل البعد عن مواكبة التحولات السياحية وخاصة فيما يخص قدرة الإيواء وكذا المؤسسات الفندقية المصنفة والمؤهلة والمعمول بها دوليا.

رابعا: مخططات التنمية السياحية للفترة 2000-2013:

لقد بدأت الجزائر منذ مطلع الألفية إصلاحات اقتصادية كبيرة ودخول عصر الانفتاح الاقتصادي، وكان الرهان على القطاع السياحي كأحد أهم القطاعات التي من الممكن أن تساهم في التنويع الاقتصادي، وذلك من أجل الدفع بالتنمية الاقتصادية قدما، وتمت صياغة برنامج للتنمية السياحية سنة 2001 تحت عنوان <<مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010>> وأدخلت عليه تعديلات فأصبح مشروع 2013¹.

ومن أهداف هذا البرنامج ما يلي:

-تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، الميزان التجاري، الاستثمار.

¹ قيودر لويوة، اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الموسم 2009/2010، صص 320-321.

-تتمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية وتحسين نوعية الخدمات السياحية وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والمساهمة في التنمية المحلية والمحافظة على البيئة.

-التحسين الدائم لصورة الجزائر في الأسواق الدولية.

- توسيع الآثار المترتبة عن تطوير القطاع إلى القطاعات المرتبطة به بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولقد برمج هذا المخطط إنجاز طاقات الإيواء كما يلي¹:

- ما بين 2004-2007، إنجاز حوالي 55000 سرير بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الانجاز، حيث بلغت نسبة الانجاز حوالي 75% بطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير.

- ما بين سنة 2008-2013: تم تقدير طاقة إيواء تفوق 60000 سرير وعليه وبإضافة 72000 سرير تم إحصاءها في نهاية 2002م، والطاقات المتوقعة للفترة 2004-2007، وهي 55000 سرير يصبح المجموع الكلي 187000 سرير في آفاق 2013.

وأما الاستثمارات لنفس الفترة فقد تم تقديرها بحوالي 232.50 مليون دينار جزائري.

المطلب الثاني: برنامج التهيئة المالية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030):

أدت أزمة تهوي أسعار النفط في الأسواق الدولية وخاصة في السنوات الأخيرة، وزيادة الطلب السياحي الداخلي وحتى الأجنبي بعد توفر الأمن والاستقرار في الجزائر، إلى بداية الاهتمام أكثر بالقطاع السياحي، حيث عمدت السلطات العمومية إلى وضع خطط و إستراتيجيات جديدة لهذا القطاع، ذلك لأنه منتج للقيمة المضافة وخالق للثروة وموفر لمناصب العمل، وذلك من خلال الاطار المرجعي المتمثل في الاستثمار طويل الاجل الموضوع من قبل وزارة السياحة والصناعة التقليدية وهو البرنامج التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، الذي يوضح البعد الاستراتيجي لهذا القطاع من خلال الأجل القريب 2008، والأجل المتوسط 2015، والأجل الطويل 2030.

أولاً: تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030):

يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر لأفاق سنة 2030، جزء من المخطط الوطني للتهيئة السياحية (SNAT) الذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، حيث يمثل الدعامة الأساسية للقطاع لأجل وضع استراتيجيات التهيئة السياحية، وذلك من خلال استعمال المؤهلات السياحية وجردها، كونه يثمن القدرات

¹ قويدر لويظة، المرجع السابق، ص 320-321.

الطبيعية والثقافية والتاريخية والدينية للبلاد¹، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، قصد الارتقاء بها درجة الامتياز في المنطقة الأورو متوسطية².

ويتكون التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) من ستة مجلدات³:

- المجلد 1: تشخيص السياحة الجزائرية.

- المجلد 2: الحركيات الخمس وبرامج العمل السياحية ذات الأولوية.

- المجلد 3: أقطاب الامتياز السياحية (POT) وقرى الامتياز السياحية (VTE)

- المجلد 4: إنجاز م.ت.ت.س (SDAT 2030)، المخطط العملي

- المجلد 5: المشاريع السياحية ذات الأولوية

- المجلد 6: خلاصة عامة ل م.ت.ت.س (SDAT 2030)

يساهم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) في التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى

(الميزان التجاري والمدفوعات، الجباية والميزانية)، وذلك بتفعيل الآثار المحفزة على التوازنات الكبرى والآثار

المرتبة عنها على القطاعات الأخرى⁴ (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية والري، الصناعة والخدمات).

- ويستهدف تسهيل بروز سياسة حقيقية للتنمية السياحية المستدامة، وترقية اقتصاد بديل محل المحروقات.

- تتمين صورة الجزائر.

- تتمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري.

- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة.

ويعتمد هذا الميثاق على إرادة سياسية قوية تتمثل في⁵:

1- أعمال ملموسة من شأنها إنارة الطريق في آفاق 2030.

2- إدارة عصرية للتسيير والضبط.

3- استراتيجيات للتنمية لآفاق 2030 مدعومة من طرف الفاعلين في السياح

¹Ministere de l'Amenagement du Territoire, de l'environnement et du tourisme, shema directeur d'amenagement touristique<<SDAT 2030>> livre 1, Janvier 2008, P4.

²Op.cit

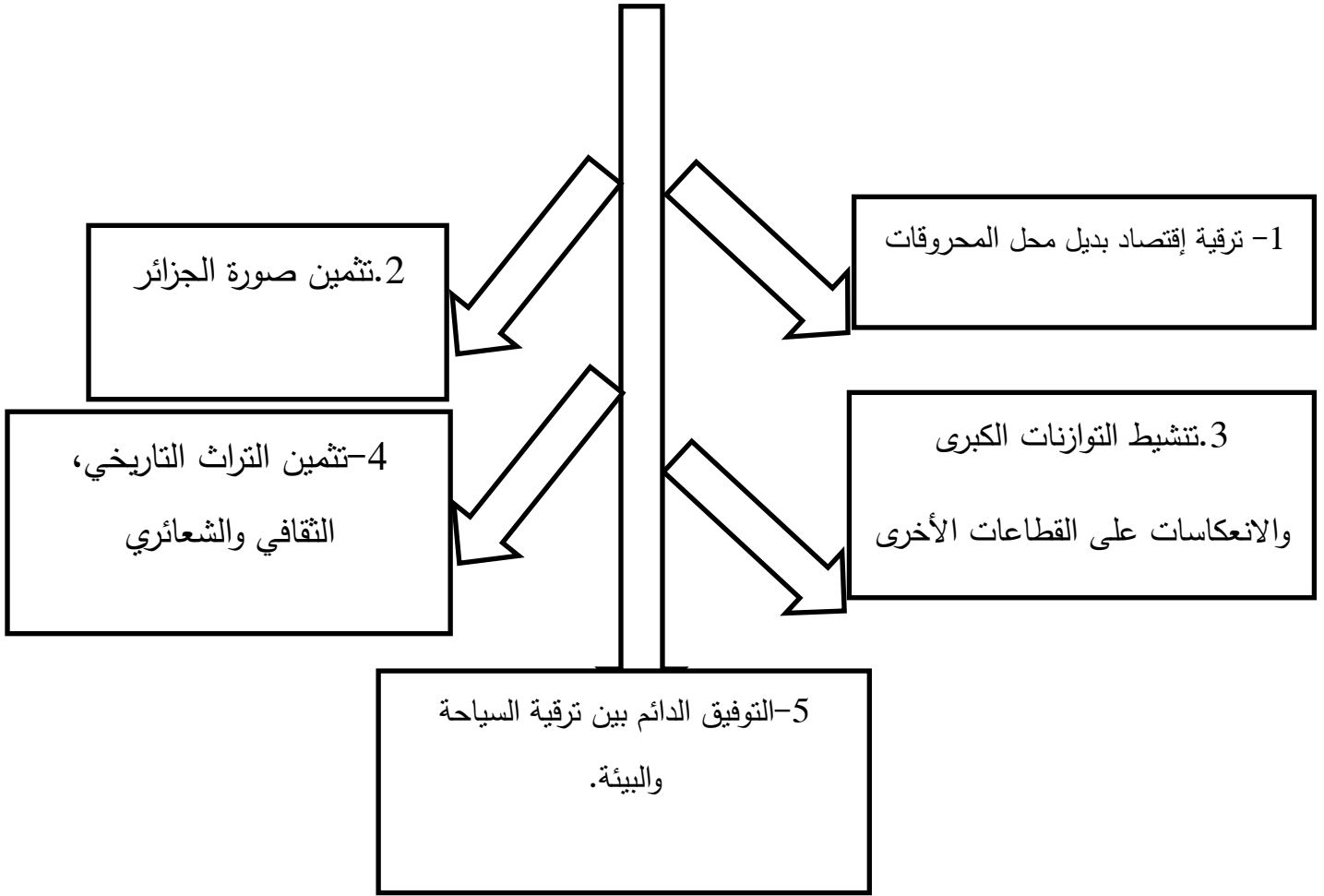
³ وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)، الكتاب 1، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص5.

⁴ نفس المرجع، ص26.

⁵ وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المرجع السابق، ص26.

وفيما يلي أهم أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030):

الشكل رقم (03): يمثل الاهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030.



المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)، الكتاب 1، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص24.

ثانيا: خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: الأهداف المادية والنقدية (2030):

يحدد هذا المخطط الأهداف المادية ويرتكز على أهداف نقدية للمرحلة الأولى 2008-2015، وهو يهدف هذا المخطط إلى تلبية الطلب الدولي والوطني الذي سيزيد عن 11 مليون سائح في أفاق 2025، وهذه الأهداف مبرمجة كما يلي¹:

1- الأهداف المادية للمرحلة الأولى (2008-2015):

عدد الأسرة التجارية المطلوب توفيرها، وعلى سبيل المثال ومن اجل استقبال 6.5 مليون سائح في ظروف جيدة، تمتلك تونس 220000 سرير تجاري، إن هدف الجزائر في أفاق 2015 (الذي كان

¹Ministere de l'Amenagement du Territoire, de l'environnement et du tourisme, shema directeur d'amenagement touristique (SDAT 2030) livre 2, janvier 2008, p17

مبرمجا)، هو استقبال 2.5 مليون سائح، وباحترام نفس نسب (Ratio) الجيران فهي تحتاج لـ75000 سرير من النوعية الجيدة.

وكان هدف الأقطاب ذات الأولوية هو ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع، أي 40.000 سرير بمقاس دولي منها 30.000 من الطراز الرفيع في المدى القصير جدا و10.000 سرير إضافي في المدى المتوسط، وخلق 400.000 منصب شغل (بشكل مباشرة وغير مباشر) و91.600 مقعد بيداغوجي.

2- الأهداف النقدية للمرحلة الأولى (2008-2015):

قدر الاستثمار العمومي والخاص للفترة (2008-2015) بـ 2.5 مليار دولار وقد وزع بين الهياكل المادية وغير المادية (الهياكل، الطبيعة، الاتصال). بـ60.000 دولار لكل سرير يوضع (بكل الترتيبات)، و55.000 دولار في استثمارات مادية و5000 دولار في استثمارات غير مادية.

ومن أجل توفير 40.000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2.5 مليار دولار على مدى 07 سنوات (آفاق 2025) أي 350 مليون دولار سنويا.

وفيما يلي بيان خطة الأعمال بالأرقام وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (16): خطة الأعمال بالأرقام: مضاعفة قدرات الجزائر مرتين.

السنة	2007	2015
عدد السواح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84.869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	1.7%	3% مقدرة
إيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
مناصب الشغل	200.000	400.000 (مباشر وغير مباشر)
التكوين: مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتنمية السياحية (SDAT 2030)، الكتاب 2، جانفي 2008، ص:18.

من بيانات الجدول أعلاه، ووفق خطة الأعمال المبرمجة للقطاع السياحي نهاية 2015 توقع وصول عدد السياح إلى ما يقارب 2.5 مليون سائح، وتحقيق إيرادات متوقعة ما بين 1500 إلى 2000 مليون دولار، وخلق المزيد من فرص العمل.

ثالثا: الأقطاب السياحية السبعة للامتياز (POT):

من بين أهداف هذا المخطط تحقيق تحول الجزائر إلى بلد سياحي، وذلك عن طريق إنشاء أقطاب سياحية قوية للامتياز معترف بها كنموذج من طرف السوق السياحية الدولية، والمساهمة بطريقة فعالة في تشكيل الصورة السياحية للجزائر مستدامة، تنافسية، مبدعة، أصلية ونوعية....

فالقطب السياحي هو توليفة في فضاء جغرافي معين للقرى السياحية للامتياز (تجهيزات، إيواء وترفيه) والأنشطة السياحية والمسارات السياحية بالتنسيق مع مشروع للتنمية الإقليمية، وهذه الأقطاب السياحي السبعة للامتياز هي كالتالي¹:

1-القطب السياحي للامتياز شمال شرق (POT.N.E): ويضم عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تيسة.

2-القطب السياحي للامتياز شمال وسط (POT.N.C): ويضم: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدينة، البويرة، تيزي وزو، بجاية.

3-القطب السياحي للامتياز شمال غرب (POT.N.O): مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان.

4-القطب السياحي للامتياز جنوب شرق (POT.S.E): الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعية.

5-القطب السياحي للامتياز جنوب غرب (POT.S.O): توات القرارة، طرق القصور، أدرار، تميمون وشار.

6-القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (POT.G.S): طاسيلي ناچر، إيليزي، جانت...

7-القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير: الهقار، تمنراست.

رابعا: مشاريع الاستثمارات السياحية ذات الأولوية (2008-2015):

تؤسس المشاريع السياحية ذات الأولوية ابتداء من 2008 للتحول السياحي للجزائر، وبمشاركة كل الأطراف الفاعلة ممثلة في الدولة، الجماعات المحلية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مهني القطاع العمومي والخاص ومجمل القطاعات الاقتصادية وكذلك الجمعيات²، وهذه المشاريع السياحية والتي تنتمي للأقطاب السياحية للامتياز (POT) والقرى السياحية الأولى للامتياز (VTE) المتكاملة بصفتها مشاريع ذات أولوية وطنية سياحية.

¹Ministere de l'amenagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, shema directeur d'amenagement touristique (SDAT 2030) livre 3, janvier 2008, p06.

²Ministere de l'amenagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, shema directeur d'amenagement touristique (SDAT 2030) livre 5, janvier 2008, p04.

وهذه المشاريع هي عبارة عن فنادق جديدة والتي انطلقت أو بصدد الشروع فيها وهي كما يلي¹:

1-فنادق الشبكة: وتضم 11 فندقا بطاقة استيعاب تقدر بـ3697 سرير.

2-فنادق فخمة: وتضم 05 فنادق بطاقة استيعاب تقدر بـ1354 سرير.

3-فنادق معيارية: وتضم 204 فندق بطاقة استيعاب تقدر بـ20355 سرير.

أي مجموع الفنادق بكل أنواعها يضم 220 فندق وبـ25406 سرير. والتي شرع في انجازها أو بصدد

الانجاز، استجابة لطلب الزبائن الوطنيين والدوليين الذين يشترطون منتجات عالية النوعية.

وتم اطلاق 80 مشروع سياحي في ستة (6) أقطاب سياحية للامتياز 5986 سرير و8000 منصب عمل

في الأفاق:

جدول رقم (17): عدد المشاريع السياحية بالأقطاب السياحية للامتياز

الأقطاب السياحية للامتياز	عدد المشاريع
شمال شرق	23
شمال وسط	32
شمال غرب	18
جنوب غرب (الواحات)	04
الجنوب الكبير (توات- القرارة)	02
الجنوب الكبير (الأهقار)	01
الجنوب الكبير (الطاسيلي)	00
المجموع	80

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAt 2030)، الكتاب 5، جانفي 2008، ص06.

وأما بخصوص مشاريع القرى السياحية للامتياز والتي ذكرناها سابقا، فهي موزعة على كامل التراب

الوطني وعددها 23 قرية سياحية مع تحديد الأراضيات الجديدة المتكاملة والمخصصة للتوسع السياحي وهذه

القرى موزعة كالتالي²:

¹Ministere de l'amenagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, shema directeur d'amenagement touristique (SDAT 2030) livre 4, janvier 2008, p15-16.

²Op cit.

جدول رقم (18): عدد القرى والأسرة بالأقطاب السياحية للامتياز

عدد الأسرة	عدد القرى السياحية	القطب السياحي للامتياز
7378	02	القطب السياحي شمال شرق
39849	11	القطب السياحي شمال وسط
6852	03	القطب السياحي شمال غرب
54079	16	المجموع

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)، الكتاب 5، ص 6

وأما فيما يخص الحظائر الايكولوجية والسياحية بالأقطاب السياحية فهي كما يلي:

جدول رقم (19): عدد أسرة الحظائر الإيكولوجية والسياحية بالأقطاب السياحية للامتياز

عدد الأسرة	عدد الحظائر الايكولوجية	القطب السياحي للامتياز
1000	01	القطب السياحي شمال وسط
/	01	القطب السياحي شمال غرب
/	01	القطب السياحي شمال شرق
1000	03	المجموع

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)، الكتاب 5، ص 6

عند تحليلنا لبيانات الجدول أعلاه، نلاحظ نقص في عدد الحظائر الايكولوجية و السياحية بأغلبية الأقطاب السياحية للامتياز، و كذا عدد المشاريع السياحية الخاصة بالحظائر الايكولوجية و خاصة عدد الأسرة للتكفل بالسياح وذلك راجع لعدم الاهتمام الجوهري بهذا المجال من طرف الدولة.

خامسا: حجم الاستثمارات السياحية المبرمجة للفترة (2000-2018):

منذ بداية سنة 2000، شهدت الجزائر تسجيل عدة مشاريع تخص جل القطاعات الاقتصادية، وخصت لذلك المبالغ الضخمة لتنمية تلك القطاعات الإستراتيجية، وكان من بين هاته القطاعات، القطاع السياحي حيث شهد تطور في حجم المشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2002-2017) بوتيرة ضعيفة مقارنة بالاستثمارات الأخرى وفيما يلي تطور حجم المشاريع الاستثمارية السياحية وكذا المبالغ المرصدة للقطاع السياحي خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (20) تطور حجم الاستثمارات حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة (2002-2017):

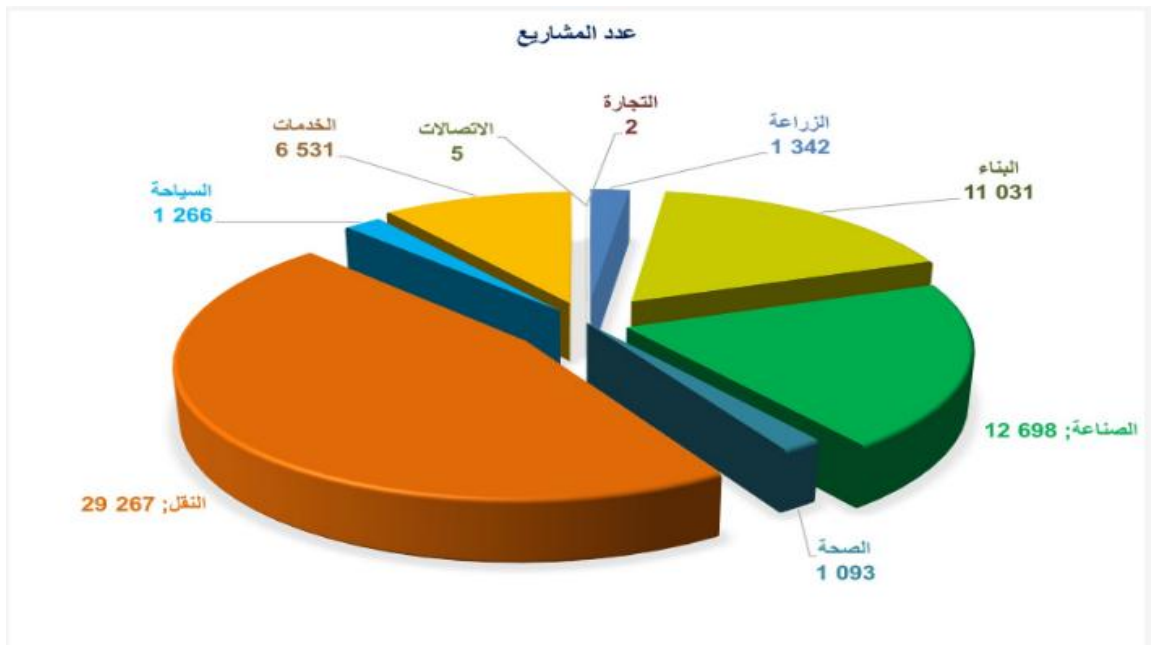
قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 342	2,12%	260 750	1,82%	55 240	4,49%
البناء	11 031	17,44%	1 331 679	9,31%	242 428	19,68%
الصناعة	12 698	20,08%	8 373 763	58,56%	538 558	43,73%
الصحة	1 093	1,73%	221 383	1,55%	25 968	2,11%
النقل	29 267	46,28%	1 164 966	8,15%	158 780	12,89%
السياحة	1 266	2,00%	1 228 830	8,59%	77 158	6,26%
الخدمات	6 531	10,33%	1 272 057	8,90%	125 014	10,15%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,08%	4 100	0,33%
الاتصالات	5	0,01%	436 322	3,05%	4 348	0,35%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع: andi.dz

تاريخ الاطلاع: 2019/12/28، سا: 20:00.

وتترجم الجدول أعلاه في الشكل التالي:

الشكل: رقم (04) تطوير حجم الاستثمارات حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2002-2017.



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع: andi.dz

تاريخ الاطلاع: 2019/12/28، سا: 20:00.

يتبين من الجدول أعلاه، أن حجم مبالغ الاستثمارات المرصدة للقطاع السياحي للفترة (2002-2017) تمثل ما قيمته 1.228.830.00 مليون دج، وهو ما يمثل ما نسبته 8.59% من المبلغ الكلي المخصص للاستثمار في هذه الفترة، والمقدر بـ 14.300.664 مليون دج، وإذا ما قورن لما كان يخصص للقطاع السياحي ضمن الخطط التنموية السابقة والتي كانت السياحة تحتل ذيل الترتيب القطاعات فيما يخص المبالغ الاستثمارية، نلاحظ في هذه الفترة تطور وزيادة في حجم المبالغ الاستثمارية للقطاع السياحي ولكن ليس بالزيادة الكبيرة مثل ما خصص دائما للقطاع الصناعي وبدرجة اقل قطاع البناء.

المطلب الثالث: الاستثمار السياحي والسياحة في الجزائر للفترة (2000-2018):

نسعى من خلال هذا المطلب لمحاولة تقييم واقع السياحة في الجزائر، وذلك من خلال تطور عدد السياح في الجزائر للفترة (2000-2018)، وأما فيما يخص واقع الاستثمار السياحي وذلك من خلال طاقة الإيواء الفندقي وكذا تقييم حالة مناطق التوسع السياحي على المستوى الوطني وكذلك حالة تطور المشاريع السياحية للفترة (2000-2018).

أولا: تطور قدرات الإيواء السياحي:

تمثل قدرات الإيواء إمكانية البلد على استيعاب السياح، ومدى رضا السائح على نوعية الخدمة المقدمة له.

وسعت الجزائر منذ الاستقلال على الدفع قدما نحو المزيد من الاستثمارات السياحية وذلك لتدعيم قطاع السياحة بكل الامكانيات، وخاصة قدرات الايواء لاستقبال المزيد من السياح، حيث ورثت الجزائر قدرات فندقية تقدر بـ 5922 سريرا بعد الاستقلال مباشرة، وفي عام 1985 بلغ إجمالي السعة الفندقية بـ 39213 سريرا، وأما في عام 1999 سجلت الحظيرة الفندقية 66902 سريرا ليصل إلى 119155 سريرا في نهاية عام 2018¹، وسوف نقوم بتحليل طاقات الإيواء السياحي بالجزائر وفق تطور عدد الفنادق والفنادق المصنفة وحسب الطبيعة القانونية للفنادق سواء كانت تابعة للقطاع العمومي أو الخاص أو التي تابعة للجماعات المحلية.

¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، عرض للإحصائيات متاح على الموقع:

يوم 2019/12/29، سا: 18:30.

1- تطور عدد الفنادق والأسرة للفترة (2000-2018):

والجدول التالي يوضح تطور الحظيرة الفندقية في الجزائر لكل الاصناف للفترة (2000-2018) وهي

كما يلي:

الجدول رقم (21): تطور الحظيرة الفندقية في الجزائر للفترة (2000-2018)

السنة	عدد الفنادق	معدل النمو %	عدد الأسرة	معدل النمو %
2000	827	/	76042	/
2001	927	12.09	72485	-4.67
2002	935	0.86	73548	1.46
2003	1042	11.44	77473	5.33
2004	1057	1.43	82034	5.88
2005	1105	4.54	83895	2.27
2006	1134	2.62	84869	1.16
2007	1140	0.53	85000	0.15
2008	1147	0.61	85876	1.03
2009	1151	0.34	86383	0.60
2010	1152	0.08	92377	6.94
2011	1184	2.77	92737	0.39
2012	1155	-2.45	96898	4.48
2013	1176	1.81	98804	1.96
2014	1185	0.76	99605	0.81
2015	1195	0.84	102244	2.65
2016	1231	3.01	107420	5.06
2017	1289	4.71	112264	4.51
2018	---		119155	6.14

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات:

-الديوان الوطني للإحصائيات متاح على الموقع: 2019/12/29، سا: 21:30

الإحصائيات الاقتصادية، قطاع السياحة: 21. ons.dz/spip.php?rubrique21.

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المقومات الأساسية للسياحة، عرض للإحصائيات.

متاح على الموقع: 2019/12/29، سا: 21.27.

https://www.Mta.gov.dz/?page_id=7253&lang=ar#first_bloc

من خلال بيانات الجدول أعلاه، يتبين لنا أن هناك تطور في عدد الفنادق المنجزة على المستوى الوطني سواء أن كانت هذه الفنادق مصنفة أو ذات طابع قانوني أو حسب المنتج السياحي، فبعد أن كانت تقدر بـ 827 فندقا سنة 2000 أصبحت سنة 2017 تقدر بـ 1289 فندقا. أي بزيادة تقدر بـ 462 فندقا بنسبة 55.86% وهي زيادة ليست بالمشجعة لاستقطاب السياح الأجانب والمحليين وإذا ما قورنت بحجم الموارد والإمكانيات السياحية الهائلة التي تمتلكها الجزائر ونفس الشيء بالنسبة لتطور طاقة الإيواء، فبعد ان كانت تقدر بـ 76042 سريرا سنة 2000، أصبحت تقدر بـ 119155 سريرا سنة 2018، أي بزيادة تقدر بـ 43113 سريرا وبنسبة نمو تقدر بـ 56.70%. ونفس الحال إذا قارنا هذا التطور في قدرة الإيواء السياحي لدى الجزائر مع كلا من تونس والمغرب فنجد أنه هناك تأخر كبير بيننا وبينهم، فنجد مثلا أن المغرب وصل إلى انجاز 268800 سريرا سنة 2019، وتونس وصلت إلى انجاز 235018 سريرا سنة 2016، لم نتمكن نحن من تجاوز الـ 119155 سريرا سنة 2018، وهذا يدل على أن القطاع السياحي في الجزائر مازال قطاع هامشيا رغم كل الثروات السياحية وكل البرامج والخطط التنموية السياحية التي وضعت سابقا والخطط السارية المفعول لحد الآن (المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030)، أنظر الملاحق رقم (1) و (2) اللذان يوضحان طاقة الإيواء السياحي لكلا من المغرب وتونس للفترة (2012-2019)

2- تطور طاقات الإيواء السياحي حسب التصنيف (الدرجات) بمعيار عدد الأسرة للفترة (2000-2018):
 حسب المنظمة العالمية للسياحة فإن الفنادق تصنف غالبا إلى ستة (06) درجات حسب نوع الخدمات المقدمة على مستوى الفنادق، وبالنسبة للجزائر فإن أكثر درجة في التصنيف هي الدرجة الخامسة (05) والدرجة السادسة (06) غير مصنفة، والجدول التالي يوضح ذلك وفق ما يلي:
 جدول رقم(22): توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف (الدرجات) بمعيار عدد الأسرة للفترة (2000-2018):

السنوات	فندق*5	فندق*4	فندق*3	فندق*2	فندق*1	غير مصنفة	إجمالي
2000	6200	5100	30330	5190	3322	27100	77242
2001	4832	3621	15808	5331	2165	40728	72485
2002	6000	2975	11717	3338	2033	47485	73548
2003	4212	5424	14740	3757	4959	44381	77473
2004	4590	3383	14857	5415	2315	51474	82034
2005	4590	3383	14807	5800	2315	53000	83895
2006	5455	3743	11225	5843	2378	56225	84869
2007	5455	3743	11225	5843	2378	56356	85000
2008	5455	3743	11601	5843	2378	56856	85876
2009	5455	3950	11700	6044	2378	56856	86383
2010	3948	3560	14090	8070	3804	58905	92377
2011	4948	3750	13180	8070	3804	58985	92737
2012	4242	1600	5775	4605	8401	72269	96898
2013	4242	1600	5775	4605	10639	71943	98804
2014	4242	1800	5829	4605	10639	72490	99605
2015	4242	1800	5829	4605	11295	74473	102244
2016	6734	2810	7045	4425	11295	75111	107420
2017	6734	4508	5678	4565	11335	72444	112264
2018	6734	4776	5886	5185	11684	84890	119155

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات:

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية، (2000-2018)

-الديوان الوطني للإحصاء ONS

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه، أن توزيع طاقات الإيواء السياحي حسب درجة التصنيف تتركز أساسا في الفنادق الغير مصنفة وبنسبة 71.24% من إجمالي طاقات الإيواء المسجلة

سنة 2018، وهو لا يتماشى مع العولمة السياحية والطلب الدولي والداخلي على جودة ونوعية الفنادق السياحية .

3-تطور قدرة الإيواء حسب الطابع القانوني للفترة (2000-2018): في هذا النوع من الإيواء توجد ثلاثة أشكال وهي كالتالي:

أ-القطاع العمومي: وهي الفنادق التي تعود ملكيتها للدولة¹، وتتبع مراحل تطورها لفترة الدراسة 2000-2018 حيث كان عدد الأسرة التابعة لهذا القطاع سنة 2003 تقدر ب 25650 سريرا ثم أخذ في الانخفاض ليصل سنة 2009 إلى 17955 سرير فقط، وهذا الانخفاض راجع إلى سياسة الخوصصة التي انتهجتها الجزائر وبالأخص القطاع السياحي، ثم عاودا بالارتفاع ولو بنسبة ضئيلة جدا حيث وصل العدد إلى حوالي 18657 سرير سنة 2018 نتيجة بعض الاستثمارات العمومية التي تعد على الأصابع وخاصة تهيئة وترميم بعض الفنادق لدخولها حيز الاستغلال السياحي .

ب-القطاع الخاص: وهي طاقات الإيواء التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص²، حيث شهدت هذه الأخيرة تطورا ملحوظا وقدرت سنة 2003 بحوالي 47140 سرير، لتشهد بعد ذلك نموا متزايدا لتصل إلى 67563 سرير سنة 2009 أي بمعدل زيادة قدره 43.32%، وتتواصل على هذا النحو من الزيادة لتبلغ 93992 سرير سنة 2018 أي بمعدل زيادة قدره 39.11%، وهذه الزيادة في قدرة الإيواء السياحي للقطاع الخاص راجع إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الخاصة في القطاع السياحي و تسهيلات الدولة في هذا المجال.

ج-الجماعات المحلية: وهي الفنادق المختلفة التابعة إلى الولايات، الدوائر، البلديات وتمثل النسبة الأصغر من بين الأشكال الثلاثة³، حيث قدرت سنة 2003 بحوالي 4683 سرير وتشهد هي الأخرى انخفاضا مستمرا لتصل إلى 3176 سرير سنة 2009 إي بنسبة انخفاض تقدر ب 32.18%- وهذا راجع إلى سياسة الخوصصة في تلك الفترة ، ولتشهد ارتفاعا متواصلا لتبلغ سنة 2018 حوالي 6506 سرير إي بنسبة زيادة تقدر ب 104.84% وهذا راجع إلى ارتفاع حجم الاستثمارات في الفندقية السياحية التابعة للجماعات المحلية في الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2018 .

¹ زهير بوعكريف، التسويق السياحي و دوره في تفعيل قطاع السياحة-دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم التجارية،

جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر ، الموسم 2011/2012، ص 164

² نفس المرجع، ص 164

³ نفس المرجع، ص 165

جدول رقم(23): توزيع طاقات الإيواء حسب الطابع القانوني للفترة (2000-2018):

السنة	2003	2008	2009	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عمومي	25650	22226	17955	18613	18613	18613	18613	18613	18613	18657
خاص	47140	61000	67563	72407	74313	74744	77383	82301	87145	93992
الجماعات المحلية أو المختلطة	4683	2650	3176	5878	5878	6248	6248	6506	6506	6506
المجموع	77473	85876	88694	96898	98804	99605	10224	107420	112264	119155

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات:

-وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة و الصناعة التقليدية (2012-2018)
-الديوان الوطني للإحصائيات.

عند تحليلنا لبيانات جدول أعلاه نلاحظ أن طاقات الإيواء الخاصة بالقطاع العمومي شهدت تراجع في عدد الأسرة، وتذبذب بين الانخفاض و الارتفاع في عدد الأسرة التابعة للجماعات المحلية، و أما فيما يخص القطاع الخاص شهد ارتفاع في عدد الأسرة خلال فترة الدراسة وذلك راجع لفتح المجال للخواص للاستثمار في القطاع السياحي و انسحاب الدولة تدريجيا من هذا المجال .

ثانيا: التدفقات السياحية إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2018):

نقصد بالتدفقات السياحية التميز بين نوعين من الحركة السياحية، فالنوع الأول الحركة السياحية القادمة إلى الجزائر و النوع الثاني ما يسمى بالسياحة العكسية إي الجزائريين المتوجهين إلى الخارج .
1-دخول السواح إلى الجزائر: في السنوات الأخيرة تزايد عدد السواح الوافدين إلى الجزائر بعد سنة 2000 وذلك بعد توفر الأمن و الاستقرار في عموم الجزائر، و الجدول التالي يوضح ذلك كما يلي:

الجدول رقم (24): تطور توافد السياح الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج للفترة (2000-2018):

السنة	عدد السياح الأجانب	معدل النمو %	عدد السياح الجزائريين المقيمين بالخارج	معدل النمو %	إجمالي السياح	معدل النمو %
2000	175538	24.6	690446	13.6	865984	15.7
2001	196229	11.8	705187	2.1	901416	4.1
2002	251145	27.9	736915	4.5	988016	9.6
2003	304914	21.4	861373	16.9	1166287	18
2004	368662	20.9	865157	0.4	1233719	5.8
2005	441206	19.7	1001884	15.8	1443090	16.9
2006	478356	8.4	1159224	15.7	1637582	13.5

6.4	1743084	6.3	1231896	6.9	511188	2007
1.6	1771749	-1.4	1215052	8.9	55697	2008
8.5	1921506	3.3	1255696	19.6	665810	2009
7.8	2070496	12.7	1415509	1.6	65487	2010
15.7	2394887	5.5	1493245	37.7	901642	2011
9.9	2634056	10.6	1652101	8.9	981955	2012
3.7	2732731	7.1	1768578	-1.8	964153	2013
-15.7	2301373	23	1361248	-2.5	940125	2014
-25.7	1709994	53.9	626873	15.2	1083121	2015
19.26	2039444	14.33	716732	22.12	1322712	2016
20.16	2450785	3.58	742410	29.15	1708375	2017
8.41	2657113	-14.01	638360	18.16	2018753	2018

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات التالية:

- قاضي نجاه، حنان بلال، القطاع السياحي في الجزائر من خلال مؤشري الطاقة الفندقية و التدفقات السياحية خلال الفترة 2000-2015 ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد الاقتصادي، 02/33، ص 20
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2013 .
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2014.
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2015-2018

عند تحليلنا لبيانات الجدول أعلاه، شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في عدد السياح (تدفق سياحي) وذلك منذ سنة 2000 حيث كان عدد السياح يقدر بـ865984 سائح واستمر في التزايد إلى غاية نهاية سنة 2013 بـ2732731 سائح إي بمعدل نمو قدره 215.56% ، ولكن ونظرا للازمة الاقتصادية العالمية التي ضربت العالم بداية من سنة 2014 وكذا تدهور الأوضاع الأمنية لدى دول الساحل الإفريقي مثل مالي والنيجر وكذلك ليبيا الشقيقة، شهدت هذه الفترة تناقصا في عدد السياح الأجانب في الجزائر ليصل العدد الإجمالي للسواح إلى 1709994 سائح سنة 2015، وبداية من سنة 2016 شهدت الجزائر مرة أخرى تطورا ملحوظا في عدد السياح ليصل العدد إلى 2657113 سائح سنة 2018.

وما يلاحظ كذلك في هذا الإطار، وضمن تطبيق خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وخاصة فيما يخص تحقيق الأهداف المادية للمرحلة الأولى (2008-2015) أي توقعات استقبال الجزائر ما يقارب 2.5 مليون سائح سنة 2015، لم تحقق هذه المرحلة أهدافها بالكامل وخاصة في جانب تعداد السياح، حيث وصل عدد السياح الوافدين إلى الجزائر في هذه السنة (2015) حوالي 1709994 سائحا وهو رقم بعيد عن المتوقع.

وبالمقارنة مع دول الجوار مثلا، نجد الجزائر مازالت متأخرة عن الركب في القطاع السياحي وخاصة في استقبال السياح، فمثلا المغرب الشقيق استقبل 9.5 مليون سائح خلال 9 أشهر الأولى من سنة 2019¹، وكذلك دولة تونس الشقيقة، حيث استقبلت حوالي 4.3 مليون سائح خلال الـ9 اشهر الاولى من سنة 2016²، وكل هذه الارقام تدل أن الجزائر مازالت متأخرة في هذا الجانب.

ومما تجدر الإشارة إليه وهو يصب في صالح ترقية السياحة بالجزائر، أن سنة 2018 تعتبر سنة الديناميكية الجديدة للسياحة في الجزائر، وذلك من خلال استقبالها 2 مليون سائح اجنبي من مجمل السياح الذين توافدوا على الجزائر والمقدين بـ2.6 مليون، وأن هذا التوافد من أجل الاسترخاء والترفيه أي من أجل السياحة البحتة، وبنسبة 90.95% من مجمل الـ2 مليون سائح، والشكل التالي يوضح تطور عدد السواح الأجانب في الجزائر لسنوات 1988-1998-2008-2018

الشكل رقم(05): تطور عدد السواح الأجانب لسنوات 1988-1998-2008-2018:



المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، ملخص إحصائيات التدفقات السياحية لسنة 2018، جانفي 2019، ص6.

وأما فيما يخص البلدان الرئيسية المصدرة للسياح إلى الجزائر سنة 2018 فتتصدر القائمة تونس بـ1261411 سائح والرتبة الثانية تأتي فرنسا بـ221707 سائح، والجدول التالي يوضح أهم البلدان المصدرة للسياح إلى الجزائر سنة 2018 وذلك كما يلي:

¹ مرصد السياحة متاح على الموقع: يوم: 2020/01/01، سا: 18:20.

2m.ma/ar/news/20190813-2019

² وزارة السياحة التونسية، السياحة في أرقام، إحصائيات 2016، متاح على الموقع:

Tourisme.gov.tn/ar/realisations-et-perspectives/tourisme-en-chiffres.html.

جدول رقم (25): ترتيب عدد السواح الأجانب حسب بلد وفودهم سنة 2018:

البلد	عدد السواح	النسبة%	معدل النمو%
تونس	1261411	62.48	21.56
فرنسا	221707	10.98	11.49
المغرب	80317	3.98	9.87
اسبانيا	53559	2.65	13.84
الصين	41091	2.04	2.91
تركيا	37578	1.86	3.20
إيطاليا	30987	1.53	9.94
مصر	18395	0.91	17.57
موريتانيا	17061	0.85	28.23
ألمانيا	15951	0.79	11.01
بريطانيا	9964	0.49	4.33
المجموع الفرعي	1788056	88.57	18.09
المجموع العام للسواح الأجانب	2018753	100	/

المصدر: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، ملخص إحصائيات التدفقات السياحية لسنة 2018

وتعليقا على الجدول أعلاه، لا تزال البلدان الوافدين التقليديين من السائحين الأجانب في المقدمة لاسيما تونس فرنسا، وأن الزبائن السياحيين من البلدان الوافدة، مثل إيطاليا، اسبانيا و ألمانيا هي دائما وفيه للوجهة السياحية للجزائر، وتمثل أيضا بعض الدول من الوافدين حديثي النشأة خلال السنوات الأخيرة، مراتب بين الدول العشرة الأوائل للسياح الأجانب و بالخصوص الصين و تركيا.

وبالنسبة لتوزيع السياح القادمين إلى الجزائر حسب الغرض من الزيارة خلال سنة 2018 كان كما

يلي¹:

- الاسترخاء والترفيه: 1820600 سائح زاروا الجزائر من أجل الراحة والترفيه، أي بنسبة 90.95% من إجمالي السائحين وبمعدل زيادة يقدر ب 23.82% عن سنة 2017
- الأعمال: 174738 سائح زاروا الجزائر للقيام بأعمال وهو ما يعادل 8.73% من عدد السياح الكلي لسنة 2018، وبمعدل انخفاض تقدر ب 25.08%-

¹ وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، ملخص إحصائيات التدفقات السياحية لسنة 2018

- المهمات: 6323 سائح زاروا الجزائر في إطار مهمة وتمثل 0.32% من مجموع السياح القادمين إلى الجزائر سنة 2018، وقد شهدت زيادة بـ 29.06% بالمقارنة مع سنة 2017 التي سجلت 4899 سائح. والشكل التالي يبين تطور عدد السواح الأجانب حسب سبب الزيارة:
- الشكل رقم (06): تطور عدد السواح الأجانب حسب سبب الزيارة لسنة 2018:



المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، ملخص احصائيات التدفقات السياحية لسنة 2018، جانفي 2019، ص.5

- 2-التدفقات السياحية العكسية: ويقصد بها الجزائريين المتوجهين إلى الخارج، وخاصة دول مثل تونس وفرنسا والمملكة العربية السعودية، أنظر الملاحق رقم (3).

الجدول رقم (26): خروج الجزائريين إلى الخارج حسب المقصد سنة 2018.

البلد المقصد	العدد	%	(%) نسبة النمو
تونس	2 946 100	52,52%	17,02
فرنسا	1 230 844	21,94%	-3,83
العربية السعودية	344 073	6,13%	19,42
تركيا	294 990	5,26%	15,07
اسبانيا	284 988	5,08%	3,64
الامارات	82 377	1,47%	21,41
المغرب	77 986	1,39%	8,29
قطر	60 237	1,07%	16,41
مصر	39 388	0,70%	1,70
كندا	38 968	0,69%	20,88
بريطانيا	34 102	0,61%	14,06
المانيا	29 216	0,52%	3,86
بلجيكا	22 500	0,40%	-3,18
ايطاليا	20 076	0,36%	-53,57
المجموع الفرعي	5 505 844		
المجموع العام	5 609 947	100%	10,90

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، ملخص إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2018، ص 12.

من الجدول أعلاه، نلاحظ ارتفاع وتيرة التدفقات الجزائريين إلى الخارج، وهي مؤشر للزيادة في مستويات المعيشة لمواطنينا من ناحية، وتأكيد انفتاح الجزائريين اتجاه الثقافات الأخرى من أجل اكتشاف وأنشطة الترفيه والرفاهية، من ناحية أخرى، وتعتبر تونس الوجهة السياحية الأولى بالنسبة للجزائريين بتعداد 2946100 مغادر.

ثالثا: وضعية الاستثمار السياحي ومناطق التوسع السياحي في الجزائر:

منذ بداية تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، والذي يركز على بعث مشاريع سياحية متنوعة وبالأخص الفندقية منها وذلك لزيادة قدرة الجزائر على استقبال المزيد من السياح الاجانب وكذا الوطنيين المقيمين في الخارج وذلك في أحسن الظروف الممكنة

1-المشاريع السياحية بالشراكة مع الأجانب: شهدت الجزائر نهضة جديدة في مجال الاستثمار السياحي سواء أن كان هذا الاستثمار شراكة مع أجانب أو يخص المستثمرين المحليين، وخاصة بعد آليات التشجيع والدعم التي قدمتها الدولة في مجال جذب الاستثمار السياحي الاجنبي والمحلي على السواء.

وفيما يلي أهم المشاريع السياحية بالشراكة مع أجانب نهاية سنة 2017.

الجدول رقم (27): مشاريع سياحية بالشراكة مع أجانب نهاية سنة 2017.

الوضعية	الموقع	عدد الأسرة	عدد الوظائف	الكلفة مليار دج	سنة بداية الانجاز
شركة ذات طابع قانوني جزائري منتدى الجزائر شراكة جزائرية اماراتية التطوير العقاري (EMIRAL)	مشروع سياحي منطقة التوسع السياحي موريتي على بعد 100 م (المسافة الى الشاطئ) مشروع سياحي خارج منطقة التوسع السياحي	2004	1500	27.366	2014
شركة ذات طابع قانوني جزائري ترست كومبلاكس بويلدينغ سباتراسنت استايت (الجزائر-الأردن-قطر)	الجزائر باب الزوار	2500	1200	27.122	2014
شركة ذات طابع قانوني جزائري قرية العطل روسيكادا بارك الجزائر-السعودية.	سكيكدة فليفيلة (منطقة التوسع السياحي بن مهدي بلاتان) أكثر من 150م (المسافة من الشاطئ)	1684	1500	7.320	2014
شركة ذات طابع قانوني جزائري سباسيتي مول الجزائر - السعودية	قسنطينة	284	90	3.800	2014
شركة فرميد	الجزائر سيدي فرج	756	750	77000	2015
سارل غيكاردي قلوبال: الجزائر - السعودية للبناء	ورقلة الحجيرة	1104	200	2208 مليون دج	2017
سبا cscec الجزائر - الجزائر - الصين	الدار البيضاء الجزائر	672	256	6001.56 مليون دج	2017
سارك ترك لين تعاون الجزائر-الامارات	باب الزوار	894	400	6519.517 مليون دج	2017

2017	195.500 مليون دج	/	254	بن عكنون	سارك فاردي ليلي تعاون الجزائر - الصين
2017	2000.00 مليون دج	125	236	بجاية	أورل شيفاب بن ادير الياس تعاون الجزائر - السعودية أسيكوم
2017	26.918 مليون دج	500	1082	الجزائر	سارل سابلا
	67655.57 مليون دج	6521	11470	/	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2017، مشاريع سياحية بالشراكة مع أجانب نهاية سنة 2017، ص ص: 34-35.

من خلال تحليلنا لبيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن جل المشاريع السياحية مع الاجانب تتمركز في المدن الساحلية وبالضبط بالجزائر العاصمة، وبصفة أقل مدن مثل سكيكدة وبجاية وقسنطينة، وتكاد تنعدم في بقية المدن الداخلية والجنوب إلا مشروع سياحي واحد وهو في مدينة ورقلة، وبالتالي مزيد من التهميش للولايات الأخرى فيما يخص القطاع السياحي وخلق مزيد من اللاتوازن في التنمية الاقتصادية، ونلاحظ كذلك سيطرة شركات تابعة لدول الخليج العربي لإقامة هذه المشاريع السياحية.

ومن الجدول كذلك أن هذه المشاريع السياحية ستدعم الحظيرة الفندقية بالجزائر بحوالي 11470 سريرا جديدا وخلق ما يقارب 6521 منصب عمل لامتنصاص البطالة في الجزائر من جهة زيادة القدرة الاستيعابية السياحية للجزائر في السنوات المقبلة، وتعتبر سنة 2017 هي السنة التي تزايد بهاعدد المشاريع السياحية بالشراكة مع أجانب بنسبة¹ 60% من مجمل المشاريع السياحية التي استقبلتها الجزائر في السنوات السابقة نتيجة لتطبيق بنود وإجراءات المخطط الوطني للتهيئة السياحية (SDAT) آفاق 2030 في المدى المتوسط.

2-الوضعية الميدانية لإنجاز مشاريع الاستثمارات السياحية للفترة 2015-2018:

من أجل الرقي بالقطاع السياحي الجزائري وتطويره، لابد من انجاز المزيد من المشاريع السياحية هنا وهناك وخاصة مشاريع الإيواء الفندقي وذات المواصفات العالمية والتي تكون في متناول السائح الاجنبي والمحلي على السواء. والتي تقدم أفضل واحسن الخدمات لخدمة وراحة السائح حيثما حل بأرض الوطن.

¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2017، مشاريع سياحية بالشراكة مع أجانب نهاية سنة 2017، ص ص: 34-35.

ولهذا وتطبيقا وتنفيذا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) آفاق 2030 وخاصة بعد انقضاء المرحلة الثانية من هذا المخطط (على المدى المتوسط 2008-2015) ودخول المرحلة الثالثة على المدى الطويل آفاق 2030، كان لابد من تقييم وإعطاء حوصلة واقعية لمدى تقدم مختلف المشاريع السياحية للفترة (2013-2018)، وذلك حسب وطبيعة المشاريع¹.

أ-المشاريع السياحية المنجزة: والجدول التالي يوضح تطور وضعية المشاريع المنجزة للفترة 2013-2018 كما يلي:

الجدول رقم (28):تطور عدد المشاريع السياحية المنجزة للفترة 2013-2018:

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التكلفة 10^9 دج	2562	30.38	10.234	36.01	27.096	
عدد المشاريع	21	76	58	106	107	67
معدل النمو (%)	-	261.90	23.68-	82.76	0.94	37.38-
عدد الأسرة	1793	6377	4241	9843	10162	5773
معدل النمو (%)	-	255.66	33.49-	132.09	3.24	43.19-
عدد العمال	576	2971	1951	5049	4476	2447
معدل النمو (%)	-	415.79	34.33-	158.79	11.35-	45.33-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات:

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية للفترة (2015-2018)، ص18.

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2013، ص28.

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2014، ص32.

بعد التطبيق الفعلي لما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) آفاق 2030، وخاصة في جانب الاستثمار السياحي وتسريع عملية إنجاز المشاريع السياحية الخاصة بالإيواء السياحي عبر كافة أنحاء البلاد، ولتدارك النقص المسجل في هذا الجانب ومن بيانات الجدول أعلاه، يتبين لنا ومنذ سنة 2013 تزايد وتيرة إنجاز المشاريع السياحية حيث شهدت سنة 2013 إنجاز 21 مشروع وبطاقة إيواء تقدر بـ1793

¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية للفترة (2015-2018)، ص18

سرير وخلق ما يقارب 576 منصب عمل، ليقفز عدد المشاريع المنجزة إلى 76 مشروع سنة 2014 وبنسبة نمو 261.90% وبطاقة إيواء 6377 سرير وخلق ما يقارب 2971 منصب عمل، وأما في سنة 2015 شهدت هذه السنة انخفاضا في عدد المشاريع المنجزة قدر بـ58 مشروع وبنسبة نمو تقدر بـ23.68% وبطاقة إيواء 4241 سرير، ومرد هذا الانخفاض إلى تداعيات الأزمة النفطية التي وقعت سنة 2014 وامتداد تداعياتها إلى بقية السنوات اللاحقة، وخاصة في سنة 2018 والتي شهدت هي الأخرى انخفاض في عدد المشاريع المنجزة مقارنة بسنتي 2016 و 2017، وبنسبة نمو تقدر بـ37.38% و بطاقة إيواء 5773 سرير وبنسبة نمو تقدر بـ43.89% وخلق ما يقارب 2447 منصب عمل وبنسبة نمو تقدر بـ45.33- %، وعموما نلاحظ من خلال هذه الفترة هناك تطور مشهود في عدد المشاريع السياحية المنجزة ولكن بصفة متذبذبة ما بين الزيادة و النقصان وعلى الجهات المسؤولة محاولة التسريع من وتيرة إنجاز المزيد من هذه المشاريع للقضاء نهائيا على مشكل الإيواء السياحي بالجزائر.

ب-المشاريع السياحية في طور الإنجاز: والجدول التالي يوضح وضعية المشاريع السياحية والتي هي في طور الإنجاز للفترة 2013-2018.

الجدول رقم (29):تطور عدد المشاريع السياحية التي في طور الانجاز للفترة 2013-2018

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التكلفة 10^9 دج	173893.5	190.344	234.877	276.394	412.26	
عدد المشاريع	377	385	504	584	764	799
معدل النمو (%)	-	2.12	30.90	15.87	30.82	4.58
عدد الأسرة	51570	54884	69138	76670	101772	100866
معدل النمو (%)	-	6.42	25.97	10.89	32.74	0.89-
عدد العمال	28083	25526	28835	32592	44840	41879
معدل النمو (%)	-	9.10-	12.96	13.03	37.58	6.60-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات:

- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، نفس المرجع السابق، ص17.
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، نفس المرجع السابق.
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، نفس المرجع السابق.

من خلال بيانات الجدول أعلاه، ومن المعلوم أن أي مشروع في طور الانجاز سيصبح مشروعاً منجزاً وجاهزاً للاستعمال إن لم تواجهه مشاكل تعترض إكمال انجازه.

وبالمثل في هذه الحالة نلاحظ تزايد وتطور في عدد المشاريع في طور الانجاز خلال الفترة 2013-2018 وهو مكسب مهم للحظيرة الفندقية في الجزائر، حيث وصل عدد المشاريع السياحية في طور الانجاز سنة 2018 ما يقارب 799 مشروع وبطاقة إيواء تقدر بـ 1008666 سريراً. ومن المتوقع ان توظف ما يقارب 41879 منصب عمل على المستوى الوطني وهو رقم مهم بالنسبة للقضاء على البطالة في الجزائر نتيجة هذه المشاريع السياحية.

ج-المشاريع السياحية غير منطلقة:

والجدول التالي يوضح وضعية المشاريع السياحية الغير منطلقة للفترة 2013-2018.

الجدول رقم (30):تطور عدد المشاريع السياحية الغير منطلقة للفترة 2013-2018:

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التكلفة 10^9 دج	65418.5	93.84	240.947	498.139	602.801	
عدد المشاريع	219	296	607	793	928	1163
معدل النمو (%)	-	35.15	105.06	30.64	17.02	25.32
عدد الاسرة	17263	33860	78813	104979	129641	162774
معدل النمو (%)	-	96.14	132.76	33.20	23.49	25.56
عدد العمال	8093	13006	29074	39502	47812	61629
معدل النمو (%)	-	60.70	123.54	35.87	21.04	28.90

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات:

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص18.

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره.

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره.

المشاريع السياحية الغير منطلقة هي تلك المشاريع التي وافقت عليها الوزارة الوصية ولم تنطلق بعد في الانجاز، فمنها مشاريع متحصلة على الموافقة حديثاً وبقيت تنتظر الحصول على رخص البناء. أو متحفظ

عليها، وفي حالات أخرى في إجراءات الحصول على التحويل البنكي (تعقيدات إجراءات الحصول على القروض البنكية)، وفي حالات أخرى المشاكل الإدارية والقضايا الأخرى الخاصة بالمشروع. وعند تحليلنا لبيانات الجدول أعلاه، نلاحظ تزايد عدد المشاريع الغير منطلقة من سنة لأخرى وخاصة الفترة (2013-2018)، حيث وصل عددها سنة 2018، 1163 مشروع غير منطلق بعد إن كان العدد سنة 2013 حوالي 219 مشروع. وعدد الاسرة المتوقع انجازها 162774 سريرا وخلق ما يصبوا الى 61629 منصب عمل، وهي ارقام خيالية إن لم تتدارك السلطات الوصية على القطاع السياحي والتدخل لحل هذه الاشكاليات العالقة لتدعيم القطاع السياحي كما هو مبرمج في المخطط الوطني للتهيئة السياحية (SDAT) آفاق 2030.

د-المشاريع السياحية المتوقفة:

وفيما يلي وضعية المشاريع السياحية المتوقفة للفترة 2013-2018 كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (31):تطور عدد المشاريع السياحية المتوقفة للفترة 2013-2018:

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التكلفة ⁹ دج	23576.7	23.70	27.379	35.512	80.297	
عدد المشاريع	129	104	101	119	147	181
معدل النمو (%)	-	-19.37	-2.88	17.82	23.53	23.13
عدد الاسرة	14017	9123	8591	13397	16985	19745
معدل النمو (%)	-	-34.91	-5.83	55.94	26.78	16.25
عدد العمال	6850	3797	3732	5003	6978	8535
معدل النمو (%)	-	-44.56	-1.71	34.06	39.48	22.31

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات:

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، نفس المرجع السابق، ص17.

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، نفس المرجع السابق.

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، نفس المرجع السابق.

من خلال تحليلنا لبيانات الجدول أعلاه، والمتعلق بتطور المشاريع السياحية المتوقفة، نلاحظ كذلك تزايدها من سنة لأخرى ونفس الاشكال الواقع على المشاريع السياحية الغير منطلقة، حيث نجد في سنة 2018 لوحدها كان العدد حوالي 181 مشروع و19745 سرير والمتوقع أن يوظف حوالي 8535 منصب عمل، وهي أرقام كبيرة تدعو للقلق على أعلى السلطات.

وخاصة أن مشاكل هذه المشاريع المتوقفة كلها تقنية مثل مشاكل في إختيار المقاولات المتخصصة، وكذلك اجراءات إعادة الاستئناف، ومشاكل نتجت عن تجميد المشاريع نتيجة الأزمة المالية.. الخ. ولو قمنا بتحليل هذه البيانات من الجداول السابقة، نجد أن مجموع المشاريع المتوقفة والغير منطلقة في سنة 2018 لوحدها كان حوالي 1344 مشروع وهو عدد مذهل جدا، ولو قارنا هذا العدد مع مجموع المشاريع المنجزة والتي هي في طول الانجاز (866 مشروع)، لوجدنا فارقا واضحا يقدر بـ478 مشروعا، وهو ما يدعو مرة أخرى لتدخل السريع للسلطات المسؤولة عن القطاع السياحي لحل هذه العوائق أمام تقدم إنجاز المشاريع السياحية.

رابعا: وضعية المشاريع السياحية الحموية:

وفيما يلي تطور عدد المشاريع السياحة الحموية للفترة 2012-2018 وفق الجدول التالي:

جدول رقم(32): تطور عدد المشاريع السياحة الحموية للفترة 2012-2018

مشاريع متوقفة	مشاريع في طور الإنجاز	المؤسسات النشطة				العدد		البيان السنة
		مركز العلاج بمياه البحر		مركب حموي		منح استغلال الميــــــــاه الحموية	المنابع الحموية	
		خاصة	عمومية	خاصة	عمومية			
15	10	1	1	7	8	37	202	2012
15	13	1	1	7	8	47	202	2013
11	20	1	1	7	8	48	202	2014
9	25	1	1	10	8	55	282	2015
9	30	1	1	13	8	62	282	2016
16	34	1	2	13	8	74	282	2017
16	37	1	2	15	8	79	282	2018

المصدر:

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، نفس المرجع السابق، ص19.

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، نفس المرجع السابق، ص30.

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، نفس المرجع السابق، ص35.

عند تحليلنا لبيانات الجدول أعلاه والخاص بالاستثمار في مجال السياحة الحموية نلاحظ تزايد في عدد اكتشافات المنابع الحموية في الجزائر من 202 منبع سنة 2012 الى 282 منبع حموي سنة 2015 واستمر هذا العدد لغاية سنة 2018. وعلى مسؤولي القطاع المزيد من الاكتشافات الحموية وتثمينها وخاصة أن الجزائر لها إمكانات كبيرة في هذا الجانب وبالتالي مزيدا من الاستثمارات السياحية في السياحة الحموية، وما يلاحظ كذلك من خلال بيانات الجدول أعلاه ارتفاع في عدد رخص إستغلال المياه الحموية من 37 رخصة سنة 2012 إلى 79 رخصة سنة 2018 إي بفارق 42 رخصة للاستغلال الحموي، مما يدل على أن الدولة ساهمت وشجعت مثل هذه المشاريع، وفتحت باب الاستثمار السياحي الحموي الخاص، حيث لاحظنا تزايد عدد المركبات الحموية الخاصة، من 7 سنة 2012 إلى 15 مركب سنة 2018، ومما يلاحظ كذلك عدم توجه الخواص للاستثمار في مراكز العلاج بمياه البحر حيث ظل العدد ثابتا في حدود مركز واحد طيلة فترة الدراسة، مما يطرح التساؤل حول عدم توجه الخواص للاستثمار لمثل هذه المشاريع، وما يلاحظ كذلك تزايد عدد المشاريع المتوقفة وهو نفس الاشكال المطروح بحددة فيما يخص استثمارات السياحة الفندقية، وهي عراقيل مثل عدم وجود ترخيص البناء (تعديل المخطط) وكذا مصدر التمويل ومشاكل إدارية وبيروقراطية وجب على مسؤوليين القطاع وكل الجهات التي لها صلة بالقطاع السياحي التدخل لرفع هذه العراقيل، وذلك من أجل النهوض وتنمية القطاع السياحي في الجزائر.

خامسا: وضعية تطور تصنيف مناطق التوسع السياحي نهاية 2017:

من أجل النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر وتطبيقا لما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) افاق 2030، وخاصة تدعيم وتشجيع الاستثمار السياحي وضعت مناطق التوسع السياحي وتصنيفها وذلك من أجل اقامة المشاريع السياحية في كامل التراب الوطني، وفيما يلي وضعية تطور تصنيف مناطق التوسع السياحي نهاية سنة 2017 وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (33): وضعية تطور مناطق التوسع السياحي نهاية 2017:

المجموع	العدد	وضعية تطور
225	174	مصنفة بمرسوم تنفيذي رقم 88-232/05/11/1988 إلغاء تصنيف 02 م ت س بمرسوم تنفيذي رقم: 04-398/06/12/2004. تصنيف 02 م ت س * بمرسوم تنفيذي رقم: 09-226/29/06/2009
	31	مصنفة بمرسوم رقم 10-131/29/05/2010

3	مصنفة بمرسوم رقم 16-308/28/11/2016	20	
4	دراسات منتهية	39 منها 24 في طور الإرسال إلى أ ع ح *	
5	في طور الدراسة	64	
6	دراسات غير منطلقة (مجمدة)	50	

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المقومات الأساسية للسياحة.

متاح على الموقع:

Mta.gov.dz/?page_id=7253&lang=ar#amenagement.

يوم: 2020/01/06، سا: 20:00.

م ت س*: مخطط التهيئة السياحية.

ا ع ح*: الأمانة العامة للحكومة.

من خلال بيانات الجدول أعلاه، والذي يمثل تطور تصنيف مناطق التوسع السياحي الوطني نهاية 2017، والذي يبين لنا أن المجموع الكلي لمناطق التوسع السياحي وصل إلى 378 منطقة توسع، وبالمقارنة مع عدد المناطق التوسع السياحي والتي ما زالت غير مصنفة وعددها 153 منطقة توسع سياحي وهو عدد معتبر يقارب نصف العدد الكلي لمناطق التوسع السياحي، مما تدل هذه الأرقام عن بطئ تصنيف مناطق التوسع السياحي في الجزائر وبالتالي مزيد من المعوقات التي تحبط الاستثمار السياحي وعلى السلطات كذلك تدارك هذه النقائص والعراقيل لتنمية القطاع السياحي.

المطلب الرابع: المؤشرات السياحية في الجزائر للفترة (2000-2018):

لتبيان أهمية السياحة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لا بد من التطرق إلى بعض المؤشرات السياحية وخاصة الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة سرد تطورها من سنة لأخرى، وكذلك محاولة التحليل هل أن هذه المؤشرات تساهم في دعم الاقتصاد الوطني أم لا.

أولاً: مؤشر تطور ميزان المدفوعات - بند السفر للفترة: 2000-2018:

ويمكن توضيح ذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (34): تطور ميزان المدفوعات السياحية - بند السفر للفترة 2000-2018:

الوحدة: 1 مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المسافرين	الإيرادات	95.7	99.5	99.6	112.0	178.5	241.20
	النفقات	192.5	193.9	247.7	255.0	340.9	349.2
	الرصيد	-96.8	-94.4	-148.1	-143.0	-162.4	-108.0
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المسافرين	الإيرادات	218.9	324.5	266.4	219.1	208.3	230
	النفقات	376.7	468.6	456.6	574.3	501.7	410
	الرصيد	-157.8	-144.1	-190.2	-355.2	-293.3	-180
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018		
المسافرين	الإيرادات	258	305	209	140.5	250	
	النفقات	611	677	475	580	212.5	
	الرصيد	-353	-372	-266	-439.5	37.5	

المصدر: -الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات

قطاع السياحة، متاح على الموقع يوم 2020/01/07، سا: 19:15 : ons.dz/spip.php?rubrique21

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية، 2015-2018، ص4.

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه أن رصيد ميزان المدفوعات السياحي سالبا في كل سنوات الدراسة، إلا في سنة 2018 جاء موجبا برصيد قدره 37.5 مليون دولار وهذا يدل على أن مقدار العملات التي ينفقها المواطنين في الخارج أعلى من حجم العملات الأجنبية الناتجة عن تدفقات السواح الغير مقيمين ، إي أن الجزائر بلد مصدر للسياح و ليس مستقبلا لهم رغم الإمكانيات و الموارد السياحية الهائلة التي تمتلكها الجزائر، ومن الجدول كذلك نلاحظ ارتفاع النفقات على حساب الإيرادات السياحية يرجع إلى¹:

-إيواء وفنادق ذات طاقات غير كافية وذات نوعية رديئة

-عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر داخليا وخارجيا

- ضعف نوعية المنتجات السياحية

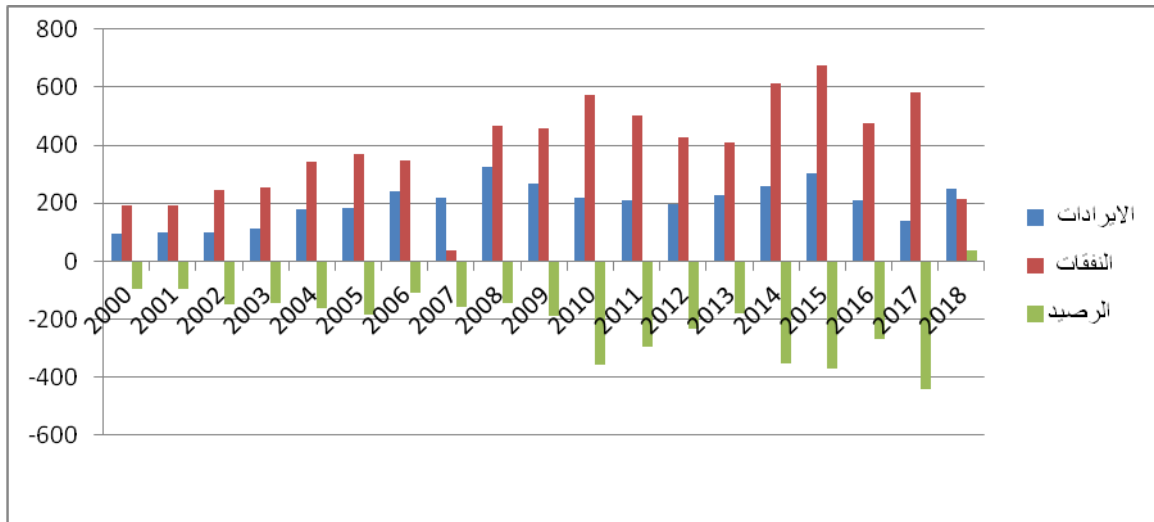
¹ لحسين عبد القادر ، إستراتيجية تنمية المستدامة للقطاع السياحي للجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة لأفاق

2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، الجزائر، العدد02، 2012، ص 176

- غياب الأمن والطلب السياحي

- خدمات مرتفعة السعر بالنسبة للسكان المحليين وذات نوعية أقل مقارنة بدول الجوار خاصة تونس كل هذه العوامل أدت إلى نفور السياح المحليين وعدم قدوم السياح الأجانب، مما أدى ذلك إلى اختلال الميزان السياحي للجزائر مما يؤثر بصفة مؤكدة على ميزان المدفوعات الجزائريين. والعمل كذلك على تحسين جودة الخدمات السياحية والرقى بها لجذب السواح الاجانب وارضاء السواح المحليين. والتطبيق الصارم لما جاء في بنود واستراتيجية المخطط الوطني للتهيئة السياحية (SDAT) آفاق 2030.

والشكل التالي يوضح تطور ميزان المدفوعات السياحية للفترة 2000/2018
الشكل رقم (07): تطور ميزان المدفوعات السياحية - بند السفر للفترة 2000-2018:



المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الجدول أعلاه.

ثانيا: مؤشر التشغيل:

تعتبر السياحة من القطاعات المتكاملة والمتراصة مع جل القطاعات الأخرى الانتاجية والخدماتية، وأن أي زيادة في الاستثمارات السياحية سيؤدي ذلك الى خلق فرص عمل جديدة بطريقة مباشرة وغير مباشرة في القطاع السياحي وباقي القطاعات الأخرى المرتبطة بالسياحة. وفي الجزائر فإن جل الاستثمارات الحالية للسياحة هي في الفنادق وبعض العمالة التي يوفرها قطاع الصناعة التقليدية.

والجدول الموالي يبين تطور عدد العمال في القطاع السياحي فرع فنادق، المقاهي، المطاعم خلال الفترة (2000-2018):

الجدول رقم (35): عدد العمال في القطاع السياحي فرع فنادق، المقاهي، المطاعم خلال الفترة (2000-2018):

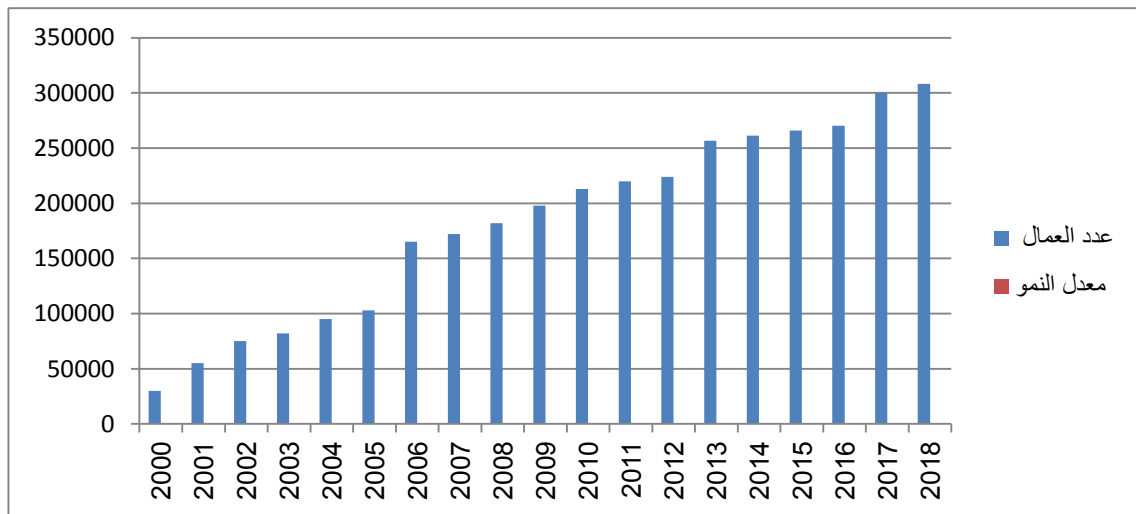
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد العمال	30000	55000	75000	82000	95000	103000	165000	172000
معدل النمو	0	2.58	2.69	1.70	1.50	1.20	6.10	1.58
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد العمال	182000	198000	213000	220000	224028	256775	261289	265803
معدل النمو	1.40	1.02	7.58	3.29	1.83	14.62	1.76	1.73
السنوات	2016	2017	2018					
عدد العمال	270317	300000	308027					
معدل النمو	1.70	10.98	2.67					

المصدر: -وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية 2015-2018 ص06.
-سليمة طابيبية، وآخرون، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات، المعوقات، وسبل النهوض، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر، جامعة باجي مختار، عنابة، يوم 29 و30 سبتمبر 2017، ص09.

-مشر فطيمة، عوينان عبد القادر، الآثار التنموية لقطاع السياحة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص370.
ومن خلال بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ هناك تطور في زيادة عدد العمال في القطاع السياحي فرع الفنادق والمقاهي والمطاعم من سنة إلى أخرى، فبعد أن كان عدد العمال لا يتعدى 30000 عامل سنة 2000 ليقفز العدد إلى 308027 عامل سنة 2018 وهي زيادة معتبرة تساهم في القضاء على البطالة.

وأكثر توضيحات وذلك وفق الشكل التالي

الشكل رقم (08): عدد العمال في القطاع السياحي فرع فنادق، المقاهي، المطاعم خلال الفترة (2000-2018):



المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الجدول أعلاه.

وأما فيما يخص مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية، فتقسم مناصب شغل في الصناعة التقليدية والفنية والصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد وأخيرا مناصب الشغل في الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.

ويمكن توضيح ذلك عن طريق الجدول التالي:

الجدول رقم (36): تطور مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية للفترة (2015-2018):

الوظائف المستحدثة سنة 2018 العدد (%)		الوظائف المستحدثة سنة 2017 العدد (%)		الوظائف المستحدثة سنة 2016 العدد (%)		الوظائف المستحدثة سنة 2015 العدد (%)		المجال
47	29633	45	36028	48	67044	55	93277	الصناعة التقليدية والفنية
16	11082	17	45510	13	66512	10	76314	الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد
37	92725	38	91523	39	66236	35	27650	الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات
100	133440	100	173061	100	199792	100	197241	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات الصناعة التقليدية، متاح على الموقع:

يوم: 09/01/2020، سا: 21:35:

www.mta.gov.dz/?page_id=7256&lang=ar

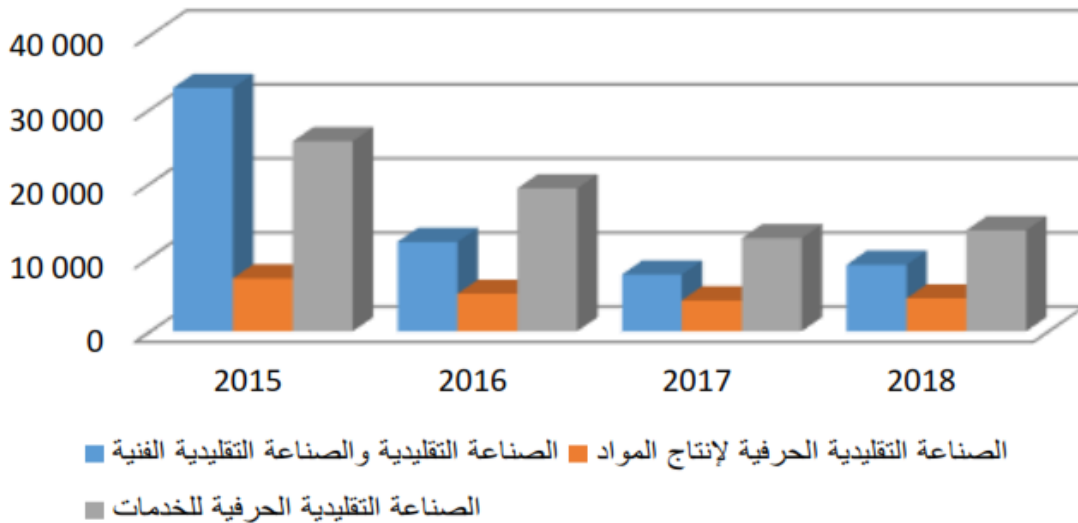
تعتبر الصناعة التقليدية في الجزائر قطاع رافد للقطاع السياحي أن حسن استغلاله، فمن جهة يوفر منتجات سياحية تقليدية تزخر بها جل مناطق الجزائر وما أكثرها تنوعا وتغري السائح، ومن جهة ثانية يمكن أن يوفر الآلاف من مناصب الشغل ويمتص البطالة، ومن خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ قطاع الصناعة التقليدية بمختلف أنواعه، هناك تذبذب في عدد مناصب الشغل المستحدثة، فبعد أن ارتفع الى حوالي 199792 منصب شغل سنة 2016، تراجع في السنتين الأخيرتين (2017-2018) على التوالي بشكل رهيب، حيث وصل سنة 2018 الى 133440 منصب عمل هذا بشكل إجمالي، أما على مستوى كل نوع من هذه الصناعات نجد تراجع عدد مناصب الشغل في كل من الصناعة التقليدية والفنية وكذا الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد، حيث وصل عدد الوظائف المستحدثة سنة 2018 الى حوالي 29633 و11082 منصب شغل على التوالي، وأما فيما يخص الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات نلاحظ تطور

وتزايد عدد المناصب المستحدثة خلال الفترة (2015-2018) الى 92725 سنة 2018 بعد ان كان العدد 27650 سنة 2015.

وبالرغم من هذا التباين في عدد الوظائف المستحدثة في قطاع الصناعة التقليدية نجده كذلك قطاع مازال يعاني التهميش والاقصاء رغم أنه قطاع حيوي وداعم للقطاع السياحي، فمثلا في بعض الدول الشقيقة نجد المغرب أن قطاع الصناعة التقليدية يوظف لوحده حوالي 1412000¹ منصب شغل سنة 2015 بالإضافة الى المداخل من العملة الصعبة نتيجة هذا القطاع الحيوي.

والشكل التالي يوضح تطور مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية خلال الفترة 2015-2018 الشكل رقم (09):تطور مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية خلال الفترة 2015-2018.

تطور الانشاء السنوي للأنشطة حسب ميادين النشاط



المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، احصائيات الصناعة التقليدية (2015-2018)، نفس المرجع السابق.

ثالثا: مؤشر تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (فرع فنادق، المقاهي، المطاعم) للفترة (2000-2018):

يعتبر النشاط السياحي في الدول السياحية وذات الجذب السياحي نشاطا اقتصاديا ذو قيمة ودور كبيرين، وذلك لتحقيق إيرادات كبيرة من العملة الصعبة، وخلق المزيد من فرص العمالة، وبالتالي يعتبر نشاطا داعما ومساهما للتنمية الاقتصادية في هذه الدول، وأما بالنسبة للجزائر لا يمكن اعتبار النشاط

¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي للمملكة المغربية، أهم الأرقام، متاح على الموقع:

يوم: 2020/01/09، سا: 23:00:

السياحي كمساهم وداعم للتنمية الاقتصادية حيث أنه خلال فترة الدراسة لم تتعدى مساهمة حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) حوالي 2.3% كحد أقصى، والجدول التالي يوضح تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (فرع فنادق، المقاهي، المطاعم) كما يلي:

الجدول رقم (37): تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (فرع فنادق، المقاهي، المطاعم) خلال الفترة 2000-2018:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حصة السياحة في الناتج المحلي الخام (PIB) %	1.4	1.6	1.6	1.7	1.8	1.7	1.06	1.7
معدل النمو	-	14.28	0.00	6.25	5.88	5.55-	-	60.37
							37.64	
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حصة السياحة في الناتج المحلي الخام (PIB) %	2.05	2.3	2.3	1.4	1.4	1.5	1.5	1.3
معدل النمو	20.58	12.19	0.00	-	0.00	7.14	0.00	-
				39.13				13.33
السنوات	2016	2017	2018					
حصة السياحة في الناتج المحلي الخام (PIB) %	1.4	1.6	1.7					
معدل النمو	7.69	14.28	6.25					

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات:

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المقومات الأساسية للسياحة، متاح على الموقع: يوم 10/01/2020، سا: 10.15

www.gov.dz/?page_id=7253&lang=ar#first_bloc

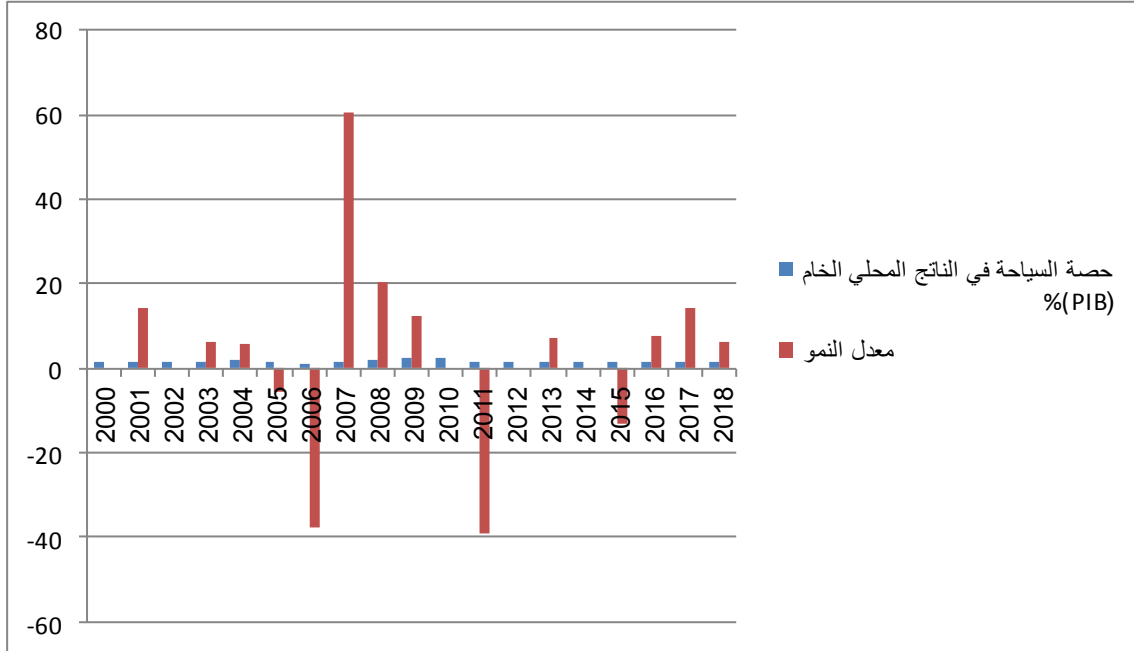
-صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، 2017، ص64.

-موسى بن منصور، الاستثمار السياحي ضمن برامج ومخططات التنمية السياحية في الجزائر والآثار المترتبة عنها على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 17، 2017، ص230.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2018) كانت محتشمة وتتراوح بين الزيادة الطفيفة تارة والانخفاض تارة أخرى، حيث سجلت أعلى نسبة تقدر بـ 2.5% سنتي 2009 و 2010 على التوالي.

والشكل التالي يوضح تطور حصة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2018 كما يلي:
 الشكل رقم (10): تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (فرع فنادق، المقاهي، المطاعم)
 خلال الفترة 2000-2018:



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول أعلاه

المبحث الثالث: السياحة والاستثمار السياحي في المناطق الصحراوية

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى واقع السياحة و الاستثمار السياحي بالمناطق الصحراوية، وذلك لأهميتهما من الناحية الاقتصادية و التعويل عليهما للنهوض بتنمية المناطق الصحراوية وذلك وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: السياحة الصحراوية وأهم المدن السياحية بالمناطق الصحراوية:

تعتبر السياحة الصحراوية أحد أهم أنواع السياحة وهي نوع من أنواع السياحة الطبيعية، وتتميز بجاذبيتها للسياح الأجانب وكذا السياح المحليين الذين يزورون الصحراء لأول مرة، وذلك لاحتوائها على مناظر جد خلابة مثل الرمال الذهبية الموجودة في العرق، والحصى والحجارة والتي مصدرها الرق وكذلك الحمادة وغيرها من المناظر الطبيعية وكذا مختلف العادات والتقاليد التي يتصف بها سكان هذه المناطق.

أولاً: السياحة الصحراوية:

سوف نتطرق في هذا الجانب إلى تعريف السياحة الصحراوية حسب القانون الجزائري، وأهم المدن السياحية المتواجدة في الصحراء الجزائرية.

1-تعريف السياحة الصحراوية:

عرف القانون الجزائري السياحة الصحراوية بأنها "كل إقامة سياحية في محيط صحراوي، تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية والثقافية لهذه البيئة، مرفقة بأنشطة مرتبطة بها من تسلية وترفيه واستكشاف"¹

2-تعريف الصحراء الجزائرية:

وتعد الصحراء الجزائرية ثاني أكبر صحراء في العالم، وذلك لشاسعتها، حيث تقارب مساحتها 2 مليون كلم² وتحتوي على تراث طبيعي وثقافي وتاريخي غني ومتنوع، وتعد السياحة الصحراوية جوهر المنتج السياحي الجزائري².

تحتوي الصحراء في الجزائر على 05 حظائر ثقافية مصنفة، وهي حظيرة الطاسيلي في ولاية إيليزي، الهقار في ولاية تمنراست، وادي ميزاب في ولاية غرداية والحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي في حظيرة توات، قورارة، تيديكلت³.

¹ القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، بتاريخ 2003/02/19، ص 05.

² وزارة السياحة والصناعة التقليدية، التوجه الى الجزائر، متاح على الموقع: يوم: 2020/01/13 ن سا: 20:00:

www.Mta.gov.dz/?page_id=7275&lang=ar

³ نفس المرجع.

3- أهم المدن السياحية في الصحراء الجزائرية:

تحوي الجزائر على عديد المدن والمناطق السياحية الصحراوية، ذات الامكانيات السياحية الطبيعية والثقافية والتراثية من عادات وتقاليد وتراث أصيل الذي تعرف به كل منطقة من هذه المناطق مثل نمط العيش في الصحراء، التراث الشعبي ومختلف أنواع الحرف التقليدية وكذا أنواع الفنون والأدواق، ومن بين هذه المناطق نجد:

أ-مدينة أدرار: تقع ولاية أدرار في الجنوب الغربي للبلاد¹، تمثل زيارتها فرصة نادرة للبحث في اغوار تلك المدينة القرميدية اللون، وهي ذات موقع استراتيجي وتقدر مساحتها بـ427968 كلم²، وتشمل كقطب سياحي على 04 أقاليم (إقليم قورارة، توات، تديكلت، تنزروفت)، وهي ذات مناخ صحراوي جاف وبارد شتاء وشديد الحرارة في الصيف، ومن أهم المعالم السياحية نذكر²: العرق الغربي الكبير، والرسومات الصخرية في المناطق المختلفة للولاية، وكذا قصورها القديمة والزوايا والأضرحة والمساجد القديمة، والمخطوطات وكذا اشتهارها بمختلف أنواع الفلكلور والغناء الشعبي وكذلك تواجد بعض المناطق الرطبة والمناطق المحمية، وكل هذه العوامل هي عبارة عن عوامل جذب سياحي بالولاية وخاصة موسم السياحة الصحراوية التي يزورها كل سنة السياح وخاصة الاجانب منهم.

ب-مدينة تمنراست: تقع تمنراست في أقصى جنوب البلاد، هي عاصمة الهقار وموطن أسطورة التوارق، ويشهد لها التاريخ الانساني الذي شيد بها حضارة راقية، وتشهد عليها رسومات والنقوش الحجرية التي تحتفظ بتاريخ المنطقة، تتميز تمنراست بامتلاكها لهضبتي الأتاكور التي تضم الحظيرة النباتية والحظيرة الحيوانية، إضافة الى منحوتات اثرية يعود تاريخها الى 12000 سنة.

كما تضم مواقع جيولوجية نادرة ومناجم وأثریات وبقايا مقابر تعود إلى ما قبل ظهور الإسلام³، وأبرز ما يميز تمنراست تواجد الحظيرة الوطنية للأهقار والتي تمتد على مساحة 450 الف كلم²، وتعد أكبر المتاحف

¹ منصوري هوارى، بدوي سامية، الاستثمار في الموروث السياحي كآلية لتطوير قطاع السياحة في ولاية أدرار، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الاستثمار في السياحة الصحراوية وهران تثمين الموارد الاقتصادية للجماعات المحلية، جامعة أدرار، أيام 02/04/03 ديسمبر 2018، ص: 102.

² نفس المرجع السابق، ص103.

³ دليلة بركان، شيراز حايف سي حايف، الترويج السياحي رافد لتنشيط حركة السياحة الصحراوية -ولاية بسكرة نموذجاً- مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 10، 2013، ص75.

المفتوحة على الطبيعة في العالم، لذلك صنفت من طرف منظمة اليونسكو في قائمة التراث العالمي كإرث حضاري عريق بالمنطقة¹.

ج-مدينة بشار: تقع الولاية في الجنوب الغربي للبلاد، تبعد حوالي 980 كلم عن العاصمة، تعد بوابة الصحراء وعاصمة الجنوب الغربي باعتبارها همزة وصل بين الشمال والجنوب، وتبلغ مساحتها 1614000 كلم²، تتميز الولاية بمناخ حار صيفا وبارد شتاء وان تساقط الأمطار بها ضئيل جدا وغير منتظم.

وأما من حيث إمكانياتها السياحية فهناك الموارد السياحية الطبيعية مثل الجبال التي تنتمي إلى الأطلس الصحراوي فهناك الجبال المرتفعة والمنخفضة، وهناك الأودية والسهول والرق والحماة والعرق الغربي الكبير، وتتواجد بولاية بشار العديد من القصور مثل قصور مدينة كرزاز³، وبني عباس، وبني ونيف.

وتشتهر مدينة بشار بموسم السياحة الصحراوية وخاصة في مدينة تاغيث المشهورة عالميا.

د-مدينة تندوف: تقع ولاية تندوف في الجنوب الغربي للجزائر وتبعد عن العاصمة الجزائر بـ1750 كلم⁴، يحدها شمالا ولاية بشار والمملكة المغربية وجنوبا موريتانيا ومن الغرب الصحراء الغربية ومن الشرق ولاية أدرار.

مناخها صحراوي حار وجاف صيفا ومعتدل في الشتاء، كما تعرف بليها البارد طيلة السنة.

تزرخ الولاية على عدة مؤهلات سياحية كبيرة كغيرها من مناطق الجنوب الجزائري مما جعلها قبلة للزوار⁵ والسواح الأجانب، ومن بين هذه المعالم السياحية نذكر ما يلي:⁶

- المواقع الطبيعية السياحية مثل بحيرة تفقومت وهي من أشهر المحميات الطبيعية في الولاية، حظيرة غار جبيلات، الواحات، نباتات وحيوانات صحراوية.

¹ دليلة بركان، شيراز حايف سي حايف، المرجع السابق، ص75.

² بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، القطاع السياحي في الجنوب الغربي الجزائري -مقومات وتحديات- (دراسة مقارنة لولايات بشار، أدرار، تندوف). مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الاستثمار في السياحة الصحراوية ورهان تئمين الموارد الاقتصادية للجماعات المحلية، جامعة أدرار، أيام 3-4-5 ديسمبر 2018، ص55.

³ نفس المرجع السابق، ص56.

⁴ لعيسوف سمير، حول كمال، دور السياسات العمومية في ترقية السياحة الصحراوية في الجزائر كبديل لتحقيق التنمية بين الواقع، التحديات والآفاق، دراسة حالة ولاية تندوف - (الجنوب الغربي للجزائر)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي، الاستثمار في السياحة الصحراوية ورهان تئمين الموارد الاقتصادية للجماعات المحلية، جامعة أدرار الجزائر، أيام 03/04/05، ديسمبر 2018، ص325.

⁵ نفس المرجع، ص325.

⁶ نفس المرجع، ص326.

-القصور التاريخية وكذا الصناعة التقليدية للتعريف بالتراث اللامادي، ومواسم الأعياد مثل موسم بلعش والمولد النبوي الشريف وموسم الخيمة والفرقان، وغيرها من مختلف العادات والتقاليد الأخرى المعروفة بالمنطقة.

هـ -ولاية بسكرة: تقع في الجهة الجنوبية الشرقية من الجزائر وتعرف بعروس الزيبان وتبعد عن العاصمة بحوالي 400 كلم، بالإضافة الى موقعها الاستراتيجي باعتبارها بوابة الصحراء¹ وهمزة وصل بين الشمال والجنوب.

تتوفر الولاية على مؤهلات وموارد سياحية كبيرة تؤهلها لتصبح قطبا سياحيا وطنيا ودوليا، ومن بين هذه المواقع القصور والمد اشرف والمواقع الأثرية والتاريخية وكذلك الحمامات المعدنية مثل حمام الصالحين² وحمام سيدي يحيى وحمام البركة (الحاجب) وكذلك اشتهارها بغابات ووحدات النخيل التي تنتج دقلة نور المشهورة عالميا.

و-ولاية ورقلة: تقع الولاية في الجنوب الشرقي من الجزائر، مساحتها 163.233 كلم³²، يحدها من الشمال ولايات الجلفة، الوادي بسكرة، ومن الشرق الجمهورية التونسية ومن الجنوب ولايتي تمنراست واليزي. وتمتاز بمناخ حار وجاف صيفا وبارد شتاء، وتزخر الولاية بموارد وإمكانيات سياحية طبيعية مثل الكثبان الرملية، وأزهار الحجارة والتي تسمى بوردة الرمال، وغابات النخيل والشطوط المائية والبحيرات مثل بحيرة العجبية بتماسين وبحيرة مرجانه ببلدية النزلة وكذلك تواجد أهم المعالم التاريخية التي تزخر بها المنطقة منذ العصور القديمة. المعالم السياحية الأثرية كمدافن ملوك⁴ (بني جلاب) تقرت، قصر مشاوة، صومعة الجامع الكبير بتقرت، الزاوية التجانية بتماسين.

ن-ولاية غرداية: تقع الولاية وسط شمال الصحراء الجزائرية، وتشتهر ولاية غرداية بطابعها العمراني الفريد وبقصورها الرائعة والتي يزورها السياح الاجانب سنويا وخاصة فصل الشتاء والربيع، وتوجد بها مواقع أثرية وتاريخية متعددة، وبتراثها وصناعاتها التقليدية وخاصة صناعة الزرابي المشهورة عالميا.

¹ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بسكرة: يوم: 2020/01/14، سا: 21:00:

<https://www.Dtabiskra.com/ar/index.php#>

² نفس المرجع.

³ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية ورقلة، يوم: 2020/01/14، سا: 21:20:

<https://www.dta-ouagla.com>

⁴ نفس المرجع.

ومن أشهر قائمة التراث العالمي في الولاية نجد سهل وادي ميزاب الذي صنف من طرف منظمة اليونسكو سنة 1982.¹

ي- ولاية الأغواط: تقع الولاية جنوب الجزائر العاصمة، وتبعد عنها حوالي 400 كلم²، وتعتبر الولاية نقطة النقاء وعبور بين الشمال والجنوب بفضل موقعها الاستراتيجي الهام، وتحوي الولاية على عدة معالم ومحطات سياحية أهمها القصر القديم بالمدينة (زقاق الحجاج) وكذلك قلعة موران وقلعة بوسكارين ومقام الولي الصالح سيدي الحاج عيسى، وتمتاز المنطقة بصناعة الزرابي (زرابي جبال العمور المشهورة) وتربية الخيول الأصيلة.³

ل- ولاية النعامة: تقع في الجنوب الغربي للجزائر، وتعتبر من أهم المناطق الصحراوية في الجزائر حيث الحضارات والأحداث التي تعاقبت عليها اكتسبتها ميزة سياحية هامة، حيث تزخر بالعديد من الشواهد والآثار والمعالم التاريخية السياحية بالإضافة الى ذلك المعالم الطبيعية الهامة كالبحيرات والقصور والمنابع الحموية، وكما تتميز الولاية بعدد معتبر من الحرفيين المتخصصين في الصناعة التقليدية.⁴

ر- ولاية البيض: ولاية البيض تعد قطبا سياحيا هاما بالجنوب الغربي من الجزائر، تتربع على مساحة تقدر بـ 71696.70 كلم²، حيث تزخر معظم بلدياتها الـ 22 بالعديد من المحطات والمواقع الأثرية والتاريخية تعود إلى حقبة زمنية ضاربة بجذورها في التاريخ القديم، وتتوسط معظم مدن وبلديات الولاية قصورا عتيقة منها قصر الشلالة وقصر بوسمغون الذي يفوق تاريخه أكثر من حوالي 9 قرون، وكذلك تواجد واحات النخيل والكثبان الرملية التي تمتد من جنوب الأبييض سيدي الشيخ إلى ضواحي بلدية بريزينة.⁵

¹ طویل محمد، دراسة احصائية للمقومات السياحية بولاية غرداية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2019، ص 09.

² لعلا ر مضاني، عبد القادر شارف، واقع وتحديات الاستثمار المحلي في السياحة الصحراوية <ولاية الأغواط نموذجا> مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدينة، الجزائر، العدد 07، 2017، ص 06.

³ نفس المرجع السابق، ص 07.

⁴ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية النعامة، التعريف بالولاية: الموقع: يوم: 2020/01/15، سا: 18:50

<https://www.dta-naama.dz/index.php/table>

⁵ جزائريس، السياحة بالبيض، متاح على الموقع: 2020/01/15، سا: 19:20

<https://www.Djazairiss.com/eldjournhouria/12620>

ز- ولاية إيليزي: تقع الولاية في الجنوب الشرقي للجزائر وتبعد عن العاصمة حوالي 1758 كلم وتغطي مساحة قدرها 284618 كلم²، وتحدهم الولاية من الشمال ولاية ورقلة ومن الغرب ولاية تمنراست ومن الشرق كلا من تونس وليبيا ومن الجنوب دولة النيجر¹.

مناخ الولاية صحراوي جاف يتأثر عموماً بالتيارات الهوائية القادمة من الشمال شتاءً وبتيارات المناطق الاستوائية الحارة صيفاً².

وأما من الجانب السياحي فالولاية تمتلك موروثاً مادياً وثقافياً يعتبر ثروة طبيعية وحضارية هو الحديقة الوطنية للطاسيلي التي تتواجد بالمنطقة بمساحة تقدر بـ 80000 كلم²، والحديقة تتواجد في منطقة مناخية صحراوية على ارتفاع يتراوح بين 1400م و2000م، وهي مسجلة في قائمة التراث العالمي في اليونسكو³.

المطلب الثاني: التنمية السياحية بالمناطق الصحراوية في الجزائر:

بعد الاستقلال اعتمدت الجزائر على ما يسمى بنموذج الاقتصاد المخطط وذلك في كل قطاعات الدولة، وكان من بين هذه القطاعات القطاع السياحي ورسمت الخطط له لتنمية بعض أنواع من السياحة مثل السياحة الشاطئية والصحراوية لتفعيل دور السياحة الدولية وكذلك السياحة الحضرية والحمامات المعدنية ولكن بدرجة أقل.

وسنركز في هذا المطلب على التنمية السياحية بالمناطق الصحراوية وذلك من خلال المخططات للفترة 1967-1989 وكذلك الفترة ما بعد سنة 2000.

أولاً: التنمية السياحية بالمناطق الصحراوية من خلال المخططات للفترة 1967-1989.

لقد مرت التنمية السياحية الصحراوية عبر مخططات تنموية بعد الاستقلال، ومن تلك المخططات نذكر منها:

1- التنمية السياحية بالمناطق الصحراوية من خلال المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):

اهتمت الجزائر من خلال هذا المخطط بتطوير أنواع معينة من السياحة، تمثلت في السياحة الشاطئية، الصحراوية والسياحة الحموية، حيث أنه تقرر إنجاز 13081 سرير وخصص لذلك مبلغ مالي قدره 285 مليون دج، والجدول التالي يبين حصيلة المخطط الثلاثي الأول كما يلي:

¹ ولاية إيليزي، على الموقع: يوم 2020/01/25، سا: 9:50
www.wilaya-illizi.dz/ar/presentation-geographique-de-la-wilaya/

² ولاية إيليزي، على الموقع: يوم 2020/01/25، سا: 9:50
المرجع السابق/ www.wilaya-illizi.dz/ar/presentation-geographique-de-la-wilaya/

³ نفس المرجع.

جدول رقم (38): حصيلة برنامج الاستثمارات السياحية للمخطط الثلاثي الأول (1967-1969):

العمليات المقررة	عدد الاسرة المبرمجة	النسبة المئوية	عدد الاسرة المنجزة	النسبة المئوية	العجز	
					عدد الاسرة	النسبة المئوية
المحطات الشاطئية	6766	51.7	2406	35.5	4360	64.5
المحطات الحضرية	1650	12.6	254	15.4	1396	84.6
المحطات الصحراوية	1818	13.9	286	15.7	1532	84.3
حمامات معدنية	2847	21.8	00	00	2847	100
المجموع	13081	%100	2946	%22.5	10135	%77.3

Source: minister de tourisme et de l'artistant, bilan du developpement touristique, 1977, p27.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ السياحة الصحراوية برمجت لها 1818 سرير أي بنسبة 13.9% من مجمل الأسرة المبرمجة، وهي تحتل المرتبة الثالثة بعد كلا من السياحة الشاطئية بنسبة 51.5% والسياحة الحموية بنسبة 21.8% ورغم ما تمتلكه الصحراء الجزائرية من إمكانيات وموارد سياحية كبيرة. وأما ما تم انجازه فعليا، فنجد أن نسبة العجز الكلية لهذا البرنامج بلغت 77.3% أي ما يقارب 10135 سرير عجز في الانجاز وذلك في الانماط السياحية.

2- التنمية السياحية بالمناطق الصحراوية من خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

في هذا المخطط كذلك استمر العمل على تشجيع السياحة الدولية لجلب أكبر عدد ممكن من السياح الأجانب، حيث احتلت السياحة الصحراوية الرتبة الثانية من حيث عدد الأسرة المنجزة بـ 1250 سرير وبنسبة 18.22 بعد السياحة الشاطئية بـ 4300 سرير وبنسبة 62.68، وهذا يدل كذلك على مواصلة تهميش السياحة الصحراوية بالرغم من امتلاك الجزائر على الحصة الكبرى من الموارد السياحية الموجودة في الصحراء.

جدول رقم (39): عدد الأسرة المنجزة للمخطط الرباعي الأول (1970-1973):

نوع المنتج	الشاطئ	الصحراوي	الحضري	المناخي	الحموي	المجموع
عدد الأسرة	4300	1250	710	300	300	6860
النسبة المئوية	62.68	18.22	10.34	04.37	04.37	100

المصدر: وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات، 1973.

3- التنمية السياحية بالمناطق الصحراوية من خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (40): عدد الأسرة المنجزة خلال الفترة (1974-1977):

نوع المنتج	الشاطئ	الصحراوي	الحضري	المناخي	الحموي	المجموع
عدد الأسرة	4300	800	2620	300	1700	8820
النسبة المئوية	38.54	09.07	29.70	03.04	19.27	%100

المصدر: وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات، 1977.

من خلال الجدول أعلاه يتضح تزايد تهميش السياحة الصحراوية في هذا المخطط، حيث تراجع عدد الأسرة المنجزة الى 800 سرير وبنسبة 09.07% بعد ان كانت 1250 سرير في المخطط السابق، وأنت في المرتبة الأولى السياحة الشاطئية بـ4300 سرير وبنسبة 38.59% ثم السياحة الحضرية بنسبة 29.70% وأخيرا السياحة المناخية بنسبة 3.04%.

4- التنمية السياحية بالمناطق الصحراوية من خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

في هذا المخطط تم التركيز على تنمية سياحة التخيم بالدرجة الأولى بـ 40 مشروع تليها السياحة الحضرية بـ32 مشروع ثم السياحة الحموية بـ9 مشاريع، في حين نجد أن السياحة الصحراوية استفادت بمشروع واحد فقط وهي بذلك تتمركز في المرتبة الأخيرة من حيث عدد المشاريع المبرمجة في هذا المخطط، ويمكن تبين ذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم(41): عدد المشاريع المبرمجة حسب طبيعة المنتج السياحي في المخطط الخماسي الأول(1980-1984):

نوع المنتج	الشاطئ	الصحراوي	المناخي	الحضري	التخيم	الحموي	المجموع
عدد المشاريع	02	01	05	32	40	09	89
عدد الأسرة	3300	2350	1150	6900	1200	1650	16550
النسبة المئوية	19.94	14.2	6.95	41.69	7.25	9.97	100

المصدر: وزارة السياحة، المخطط الخماسي الاول، 1986.

وأما عدد المشاريع في السياحة الصحراوية فكانت مشروع واحد فقط لإنجاز 2350 سرير وهو عدد غير كافي للتكفل بمشكل الإيواء السياحي في الصحراء الجزائرية.

5- التنمية السياحية بالمناطق الصحراوية من خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

في هذا المخطط كذلك استمر عدم الاهتمام بالسياحة الصحراوية من طرف السلطات المسؤولة عن السياحة في الجزائر، وذلك لعدم ادراجها ضمن أولويات القطاع السياحي بالرغم من المؤهلات والموارد السياحية الموجودة في الصحراء ودورها في التنويع الاقتصادي.

حيث احتلت السياحة الصحراوية المرتبة الثالثة بسعة إيواء 6331 سرير بعد كلا من السياحة الحضرية بمجموع 22498 سرير والسياحة الشاطئية بمجموع 13327 سرير.

والجدول التالي يوضح سعة الإيواء السياحي حسب الملكية والمنتج نهاية 1989:

جدول رقم (42): الإيواء السياحي حسب الملكية و المنتج السياحي نهاية 1989:

النسبة %	المجموع	الحضري	المناخي	الحموي	الصحراوي	الشاطئ	النوع القطاع
53.5	25842	5337	954	3588	3731	12182	العام
46.5	22460	17161	76	1528	2250	1145	الخاص
100	48302	22498	1030	5116	6331	13327	المجموع
/	100	46.57	02.13	10.60	13.10	27.60	النسبة %

المصدر: وزارة السياحة، المخطط الخماسي 1985-1989.

ثانيا: التنمية السياحية بالمناطق الصحراوية لما بعد سنة 2000:

لقد شرعت وزارة السياحة والصناعة التقليدية بداية من سنة 2000، وفي رسم ووضع الخطط لتطوير القطاع السياحي وجعله مساهما رئيسيا في التنمية الاقتصادية بالجزائر، وكان من أهم الخطط هذه، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) آفاق 2030 والذي تم التطرق لأهم بنوده الخاصة بالاستثمار السياحي في الجزائر في المبحث الثاني من هذا الفصل.

وسيمت التطرق عن السياحة والاستثمار الصحراوي قبل وبعد صدور هذا المخطط وذلك كما يلي:

1- التنمية السياحية بالمناطق الصحراوية قبل صدور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) آفاق 2030:

حتى نعطي صورة واضحة عن التنمية السياحية بالمناطق الصحراوية ومدى اهتمام الدولة بالتنمية مختلف النشاطات السياحية وبالأخص السياحة الصحراوية، يجب التطرق أولا الى المشاريع السياحية قيد

الانجاز وكذا المشاريع السياحية المتوقفة وثالثا نتطرق الى طلبات الاستثمار واخيرا حصيلة المشاريع السياحية الى غاية نهاية سنة 2007.

أ-المشاريع السياحية قيد الانجاز:

قدر عدد المشاريع السياحية قيد الانجاز بداية سنة 2007 بـ329 مشروعا سياحيا، وبتكلفة اجمالية 60.46 مليار دج وذلك من أجل انجاز ما يقارب 33152 سرير من مختلف الصيغ، وتوفير حوالي 10544 منصب شغل مقابل كل سرير منجز، ويعتبر هذا المعدل منخفضا مقارنة بالمتوسط المحقق دوليا والذي يقدر بـ0.5 منصب شغل مباشر لكل سرير¹، والجدول التالي يوضح عدد المشاريع السياحية قيد الانجاز في بداية 2007.

جدول رقم (43):عدد المشاريع السياحية قيد الانجاز في بداية 2007:

نوع المنتج	عدد المشاريع	عدد الأسرة	مناصب الشغل المقدر	التكاليف المقدر (مليون دج)
شاطئ	75	10476	3508	10,926.08
حضري	203	15875	5463	22076,04
مناخي	8	405	173	269,35
معدني	26	3244	1047	1993,59
صحراوي	11	750	231	1091,04
غير محدد	6	2462	122	24099,59
الإجمالي	329	33152	10544	60,455.69

المصدر: لحسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص72.

ومن خلال بيانات الجدول أعلاه، يتبين لنا أن عدد المشاريع السياحية قيد الانجاز والتي حازت على حصد الأسد هي المشاريع الخاصة بالسياحة الحضرية بـ203 مشروعا، تليها السياحة الشاطئية بـ75 مشروعا، ثم السياحة المعدنية بـ26 مشروعا، وأما نصيب السياحة الصحراوية فكان يقدر بـ11 مشروع و هو عدد قليل بالمقارنة بالأنواع الأولى والثانية وكذلك بالمقارنة مع حجم وإمكانيات السياحة الموجودة في الصحراء الجزائرية، ومما يدل كذلك على أن السياحة الصحراوية في هذه المرحلة ليست من الاهتمامات الرئيسية لتطوير هذا النوع من السياحة.

¹ لحسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص172.

ب- المشاريع السياحية المتوقفة:

لقد تم إحصاء 276 مشروعا سياحيا متوقفا وبمعدل إنجاز محصور بين 7 و 80 بالمائة أي بمتوسط 36 بالمئة عبر التراب الوطني¹، والتكلفة الاجمالية لهذه المشاريع المتوقفة بلغت 26 مليار دج، وذلك من اجل انجاز 24524 سرير وخلق ما يقارب 7498 منصب عمل. والجدول التالي يوضح عدد المشاريع السياحية المتوقفة حسب طبيعة المنتج السياحي منتصف 2007.

جدول رقم (44): توزيع المشاريع السياحية المتوقفة حسب المنتج السياحي في منتصف 2007:

نوع المنتج	عدد المشاريع	عدد الأسرة	مناصب الشغل المقدر	التكاليف المقدر (مليون دج)
حضري	173	13755	4940	15018,16
شاطئ	60	7831	1847	10530,15
حموي	24	1397	367	401,71
مناخي	8	335	122	75,48
صحراوي	11	1206	222	379,34
اجمالي	276	24524	7498	26404,85

المصدر: لحسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 173.

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه أن عدد المشاريع السياحية المتوقفة الخاصة بالسياحة الصحراوية يقدر بـ 11 مشروعا سياحيا لانجاز 1206 سرير وخلق ما يقارب بـ 222 منصب عمل، ويعتبر هذا العدد من المشاريع ضئيل بالمقارنة مع عدد المشاريع الخاصة بالأنواع الأخرى التي استفادت منها السياحة الحضرية و الشاطئية و الحموية، ولكن في نفس الوقت يعتبر هذا العدد ضروري للتكفل أكثر باحتياجات الإيواء السياحي الصحراوي في هذا المخطط

ج: طلبات الاستثمار:

في هذا الإطار تم تسجيل العديد من مشاريع طلبات الاستثمار لمختلف الصيغ الخاصة بالقطاع السياحي، وتتطلب هذه المشاريع الجديدة مساحة اجمالية تقدر بـ 4975 هكتارا، ومن ضمن طلبات الاستثمار من هذه الطلبات تخص انجاز فنادق و 20% تخص إنجاز قرى سياحية². والجدول التالي يوضح توزيع طلبات الاستثمار حسب المنتج السياحي في منتصف 2007:

¹ لحسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 173.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

جدول رقم (45): توزيع طلبات الاستثمار حسب المنتج في منتصف 2007:

المنتج	عدد الطلبات	عدد الأسرة	مناصب الشغل	التكلفة المقدرة (مليون دج)
حضري	325	80391	23086	127221,14
شاطئ	377	142153	49367	718293,76
حموي	45	4566	1993	5289,89
صحراوي	92	8246	4023	8869,08
مناخي	11	585	634	2046,36
غير محدد	32	3305	1501	5118,83
المجموع	882	239246	80604	866839,05

المصدر: لحسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص174.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن عدد طلبات الاستثمار بلغت 882 مشروعاً سياحياً من أجل إنجاز 239246 سريراً وخلق ما يقدر بـ80604 منصب عمل، وقد قدرت التكلفة الاجمالية لهذه المشاريع المراد إنجازها بـ866839.05 م دج، وتجدر الإشارة أن نصيب السياحة الصحراوية جاء في المرتبة الثالثة من حيث ترتيب عدد طلبات الاستثمار بـ92 مشروعاً سياحياً لإنجاز 8246 سرير وخلق 4023 منصب عمل وبتكلفة مالية قدرت بـ2046,36 مليار دج، وهذا ما يدل أن هذا العدد معتبر رغم أنها كانت في المرتبة الثالثة من حيث طلبات الاستثمار نتيجة عدم توجه الدولة في هذا النمط السياحي نحو الاستثمار فيه، وتوجهها نحو الاستثمار في السياحة الشاطئية بالدرجة الأولى بـ377 طلب مشروع وتليها السياحة الحضرية بالدرجة الثانية بـ325 مشروع.

د- حصيلة طاقات الإيواء السياحي حسب نوع المنتج السياحي للفترة 1997-2007:

والجدول التالي يوضح حصيلة طاقات الإيواء السياحي حسب نوع المنتج السياحي للفترة (1997-

2007): وذلك كما يلي:

جدول رقم (46): تطور طاقة الإيواء السياحي حسب نوع المنتج السياحي للفترة (1997-2007):

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حضري	3082	3277	3230	3300	3349	3512	3512	4868	5031	4456	4459
	8	7	0	0	5	6	6	0	1	1	2
شاطئ	2039	2300	2425	2544	2348	2362	2603	2171	2200	2314	2324
	5	0	5	2	5	4	4	0	0	8	8

1163	1163	4431	4431	8105	7197	7723	9000	9150	9000	8663	صحراوي
9	9										ي
4608	4608	5742	5742	6905	6504	6536	8500	7500	4629	4308	معدي
913	913	1411	1411	1225	1097	1246	1300	2300	1575	1510	مناخي
8500	8486	8389	8203	7747	7354	7248	7724	7550	7098	6570	اجمالي
0	9	5	4	3	8	5	2	5	1	4	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الإحصاءات الاقتصادية، قطاع السياحة، الموقع: يوم 2020/01/17، سا: 15:45:

www.ons.dz/spip.php?rubrique21

عند تحليلنا لبيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أن هناك تطور في عدد قدرة الإيواء السياحي في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 65704 سرير سنة 1997 إلى 85000 سرير سنة 2007 في كل أنواع صيغ المنتج السياحي أي بنسبة نمو 29.36%، وكان في هذه الفترة التركيز على الاستثمار في المنتج السياحي لكل من السياحة الحضرية بـ420796 سرير خلال الفترة (1997-2007) و بنسبة نمو تقدر بـ44.64%، والسياحة الشاطئية بـ232856 سرير و بنسبة نمو تقدر بـ13.98% لنفس الفترة، وأما فيما يخص المنتج الصحراوي جاء في الرتبة الثالثة بـ90978 سرير و بنسبة نمو تقدر بـ34.35%، وان كانت هذه النسبة معتبرة ولكنها لا تتوافق مع المؤهلات السياحية للصحراء الجزائرية.

2- التنمية السياحية بالمناطق الصحراوية بعد صدور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) آفاق 2030:

ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الاقليم (SNAT (2030)، وهو الإطار الاستراتيجي المرجعي لسياسة السياحة الجزائرية والذي تتمثل أهدافه الرئيسية فيما يلي¹:

- تثمين الوجهة السياحية للجزائر.
- وضع خطة نوعية للسياحة.
- تطوير وتأهيل العرض عن طريق الاستثمار في الأقطاب والقرى السياحية المتميزة.
- مخطط الشراكة ما بين القطاع العام والخاص لتعزيز السياسة السياحية.
- توفير التمويلات.

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قطاع السياحة:

وقد أدرج ضمن هذا المخطط الفروع السياحية المطلوب تطويرها وهي كما يلي¹:

- الفنادق/المطاعم/المنتجعات.

- الحمامات المعدنية.

- السياحة الساحلية.

- السياحة الجبلية.

- السياحة الصحراوية.

- تطوير وتنويع المنتجات السياحية.

- تطوير الجودة/ العلامة التجارية/ منح العلامات.

وللارتقاء بالقطاع السياحي في الجزائر، جاء هذا المخطط بإدراج مشاريع السياحة ذات الأولوية والبدء في تنفيذها بداية من سنة 2008، ومن هذه المشاريع ذات الأولوية والتي تم التطرق إليها في المطلب الثاني من المبحث الثاني من هذا الفصل، وهي إطلاق الأقطاب السياحية للامتياز (POT) والقرى السياحية الأولى للامتياز (VTE) وكذا الحظائر الإيكولوجية والسياحية وكان نصيب المناطق الصحراوية من هذه المشاريع في الأقطاب السياحية السبعة والقرى السياحية كالتالي:

أ- القطب السياحي جنوب شرق <<الواحات>>

جدول رقم (47): عدد المشاريع الفندقية بالقطب السياحي جنوب شرق الواحات

الرقم	نوع الفنادق	عدد الأسرة
01	فنادق الشبكة	00 سرير
02	الفنادق الفخمة	00 سرير
03	فنادق معيارية	00 سرير
04	26 فندقا خاصا (غرداية، بسكرة، الوادي)	2092 سرير
المجموع		2092 سرير

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الكتاب 5، مرجع سبق ذكره، ص11.

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

ب- القطب السياحي جنوب غرب <<توات، القرارة>>

جدول رقم (48): عدد المشاريع الفندقية بالقطب السياحي جنوب غرب <<توات، القرارة>> سنة 2008:

الرقم	نوع الفنادق	عدد الأسرة
01	فنادق الشبكة	00 سرير
02	الفنادق الفخمة *فندق رياض ماسين أدرار *فندق قصر ماسين أدرار	100 سرير 96 سرير
03	فنادق معيارية * 21 فندقا خاصا (أدرار، بشار، البييض، النعام)	1317 سرير
المجموع		1513 سرير

المصدر: وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 5، مرجع سبق ذكره، ص 12.

ج: القطب السياحي الجنوب الكبير <<طاسيلي ناجر>>

جدول رقم (49): عدد المشاريع الفندقية بالقطب السياحي جنوب الكبير <<طاسيلي ناجر>> سنة 2008

الرقم	نوع الفنادق	عدد الأسرة
01	فنادق الشبكة	00 سرير
02	الفنادق الفخمة *فندق ملتقى الاجانب جانت	150 سرير
03	فنادق معيارية	00
المجموع		150 سرير

المصدر: وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 5، مرجع سبق ذكره، ص 13.

د: القطب السياحي الجنوب الكبير <<الهقار>>

جدول رقم (50): عدد المشاريع الفندقية بالقطب السياحي جنوب الكبير <<الهقار>> سنة 2008:

الرقم	نوع الفنادق	عدد الأسرة
01	فنادق الشبكة	00 سرير
02	الفنادق الفخمة	00 سرير
03	فنادق معيارية 04 فنادق خاصة (تمنراست)	225 سرير
المجموع		225 سرير

المصدر: وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 5، مرجع سبق ذكره، ص 14.

هـ - القرى السياحية للامتياز (VTE) بالقطب السياحي جنوب غرب <توات، القرارة><

جدول رقم: (51) عدد القرى السياحية بالقطب السياحي جنوب غرب <توات، القرارة>< المراد إنجازها سنة 2008:

الرقم	نوع القرية السياحية	عدد الأسرة
01	مشروع قرية سياحية قصر ماسين، تيميمون -درار-	92 سرير
المجموع		92 سرير

المصدر: وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 5، مرجع سبق ذكره، ص32.

نلاحظ من الجداول السابقة أعلاه، أن عدد المشاريع السياحية وذات الأولوية في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) آفاق 2030 والتي برمج انطلاق إنجازها بداية من سنة 2008 والخاصة بالمناطق الصحراوية جد منعدمة، وهذا يدل مرة أخرى على مواصلة تهميش المنتج السياحي الصحراوي في الجزائر، بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تملكها الصحراء الجزائرية.

المطلب الثالث: المؤشرات السياحية و الاستثمار السياحي في المناطق الصحراوية:

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى قدرة الإيواء الفندقية ببعض المناطق الصحراوية، باعتبارها العرض السياحي والذي تقدمه الفنادق للسواح الأجانب والمحليين، وكذا عدد التدفق السياحي، وأخيرا واقع الاستثمارات السياحية بالمناطق الصحراوية وذلك لتبيان مدى قدرة الصحراء الجزائرية وإمكانياتها السياحية لاستقبال المزيد من السياح، من أجل الحكم على التوجه الحقيقي للدولة للتنمية السياحية في الصحراء من عدمها وذلك بعد تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) الخاص بالمناطق السياحية الصحراوية.

أولا: طاقة الإيواء والتدفق السياحي بالمناطق الصحراوية:

1-تطور طاقة الإيواء السياحي بالمناطق الصحراوية بعد تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030):

ويمكن تبين ذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (52): تطور عدد الفنادق والأسرة بالمناطق الصحراوية وذلك حسب المنتج السياحي (2008-2018):

2012		2011		2010		2009		2008		السنوات الطابع
عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	
55988	778	52445	784	52085	784	44905	801	44700	758	حضري
29886	219	31322	284	31322	252	23804	141	23500	177	شاطئ
6058	93	3770	57	3770	57	11649	157	11639	161	صحراوي
5467	46	4111	45	4111	45	4906	35	4918	34	معدي
1405	19	1089	14	1089	14	1119	17	1119	17	مناخي
98804	1155	92737	1184	92377	1152	86383	1151	85876	1147	المجموع

2018		2017		2016		2015		2014		2013		السنوات الطابع
عدد الأسرة	عدد الفناد ق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	
71274		86169	949	15566	903	47962	870	6101 2	872	5598 8	798	حضري
58132		32631	239	50030	231	38030	230	2796 2	209	2988 6	219	شاطئ
4775		9284	59	4780	56	6363	55	4547	60	6058	94	صحراوي
5024		2664	23	1024	22	8663	21	4259	26	5467	46	معدي
8831		8831	19	8831	19	8831	19	1825	18	1405	19	مناخي
15511 9		26411 2	128 9	42010 7	123 1	24410 2	119 5	9960 5	118 5	9880 4	117 6	المجموع

المصدر:

-الديوان الوطني للإحصائيات، الإحصاءات الاقتصادية، قطاع السياحة، مرجع سبق ذكره.

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2013 ص 8.

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2014 ص 08.

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المقومات الأساسية للسياحة، متاح على الموقع: يوم 2020/01/23، سا: 19:00

https://www.mta.gov.dz/?page_id=7253&lang=ar#first-bloc

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه، والذي يوضح تطور عدد الفنادق و الأسرة وذلك حسب المنتج السياحي في الجزائر للفترة (2008-2018)، حيث كانت عدد الأسرة سنة 2008 ما يقارب 85876 سريراً ليرتفع إلى 155119 سرير سنة 2018، أي بفارق زيادة قدرها 69243 سريراً وبنسبة نمو 80.63%، وأما عدد الفنادق فشهدت هي كذلك زيادة تقدر بـ142 فندق سنة 2017. أي نسبة نمو تقدر بـ12.38%. وما يلاحظ كذلك خلال فترة الدراسة هذه، أن التنمية السياحية ركزت على المنتج السياحي الحضري وهي إنجاز الفنادق داخل المدن والحضر بالدرجة الأولى، حيث كانت تقدر قدرة الإيواء السياحي لهذا النوع بـ44700 سرير سنة 2008 لترتفع إلى حوالي 71274 سرير سنة 2018، أي بفارق 26574 سرير وبمعدل نمو قدر بـ59.44%، وأما عدد الفنادق ارتفع من 758 فندق سنة 2008 إلى 949 فندق سنة 2017، وبفارق 191 وبنسبة نمو قدر بـ25.19%.

وجاءت في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام من طرف الدولة المنتج السياحي الشاطئي وخاصة في فصل الصيف التي تشهد إقبالا كبيرا للمصطافين سواء المحليين وحتى المغتربين، حيث كانت الحظيرة الفندقية سنة 2008 تقدر بـ177 فندق ليصل العدد سنة 2017 حوالي 239 فندق أي بفارق زيارة يقدر بـ62 فندق وبنسبة نمو 35%. وأما تعداد الاسرة فلقد كان سنة 2008 حوالي 23500 سرير ليصل العدد إلى 58132 سرير سنة 2018 وبفارق زيادة قدرها 34632 سرير وبمعدل نمو قدر بـ147.37%.

وأما في المرتبة الثالثة جاء المنتج السياحي الصحراوي، حيث كان عدد الفنادق سنة 2008 حوالي 161 فندقاً وشهد هذا العدد تفهقراً كبيراً خلال فترة الدراسة، ليصل العدد إلى 59 فندق سنة 2017 وبفارق نقصان قدر بـ102 وهو عدد معتبر، وأما الطاقة الفندقية شهدت هي الأخرى تراجعاً رهيباً، حيث كانت سنة 2008 حوالي 11639 سرير ليصل إلى حوالي 4775 سرير سنة 2018 أي بنقصان قدر بـ6864 سرير وبمعدل نمو قدر بـ59%- وهي خسارة كبيرة لهذا المنتج الصحراوي، وإن دل ذلك على التهميش فيما يخص التنمية السياحية بالمناطق الصحراوية وبالرغم من الامكانيات الهائلة التي تملكها الصحراء وخاصة من خلال المساهمة في التنمية الاقتصادية وخلق الثروة.

2-التدفق السياحي في المناطق الصحراوية:

لقد شهدت الجزائر مؤخرًا وخاصة بعد عودة الهدوء والأمن عبر أرجاء الوطن، رجوع السياح الأجانب وخاصة إلى الصحراء الجزائرية وأثر إيجابياً على التنمية المحلية بتلك المناطق.

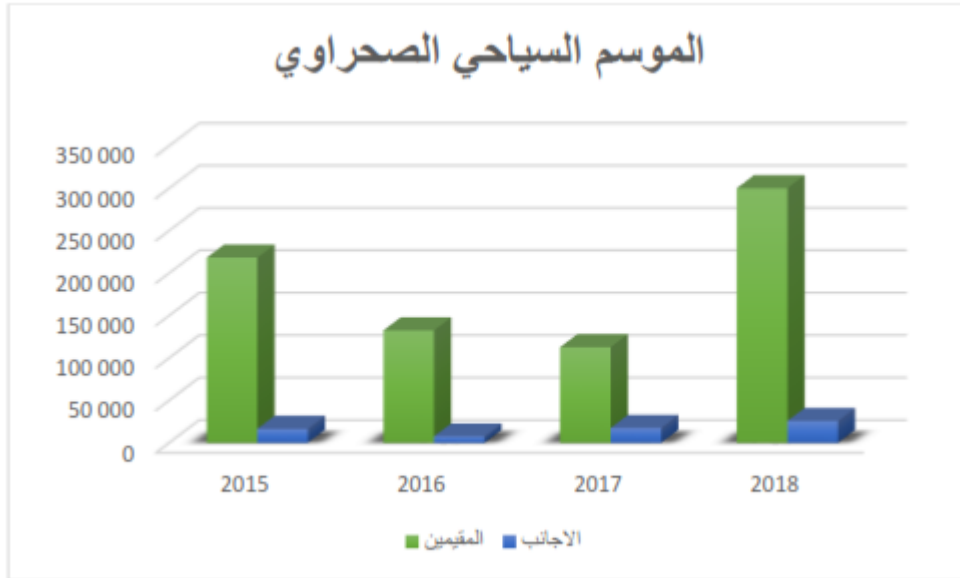
جدول رقم (53): عدد السواح في الموسم السياحي الصحراوي (2012-2018):

الفترة	السواح الاجانب	المقيمين	المجموع
2012	9184	84581	93765
2013	6618	120095	126713
2014	21508	224730	246238
2015	16504	218373	234877
2016	7506	132597	140103

130339	112837	17502	2017
326014	300143	25871	2018
1298049	1193356	104693	المجموع

المصدر:

- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 15
 - وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 16
 - وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة لسنة 2013، مرجع سبق ذكره ص 15.
 - وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة 2014، مرجع سبق ذكره، ص 16.
 - وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية، (2015-2018)، ص 16.
- الشكل رقم (11): عدد السواح الاجانب والمقيمين بالسياحة الصحراوية للفترة (2015-2018):



المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية، (2015-2018)، ص 15

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه، والمتعلق بتطور عدد السواح وخاصة السواح الأجانب الى الصحراء الجزائرية تزييدا لا بأس به فبعد أن كان العدد الاجمالي للسواح المحليين والأجانب لا يتعدى 93765 سائحا في الموسم الصحراوي 2012، أصبح العدد حوالي 326014 سائحا في الموسم الصحراوي 2018، أي بزيادة تقدر بـ 232249 سائحا وبمعدل نمو قدره 247.7% وهي نسبة نمو جد معتبرة إذا استمرت على هذا النسق.

وما يلاحظ كذلك تزايد عدد السواح الاجانب المتوجهين الى الصحراء الجزائرية، فبعد أن كان عددهم سنة 2012 يقدر بـ 9184 سائحا اجنبيا ارتفع هذا العدد ليصل إلى 25871 سائحا اجنبيا سنة 2018، أي بزيادة تقدر بـ 16687 سائحا اجنبيا وبنسبة نمو تقدر بـ 181.70% وهي نسبة نمو معتبرة كذلك، ويجب العمل على هذا الجانب وخاصة الترويج للوجهة الصحراوية في الجزائر وما تملكه من مؤهلات سياحية.

والجدير بالذكر أن موسم السياحة الصحراوية في الجزائر يبدأ من شهر أكتوبر إلى غاية شهر أفريل من كل سنة.

ثانيا: واقع الاستثمار السياحي بالمناطق الصحراوية في الجزائر بعد مرور قرابة 10 سنوات من تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030):

لقد انبثق عن المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) مخططات توجيهية للتهيئة السياحية على مستوى كل ولاية، وهذا المخطط الولائي للسياحة عبارة عن برنامج عمل قطاع السياحة وكذا برامج التنمية السياحية وبرامج الاستثمار السياحي على مستوى الولاية المعنية لآفاق 2030 كذلك وسوف نتطرق بالتفصيل كما يلي:

1- حالة تقدم الأشغال في خطط تنمية السياحة حسب الولايات نهاية 2014:

سوف نتطرق في هذا الجانب الى حالة تقدم الأشغال في خطط التنمية السياحية حسب الولايات نهاية سنة 2014، ويتم التركيز هنا في هذه المرحلة منذ بداية تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سنة 2008 وإلى غاية نهاية 2014 والوقوف على مدى التقدم في هذا الجانب فيما يخص الولايات الصحراوية، والجدول التالي يوضح ذلك كمايلي:

جدول رقم (54): تقدم الأشغال في خطط تنمية السياحة حسب الولايات نهاية سنة 2014.

تقدم الأشغال	عدد م.ت.س	الولايات المعنية
مصنفة بمرسوم	15	عين تموشنت، جيجل، عنابة، مستغانم، بجاية، تيزي وزو، اليزي، الطارف، الشلف.
على مستوى الأمانة العامة للحكومة	06	ادرار، الوادي، بسكرة
في طريق الارسال الى الامانة العامة للحكومة	05	النعامة، سكيكدة، الجلفة
في طور الدراسة	93	الشلف، جيجل، سعيدة، سكيكدة، مستغانم، تلمسان، بومرداس، سطيف، الجزائر، عين الدفلى، بشار، غرداية، تيزي وزو، مسيلة، تيبازة، وهران، عين تموشنت، بجاية، عنابة، باتنة، ورقلة.
في طور الانطلاق	46	تيبازة، تلمسان، مستغانم، الطارف، سعيدة، جيجل، الجزائر، وهران، عين تموشنت، باتنة
غير منطلقة	40	الجزائر، تيبازة، جيجل، بجاية، تلمسان، وهران، بشار، الجلفة، بسكرة، ورقلة، تمنراست، غرداية، البيض، خنشلة، مستغانم، أدرار، النعامة.
المجموع	205	/

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2014، مرجع سبق ذكره، ص 29.

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه، تأخر كبير فيما يخص وضع خطط التنمية السياحية على مستوى كل الولايات وبالأخص ولايات المناطق الصحراوية وذلك بعد (7) سنوات من بدء التنفيذ الفعلي للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) آفاق 2030، وعلى السلطات المسؤولة عن قطاع السياحة في الجزائر تدارك هذا التأخر، وذلك من أجل الدفع قدما نحو التنمية السياحية المنشودة في الجزائر.

2-وضعية تطور المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية للولايات نهاية سنة 2017:

والجدول التالي يوضح ذلك كما يلي:

جدول رقم (55):وضعية تطور المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية للولايات نهاية سنة 2017

الرقم	الولاية	وضعية تقدم المشروع	عدد م،ت،س،و	ملاحظة
1	أدرار			موافق عليه من طرف الولاية
2	الشلف			
3	الأغواط			
4	البويرة			
5	عين تموشنت			
6	المدية			
7	معسكر			
8	الجلفة			
9	برج بوعريرج			
10	ورقلة			
11	تيزي وزو			
12	عنابة			
13	تندوف			
14	تيسمسيلت	منجز	41	موافق عليه من طرف اللجنة التقنية
15	الطارف			
16	مسيلة			
17	سطيف			
18	بومرداس			
19	سعيدة			
20	غليزان			
21	خنشلة			
22	سيدي بلعباس			
23	البيضاء			
24	سكيكدة			

			البلدية	25
			تلمسان	26
تمت الموافقة عليها من قبل اللجنة التقنية الخاضعة للتحتفظات			سوق أهراس	27
			النعام	28
			قسنطينة	29
			تمنراست	30
			تبسة	31
			عين الدفلى	32
			الوادي	33
			تيزازة	34
			إيليزي	35
			مستغانم	36
			بشار	37
			بسكرة	38
			باتنة	39
			غرداية	40
قالمة	41			
في طور الدراسة	1	المرحلة الثانية	الجزائر	42
	1	المرحلة الثالثة	تيارت	43
	1	المرحلة الرابعة	بجاية	44
	4	المرحلة الخامسة	جيجل	45
			ميلة	46
			وهران	47
			أم البواقي	48

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2017 مرجع سبق ذكره، ص ص: 23، 24.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه، أن في مجموع 48 مخطط توجيهي للتنمية السياحية على المستوى الوطني، نجد 41 مخطط توجيهي للتهيئة السياحية للولايات مكتمل، والباقي عدده 07 مخططات توجيهية مازالت في طور الدراسة، وما يلاحظ كذلك أن جميع مناطق الصحراوية مخططاتها السياحية مكتملة وهي ميزة إيجابية لتفعيل وتطوير السياحة بالمناطق الصحراوية وتثمين الموارد السياحية الهائلة التي تزخر بها صحراء الجزائر.

3- وضعية حالة مناطق جديدة للتوسع السياحي منجزة في طور الارسال الى الأمانة العامة للحكومة ببعض المناطق الصحراوية نهاية 2017:

والجدول التالي يوضح هذه الحالات وفق ما يلي:

جدول رقم (56): حالة مناطق جديدة للتوسع السياحي ببعض المناطق الصحراوية نهاية 2017:

الرقم	الولاية	البلدية	اسم منطقة التوسع السياحي	نوع المنتج	الطبيعة القانونية	المساهمة هكتار	عدد مناطق التوسع السياحي
1	ادرار		بودة 1	الصحراء والواحة	أملاك للدولة	50	5
			بودة 2			136	
			بودة 3			190	
		أولاد سعيد	130				
		شروين	50				
7	بسكرة	بسكرة	بسكرة	حمسوي والواحة والثقافة والعبادة	خاص للدولة	203	1
11	تمنراست	تمنراست	أفانار	صحراوي وثقافي	ملكية خاصة للدولة	320	1
32	البيض	البيض	دراع لحرمر	الاسترخاء والترفيه	ملكية خاصة للدولة	80.22	2
		ستين	الباتن	67			
39	الوادي	أميه ونسه	دميريني	صحراوي وأعمال	ملكية خاصة للدولة	92	1
45	النعامة	دجينين بوزيزج	فوناسة	واحة، الثقافة والعبادة	أملاك الدولة	120	4
		عين بن خليل	حوض الديار	الاسترخاء والترفيه، ثقافي		20	
		سفيشيفة	رويس الجبر	الثقافة والواحة		20	
		ثبوت	ثبوت	20			

47	غرداية	القدارة	بن فيلح	الزراعة السياحية	ملكية خاصة للدولة	52	1
----	--------	---------	---------	---------------------	----------------------	----	---

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2017 مرجع سبق ذكره، ص ص: 27، 28.

إن إنشاء مناطق للتوسع السياحي الجديدة، وبالإضافة الى المناطق التوسع السياحي الموجودة والمنجزة من قبل إلا دليل على حرص السلطات المحلية للتطبيق لما جاء من بنود في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولايات، وهذا التوسع والتصنيف في مناطق التوسع السياحي ما هو إلا أسلوب لتأمين الموارد السياحية واستغلالها في إنشاء منتجات سياحية جديدة وإضافة أخرى قديمة لم تكن موجودة، وهذا كله يصب في تدعيم الاستثمارات السياحية في كل مناطق الوطن وبالأخص المناطق الصحراوية.

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه، نلاحظ أن المناطق الصحراوية حظيت بإنشاء مناطق توسيع سياحي جديدة والتي بلغت حوالي 15 منطقة توسع سياحي نهاية سنة 2017 من بين 24 منطقة توسيع سياحي وطنيا سنة 2017. وهذا من أجل تدعيم السياحة الصحراوية وترقية الاستثمار السياحي الصحراوي لاستقطاب المزيد من السياح الاجانب والمحليين على حد سواء.

4-المشاريع السياحية بالشراكة مع أجنب نهاية سنة 2017:

بالرجوع إلى الجدول رقم (30) من هذا الفصل، والخاص بالمشاريع السياحية بالشراكة مع اجانب نهاية سنة 2017، نلاحظ انه من بين عدد المشاريع السياحية مع أجنب 12 مشروع سياحي، نجد فقط مشروع سياحي واحد خاص بالمناطق الصحراوية وهو مقرر إنجازه بولاية ورقلة مع الشريك السعودي، وبطاقة إيواء 1104 سرير¹، والذي سيخلق حوالي 200 منصب عمل وبتكلفة مالية قدرت بـ2208 مليون دج²، وبقية المشاريع السياحية الأخرى سيتم انجازها من المناطق الشاطئية، وهذا العدد المخصص للسياحة الصحراوية يعتبر ضئيل جدا بالمقارنة مع إمكانات الصحراء الجزائرية.

¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2017، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² نفس المرجع.

خلاصة الفصل:

بعد الاستقلال مباشرة شرعت الجزائر في إرساء ترسانة قانونية و تشريعية و مؤسساتية لتنمية وتطوير قطاع السياحة عموما والاستثمار السياحي خصوصا، حيث ورثت الجزائر عن المستعمر قرابة 5922 سرير كقدرة إيواء سياحي على المستوى الوطني ووضعت الخطط التنموية من أجل جعل القطاع السياحي يساهم في عملية التنمية الاقتصادية

ولكن المتتبع لمسار التنمية السياحية في الجزائر منذ الاستقلال وبعد أن حددت الدولة أهدافها من التنمية السياحية وتركيزها على تطوير أنواع معينة من السياحة ضمن أولوياتها الوطنية وتم تسجيل السياحة ضمن الاستثمارات الوطنية التي ترصدها الدولة للمشاريع التنموية، نلاحظ في كل هذه البرامج التنموية بدءا بالمخطط التنموي (1967-1977) والمخطط التنموي (1980-1989)، والمخطط التنموي (1990-2000)، احتلال السياحة المرانث ما قبل الأخيرة من عدد المشاريع المسجلة في القطاع السياحي و كذا تأخر حصيلة إنجاز هذه المشاريع السياحية حيث وصلت حصيلة الطاقة الفندقية سنة 2000 حوالي 67087 سرير وهذه الحصيلة ضعيفة إذا ما قورنت بحصيلة دول الجوار.

ونظرا للتحويلات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر وخاصة في عهد الانفتاح الاقتصادي و دخول القطاع الخاص كطرف داعم في العملية الاقتصادية والاستثمارية، ونظرا لتذبذب في حصيلة إيرادات الجزائر من العملة الصعبة نتيجة للأزمة النفطية العالمية التي شهدتها السوق البترولية في ال 10 سنوات الأخيرة، بادرت الجزائر في تنويع اقتصادها وعدم اعتمادها على النفط كمصدر للثروة، حيث كانت الانطلاقة الفعلية للاهتمام بالقطاع السياحي لأول مرة سنة 2008 ضمن إطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030) وركز هذا المخطط على تثمين كل الموارد السياحية في الجزائر وجعل الجزائر بلد سياحي بامتياز، وتشير أحر الإحصائيات حول مؤشرات السياحة في الجزائر عن تأخر ملموس في حصيلة الطاقة الإيوائية التي بلغت 119155 سرير نهاية 2018، و1298 فندقا، وبتعداد 2657113 سائحا لنفس السنة، وهذه المؤشرات تدل على أن القطاع السياحي في الجزائر مازال مهمشا إذا ما قارناه بدول الجوار.

الفصل الرابع

واقع التثمين والاستثمار السياحي دراسة

حالة ولاية الوادي

تمهيد:

تحوز الجزائر على أكبر الصحاري في العالم، وهو ما يؤهلها أن تكون الوجهة السياحية الصحراوية الأولى بدون منافس وأكثر استقطابا للسياح من كل أرجاء العالم، وذلك نظرا للإمكانيات والمقومات السياحية الصحراوية الطبيعية والثقافية والتاريخية والاجتماعية، وبالتالي يسمح لها بتدعيم التنمية السياحية المحلية في مختلف المناطق الصحراوية.

وباعتبار ولاية الوادي من بين هاته المناطق الصحراوية، وذلك بامتلاكها جميع المقومات والموارد السياحية الطبيعية (العرق الشرقي الكبير والذي يحوز على أنقى الرمال الذهبية في العالم، غابات النخيل أو ما يسمى بالغوطة، النباتات والحيوانات الصحراوية النادرة....الخ) والموارد السياحية الثقافية (المعالم التاريخية، المواقع الأثرية، التراث العمراني الأصيل، مختلف العادات و التقاليد...الخ) بالإضافة إلى ذلك وجود بنية تحتية ومختلف النشاطات الاقتصادية الأخرى الداعمة للسياحة بالولاية .

وإن الجهود التي بذلتها الجزائر لتطوير وترقية السياحة الصحراوية بالولاية، وبالأخص جانب تثمين مواردها السياحية، فالولاية غنية بتراثها الثقافي والتي عمدت إلى حمايته وتصنيفه وترميمه وصيانته وتقديم الدعم لمختلف الحرف والصناعات التقليدية والاهتمام بالعنصر البشري عن طريق التكوين في مختلف فروع تخصصات المهن السياحية.

ولقد اهتمت الدولة مؤخرا بتنمية القطاع السياحي بالولاية ووضعت مختلف الخطط و الاستراتيجيات التنموية، حيث كان المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الوادي أفاق 2030 كدليل لبداية عهد جديد في تنمية و تثمين مختلف الموارد السياحية وبإشراك مختلف الفاعلين الرئيسيين في القطاع السياحي من أجل أن تصبح الولاية مستقبلا من أهم الأقطاب السياحية على مستوى الجنوب الجزائري.

المبحث الأول: الموارد والمقومات السياحية بولاية الوادي:

تعتبر ولاية الوادي من أهم المناطق الصحراوية بالجزائر، ولها تاريخ حضاري يميزها عن باقي المناطق الأخرى من حيث الطبيعة الخلابة والعادات والتقاليد المنفردة بها وهذا ما جعلها قبلة للسواح المحليين و الأجانب، وتتمتع بموارد سياحية هامة مثل العرق الشرقي الكبير والغوط والرمال الذهبية .

المطلب الأول: الوادي، الموقع والموارد السياحية الطبيعية:

تتخر ولاية الوادي على العديد من المقومات والموارد السياحية الطبيعية هنا وهناك:

وتعد ولاية الوادي بموقعها الجغرافي والإستراتيجي أحد الأقطاب السياحية الجزائرية وذلك بما تحتويه من مناظر طبيعية صحراوية خلابة، تثير لدى الزائر أو السائح للمنطقة الرغبة والمزید في اكتشافها

أولاً: التعريف بالولاية:

1-الموقع: تقع ولاية الوادي في الجنوب الشرقي من الوطن¹، وتتربع على مساحة تقدر بحوالي 44586.80 كلم² (أي بنسبة 1.87% من مساحة التراب الوطني)، وأما حدودها كالتالي²:

-ولاية تبسة من الشمال الشرقي.

-ولاية خنشلة من الشمال،

-ولاية بسكرة من الشمال الغربي.

-ولاية الجلفة من الغرب

-ولاية ورقلة من الجنوب والغرب

-الجمهورية التونسية من الشرق (حدود برية على مسافة 260 كلم) وتضم ولاية الوادي 30 بلدية و12 دائرة.

2-التضاريس: تنقسم تضاريس ولاية الوادي الى أربعة مناطق وهي كالتالي³:

أ-منطقة سوف: منطقة رملية وتغطي كامل اقليم سوف من الناحية الشرقية والجنوبية.

ب-العرق: منطقة رملية وتتمثل في الكثبان الرملية التي تحتل 3/4 من مساحة سوف، وتتواجد على خط مرتفع شرق غرب (80م إلى 120 م) والمعروف باسم العرق الشرقي الكبير.

ج-منطقة وادي ريغ: وهي عبارة عن نوع من الهضاب الحجرية والتي تمتد مع الطريق الوطني رقم 03 من غرب الولاية إلى جنوبها، وتعتبر منطقة وادي ريغ أراضي فسيحة وشاسعة وكما تتواجد بها بعض الأودية.

¹ديدي السعيد، وادي سوف كنوز من الجزائر، بدون دار نشر، الجزء الثاني، 2001، ص17.

²Wilayad'El-Oued، Monographie W. El oued. 2018. P04.

³Wilayad'El-Oued، Monographie W. El oued. Op، cit.p06.

د-منطقة المنخفضات: وتسمى منطقة الشطوط في الناحية الشمالية من الولاية، وتمتد هذه المناطق نحو الشرق بانخفاض متتابع ومتغير بين (-10م و -40م) ومن بين الشطوط المعروفة شط ملغيغ وشط مروان.

3-المناخ: تعرف الولاية بمناخها الصحراوي القاري الذي ترتفع فيه درجات الحرارة في النهار صيفا إلى ما يفوق 45 درجة أحيانا¹، وتنخفض ليلا في فصل الشتاء إلى أقل من 5 درجات ومعدل التساقط ضعيف جدا، حيث بلغ سنة 2018 حوالي 30 ملم.

4-الرياح: وتتميز الرياح بالولاية بديمومتها ونشاطها خلال كل الفصول، فهي تبدأ في فصل الخريف وتشتد في فصل الربيع، وهذا ما يسبب خسائر كبيرة، ويجعل الرمال زاحفة وغير مستقرة، إلا أن سكان المنطقة تأقلموا مع هذا الوضع ودرسوا اتجاهات الرياح دراسة عميقة، ووضعوا لكل ربح المصدات الخاصة بها، ومن بين أنواع هذه الرياح نذكر²:

أ-الشهبلي: ويسمى أيضا "القبلاوي"، ومن أسمائه العلمية السيروكو وهي رياح حارة تهب في فصل الصيف قادمة من إفريقيا، وتتسبب في كثير من الأخطار أبرزها رفع درجة الحرارة إلى حدود قياسية خاصة وأنها تهب في النهار فتزيد أشعة الشمس من حرارتها.

ب-البحري: ويسمى أيضا "الشرقي" وهي رياح شرقية لطيفة منعشة ومحملة بالرطوبة لأنها قادمة من خليج قابس التونسي ولذلك سميت بالبحري نسبة إلى بحر هذا الخليج، وتهب في المساء وتستمر طول الليل وأحيانا يستمر هبوبها لعدة أيام ولها أثر طيب على سكان المنطقة فهي تخفض من درجة الحرارة وتلطف الجو.

ج-الظهراوي: وهي رياح آتية من جهة الشمال ورغم برودتها صيفا فهي مقلقة لتحميلها قدرا كبيرا من الأتربة، ولا يجذبها البدو الرحل خاصة في فصل الشتاء لأنها تجلي السحب وتطرده المطر.

5-أصل تسمية وادي سوف:

وادي سوف مركبة من كلمتين "وادي" و "سوف" ويعطي هذا الاسم عدة دلالات تتوافق مع طبيعة المنطقة وخصائصها الاجتماعية والتاريخية³.

¹ بن علي محمد الصالح، جماليات العمارة التقليدية في وادي سوف، مطبعة مزوار، ط1، 2013، ص 14

² نفس المرجع، ص15.

³ محافظة المهرجان الثقافي المحلي للثقافات والفنون الشعبية لولاية الوادي، الوادي سحر الجنوب ودفء الصحراء، دار الثقافة لولاية الوادي، 2014، ص32.

-دلالات كلمة الوادي:

ومعناه وادي الماء الذي كان يجري قديما في شمال شرق سوف، وهو نهر صحراوي قديم غطى مجراه الآن بالرمال وقد ذكر المؤرخ العوامر أن قبيلة "طرود" العربية لما قدمت للمنطقة في حدود 690هـ/1292م أطلقوا عليه اسم الوادي، والذي استمر في الجريان حتى القرن 8هـ/14م¹.

-دلالات كلمة سوف:

يربط بعض الباحثين بين سوف وقبيلة مسوفة التاريخية البربرية ما ذكره ابن خلدون، يفيد أن هذه القبيلة مرت بهذه الأرض وفعلت فيها شيئا فسميت بها، وتوجد الآن بعض المواقع القريبة من بلاد التوارق تحمل اسم سوف أو أسوف و"وادي أسوف" تقع جنوب عين صالح²:
-وتنسب كذلك إلى كلمة "السيوف" واصلها كلمة سيف أي "السيف القاطع" وأطلقت على الكثبان الرملية ذات القمم الحادة الشبيهة بالسيوف³.
-وقيل سميت بذلك لأن أهلها الأولين كانوا يلبسون الصوف من أغنامهم لعدم وجود غيره من المنسوجات الأخرى⁴.

ثانيا: الموارد السياحية الطبيعية بولاية الوادي:

تملك ولاية الوادي موارد سياحية طبيعية هامة متواجدة عبر كامل ترابها، ومن بين هاته المواقع الطبيعية نذكر⁵:

1-العرق الشرقي الكبير:

يعتبر هذا العرق من أجمل المواقع السياحية بولاية الوادي، وما يميز هذا العرق الكثبان الرملية الناعمة والمترامية الأطراف كبحر تمتد أمواجه الناعمة إلى الأفق البعيد، وفي بعض الأماكن من هذا العرق. نجد الكثبان الرملية يفوق علوها الـ100م، وتوجد به مختلف النباتات والحيوانات الصحراوية.
وتعتبر الكثبان الرملية بمنطقة الرياح و وادي العلندة من أهم المناطق المقصودة من طرف السياح الأجانب والمحليين، إذ توفر هذه المناطق مناظرا خلابة يضفي عليها غروب الشمس رونقا وجمالا قلما نجده في أماكن أخرى.

¹ محافظة المهرجان الثقافي المحلي للثقافات والفنون الشعبية لولاية الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² نفس المرجع، ص33.

³ نفس المرجع، ص33.

⁴ بن علي محمد الصالح، جماليات العمارة التقليدية في وادي سوف، مرجع سبق ذكره، ص20.

⁵ مديرية الثقافة لولاية الوادي، الوادي مدينة الالف قبة، مطبعة مزوار بالوادي، بدون سنة نشر، ص13.

2-الغوط:

وهو عبارة عن مورد سياحي طبيعي وبشري، ويسمى أيضا الهود¹، فالغوط أو الهود لغة مكان به شجر وماء وهو منخفض، فلما اختار سكان المنطقة هذه الأماكن المنخفضة لغراسة أشجار النخيل لأسباب فلاحية محضة منها: الاحتجاب عن شدة الرياح القوية التي تهب على المنطقة وذلك باستعمال ستار دائري من أغصان النخيل على كامل الغوط لمجابهة الرياح وتكسريها طبيعيا ويسمى هذا الستار بالزرب. وثانيا لقرب وتوصيل المياه الباطنية لشجرة النخلة وبالتالي أن النخلة تمتص الماء القريب منها على مدار السنة، وعدم مدها بماء السقي. وتنتج النخلة ما يسمى بتمر البعلي نتيجة هذه الطريقة من السقي الفريدة في العالم.

وقد بذل أهالي سوف جهدا مضنيا في عملية رفع الرمال ونقلها إلى أعلى جوانب الغوط، كما أقاموا جواره منازل يمشون فيها فصل الصيف²، وأما غابات النخيل فقد عرف انتشارها بمنطقة وادي ريغ، حيث تأخذ الزراعة شكل البساتين المنبسطة التي تدخل ضمن سلسلة الحقول الممتدة على طول إقليم وادي ريغ³. ولقد تم تصنيف الغوط من طرف المنظمة العالمية للتغذية لسنة 2011.

3-البحيرات والشطوط:

توجد بولاية الوادي عدة بحيرات وكذا شطوط عبر كامل تراب الولاية ومن هذه البحيرات نذكر⁴:
أ-بحيرة عياطة: تعد بحيرة عياطة من أهم البحيرات وأبرزها بالولاية وتتواجد بضواحي سيدي عمران، ويعود تاريخ تواجد هذه البحيرة إلى قرون خلت وتقع البحيرة في منخفض مائي على عمق 40 مترا، وتعتبر ملجأ للطيور النادرة.

ب-شط مروان: ويتواجد هذا الشط ببلدية المغير ويتربع على مساحة قدرها 8534 كلم²، وقد تم تصنيفه ضمن المناطق الرطبة عالميا سنة 2001.

ج-شط وادي خروف: ويقع هذا الشط في بلدية سطيل وقد تم تصنيفه ضمن المناطق الرطبة سنة 2002.

د-شط ملغيغ: ويتواجد هذا الشط ما بين ولايتي الوادي وبسكرة.

¹ محافظة المهرجان الثقافي المحلي للثقافات والفنون الشعبية لولاية الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² مديرية الثقافة لولاية الوادي، الوادي مدينة الالف قبة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

³ نفس المرجع، ص 27.

⁴ محافظة المهرجان الثقافي المحلي للثقافات والفنون الشعبية لولاية الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

4-المنابع الحموية بولاية الوادي:

تتواجد على مستوى ولاية الوادي عدة مواقع حموية منها المستكشف ومنها لازال في طور الاستكشاف، ومن بين أهم المواقع الحموية بالولاية نذكر ما يلي:

جدول رقم (57):المنابع الحموية لولاية الوادي:

المنابع الحموية	دائرة	بلدية	خصائص المنبع الحموي
منطقة جامعة	المغير	جامعة	كلورير الصوديوم/سيلفات كلسية
تامونة شوشة 2	المغير	جامعة	كلورير الصوديوم /سيلفات المغنزيوم

المصدر: مديرية السياحة لولاية الوادي 2017.

في جدول أعلاه، نلاحظ أن ولاية الوادي تحتوي على عدة منابع حموية ومن أهمها المتواجدة بمنطقة المغير وجامعة، والتي لها خصائص كلورير الصوديوم /سيلفات كلسية .

المطلب الثاني: الموارد السياحية العمرانية، الثقافية والدينية بولاية الوادي:

تزخر ولاية الوادي بشقيها على ارث حضاري ومؤهلات سياحية كبيرة، وتراث ثقافي مادي ولا مادي والذي يعبر عن عراققتها وعمق جذورها وامتدادها عبر التاريخ القديم، فكلما كان هذا التراث ملموسا كلما كان أصدق في التعبير وأوقع في النفس وعامل جذب سياحي هام.

أولا: الطابع العمراني لولاية الوادي:

إن ما يميز مدينة الوادي خصوصيتها في طرازها المعماري الفريد من نوعه في العالم والذي يعتمد في تخطيط مدنها على الساحات والأسواق والمساجد كنواة أولى لنشأة مدنها، وبالنسبة للحركة داخل المدينة فإنها تعتمد على الشوارع الضيقة والممرات المغطاة، حيث أنها توفر جوا جدا ملائم بحكم الطبيعة الصحراوية الصعبة وبالنسبة لمواد المستعملة في البناء فهيا مواد محلية¹.

وتوجد بهذه البنايات المتداخلة ذات الطابق الواحد والأزقة الضيقة ببعض أركانها ما يسمى بالسباطات والتي تستعمل للراحة والقيلولة في فصل الصيف، وما يميز الشكل العمراني في الولاية هو استعمال القباب أو القبة على أسطح المنازل وشكلها الكروي وذلك لتحديات الطبيعة الصحراوية القاسية، ويمكن إرجاع سبب استعمال القبة في النمط العمراني لولاية الوادي إلى ما يلي²:

¹ مديرية الثقافة لولاية الوادي، دليل السياحة الثقافية مصلحة التراث الثقافي، 2018، ص 07.

² نفس المرجع، ص 08.

- تمنع تراكم الرمال الزاحفة من أن تغمر سطوح المنازل من خلال جعل الرياح تحدث تيارا دائريا حولها.
- توفر القبة جوا ملائم داخل المجال المعاش، حيث توفر البرودة في الصيف والدفء في فصل الشتاء، حيث يعمل شكل القبة الكروي على عدم تركيز أشعة الشمس على السطح على مدار اليوم، بل على جزء منه فقط وهو ما يوفر الجو الملائم.

*القباب أكثر تهوية وتعمر أطول بحكم شكلها المتماسك ومياه الأمطار تسيل عليها فور تساقطها.

- تعطي بشكلها اللائق نوع من الفن والجمال والإبداع للمبنى. وأول من أطلق على مدينة الوادي مدينة الألف قبة وقبة، هي المؤرخة الألمانية إيزابيل إيبهارت عندما زارت مدينة الوادي سنة 1900م من القرن الماضي.

ثانيا: المعالم التاريخية:

تتوفر الولاية على عدة معالم تاريخية سواء في وادي سوف أو وادي ريغ، ومن بين هذه المعالم نذكر¹:

1-حي العتيق الأعشاش بمدينة الوادي:

يقع حي الأعشاش في وسط مدينة الوادي، ويعتبر من أقدم الأحياء العتيقة بالولاية، وتشير المصادر التاريخية بأن الأصول الأولى لهذا الحي، تعود إلى حوالي القرن 16م، ويتميز بطرازه المعماري المحلي الذي يعكس براعة السكان المحليين وعبقريتهم في التأقلم مع بيئتهم الصعبة، وهذا من خلال استعمالهم لتصاميم وعناصر معمارية ملائمة للمناخ الصحراوي، ومن هذه العناصر القباب والأقواس والادماس... الخ. ويتشكل هذا الحي من ساحة واسعة تعد المركز الرئيسي للحي تتفرع منها شوارع ضيقة حادة وممرات مغطاة تعرف باللهجة المحلية <<بالبرطال>> وتنتشر بالحي عدة مساجد وجوامع منها مسجد سيدي مسعود الشابي وزاوية سيدي سالم، وقد تم بناء هذا الحي بأيدي محلية ومواد من أرض هذه المنطقة والمتمثلة في حجارة (اللوس والتافزة) والجبس.

ويعتبر هذا الحي حاليا القلب النابض لمدينة الوادي لما يشهده من حركة دائمة وتوافد السياح عليه بكثرة (السياحة الداخلية والخارجية)

2-قصر تمرنة القديم بسيدي عمران:

يعد هذا القصر من القصور الضاربة في القدم في منطقة وادي ريغ ، وقد شيئا هذا القصر على نمط القصور الصحراوية، حيث بني فوق مكان مرتفع تحيط به غابات النخيل و الأشجار المثمرة من جميع الجهات، و يتكون هذا القصر من المساكن الفردية التقليدية والمنشئة فوق تلة مرتفعة به عدد معتبر من

¹ مديرية الثقافة لولاية الوادي، مصلحة التراث الثقافي، مرجع سبق ذكره، ص13.

المساجد والمقدرة ب3 مساجد، ومن أبرزها مسجد سيدي الحاج علي بن عثمان الذي يوجد به الضريح ودار الشيخ وفيها يتم حل المشاكل وفك النزاعات بين السكان. كما توجد بالقصر دكاكين الصناعات التقليدية وهي محلات صغيرة على جانب الطريق يقام فيها العديد من الصناعات الحرفية مثل الفخار والحدادة وغيرها. وأما بخصوص تقنيات البناء المستعملة في السكنات التقليدية بالقصر صممت تماشيا مع الظروف المناخية والطبيعية ووفق عادات وتقاليد المنطقة، فقد اعتمد في البناء على مواد محلية ممثلة في الطوب المصنوع من الطين إضافة إلى استعمال الحجر الكلسي والجبس في بعض الأحيان. وتستعمل جذوع النخيل والخشب كأساسيات للبنىات وكعوارض وفي صناعة الأبواب والنوافذ.

3- قصر وغلانة القديم:

يعتبر هذا القصر من إحدى أبرز المعالم الأثرية بمنطقة وادي ريغ ونموذجا أثريا متكاملًا لنمط القصور القديمة التي أقيمت على ضفافه وجزء من التراث الأصيل الواجب حمايته والمحافظة على نسقه العمراني القديم.

4- الزوايا بالوادي:

الزوايا في ولاية الوادي رمز آخر للحفاظ على الهوية والتعاليم الإسلامية من خلال دورها في تحفيظ القرآن وعلوم الدين للناشئين، وترسيخ مبادئ التعاون والتكافل الاجتماعي من بينها¹:

أ- الزاوية التجانية بقمار:

تأسست الزاوية التجانية بقمار سنة 1204هـ-1789م بأمر من شيخ الطريقة وهي تحفة معمارية مصنفة كتراث وطني منذ سنة 1982م، تزين الزاوية قطع منقوشة بدقة وملونة معبرة عن ذوق رفيع في الفن من خلال رسوم متناسبة بإتقان، بأشكال هندسية وتشكيلات نباتية زاهرة زخرفيه، يقصدها الزوار من كل أرجاء الوطن وخارجه، ومن أبرز العلماء الذين تخرجوا منها محمد بن بالقاسم الزبيرى المعروف بابن البرية والشيخ أحمد دغمان.

ب- الزاوية القادرية بالوادي:

تأسست الزاوية القادرية بالوادي سنة 1892م من طرف الشيخ الهاشمي الشريف الذي قدم من تونس إلى سوف، وتقع الزاوية قرب سوق الوادي المركزي ويعتبر مقرها مدرسة لتلقين العلوم الشرعية ويوجد بها مكان مخصص للصلاة، وقد لعبت الزاوية دورا كبيرا في ترسيخ القيم الاجتماعية وتمتين الروابط الأخوية، ولا زالت الزاوية محافظة على عدد هام من المخطوطات القيمة، ولقد استعمل في بناءها مواد محلية من جبس

¹ مديرية الثقافة لولاية الوادي، الوادي مدينة الألف قبة، مرجع سبق ذكره، ص25.

وحجارة ولازالت محافظة على طابعها العمراني المستمد من تراث المنطقة، وقد صنف كمعلم سياحي ولائي نظرا لعدد الزوار.

ج-زاوية سيدي سالم:

تشتهر الزاوية بمنارة مسجد المصنف كمعلم تاريخي ومعماري وهي تابعة للطريقة الرحمانية وتشكل المنارة الجزء التاريخي المهم بالنسبة لهذا الإرث حيث يبلغ طولها 12م وقد شيدت عام 1896م من خلال موقعها وإطلالتها على الولاية، ومنها أطلقت تسمية مدينة الألف قبة وقبة، وهي معلم يتميز بنقوشه وزخارفه وتعد مقصدا سياحيا يقصدها السياح المحليين والأجانب¹.

5-المساجد بالوادي:

لدور العبادة مكانة خاصة عند الأهالي في وادي سوف ووادي ريغ، فكان لكل قرية أو قبيلة أو حي مسجد خاص به وقد كان السكان مهتمين بهذه المساجد فعمروها بالعلماء والمدرسين²، وكان المسجد بالنسبة لهم مجمعا للتشاور والتعاون ومدرسة للتعليم الدين، ومن أشهر مساجد المنطقة مسجد الشيخ العدواني بالزرقم، ومسجد سيدي سالم بالوادي، ومسجد التلمود بكوينين ومسجد الأخضر بالمغير، مسجد سيدي خليل، مسجد سيدي مسعود بقمار...الخ.

ففي ولاية الوادي لا نقول يوجد مسجد في كل حي ولكن لكل حي عدة مساجد.

6-الأبراج التاريخية بالوادي:

أ-برج الحمراء: المعلم عبارة عن مركز وبرج للمراقبة شيد ابان الفترة الاستعمارية³، وازدادت أهميته أكثر بعد اندلاع حرب التحرير وذلك لرصد تحركات المجاهدين، واختير له هذا الموقع الاستراتيجي لإشرافه على الطريق الذي يسلكه الوافدون للولاية من جهة الشمال وكذا لقرية من غابة للنخيل والتي تمثل مصدر أساسي للتموين.

يحتوي هذا المعلم على فناء كبير محاط بقاعات وغرف يتخلل جدرانها عدة فتحات تمتاز هذه الأخيرة بسمك البناء والمتانة والمعلم مبني بالمواد المحلية والتمثلة في الجبس، الحجارة، الطين بطراز معماري محلي مع وجود بصمات خاصة بالمستعمر.

¹Direction du tourisme et de l'artisanat de la wilaya d'eloued، El Oued au pays de la lumiere، un ocean de beaute، 2017، p12.

² مديرية الثقافة لولاية الوادي، الوادي، مدينة الألف قبة، مرجع سبق ذكره، ص23.

³ مديرية الثقافة لولاية الوادي، مصلحة التراث الثقافي، مرجع سبق ذكره، ص20.

ب-برج شوشة: يقع هذا البرج بقلب الصحراء وتحديدًا ببلدية الطالب العربي الحدودية مع تونس، شيد هذا البرج إبان الفترة الاستعمارية سنة 1906م¹ وذلك استنادًا للتاريخ الموجود في أعلى مدخله واختير له هذا الموقع الاستراتيجي لرصد الشريط الحدودي بين الجزائر وتونس الذي كان المنفذ الرئيسي للمجاهدين لتمويل الثورة بالأسلحة، ويبعد على طريق توزر الوادي بحوالي 5 كلم، المعلم عبارة على برج للمراقبة يتربع على مساحة 400م²، يحوي عدة قاعات تتوسطها ساحة مستطيلة وبجواره إسطبل كان مخصص للأحصنة مبني بالطراز المحلي للمنطقة واستعمل في بناءه المواد المحلية الجبس وحجر اللوس.

7-الأحياء العتيقة والمدن السياحية:

أ-المدينة القديمة بقمار:

يعتبر هذا التجمع السكني النواة الأولى الذي تكونت منه مدينة قمار الحالية، وقد تم تشييده نهاية القرن السابع عشر ميلادي وهو عبارة عن حي سكني عتيق مبني على النمط المحلي الممتمك عبارة عن بنايات سكنية شيدت على النمط المعماري المحلي المعتمد على استعمال القباب والأقواس، وقد استعمل في بناءه مادة الجبس وحجارة اللوس وجذوع أشجار النخيل وهي المواد المتوفرة للبناء بالمنطقة².

ب-الحي العتيق سيدي يحيى:

شيد هذا الحي بعد نزوح سكان مدينة جامعة القديمة منها نظرا للاكتظاظ الذي عرفته هذه الأخيرة، فاختار أهلها قرية سيدي يحيى مكانا للسكن وهذا لموقعها الاستراتيجي فهي تتوسط غابات النخيل ولا تبعد كثيرا عن المدينة الأم جامعة القديمة، ويعود تاريخ بناء هذا الحي العتيق إلى نهاية القرن التاسع ميلادي، ويعتبر هذا الحي اراث ثقافي سياحي للولاية باعتباره مثالا للقصور الصحراوية بالمنطقة³.

ج-الحي العتيق كوينين:

يقع هذا الحي العتيق ببلدية كوينين الواقعة شمال شرق مدينة الوادي، ويعتبر من بين أقدم التجمعات السكانية بوادي سوف، يرجع تاريخ وجوده إلى حوالي القرن السابع عشر 1634م، وهو النواة الأولى التي تأسست منه مدينة كوينين، ويتميز بطابعه العمراني المحلي واستعماله للأقواس، قباب، أدماس، أزقة ضيقة. واستعمل في بناءه المواد المحلية⁴.

¹ مديرية الثقافة لولاية الوادي، دليل السياحة الثقافية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² نفس المرجع.

³ مديرية الثقافة لولاية الوادي، دليل السياحة الثقافية، مرجع سبق ذكره.

⁴ نفس المرجع.

ثالثا: المواقع الأثرية بولاية الوادي:

توجد بولاية الوادي عدة مواقع أثرية منها ما اكتشف منذ زمن بعيد ومنها ما اكتشف في الآونة الأخيرة ومن بين هذه المواقع نذكر أهمها¹:

1- موقع برنوبة: تقع آثار بري نوبة على بعد 09 كلم جنوب قرية سيدي عمران، ويحوي هذا الموقع على بقايا حصن قديم يرجع تاريخه حسب الروايات الشفوية ما بين القرنين 10م و11م وقد كان حامية عثمانية وقد استعمل في بناءه الحجارة الضخمة وخاصة في الأسوار والجدران الخارجية والتي بلغت مقاساتها حوالي 60 سم.

2- موقع أسفاو: يقع هذا الموقع ببلدية سيدي عمران دائرة جامعة، وهو عبارة على موقع أثري لقرية مدفونة تحت الرمال من ضمن القرى الكثيرة التي كانت منتشرة بمنطقة وادي ريغ، وقد تم إحصاء هذا الممتلك ضمن الممتلكات الثقافية بتاريخ 1996./12/31

3- الموقع الأثري الشكشاك: اكتشف هذا الموقع مع بداية سنة 2009، ويقع بمكان يدعي بالهنشير يبعد حوالي 45 كلم عن مقر بلدية بن قشة وتحيط به الأراضي الزراعية من كل مكان، وبالنظر إلى البقايا التي يحويها هذا الموقع من قطع نقدية وبقايا قطع الفخار المعروف بالفخار (السجيلي) فإنه يعود لفترة التواجد الروماني بشمال إفريقيا من القرن 01 ق م إلى غاية القرن 05 م الذين كانت لهم مراكز عدة على تخوم الصحراء وهذا لتأمين قوافلهم التجارية العابرة إلى بلاد السودان.

4- الموقع الأثري سندروس: تقع منطقة سندروس ببلدية العقلة دائرة الرياح وتحوي على موقع أثري مشهور عرف باسمه، هذا الموقع مغمور بالرمال ولا تظهر معالمه ولكن ترجح جميع المصادر التاريخية التي تحدثت عن المنطقة أن المعلم يعود للحقبة الرومانية بالمنطقة وهو مسجل في قائمة الممتلكات الثقافية المحصاة بتاريخ 1996/12/23.

رابعا: التراث الثقافي اللامادي:

تزخر ولاية الوادي بمورث ثقافي كبير وتنوع فنجد الأكلات الشعبية المتنوعة والألبسة التقليدية ومختلف العادات والتقاليد المنتشرة في ربوع سوف ووادي ريغ ومن بين هذا التراث نذكر منها²:

1- الأغنية التراثية: وهي عبارة عن نص شعري كلماته منظومة بسيطة في معانيها، قصير في عدد كلماته وآبياته ويأخذ موضوعه من المناسبة التي نضم فيها هذا الشعر، وهناك أنواع كثيرة من هذه الأغاني التراثية

¹ مديرية الثقافة لولاية الوادي، دليل السياحة الثقافية، مرجع سبق ذكره ، ص22.

² نفس المرجع ، ص26.

فنجذ الأغنية الدينية، الاجتماعية، أغاني الأعراس، أغاني الختان، أغاني العوانة... الخ، ويرافق هذه الأغاني التراثية بولاية الوادي عادة آلات موسيقية مثل الآلات النفخية، وتستعمل آلة الناي والزرنة وكذلك الآلات الإيقاعية مثل الدربوكة، والطبل... الخ.

2- فن الرقص والإيقاعات الحركية: يوجد عدة طبوع لفن الرقص والإيقاعات الحركية في الولاية، فمنها ما هو خاص بسوف ومنها ما هو خاص بوادي ريغ وهي:

أ- الزقاري: هي رقصة شعبية تؤدي جماعيا على أنغام آلة الزرنة وتتم بطريقة رفع رجل إلى الأمام والارتكاز على الأرجل الأخرى والقفز على رجل واحدة في شكل دائري منسجم، تميزها طلاقات البارود في وقت واحد¹.

ب- الراداسي: وهو كذلك طابع معروف ومشهور في الولاية، ويقوم به شخصان بالغناء وبالضرب على الطبل ضربات متتالية وترافقه رقصة تسمى برقصة النخ تقوم خلالها النساء بتحريك رؤوسهن وهن فاردات لشعورهن متبعت لصوت الطبل، وهو ملتقى الشباب الطامع في الزواج، ومن خلاله يتم اختيار الزوجة².

2- بابا مرزوق: يوجد هذا النوع بمنطقة سوف، وفيه تقوم مجموعة من الرجال بالعزف على آلة القرقابو والطبل مشكلين بنغماته الإيقاعية الخفيفة مجموعة من الرقصات والحركات المميزة لهذا النوع، كما يرتدي أعضاء فرقة بابا مرزوق لباسا مميزا يتكون من جبة (قدوارة بيضاء ومحزمة سوداء بالإضافة إلى قبعات مزينة بالأبيض والأسود).

3- الألبسة التقليدية: يعد اللباس التقليدي بالوادي موروث ثقافي لازال يشكل إحدى خصوصيات أهالي المنطقة، كون هذا اللباس يتلاءم وطبيعة المنطقة الصحراوية فنجد الرجل يرتدي القميص الأبيض والصدرية البنية اللون والجبة (القدوارة) البيضاء والبرنوس البني والسروال العربي المعروف في كامل التراب الوطني، ويضع قبة (عراقية) على رأسه مع العمامة البيضاء (الشاش)³، وأما المرأة فقد عرفت بلباسها المحتشم تبعا لتقاليد المنطقة والمتكون من الحولي والقدوارة والبخنوق غطاء للرأس، كما ترتدي المرأة اللحاف وهو رداء تضعه عند خروجها من البيت⁴.

ويرتدي الرجل السوفي حذاء التقليدي وهو العفان، وهو عبارة عن حذاء مصنوع من الوبر المبروم وتغلف قاعدته بالجلد لكي لا يتآكل بالاحتكاك.

¹ Direction du tourisme et de l'artisanat de la wilaya d'ElOued، El Oued au pays de la lumiere، ocean de beaute op cit، p28.

² op cit، p28.

³ مديرية الثقافة لولاية الوادي، الوادي، مدينة الألف قبة، مرجع سبق ذكره، ص11.

⁴ نفس المرجع، ص11.

4-الأكلات الشعبية المشهورة بولاية الوادي:

الأكلات الشعبية بالوادي لها نكهة خاصة بسبب خصوصيتها وتميزها عن غيرها من مناطق الوطن، ومن بين أهم الأكلات نذكر منها¹:

أ-السفة:

وهي أكلة شعبية ينفرد بها أهل سوف خاصة، حيث تتكون من الكسكسي ذو الحبات الكبيرة بمنطقة سوف والحبات الكسكسي الصغيرة جدا بمنطقة وادي ريغ، ويتم تحضيرها من خليط البصل بالفلفل والطماطم وبعض التوابل .

ب-المطابق:

وهي أكلة شعبية محببة ومعروفة في الولاية، كما تسمى بمنطقة وادي ريغ بالمختومة وهي طبق من السميد بعد عجنه وتقسيمه إلى كريات صغيرة وتحضير الحشو الخاص بالمطابق والمتكون من البصل والطماطم والفلفل الأخضر وبعض التوابل.

ج-التمر والحليب:

وهو من الأكلات الشعبية المعروفة في ولاية الوادي، وباعتبار المنطقة صحراوية ولها الخصوصية في زراعة وإنتاجه واستهلاكه، بحيث لا يكاد يخلو بيت من بيوت سكان الوادي إلا وبه أنواع التمر، وهو غذاء أساسي وكامل ويعبر عن عراقة المنطقة ويقدم للوافدين والزائرين وخاصة السياح الأجانب الذي يقصدون المنطقة.

وبالإضافة إلى هذه الأكلات الشعبية التي ذكرناها والتي تستقطب أهواء السياح الأجانب والمحليين هناك أنواع أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها مثل: كسرة الشحمة، خبزة الملة، الدوارة، المسقي، الشخشوخة.... الخ.

5-الألعاب الشعبية المشهورة بولاية الوادي:

لقد برع سكان الوادي في تنويع الألعاب فمنها ما هو للصغار وما هو للكبار ، بعضها ألعاب فكرية وبعضها الآخر بدنية نذكر منها²:

¹ مديرية الثقافة لولاية الوادي، مصلحة التراث الثقافي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 33، 34.

² محافظة المهرجان الثقافي المحلي للثقافات والفنون الشعبية لولاية الوادي، الوادي سحر الجنوب ودفء الصحراء، مرجع سبق ذكره ص ص: 76-77.

أ- **لعبة القوس:** تلعب في فصل الخريف في منتصف النهار، وتجري بالهواء الطلق خارج العمران بين فريقين من الرجال، وتضع الكرة من خرق القماش الملفوف بالصوف، أما القوس فهو من جريد النخلة، وهي تشبه لعبة الهوكي المعروفة، ولهذه اللعبة قواعد هامة يمكن تطويرها لتنافس الرياضات الحديثة وتكون عامل جذب سياحي هام بالمنطقة.

ب- **لعبة الخريفة:** وهي لعبة فكرية تلعب في كل وقت، وكثيرا ما نجدها في القعدات العامة وأمام الدكاكين وهي شبيهة بلعبة الشطرنج حاليا.

ج- **لعبة السيق:** وهي شبيهة بلعبة الخريفة حيث تزيد عنها بستة عصيات تجمع وتر من على الارض لتعمل عمل زهرة النرد.

د- **لعبة السرسبية:** وهي طريقة للترشق على الرمال تمارس على الكثبان الرملية الكبيرة وبعد نزول الأمطار، وهي محببة عند السكان المحليين وحتى السياح المحليين والأجانب.

هـ- **لعبة الغطيسة:** وتلعب في غوط النخيل أثناء فصل الصيف، حيث يوجد البلح في الماء ويتبارى كل لاعب بجمع أكبر كمية من البلح غطسا بالرأس فقط وعن طريق الفم.

و- **لعبة الدرجيحة:** وتلعب في الغوط كذلك يربط جريدتين لنختين متقاربتين فتشكل أرجوحة يتداول عليها الشباب.

وهناك ألعاب أخرى ومنها: لعبة الطرباقة، الحليلة، الغميضة، رمي اليهروس، سباقات تسلق النخيل، صيد الطيور... الخ.

ورغم اندثار بعض الألعاب الشعبية، إلا أن أهل سوف بقوا محافظين على بعض هذه الألعاب الشعبية المعروفة كغيرها من الألعاب الحديثة مثل كرة القدم، والدراجات، الألعاب الالكترونية.

6- الأمثال الشعبية بولاية الوادي:

تعتبر الأمثال أجمل صورة من صور التعبير العفوي في التراث اللامادي بولاية الوادي، فهي تتداول لدى الجميع المنقف والأمي والشاب والشيخ، لأن الأمثال هي خلاصة تجارب الآخرين مقبولة في عدد محدود من الكلمات وسهلة الحفظ وقد توارثت مشافها بين الأجيال. وقد تم إحصاء حوالي 1500¹ مثل شعبي على مستوى الولاية.

¹ مديرية الثقافة لولاية الوادي، مصلحة التراث الثقافي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

7- القصة الشعبية بولاية الوادي:

يزخر الأدب الشعبي بولاية الوادي بقصص وحكايات ظريفة ومسلية، وتحفظ الذاكرة الشعبية بالولاية بتراث شفوي هائل يحتاج إلى تدوين لكي لا يضيع و يندثر في ظل العولمة، وتعتبر النوادر والطرائف والحكايات من السمات المكونة لشخصية سكان الوادي¹.

8- الأسطورة:

الأساطير عبارة عن قصص خيالية متداولة منذ القدم وتناقلتها الأجيال إلى إن وصلت إلينا بالصورة التي هي عليها تروي وقائع وأحداث قد تكون حصلت بالفعل، فهي حكايات ذات خيال واسع بعيدة عن الواقع، وقد تم إحصاء الأساطير المتداولة والمعروفة في منطقة الوادي ومثل أسطورة عين الزرقة، أسطورة الجنية²... الخ.

9- عادات وتقاليد ولاية الوادي:

تزخر الولاية بعدة تقاليد وعادات مازالت سارية إلى الآن، ومن بين هذه العادات نذكر منها³:

أ- عادات الزواج: لا يزال أهالي سوف يحتفظون بطقوس تراثية مميزة وهو ما جعل الأفراح والأعراس لها نكهة خاصة، وتحفظ الذاكرة الشعبية بصور المحفل والعطورية والجحفة فوق الجمل.

ب- حفل الختان: يقام حفل الختان بطريقة تقليدية، حيث تقوم النسوة بتريديد أغاني من التراث خاصة بهذه المناسبة وفيها يتداول الغناء على الطفل المختون والغرض منها تصبير الأم وتقديم هدايا للطفل المختون.

ج- جني التمور: تمثل هذه العملية أهمية بالغة لسكان المنطقة لتعلقها بالتمور الذي يعتبر العنصر الأساسي في غذاء السكان ومصدر رزقهم، حيث يعلن النفير العام بمجرد دخول فصل الخريف، وذلك لجني التمور، و تقصد بساتين وغيطان النخيل بالمنطقة ويشارك في هذه العملية الكبير والصغير، وترفق هذه الأعمال بتريديد أهازيج وأغاني تراثية لهذه النشاط.

د- رفع الرملة: وتعتبر هذه الظاهرة فريدة من نوعها في ولاية الوادي، لأنها تمثل خصوصية المنطقة وهي عبارة عن عملية وضع حفر كبيرة بغرض الوصول إلى الماء لزرع فسائل النخيل أو ما يعرف (بالجبار) ومنها يتشكل الغوط، حيث تتفق جماعة ليلا على العمل في غيطان أحدهم ويبدأ بالعمل بعد صلاة الفجر وقبل بزوغ الشمس وتتم إما على ظهور الرجال أو على الدواب.

مديرية الثقافة لولاية الوادي، مصلحة التراث الثقافي، مرجع سبق ذكره، ص38.

² نفس المرجع، ص38.

³ نفس المرجع.

المطلب الثالث: البنية التحتية ومختلف النشاطات الاقتصادية الداعمة للسياحة بالولاية:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مختلف هياكل ومنشآت البنية التحتية وكذا مختلف النشاطات

الاقتصادية الأخرى الداعمة للقطاع السياحي بولاية الوادي وهي كالتالي¹:

أولاً: الهياكل القاعدية:

تتوفر الولاية على عدة منشآت قاعدية من شبكة طرق وشبكة للسكة الحديدية وكذا الشبكة الجوية

وهي:

1-شبكة الطرقات: وتتوزع شبكة الطرقات كالتالي²:

-715 كلم طرق بلدية مصنفة ومعبدة.

-249 كلم طرق ولائية مصنفة ومعبدة.

-686 كلم طرق وطنية معبدة.

2-السكة الحديدية: تتوفر الولاية على شبكة وحيدة للسكة الحديدية على محور بسكرة، سطيل، جامعة،

تقرت، وبطول 125 كلم.

وكما تتوفر الولاية على عدة محطات برية منها:

-محطة برية رئيسية بوسط مدينة الوادي.

-11 محطات توقف

-محطات بلدية.

3-الشبكة الجوية:

باعتبار منطقة الوادي منطقة سياحية، يوجد بالولاية مطار دولي موجود في دائرة قمار، واستفاد مؤخرا

من عملية تجديد وتهيئة لمختلف الهياكل، ومنذ نوفمبر 2016 أصبح المطار يستقبل رحلات خارجية

وخاصة من فرنسا لتدعيم السياحة بالولاية³.

ثانياً: الهياكل التقنية (التطهير، المياه، الطاقة، وسائل الاتصالات):

1-الطاقة: تتوفر الولاية على شبكة معتبرة من الطاقة الكهربائية وشبكة توزيع الغاز على مستوى المساكن

وكذا الهياكل الأخرى وخاصة الهياكل الخاصة بالقطاع السياحي وهي كالتالي:

¹Wilayad'ElOued، monmographie w. El'Oued، op cit، p p: 97،98.

² مديرية الأشغال العمومية لولاية الوادي، مصلحة الاستثمارات، 2018.

³زهواني عبد الرزاق، عبادي محمد، مقومات وعوامل الجذب السياحي بولاية الوادي، الواقع والآفاق، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 13 العدد 2 سنة 2019، ص 271.

جدول رقم (58): طول شبكة الكهرباء بالولاية:

خط الضغط المتوسط (كلم)	خط الضغط المنخفض (كلم)	المجموع الكلي (كلم)
461,3877	668,3593	129,7471

المصدر: مديرية الطاقة لولاية الوادي، 2017/12/31.

وكانت نسبة الربط بالطاقة الكهربائية بالولاية حوالي 84.58%¹ إلى غاية 2018/12/31 وأما بخصوص طول شبكة توزيع الغاز على مستوى الولاية كان كالتالي:

جدول رقم (59): طول شبكة توزيع الغاز بالولاية

طول شبكة توزيع الغاز (كلم)	880,2134
طول شبكة نقل الغاز (كلم)	278,406
المجموع (كلم)	158,2541

المصدر: مديرية الطاقة لولاية الوادي، 2017/12/31 وكانت نسبة الربط بالغاز على مستوى الولاية حوالي 54.88%² إلى غاية 2018/12/30.

2- وسائل الاتصالات بولاية الوادي:

إن لوسائل الاتصالات دور مهم ومحوري في جميع القطاعات وبالأخص القطاع السياحي، فنجد الدول السياحية تعطي أهمية كبيرة لخدمات الاتصال وخاصة خدمات الانترنت.

وفي ولاية الوادي نجد أن عدد المشتركين في الهاتف بنوعيه الآلي والثابت النقال يقدر عددهم 65100 مشترك، وأما عدد المشتركين في خدمة الانترنت 32452 مشترك ونسبة التغطية بالانترنت وصلت إلى غاية 2018/12/31 حوالي 44.25%³.

3- المياه الصالحة للشرب بالولاية:

تتواجد على مستوى ولاية الوادي حوالي 120 خزان بسعة 88610م³ وحوالي 08 خزانات قيد الانجاز بسعة 17000م³ إلى غاية 2018/12/31 وقد وصلت نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب إلى 94%⁴.

¹Direction d'Energie du la wilaya El Oued. 2018

²Op cit. 2018.

³ مديرية البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال لولاية الوادي، 2018.

⁴ مديرية الموارد المائية لولاية الوادي، 2018.

4-التطهير:

توجد على مستوى ولاية الوادي 04 محطات للتصفية متواجد بكل من بلديات: كوينين، الرقيبة، حساني عبد الكريم وسيدي عون. بسعة 66398 م^3 لاسترجاع 30437 م^3 ، وأن نسبة الربط بقنوات التطهير بلغ $71\%^1$ إلى غاية 2018/12/31.

ثالثا: النشاطات الاقتصادية المدعمة للسياحة بولاية الوادي:

1-الصناعة بولاية الوادي:

تحوز الولاية على 25 منطقة متعددة النشاطات بمساحة إجمالية تقدر بـ 5902900 م^2 ، وفي حين أن المساحة المستغلة حوالي 3125600 م^2 ، وأن حوالي 12 منطقة متعددة النشاطات استفادت من عملية تهيئة كلية أو جزئية.

2-الفلاحة بولاية الوادي:

يقدر مجموع الأراضي الصالحة للفلاحة بولاية الوادي حوالي 103000 هكتار، منها 95800 هكتار أراضي مسقية، ويقدر مساحة الأراضي الرعوية والممرات 1410000 هكتار³. و باعتبار ولاية الوادي من المناطق الصحراوية والمشهورة في إنتاج التمور بكل أنواعه وخاصة نوع دقلة نور المشهورة عالميا. ويقدر مجموع عدد النخيل إلى غاية 2018/12/31 حوالي 3790000 نخلة لإنتاج 2731200 قنطار من مختلف التمور، إلى جانب التمور أصبحت الولاية تعرف بإنتاجها البطاطا والفول السوداني وكذا مختلف الخضر والفواكه وخاصة الفراولة⁴.

3-الثروة الحيوانية بولاية الوادي:

تشتهر كذلك ولاية الوادي بثروة لا بأس بها من تعداد المواشي وهي كالتالي:

جدول رقم (60):تعداد المواشي بالولاية إلى غاية 2018/12/31

العدد	الصنف
26000	الأبقار
1390	منها بقر حلوب
732000	الأغنام

¹ مديرية الموارد المائية لولاية الوادي، 2018، المرجع السابق، 2018.

² مديرية الصناعة لولاية الوادي، 2018.

³ مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، 2018.

⁴ نفس المرجع ، 2018.

341000	منها إناث
496000	الماعز
287000	منها إناث
55000	الإبل
34000	منها إناث
3600	دجاج البيض
2565800	دجاج اللحم

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، 2018.

رابعا: الغطاء النباتي والمساحات الخضراء لولاية الوادي:

تتواجد بولاية الوادي (وادي سوف ووادي ريغ) مساحات معتبرة من الأشجار، هذه الأشجار منها الخاصة بالتزيين والأخرى غابية، وهي تتواجد على مساحة 1419 هكتار إلى غاية 2018/12/31. وتظم مساحات الغابات مغروسات الحزام الأخضر والغرس الطولي وكذا مصدات الرياح بالمستثمرات الفلاحية. وتتواجد هذه الأشجار على مستوى الـ30 بلدية المتواجدة في الولاية.

¹ محافظة الغابات لولاية الوادي، 2018.

المبحث الثاني: سياسات واستراتيجيات التثمين بولاية الوادي

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مجهودات الدولة على مستوى الولاية في تثمين مختلف الموارد السياحية، ففي المطلب الأول ندرس جهود الدولة في حماية وجرد وتصنيف الموارد السياحية وتثمينها بالولاية، وأما في المطلب الثاني نتطرق إلى جهود واستراتيجيات الدولة في حماية ودعم الصناعة التقليدية والحرف وتثمينها وأما في المطلب الثالث، نتطرق إلى تثمين الموارد السياحية وذلك عن طريق الترويج والتكوين وإقامة المهرجانات التقليدية والعصرية بالولاية.

المطلب الأول: جهود الدولة في حماية وجرد وتصنيف الموارد السياحية وتثمينها بالولاية:

قبل التطرق إلى موضوع تثمين الموارد السياحية بالولاية وهي عملية أخيرة خاصة بالتهيئة السياحية والاستغلال السياحي للموارد السياحية لابد من التطرق قبل ذلك إلى إجراءات وجهود الدولة في الولاية على حماية وجرد وتصنيف هذه الموارد.

أولاً: حماية وجرد وتصنيف الموارد السياحية الطبيعية:

تحتوي ولاية الوادي على عدة موارد سياحية طبيعية والتي تم التطرق إليها في المبحث الأول من هذا الفصل، وهي العرق الشرقي الكبير والغوط والمناطق الرطبة في وادي ريغ وبعض المواقع الحموية.

1-العرق الشرقي الكبير: تشتهر ولاية الوادي بعرقها الشرقي الكبير وهو من أهم المواقع السياحية الطبيعية بالولاية¹، وهو منطقة جذب سياحي هامة نظرا لأهميته الطبيعية وكذا كثبانه الرملية المترامية الأطراف، ويشتهر هذا العرق بنباتاته² وحيواناته النادرة والمعرضة للانقراض مثل حيوان الفنك، الغزال الصحراوي، القط الوحشي والصبار وسمك الصحراء كذلك النباتات الصحراوية التي تتأقلم مع هذا المناخ الصحراوي الحار والجاف مثل نبات الرتم، الحلفاء، الطرفاء، الشيح، البشنة وما يلاحظ في هذا المجال التعدي الواضح على هذا الموقع الطبيعي الهام من الناحية السياحية، سواء بالصيد الجائر على بعض حيواناته النادرة وكذا الغطاء النباتي مثل نبتة الحلفاء والاحتطاب العشوائي وأخيرا التعدي عليه من ناحية الزحف العمراني باستعمال الاسمنت وخاصة في المناطق الرمال الشاهقة والقريبة من هذه المناطق العمرانية والتي تعد متنفسا سياحيا بامتياز.

ولذا وجب على الدولة القيام بمزيد من الحماية والرقابة على هذا المورد السياحي الطبيعي، وذلك من أجل تثمينه واستغلاله في التنمية السياحية.

¹ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، الوادي، بلد النور، بحر من الرمال (دليل سياحي)، 2017، ص08.

² مديرية السياحة والصناعة التقليدية، لولاية الوادي، الوادي بلد النور، مرجع سبق ذكره، ص08.

2- الغوط: يعد الغوط نمطا زراعيا فريدا من نوعه عبر العالم لغرس أشجار النخيل الذي ابتكر منذ قرون من قبل المزارعين القدامى بمنطقة سوف بولاية الوادي¹، وقد أثمرت جهود الدولة في تصنيف "الغوط" من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة <<الفاو>> في سنة 2011 تراثا زراعيا ومعلما سياحيا عالميا بغرض المحافظة عليه لأجل حمايته. وينتج نخيل هذا الغوط ما يسمى بالتمر البعلي وهو كذلك مصنف عالميا وله علامة تجارية

وقد تحولت "الغيطان" وهي جمع كلمة "غوط" أو الهرم المقلوب إلى مواقع سياحية بامتياز تقصدها أفواج من السياح من داخل وخارج الوطن وذلك نظرا لخصائصه الهندسية المبتكرة، ووجب على الدولة ممثلة في السلطات المحلية بالولاية إلى تثمين هذه الغيطان واستغلالها في الاستثمار السياحي بالولاية.

3- البحيرات والشطوط:

لقد أثمرت جهود الدولة في حماية وتصنيف بعض المناطق الرطبة مثل بحيرة عياطه والتي تم تصنيفها من قبل رامسار الدولية كمناطق رطبة²، وكونها منطقة سياحية بامتياز وفي إطار تثمين هذه المنطقة لاستغلالها فيما بعد في التنمية السياحية المحلية، برمجت الدولة مشروع إعادة تهيئة بحيرة عياطه بمبلغ قدره 10 مليار دج، إلا أن هذا المشروع بقي منسيا لسنوات حيث كان بإمكان هذا المشروع أن يجعل هذا القطب مؤهلا للسياحة والتنوع البيولوجي وبالتالي دفع الحركة السياحية والتنمية المحلية بالمنطقة³. ومن مجهودات الدولة أيضا تصنيف وحماية كلا من شطي مروان و وادي خروف الذين صنفا ضمن المناطق الرطبة عالميا سنة 2001.

4- الحدائق النباتية بالولاية:

في إطار تثمين الموارد السياحية الطبيعية بالولاية، ولأجل الدفع بالسياحة الجوارية قامت الدولة بإنشاء حدائق نباتية ومنزهات عائلية في كامل أرجاء الولاية وهي كما يلي⁴:

- الحديقة النباتية المتواجدة بوسط المدينة وعلى مساحة 15 هكتار
- الحديقة النباتية (باقة أشجار) والمتواجدة ببلدية الطريفواوي وعلى مساحة 4 هكتار
- مشروع لإنشاء حدائق نباتية ببلدية سيدي عون وعلى مساحة 11 هكتار
- غابة الاستجمام ببلدية سطيل والتي أنشئت سنة 2018

¹ مديرية السياحة والصناعة التقليدية، لولاية الوادي، الوادي بلد النور، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² مشروع تهيئة بحيرة عياطه سيدي عمران، متاح على الموقع: 2020/02/16 سا: 20:30:

³ مشروع تهيئة بحيرة عياطه، سيد، عمران، مرجع سبق ذكره.

⁴ محافظة الغابات لولاية الوادي، 2019

-منتزه سياحي ببحيرة سيف لمنادي ببلدية الرقيبة (تبعد عن البلدية 100 كلم)

5-الصيد السياحي بالولاية:

لقد قامت الولاية ومن أجل التكفل بالصيد السياحي المنظم، اعتمدت عدة جمعيات محلية وأقيمت لها تریصات من أجل تكوينهم في مجال الصيد السياحي بالولاية، وقدمت لهم رخص الصيد المسموح وتبيان مناطق الصيد المسموحة والفترة الممددة له، وكذا الحيوانات والطيور المحمية والممنوع صيدها مثل الغزال الصحراوي والحبار، وبعض الطيور النادرة والمسموح صيدها مثل الأرنب وبعض الطيور الأخرى، ولقد أحصت الولاية ما يقارب الـ 100 طائر بين طيور نادرة جدا وطيور عادية¹.

ثانيا: حماية وجرد وتصنيف الموارد السياحية الثقافية بالولاية:

تتوفر ولاية الوادي على تراث ثقافي غني، فنجد التراث الثقافي المادي المتمثل في المعالم التاريخية والمواقع التراثية، وكذلك التراث الثقافي اللامادي المتمثل في العادات والقيم والتقاليد ومختلف أشكال وأنواع الأكلات الشعبية... الخ، وقد أثمرت جهود الدولة ممثلة في الإدارة الوصية وهي مديرية الثقافة لولاية الوادي على حماية وإحصاء وتصنيف هذه المواقع والمعالم التاريخية التي تعتبر مورد سياحي هام على المستوى المحلي وهي كالتالي²:

1-الممتلكات الثقافية المصنفة وطنيا:

والجدول التالي يبين وضعية الممتلكات الثقافية والتي صنف على المستوى الوطني وهي الزاوية التجانية بقمار وقصر تمرنة القديمة بجامعة وأخيرا حي الأعشاش والمصاعبة بوسط مدينة الوادي:

جدول رقم (61):الممتلكات الثقافية المصنفة وطنيا على مستوى ولاية الوادي:

الرقم	نوع الممتلك الثقافي العقاري	وصف الممتلك وتاريخه	حالة الحفظ	طبيعة الحماية		تاريخ التسجيل
				الطبيعة	التاريخ	
01	الزاوية التجانية -معلم ديني -متواجد بدائرة قمار -ملك الزاوية	معلم يتميز بنقوشه وزخارفه صنف سنة 1982.	حسنة	مصنف وطنيا	02/01 82/م نشر في الجريدة الرسمية	/

¹ محافظة الغابات لولاية الوادي، 2019.

² مديرية الثقافة لولاية الوادي، جرد الممتلكات الثقافية العقارية لولاية الوادي، مصلحة التراث الثقافي، 2019.

	05/04 م82/			تاريخه 1789م		
02	نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 12/02 2009/ م	قطاع محفوظ مصنف وطنيا	متوسطة	يعتبر من ضمن سلسلة القصور الموجودة في الصحراء الجزائرية -تاريخه قرن 11م	قصر تمرنة القديمة -متواجد بدائرة جامعة -معلم مدني -ملك خاص	
03	نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 03/30 2011/	مصنفة وطنيا	حسنة	عبارة عن حي شعبي قديم بطراره المعماري مثل القباب الأقواس، الأزقة الضيقة -متواجد بقرب السوق المركزي -تاريخه القرن 16م	حي الأعشاش والمصاعبة -متواجد بوسط مدينة الوادي -معلم مدني -ملك خاص	

المصدر: مديرية الثقافة لولاية الوادي، مصلحة التراث الثقافي، 2019.

2- الممتلكات الثقافية التي ضمن الجرد الإضافي:

يمكن أن تسجل في قائمة الجرد الإضافي الممتلكات الثقافية العقارية التي وإن لم تستوجب تصنيفا فوريا، تكتسي أهمية من وجهة التاريخ أو علم الآثار أو العلوم، أو الإثنوغرافيا، أو الأنثروبولوجيا، أو الفن والثقافة وتستدعي المحافظة عليها.¹

وفي إطار جهود الدولة في المحافظة على هذه الموارد السياحية الثقافية بالولاية أدرجت في هذا الشأن ستة (06) معالم دينية ومدنية وكذا موقع أثري ضمن الممتلكات الثقافية في الجرد الإضافي وهي موضحة في الجدول التالي:

¹ المادة 10 من القانون رقم 98-04 مؤرخ في 15 يونيو 1998، جريدة رسمية رقم 44 بتاريخ 17 يونيو سنة 1998.

جدول رقم (62): أهم الممتلكات الثقافية التي ضمن الجرد الإضافي بولاية الوادي:

الرقم	نوع الممتلك الثقافي العقاري	وصف الممتلك وتاريخه	حالة الحفظ	طبيعة الحماية		تاريخ التسجيل
				التاريخ	الطبيعة	
01	زاوية ومنارة مسجد سيدي سالم - معلم ديني - بدائرة الوادي - ملك خاص	معلم شاهد على منابر العلم بمنطقة سوف وكذا تعليم أبناء المنطقة اصول الدين والقرآن الكريم تاريخه 1820م.	حسنة	مسجل في الجرد الإضافي	13/04/2010	1997/09/14م
02	الزاوية القادرية - معلم ديني دائرة الوادي	أقدم الزوايا بالوادي تاريخه 1892م.	حسنة	مسجل في الجرد الإضافي	2010/04/13	1998/01/12م
03	زاوية وقبة الإمام الشريف - معلم ديني دائرة الرياح ملك الزاوية	اهتمت بعلوم الدين ولعبت دورا بارزا في عهد الاستعمار تاريخه 1892م	حسنة	مسجل في الجرد الإضافي	2010/04/13	2003/03/03
04	زاوية وضريح الشيخ	/ تاريخه 1892م.	حسنة	مسجل في الجرد الإضافي	2010/04/13م	1996/12/28

						الهاشمي الشريف -معلم ديني -دائرة البياضة ملك الزاوية	
	1997/02/16م	2010/04/13 حسب محضر اللجنة الولائية	مسجل في الجرد الإضافي	حسنة	عبارة عن مبنى مربع الشكل تعلوه قبة كبيرة، تاريخه القرن 16م	زاوية بن علي بن خزان -معلم ديني دائرة الديبيلة	05
	1999/10/23م	2010/04/13 حسب محضر اللجنة الولائية	مسجل في الجرد الإضافي	حسنة	عبارة عن حي سكني عتيق مهجور جزئيا على نمط القصور المتواجدة بضفاف وادي ريغ تحيط بها غابات النخيل وذو طابع عمراني محلي تاريخه القرن 19م	حي وغلانة دائرة جامعة معلم مدني ملك خواص	06
	2009/04/25م	2010/04/13 حسب محضر اللجنة الولائية	مسجل في الجرد الإضافي	متوسطة	يحتوي هذا الموقع على بقايا قطع الفخار	موقع الشكشاك دائرة الطالب	07

					المعروف بالفخار السجيلي يعود للفترة الرومانية	العربي موقع أثري قديم ملك للدولة	
--	--	--	--	--	---	---	--

المصدر: مديرية الثقافة لولاية الوادي، مصلحة التراث الثقافي 2019م

3- الممتلكات الثقافية المحصاة والمصنفة على المستوى المحلي:

تتواجد على مستوى ولاية الوادي عدة معالم تاريخية تعود للفترة الاستعمارية وكذا عدة مواقع أثرية قديمة، وعدة معالم دينية ومدنية وهي محصاة ومصنفة على المستوى المحلي وفي انتظار تصنيفها وطنيا حيث أغلبها محصى ومسجل لدى مصالح مديرية الثقافة لولاية الوادي مصلحة التراث الثقافي منذ تاريخ سنة 1997م، وأن حالة الحفظ بها تتراوح بين المتوسطة والحسنة أحيانا والمدفونة تحت الرمال أحيانا أخرى، ويقدر عدد هذه المعالم والمواقع التاريخية إلى حوالي 42 معلما¹.

ويجب على الدولة والمجتمع المحلي المتمثل في الجماعات المحلية وكذا الجهات المعنية بترقية التراث الثقافي والسياحي أن تعمل على نشر الوعي السياحي والثقافي بين أوساط الجيل الجديد وذلك من أجل المحافظة على هذه الثروة والموارد السياحية الثقافية بالمنطقة لأنها تعبر عن عمق وأصالة المنطقة ولما استغلالها في التنمية السياحية المستدامة وذلك بالحفاظ عليها وتثمينها.

4- الممتلكات الثقافية المنقولة (التراث الثقافي المنقول) والمتواجدة بمختلف متاحف الوادي:

تعتبر المتاحف من أهم المؤسسات وآليات الحفظ والحماية والتثمين لمختلف الممتلكات الثقافية المنقولة على مستوى الولاية حيث يتواجد بالولاية ثلاث متاحف، منها متحفين في وسط المدينة والثالث متواجد بمدينة قمار.

أ- **متحف الوادي:** تأسس متحف الوادي سنة 1954م إبان الاحتلال الفرنسي بالمقر القديم الذي لقب بأصغر متحف بالعالم حينها²، وقد تم تغيير مقره سنة 1988م، ويحده من الشمال طريق يليه حي الأعشاش العتيق وجنوبا شارع ثم ساحة الشباب وشرقا شارع ثم ساحة الشباب وغربا ساحة الشباب، ويحوي المتحف على تراث ثقافي منقول وثمين يجسد هذا التراث قيم وتقاليد أهل سوف.

¹ مديرية الثقافة لولاية الوادي، مصلحة التراث الثقافي، مرجع سبق ذكره.

² مديرية الثقافة لولاية الوادي، دليل السياحة الثقافية لولاية الوادي، مرجع سبق ذكره، ص10.

ويظم في أجنحته عدة مقتنيات هامة ذات قيمة تاريخية وتراثية ثمينة تحصل عليها من خلال الاكتشافات والأبحاث التي تمت عبر تراث الولاية، أو عن طريق الهدايا والهبات المقدمة من المهتمين بالتراث الثقافي والسياحي بالولاية، وتشمل هذه المقتنيات حسب التسلسل الزمني ما يلي¹:

***المتحجرات:** يوجد بالمتحف عدد هام من المتحجرات ترجع إلى أزمنة قديمة تقدر بحوالي 1.8 مليون سنة أي العصر الحجري القديم، حيث نجد قواقع وأصداف بحرية بيضاء متجرة في كتلة واحدة، بالإضافة إلى عظام تعود إلى حيوان فرس النهر وكذا عدة بيوض لطائر النعام وجدت متحجرة في بئر بمدينة كوينين وكذلك احتواء المتحف على عدة مصنوعات حجرية مقسمة لعدة مجموعات حيث تضم المجموعة الأولى وعددها 35 قطعة مجموعة من المكاشط ورؤوس السهام مصنوعة من حجارة الكوارتز والصوان وبقايا فخار بدائي، وأما المجموعة الثانية وعددها 33 قطعة أغلبيتها رؤوس سهام من الكوارتز وفؤوس حجرية منحوتة من السيلاكس، وأما المجموعة الثالثة وعددها 41 قطعة تتمثل في رؤوس سهام ونصال وفؤوس حجرية تعود إلى العصر الحجري الحديث، وأما المجموعة الرابعة والمجموعة الخامسة تتكون من شفرات حادة ورؤوس مدببة وحلقات من بيض النعام.

***المسكوكات:** تتواجد بالمتحف عدد معتبر من المسكوكات النقدية المعدنية والورقية تعود لمختلف الحقب والأزمنة التاريخية التي مرت بها منطقة شمال افريقيا والجزائر بالتحديد، بداية من الحضارية البونية المؤرخة بالقرن الثالث قبل الميلاد حيث توجد عدة قطع تعود لهذه الحقبة مصنوعة من مادة البرونز ذات شكل دائري تحمل على الوجه نقش لرأس الملك تحته كتابة بالأحرف البونية وجدت بكل من الرقيبة والطالب العربي، وهذه المملكة كانت تضم منطقة شرق الجزائري وأجزاء من غرب تونس، وكما توجد أيضا مجموعة من القطع النقدية ترجع إلى فترة التواجد الروماني والتي كانت في حدود القرن الأول الميلادي وتحمل كتابات باللغة اللاتينية، بالإضافة الى قطع نقدية ترجع إلى الدولة الفاطمية مصنوعة من الذهب عليها آيات قرآنية وقطع نقدية اخرى ترجع لفترة حكم الأتراك مصنوعة من النحاس تحمل أسماء لسلطين عثمانيين وأخيرا قطع نقدية ترجع لفترة الاستعمار الفرنسي بالمنطقة.

***مقتنيات تراثية:** يوجد بالمتحف عدد من التحف التراثية والمصنوعات التقليدية الخاصة بتراث المنطقة، وتتمثل في الألبسة التقليدية الرجالية كالبرنس والقندورة والعفان والنسوبة كالحوالي والبخنوق وبعض الحلي.

ب-متحف المجاهد: يقع متحف المجاهد وسط مدينة الوادي قرب دار الثقافة محمد الأمين العمودي، ويحتوي على مقتنيات عدة خاصة بمجاهدي حرب التحرير الوطني والتضحيات التي قدموها من أجل الحرية

¹ مديرية الثقافة لولاية الوادي، مصلحة التراث الثقافي، استمارة معلومات حول متحف الوادي، 2017، ص06.

واستقلال الجزائر، وتتمثل هذه المقتنيات في أسلحة تقليدية مثل بنادق صيد وبنادق آلية ونصف آلية وكذلك خرائط طبوغرافية وألبسة عسكرية متنوعة وكذلك هيكل قديم لطائرة عسكرية أسقطها الثوار بالمنطقة وصور عدد من شهداء المنطقة وخرائط توضيحية لمختلف المعارك التي خاضها المجاهدون بالولاية¹.

ج-متحف مدينة قمار: يقع هذا المتحف بمدخل المدينة، يمتاز بديكوره التقليدي الذي تميزه القباب والأقواس وعدد من الزخارف والنقوشات على الجبس، وكذلك احتواءه على الألبسة السوفية التقليدية وبعض المصنوعات النسيجية وعلى رأسها الزربية السوفية المشهورة وكذا محتويات البيت السوفي القديم وعدد من الصور التي تبرز تراث المنطقة الغني عن التعريف².

المطلب الثاني: جهود الدولة في حماية ودعم الصناعة التقليدية والحرف وتثمينها:

تتمحور دراسة هذا المطلب حول الصناعة التقليدية والحرف ودورها في دعم النشاط السياحي بالولاية، وأهمية نشاطات غرف الصناعة التقليدية على المستوى المحلي وكذا المعارض والصالونات التي تقوم بها هذه الغرف لجذب الزوار والسياح.

أولاً: الصناعة التقليدية والحرف:

تعتبر الصناعة التقليدية والحرف اليدوية قطاع استراتيجي يدعم قطاعات اقتصادية أخرى، ومن بين هاته القطاعات القطاع السياحي وحيث أن الصناعات التقليدية والحرف اليدوية تعتبر عامل جذب هام للسياح المحليين والاجانب على حد سواء، وذلك عن طريق اقتناء هذه السلع والمنتجات المحلية والتقليدية والتذكارية لتلك المنطقة.

وفي هذا الإطار سعت الدولة لحماية هذا القطاع الداعم للسياحة وتثمينه، وأنشئت ما يسمى بالغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، وغرف للصناعة التقليدية والحرف ذات اختصاص اقليمي يغطي ولاية أو عدة ولايات³، وذلك بهدف ضمان المحافظة على الصناعة التقليدية والحرف وحمايتها وترقيتها.

وهناك ثلاثة (03) أنواع من هذه الصناعة وهي كالتالي⁴:

1: الصناعة التقليدية والفنية: هما كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بالآلات لصنع أشياء نفعية و/أو تزيينية ذات طابع تقليدي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة وتعتبر الصناعة التقليدية صناعة تقليدية فنية عندما تتميز بأصالتها، وطابعها الانفرادي وإبداعها

¹ مديرية الثقافة لولاية الوادي، دليل السياحة الثقافية لولاية الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6.

² نفس المرجع.

³ المادة (04) من القانون رقم 96-01 الموافق لـ 10 يناير 1996، ج ر رقم 03 بتاريخ 14/02/1996

⁴ المادة (04)، نفس المرجع.

2- **الصناعة التقليدية الحرفية:** لإنتاج المواد أو الصناعة التقليدية الحرفية النفعية الحديثة، هي كل صنع لمواد استهلاكية عادية لا تكتسي طابعا فنيا خاصا وتوجه للعائلات وللصناعة وللزراعة.

3- **الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات:** هي مجمل النشاطات التي يمارسها الحرفي والتي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح والترميم الفني.

وفي إطار ترقية وحماية وتثمين الصناعات التقليدية والحرف على المستوى المحلي، وذلك لأجل توفير مناصب شغل جديدة والحصول على مداخيل وإيرادات من العملة الصعبة و المساهمة في القضاء على البطالة، وتدعيم التنمية السياحية المحلية، أنشأت الدولة في كل ولاية أو ولايتين غرف الصناعة التقليدية والحرف.

ثانيا: تعريف غرف الصناعة التقليدية والحرف:

وتدعى في صلب النص "الغرف" مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹، وتعد الغرف منتدى لتمثيل المهن الحرفية وتمثل الشريك الأمثل للسلطات المحلية أو الوطنية في كل الميادين التي تعنى بتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف².

وتضطلع الغرف في إطار السياسة الوطنية لتنمية الصناعة التقليدية والحرف بالمهام الأتية³:

* تقترح على السلطات المعنية برنامج تنمية نشاطات الصناعة التقليدية والحرف على مستوى دوائرها الإقليمية وتتولى تنفيذها بعد الموافقة عليه من الوصاية.

* تقوم بالتصديق على منتوجات الصناعة التقليدية وتسلم كل الوثائق أو الشهادات أو التأشيرات المتعلقة بنوعية الخدمات.

* تقوم بكل عمل يرمي إلى ترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف وتطويره، لا سيما في مجالي التصدير والاستثمارات.

* تنشر وتوزع كل وثيقة أو مجلة أو دورية تتصل بهدفها.

* تقوم بأعمال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات لصالح حرفييها.

* تحدث مؤسسات تتصل بمهامها لاسيما الفروع ومدارس التكوين وتحسين المستوى ومؤسسات الترقية ومساعدة الحرفيين وكذا هياكل العرض ومساحات البيع ومناطق النشاطات الحرفية.

¹ المادة (02) من القانون رقم 97-101 الموافق لـ 29 مارس 1997، جريدة رسمية رقم 18 بتاريخ 30 مارس 1997.

² المادة (03) من القانون رقم 97-101، مرجع سبق ذكره.

³ المادة (05) من القانون رقم 97-101، مرجع سبق ذكره

ثالثا: واقع الصناعات التقليدية والحرف بولاية الوادي:

1-تعريف:

أنشأت غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالوادي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 472/03 المؤرخ في 02 ديسمبر 2003 والذي يحدد تنظيم غرفة الصناعة التقليدية والحرف وعملها، وكانت الانطلاقة الفعلية لعمل الغرفة في جانفي 2005¹.

2-نشاطاتها: من أهم نشاطات الغرفة ما يلي²:

-التأهيل: منح شهادات تأهيل للحرفيين ذوي الخبرة في نشاطات الصناعة التقليدية.
-التكوين: عقد دورات تكوينية لفائدة الحرفيين حاملي المشاريع لسد النقص حسب الحاجة وكذا تطوير ثقافتهم الاقتصادية.

-الترقية: ويكون بفتح فضاء للحرفيين للكشف عن مهاراتهم الفنية.

-نظام الإنتاج المحلي SPL: وهو عبارة عن حرفة النقش على الجبس والذي تنفرد به ولاية الوادي عن باقي ولايات الوطن، وحيث بالإمكان استعمال هذا النوع من النقش في مداخل الفنادق وقاعات الاستقبال كمنقوش والتي تبرز الزي التقليدي المحلي من ناحية العمران لولاية الوادي

وتضم غرفة الصناعة التقليدية والحرف بولاية الوادي ثلاث دور للصناعة التقليدية بكل من الوادي، قمار وجامعة وبقدرة استيعاب تقدر بـ27 ومن مهام هذه الدور التكفل بانشغالات مختلف الحرفيين على مستوى الولاية وكذا تعد فضاءا للتعريف وإشهار وكذا آلية لتسويق منتجاتهم الحرفية وذلك من خلال إقامة معارض محلية أو وطنية وبالتنسيق مع غرفة الصناعة التقليدية والحرف، والجدول التالي يوضح أهم منشآت الصناعة التقليدية بالولاية.

جدول رقم (63): منشآت الصناعة التقليدية بولاية الوادي إلى غاية 2019/12/31.

البلديات	عدد غرف الصناعة التقليدية	دار الصناعة التقليدية	
		العدد	قدرة الاستيعاب
الوادي	1	1	9
قمار	0	1	12
جامعة	0	1	6
المجموع	1	3	27

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الوادي 2019.

¹ غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الوادي، دليل الصناعة التقليدية الجزائرية، 2017، ص2.

² نفس المرجع، ص2.

رابعاً: نشاطات الصناعة التقليدية كداعم للقطاع السياحي بولاية الوادي:

لقد لعبت غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الوادي منذ انشاءها سنة 2005، دورا هاما على الصعيد المحلي وباعتبارها قطاعا داعما لقطاع السياحة وتدعيمه بكل الحرفيين المختصين وخاصة الحرفيين الذين يدعمون القطاع السياحي، وذلك عن طرق تكوينهم وتأهيلهم لمختلف الحرف التقليدية السياحية، والجدول التالي يبين أهم نشاطات الصناعة التقليدية وكذا عدد الحرفيين إلى غاية 2019/12/31.

جدول رقم (64): نشاطات الصناعة التقليدية بالولاية وعدد الحرفيين:

عدد الحرفيين حسب السنوات												النشاط
201	20	20	201	201	2014	2013	2012	2011	2010	200	2008	الحرفي
9	18	17	6	5						9		
295	30	37	287	318	2101	1730	1292	1292	544	495	469	الصناعة التقليدية للخدمات
9	29	09	1	4								
852	76	12	946	111	822	741	628	628	1180	109	934	الصناعة التقليدية لإنتاج المواد
	1	38		9						8		
177	15	17	156	150	950	535	319	319	290	261	274	الصناعة التقليدية الفنية
9	04	94	0	7								
559	52	67	537	581	3873	3006	2239	2239	2014	185	1677	المجموع
0	94	41	7	0						4		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الوادي، 2019.

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه، تزايد عدد الحرفيين سواء في الصناعة التقليدية للخدمات من 469 حرفي سنة 2008 إلى 2959 حرفي سنة 2019 أي بفارق 2490 حرفي خلال هذه السنوات وبنسبة نمو تقدر بـ 530.91% وأما بخصوص الصناعة التقليدية لإنتاج المواد، لقد شهد العدد تذبذبا ما بين الزيادة تارة والانخفاض تارة أخرى خلال فترة الدراسة هذه، فلقد انخفض العدد ليصبح 852 حرفي سنة 2019 بعد أن كان العدد 934 سنة 2008، أي بنقصان 82 حرفي، ويرجع السبب في ذلك أن هذا النوع من النشاط يتطلب التخصص أكثر ونقص التمويل الكافي واللازم لهذه الصناعات.

وأما بخصوص الصناعة التقليدية الفنية والتي تعتبر سند مهم للسياحة مثل صناعة النسيج وصناعة ما يحاكي السلال وصناعة الرخام واللباس التقليدي وصناعة الفخار، حيث شهد عدد الحرفيين ارتفاعا متواصلا ليصل العدد سنة 2019 حوالي 1779 حرفي بعد أن كان العدد لا يتعدى 274 حرفي سنة 2008، أي بفارق قدره: 1505 حرفي ونسبة نمو قدرها 549.27%، وهذه الزيادة في عدد الحرفيين ناتج عن آليات الدعم والتشجيع التي قدمتها الدولة في هذا الإطار للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالولاية.

خامسا: المعارض والصالونات المنظمة من طرف الغرفة:

تلعب المعارض والصالونات الخاصة بالصناعة التقليدية والحرف والتي تنظمها الغرفة داخل الولاية وخارجها دورا هاما للنهوض وللتعريف بالتراث التقليدي الحرفي المحلي وبالتالي تسويق منتوجات الحرفيين وفي نفس الوقت تعتبر جذب سياحي مهم ما يؤدي ذلك إلى تنشيط الحركة السياحية بالولاية وإعادة إحياء الحرف القديمة وإنقاذها من الزوال والنسيان. وفيما يلي أهم المعارض وعددها والتي نظمتها الغرفة.

جدول رقم: (65): عدد معارض الصناعة التقليدية والحرف بالوادي:

السنة	عدد المعارض
2012	02
2013	03
2014	02
2015	02
2016	03
2017	02
2018	02
2019	04

المصدر: غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الوادي، مارس 2020.

وفي إطار التعريف والترويج السياحي لحرف الولاية وبمنتجاتهم التقليدية لدى أكبر شريحة من السياح داخليا وخارجيا، شاركت غرفة الصناعة التقليدية والحرف للولاية أواخر سنة 2019 في فعاليات الصالون الدولي للصناعات التقليدية Siana، والتي كانت مناسبة لتسويق منتوجات حرفيي الولاية على المستوى الدولي، كما نظمت الغرفة خلال السنة نفسها ثمانية معارض محلية عبر مختلف دور الصناعة التقليدية لكل من قمار وجامعة والوادي، كما شهرت سنة 2019 افتتاح عدة محلات دار الصناعة التقليدية بالوادي وهذا

بعد عمليات التهيئة والتجديد، حيث استفاد منها 8 حرفيين يعرضون مختلف منتجاتهم التقليدية وذات الطابع المحلي ومما جعل هذه المحلات ودار الصناعة التقليدية بالوادي نقطة استقطاب سياحي في الولاية¹. وعن واقع الصناعة التقليدية والحرف والحرفيين بولاية الوادي، أن هذه الصناعة تشهد ركودا كبيرا نتيجة للمشاكل وعزوف الحرفيين عن النشاط في هذا المجال إلا حرفة النقش على الجبس التي ما زالت لحد الآن تسارع الزمن من اجل البقاء، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة في هذا المجال ما زالت النتائج متواضعة جدا سواء على مستوى الإنتاج أو على مستوى النوعية، ومن جلة المشاكل التي يتخبط فيها الحرفيين مشكلة التسويق وعدم الإقبال على منتجاتهم التقليدية، وكذلك نظرا لقلة وعدم خلق نقطة استقطاب سياحي بالولاية² وكذلك مشكلة ندرة المواد الأولية وكذا مشكلة التمويل... الخ.

ومن بين الحلول المقترحة لهؤلاء الحرفيين³

- ضمان للحرفي قنوات تسويق منتج الحرف

- خلق نقطة استقطاب سياحي وكذا مرافقتهم فيما يخص التكوين ومختلف الإرشادات الأخرى وخاصة فيما يخص الدعم المالي.

وفي نفس السياق عن أسباب عزوف الحرفيين عن النشاط في الصناعات التقليدية والحرف أن المردود المالي ضئيل ولا يلبي احتياجاتهم المعيشية وانصرافهم إلى الأعمال التجارية الأخرى⁴، ما عدا بعض الحرف التي تدر عليهم مدخول وعائد مالي مقبول مثل حرفة النقش على الجبس المعروفة على مستوى الولاية، إلا أن هناك بعض المهن والحرف والتي يقمن بها بعض النسوة في منازلهن مثل نسج الزرابي وغيرها والذي يجب مساعدتهن بتسويق منتجاتهن وذلك عن طريق إيجاد نقط بيع وكذلك عن طريق المتحف الموجود على مستوى البلدية⁵ وكذلك، وفي إطار إحياء الحرف والصناعات التقليدية خاصة السياحية منها، أقدم بعض

¹ تصريح مدير غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الوادي، جريدة الشعب اليومية، بتاريخ 2020/01/17.

متاح على الموقع: يوم: 2020/03/15، سا: 19:30.

Pro.medias-dz.com/article.php?id=1057890095&lang

² تصريح مدير غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الوادي، حصة فوروم التحرير، جريدة التحرير الجزائرية، يوم 24 نوفمبر 2019.

³ نفس المرجع.

⁴ تصريح رئيس ديوان السياحة والصناعة التقليدية بدائرة قمار ولاية الوادي، حصة فوروم التحرير، جريدة التحرير الجزائرية، يوم 24/نوفمبر/2019.

⁵ تصريح رئيس ديوان السياحة والصناعة التقليدية بدائرة قمار، مرجع سبق ذكره

الحرفيين القدامى وبالشراكة مع غرفة الصناعة التقليدية والحرف على تكوين الشباب على هذه الحرف التقليدية وحتى لا تزول وكانت النتائج كالتالي¹:

-تكوين حوالي 100 تلميذ في مختلف تخصصات الحرف التقليدية وخاصة السياحة مثل الكتابة على الزربية، النقش على الحولي (الطريزة)، النقش على الخشب، النقش على الجبس... الخ.

-مختلف الصناعات النسيجية الأخرى مثل صناعة الطبق المصنوع من سعف النخيل، الحذاء المحلي (العفان)، غطاء الرأس (العراقية السوفية)... الخ.

ومن بين الحلول التي يقترحها بعض الحرفيين من السلطات المحلية ما يلي²:

-إيجاد مقر كبير يجمع مختلف الحرفيين التقليديين السياحيين وذلك من أجل التعارف فيما بينهم وكذلك يعتبر فضاء لترويج مختلف منتجاتهم التقليدية.

-اشتراك جل الفاعلين في الصناعة التقليدية والحرف وخاصة الجمعيات السياحية.

-إيجاد الدعم المالي ومختلف آليات الدعم الأخرى لمستحقيها من الحرفيين.

-والنقطة الأهم هي استقطاب السياح الأجانب لإنعاش هذه الحرف والصناعات التقليدية، وبالتالي مزيد من توفير فرص عمل للسكان المحليين.

المطلب الثالث: تثمين الموارد السياحية عن طريق الترويج والتكوين وإقامة المهرجانات التقليدية والعصرية:

إن تثمين الموارد السياحية لاستغلالها فيما بعد لدعم السياحة وجذب السياح لتلك المناطق السياحية، وذلك عن طريق ترويجها وتسويق منتجاتها السياحية وذلك عبر مختلف آليات ووسائل الترويج والتسويق السياحي مثل الوكالات السياحية ومختلف المهرجانات والصالونات، والتي يجب أن يقوم بها الكادر البشري المؤهل والمتخصص في هذه المجالات السياحية.

أولاً: تثمين الموارد السياحية عن طريق الترويج والتسويق السياحي الخاصة بالوكالات السياحية:

تعتبر الوكالات السياحية والإسفار سواء التابعة للمؤسسات العمومية أو التي يملكها خواص، من أهم آليات دعم وتثمين الموارد السياحية والترويج لها على المستوى الداخلي والخارجي، حيث عرف المشرع الجزائري الوكالة السياحية وأسفار كما يلي³:

¹ مقابلة شفاهية مع قريشة أحمد، صاحب أقدام حرفة تقليدية بولاية الوادي، يوم 2020/02/28، سا: 11:00

² نفس المرجع.

³ المادة (03) من القانون رقم 99-06 المؤرخ في 04 أبريل سنة 1999. جريدة رسمية رقم 24 بتاريخ 07 أبريل 1999.

كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع مباشرة أو غير مباشرة رحلات وإقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها.

1-نشاطات وكالة السياحة والأسفار: تتمثل الخدمات المرتبطة بنشاط وكالة السياحة والأسفار على وجه الخصوص كما يلي¹:

- تنظيم وتسويق أسفار ورحلات سياحية وإقامات فردية وجماعية.
 - تنظيم جولات وزيارات رفقة مرشدين داخل المدن والمواقع والآثار ذات الطابع السياحي والثقافي والتاريخي.
 - تنظيم نشاطات القنص والصيد البحري والتظاهرات الفنية والثقافية والرياضية والمؤتمرات والملتقيات المكملة لنشاط الوكالة أو بطلب من منظميها.
 - وضع خدمات المترجمين والمرشدين السياحيين تحت تصرف السياح.
 - الإيواء أو حجز غرف في المؤسسات الفندقية وكذا تقديم الخدمات المرتبطة بها.
 - النقل السياحي وبيع كل أنواع تذاكر النقل حسب الشروط والتنظيم المعمول بهما لدى مؤسسات النقل.
 - بيع تذاكر أماكن الحفلات الترفيهية والتظاهرات ذات الطابع الثقافي أو الرياضي أو غير ذلك.
 - استقبال ومساعدة السياح خلال إقامتهم.
 - تمثيل وكالات محلية أو أجنبية أخرى قصد تقديم مختلف الخدمات باسمها ومكانتها.
 - كراء سيارات سائق أو بدون سائق ونقل الأمتعة وكراء البيوت المنقولة وغيرها من معدات التخيم.
- ومن خلال هذا القانون وخاصة فيما يخص نشاطات وكالة السياحة والإسفار والخاص بتثمين وترويج وتسويق الموارد السياحية في الجزائر للسياح المحليين والأجانب، حيث أنه أجاز لهذه الوكالات السياحية التنظيم للرحلات والزيارات الميدانية فيما يخص السواح للمناطق والمدن والآثار ذات الطابع السياحي والثقافي والتاريخي ونفس الوقت يعتبر هذا في ذاته ترويجا وتسويقا وبالتالي تثمينا لهذه الموارد السياحية التي تمتلكها الجزائر، ولكن الواقع يثبت عكس ذلك، حيث أن جل الوكالات السياحية تقوم بتنظيم ونقل المحليين إلى رحلات سياحية إلى خارج الوطن.

2-الوكالات السياحية والإسفار ودورها في تثمين السياحة الصحراوية بولاية الوادي:

لقد شهدت ولاية الوادي مؤخرا العودة المحتشمة للسياح الأجانب وكذا التبادلات السياحية الداخلية وخاصة في موسم السياحة الصحراوية والذي يبدأ من شهر أكتوبر إلى غاية شهر أفريل من كل سنة، ونظرا

¹ المادة (04) من القانون رقم 99-06، مرجع سبق ذكره.

لهذه الديناميكية السياحية، شهدت الولاية تطورا متزايدا في عدد الوكالات السياحية والإسفار والجدول التالي يوضح ذلك كما يلي:

الجدول رقم (66): تطور عدد وكالات السياحة والإسفار بالولاية للفترة 2008-2019:

السنة	200	200	201	201	201	201	201	201	201	201	201	201
ة	8	9	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
العدد	05	05	05	05	06	08	10	13	14	20	35	47

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، 2019.

ومن خلال بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد وكالات السياحة والإسفار بالولاية شهد تطورا وتزايدا كبيرا وخاصة في الأربع السنوات الأخيرة من فترة الدراسة هذه، فبعد أن كان العدد لا يتعدى الـ(05) خمس وكالات سياحية سنة 2008، ليقفز العدد إلى 47 وكالة سياحية سنة 2019 أي بزيادة تقدر بـ42 وكالة خلال هذه الفترة، وبمعدل نمو يقدر بـ840%، ويرجع سبب هذا العدد المتزايد من الوكالات السياحية في الولاية لسببين أولهما التسهيلات والإجراءات التي تقدمها الدولة لإنشاء مثل النوع من الوكالات وهو توجه الدولة إلى تطوير القطاع السياحي ودعمه، والسبب الثاني هو أن الولاية أصبحت تشهد إقبالا متزايدا لعدد السياح الأجانب والمحليين.

وما يلاحظ كذلك على أن هذا الكم من عدد الوكالات السياحية أن الغالبية العظمى من هذه الوكالات السياحية متمركز فقط في وسط المدينة والبقية القليلة الأخرى موزعة عبر تراب الولاية، وأن غالبية هذه الوكالات تنشط فقط في مواسم الحج والعمرة على حساب تنشيط و تثمين السياحة الصحراوية بالمنطقة أنظر الملاحق رقم(4).

وكذلك يتبين لنا أن عدد الوكالات السياحية التي تنشط في ميدان السياحة الصحراوية هو (05) خمس

وكالات وهي كالتالي¹:

- وكالة الثوابت للسياحة والأسفار
- وكالة قمودي للسياحة والأسفار
- وكالة بن علي للسياحة والأسفار
- وكالة النوبلي
- وكالة الجنوب الشرقي للسياحة والأسفار

¹ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، مصلحة الإحصائيات، 2019.

والبقية من الوكالات السياحية تنشط فقط في ميدان العمرة..الخ، ولهذا يجب على مسؤولي قطاع السياحة بالولاية حث بقية الوكالات السياحية الأخرى على العمل والترويج والتسويق داخليا وخارجيا للوجهة السياحية الصحراوية بالولاية، وأهميتها في التنمية السياحية المحلية، وفيما يلي تقديم وتعريف بعض الوكالات السياحية التي تنشط في السياحة الصحراوية.

أ-وكالة قمودي للسياحة والأسفار:

لقد كانت انطلاقتها الأولى في النشاط سنة 2013، وفي بداية سنة 2018 توجهت نحو الترويج والتسويق للسياحة الصحراوية بولاية الوادي وذلك عند استقبالها لوفد سياحي من المدرسة العليا للإطارات بالجزائر العاصمة، وذلك بمناسبة احتفالات رأس السنة، وقد قامت بنقل هذا الوفد إلى المناطق السياحية الطبيعية وخاصة التجوال والمبيت في العرق الشرقي للولاية، وكان انبهار هذا الوفد بجمال الطبيعة الصحراوية العذراء، ومن أهم نشاطاتها نذكر ما يلي¹:

-تقوم بالترويج للسياحة الصحراوية للمنطقة خاصة العائلات الصغيرة سواء المحليين أو الأجانب.
-تثمين الموارد السياحية الطبيعية والثقافية للمنطقة وذلك عن طريق الترويج والتسويق للأكلات الشعبية مثل خبز الملة في الصحراء، ركوب الجمال، والتمتع بلباس التقليدي للمنطقة مثل لباس الحولي، والاخلال، التزحلق على الرمال.

* كذلك القيام بنشاطات السياحة الأخرى مثل صيد الغزال، الفنك، الجرد...الخ.

ولقد كان لهذه الوكالة صدى كبير وخاصة لدى الأجانب بعد عمليات الترويج والتسويق للوجهة السياحية الصحراوية بالوادي مما أدى ذلك إلى تزايد الإقبال السياحي عليها.

وكان من جملة الحلول المقترحة لبعض المشاكل والعراقيل وذلك لتنشيط السياحة الصحراوية المستدامة نذكر ما يلي²:

-التخفيف من الإجراءات الإدارية المعقدة وخاصة فيما يخص استقبال وفود السياح الأجانب.
-عزل المناطق الفلاحية والرعية عن المناطق السياحية وذلك بجعل هذه المناطق السياحية وخاصة المتواجدة على مستوى العرق الشرقي مناطق محمية.
-حماية المناطق السياحية من الرمي العشوائي للمزابل مثل منطقة سندروس، بيقام، الرباية..الخ.
-العودة إلى استعمال البناء التقليدي المحلي في مختلف مناطق السياحة بالولاية.

¹ مقابلة شخصية مع قمودي الطيب صاحب وكالة قمودي للسياحة والأسفار بالولاية، يوم 2020/02/25، سا: 12:10 صباحا.

² مقابلة شخصية مع قمودي الطيب، مرجع سبق ذكره.

ب-وكالة بن علي للسياحة والأسفار:

لقد بدأت هذه الوكالة نشاطها السياحي الصحراوي بالولاية في بداية سنة 2012، وهي من بين أوائل الوكالات السياحية التي دخلت هذا النشاط، رغم الإمكانيات والعراقل البيروقراطية آنذاك، وهي الآن رائدة في هذا المجال من النشاط السياحي الصحراوي¹.

وقد برمجت هذه الوكالة برنامج خاص وثرى لكل السياح المحليين والأجانب الذين يزورون المنطقة للتمتع بدفء صحراء الوادي ورمالها الذهبية، وسميت هذا البرنامج بسفاري صحراء وادي سوف وهو كالتالي:

-رحلات صحراوية باستعمال سيارات 4x4.

-ركوب الجمال وسير في قافلة الجمال.

-زيادة واحات النخيل والقرى الأثرية.

-التخييم في أعماق الصحراء.

-متعة السير في الكثبان الرملية والترشق

-التمتع بغروب الشمس والليل الهادي

-وجبات تقليدية مثل خبزه الملة، الشواء على الجمر، حليب الناقة، وشرب الشاي على الحطب

-سهرات تقليدية

-القيام بجولة في مدينة وادي سوف وبالأخص المناطق السياحية والتراثية بالمنطقة.

وتعتبر هذه الوكالة من بين أهم الوكالات التي ساهمت في تثمين وحماية التراث السياحي بالمنطقة عن

طريق الترويج والتسويق السياحي لهذه الموارد السياحية التي تشهر بها ولاية الوادي

ثانيا: التكوين ودوره في تثمين ودعم قطاع السياحة بالولاية:

يعتبر الاهتمام بالعنصر البشري وذلك عن طريق تكوينه وتأهيله ليصبح فردا مؤهلا في كل

تخصصات ومختلف المهن الاقتصادية وخاصة التي تخص القطاع السياحي.

وفي هذا الإطار، فإن قطاع التكوين والتعليم المهنيين بولاية الوادي، يعمل جاهدا لتكييف إمكانياته المتاحة

والمتوفرة وفي إطار المنظومة الوطنية للتكوين المهني، ومع التحولات الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعنا

ومحيط المؤسسات التكوينية بالولاية، بغية تثمين الحرف والمهن التابعة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية

ودعمها بالعنصر البشري المؤهل.

¹ مقابلة شخصية مع بن علي صاحب وكالة بن علي للسياحة والسفر بولاية الوادي، يوم 2020/03/05، سا: 10 صباحا

- كل ذلك ضمن السياسة العامة للدولة وما سطرته له من أهداف تضمنتها ثلاثة محاور هي¹:
- صيانة اليد العاملة النشطة.
 - تكوين يد عاملة مؤهلة في الحرف اليدوية والصناعات التقليدية.
 - تكوين يد عاملة مؤهلة في تخصصات مبنية على المعرفة تماشياً مع التطور التكنولوجي.
 - وللتكفل الأمثل بتحقيق الأهداف المرجوة، وفر القطاع ثلاثة أنواع من التكوين وهي²:
 - التكوين الإقليمي (ويتم داخل مؤسسات التكوين).
 - التكوين عن طريق التمهين (ويتم بالتناوب في الوسط المهني ومؤسسات التكوين).
 - التكوين عن بعد (موجه لمختلف المستويات والأعمار). إضافة إلى هذا، هناك خمسة أجهزة مساعدة للتكوين من أجل التكفل أكثر بجميع فئات المجتمع وهي³:
 - التكوين عن طريق المعابر (ترقية مستوى التأهيل).
 - التكوين عن طريق الدروس المسائية (متوج بشهادة دولة / متوج بشهادة تأهيل).
 - تكوين المرأة الماكثة في البيت.
 - التكوين المتواصل.
 - التكوين التعاقدى (تأهيلي ومتوج بشهادة).
- وفي إطار مساعي الدولة نحو تدعيم القطاع السياحي والصناعة التقليدية باليد العاملة المؤهلة والمتخصصة في مختلف تخصصات السياحة والحرف التقليدية وخاصة بعد توجه الدولة نحو وضع إستراتيجية وطنية للتكوين السياحي، وتطبيقاً لما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) وخاصة جانب التكوين، وقعت اتفاقية شراكة بين كلا من وزارة التكوين والتعليم المهنيين ووزارة السياحة والصناعة التقليدية بتاريخ 15 سبتمبر 2014، وذلك من أجل تنفيذ المخطط الخماسي للتكوين 2015-2019 والخاص بقطاع السياحة والصناعة التقليدية.

¹ مديرية التكوين والتعليم المهنيين لولاية الوادي، مصلحة التمهين، 2019.

² نفس المرجع.

³ مديرية التكوين والتعليم المهنيين لولاية الوادي، مصلحة التمهين، 2019.

1-الهدف من الاتفاقية:

تهدف هذه الاتفاقية إلى التعريف بكيفيات وشروط التعاون ما بين وزارة التكوين والتعليم المهنيين ووزارة السياحة والصناعة التقليدية، وذلك من أجل تحقيق أهداف التكوين المسطرة في المخطط القطاعي الخماسي للتكوين 2015-2019 المتعلق بنشاط السياحة والصناعة التقليدية¹.

2-طبيعة عمليات التكوين الواجب تطويرها:

في إطار المخطط الخماسي القطاعي للتكوين، يتكفل قطاع التكوين والتعليم المهنيين وفق طلب وزارة السياحة والصناعة التقليدية، بالعمليات التالية²:

- فتح فروع التكوين الأولي المتوج بشهادة و/أو التأهيلي على مستوى مراكز التكوين التابعة لوزارة التكوين، ووفقا لاحتياجات التكوين المعبر عنها من طرف وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مع تفضيل نمط التكوين عن طريق التمهين.

- تنظيم التبرصات التطبيقية لمترصي التكوين الإقليمي، على مستوى المؤسسات والهيئات السياحية، وفي مجال الصناعة التقليدية على مستوى الحرفيين أو المؤسسات الحرفية التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية.

- تحسين المستوى المهني للعمال ولمهنيي السياحة والصناعة التقليدية، وفقا للاحتياجات المعبر عنها لا سيما على المستوى المحلي، في مؤسسات التكوين حسب أنماط وأجهزة التكوين المخصصة لهم كالتكوين حسب الطلب، التكوين عن طريق الدروس المسائية، المصادقة على مكتسبات الخبرة، التكوين عن طريق المعابر، التكوين عن بعد.. الخ.

3-مجالات التعاون الأخرى: في هذا المجال يعمل الطرفان على تطوير العمليات التالية³:

-تشجيع توظيف خريجي التكوين والتعليم المهنيين وكذا خريجي مؤسسات السياحة والصناعة التقليدية أو مرافقتهم لإنشاء مؤسساتهم.

-تكييف وإثراء ومطابقة البرامج البيداغوجية المتعلقة بالسياحة والصناعة التقليدية والتي تم إعدادها من طرف القطاعيين، وذلك قصد تحيينها وفق المعايير الدولية.

-إدراج المهن والتخصصات الجديدة المحددة من طرف قطاع السياحة والصناعة التقليدية في المدونة الوطنية لتخصصات التكوين.

¹ وزارة التكوين والتعليم المهنيين، ووزارة السياحة والصناعة التقليدية، إتفاقية شراكة، المادة (1)، ص1، 2018.

² نفس المرجع المادة(3)

³ وزارة التكوين والتعليم المهنيين ووزارة السياحة والصناعة التقليدية، إتفاقية شراكة، المادة (04)، مرجع سبق ذكره.

-تطوير فروع التكوين الأمتيازي بمساهمة مؤسسات قطاع السياحة والصناعة التقليدية وهيئاته من جهة، وبدعم تقني للشركاء الأجانب ذوي المرجعية للقطاعين من جهة أخرى.

4-حصيلة التكوين الخاصة بالمخطط الخماسي للفترة (2015-2019) لمهنيي السياحة والفندقة وحرفي الصناعة التقليدية لولاية الوادي:

تبعا للاتفاقية المبرمة بين وزارتي التكوين والتعليم المهنيين ووزارة السياحة والصناعة التقليدية الممضاة

سنة 2014، كانت حصيلة التكوين الخاصة بقطاع السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي كما يلي:

أ-حصيلة المتكويين في نمط التكوين الحضوري: وكانت الحصيلة وفق الجدول التالي:

جدول رقم (67):تعداد المتكويين في نمط التكوين الحضوري للفترة (2015-2019):

السنة	التخصصات							التكوين التأهيلي/المرأة الماكثة بالبيت
	طبخ الجماعات	الفندقة/خيار الطبخ	السياحة خيار وكالة سفر	السياحة خيار المرشد السياحي	صناعة الحلويات	إعداد الحلويات	صناعة الحلويات الشرقية	
2015	23	00	00	00	13	00	39	
2016	15	00	30	00	12	145	00	
2017	15	00	21	12	00	00	178	
2018	20	00	26	00	31	163	116	
2019	17	00	00	00	31	336	61	
المجموع	90	00	77	12	87	644	394	

المصدر: مديرية التكوين والتعليم المهنيين لولاية الوادي، مصلحة التمهين، 2019.

نلاحظ من بيانات الجدول علاه، أن التخصصات الخاصة بالهياكل والمؤسسات الفندقية، كان إقبال الشباب عليها ضعيف جدا، فمثلا تخصص الطبخ الخاص بالفنادق كان صفرا خلال هذه الفترة، وكذلك تخصص مرشد سياحي كان التكوين في سنة 2017 وبتعداد 12 متكونا، وأما التخصصات الخاصة بالمهن الحرة مثل طبخ الجماعات بتعداد 90 متخرجا خلال الفترة 2015-2019، وكذلك تخصص سياحة خيار وكالة سفر بتعداد 77 متخرجا وهذا مما يدل على أن الشباب يحبذ التكوين في مهن السياحة الحرة مثل وكالة السفر والسياحة والتي تدر عليه عائدا لأبأس به في المستقبل، عوض التكوين في التخصصات السياحية التي لها علاقة بالفنادق والهياكل السياحية الأخرى، وخاصة في ظل نقص هذه الفنادق وكذا الأجور الزهيدة لهذه التخصصات.

ب-حصيلة المتكويين في نمط التكوين عن طريق التمهين:

وكانت حصيلة التكوين وفق الجدول التالي:

جدول رقم (68):تعداد المتكويين في نمط التكوين عن طريق التمهين: للفترة (2015-2019):

السنة	التخصصات					
	طبخ الجماعات	السياحة خيار وكالة سفر	الفندقة خيار الطبخ	صناعة الحلويات	الخبازة والفظائر	الفندقة خيار استقبال
2015	21	18	00	06	00	00
2016	103	20	01	30	07	01
2017	111	00	00	43	09	00
2018	139	00	21	33	06	01
2019	126	00	24	43	14	00
المجموع	500	38	46	155	36	02

المصدر: مديرية التكوين والتعليم المهنيين، مرجع سبق ذكره. ولاية الوادي

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه، أن نمط التكوين عن طريق التمهين الخاص بقطاع السياحة والصناعة التقليدية. هو نفس الإقبال بنمط التكوين الحضوري، أي أن الشباب يقبل دائما على التكوين في تخصصات السياحة والصناعة التقليدية التي تخص المهن الحرة مثل طبخ الجماعات وكذا وكالات السفر والسياحة، وعلى القائمين في القطاع السياحي بالولاية تدارك هذا الأمر ومحاولة وضع إستراتيجية للتكوين لمواكبة المستجدات السياحية بالمنطقة وأما بخصوص تعداد المسجلين الجدد الخاصة بالموسم (2019-2020) من أجل التكوين في تخصصات السياحة والفندقة فكانت كالتالي:

جدول رقم (69): يبين تعداد الطلبة المسجلين الجدد والقدامي للموسم التكويني (2019-2020)

للتخصصات السياحة والفندقة والتراث الثقافي:

فروع التكوين	الشهادات		التأهيلات		المجموع الكلي	
	تعداد القديم	تعداد الجديد	التعداد	منهم إناث	التعداد	منهم إناث
فن -ثقافة وتراث	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

55	274	30	30	1	49	24	195	الحرف التقليدية
534	954	381	381	33	187	120	386	الفندقة والإطعام والسياحة
1228	1228	410	410	34	236	144	581	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات من مديرية التكوين والتعليم المهنيين، 2020.

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه، أن فروع التكوين الخاصة لكلا من تخصص الحرف التقليدية وكذا تخصص الفندقة والإطعام والسياحة شهدت إقبالا كبيرا على التسجيل في هذه التخصصات من طرف الشباب، للموسم التكويني (2019-2020)، حيث نجد في تخصص الحرف التقليدية دخول 195 متربص جديد مقارنة بالموسم الفارط والمقدر بـ49، أي بفارق 146 متربص للحصول على الدبلوم في هذا المجال، وكذلك تخصص الفندقة، الإطعام والسياحة، دخول ما يقارب 386 متربص جديد بعد أن كان العدد لا يتجاوز 187 متربص أي بفارق 199 متربص جديد، مما يدل هذا على المجهودات التي تقوم بها الدولة لتشجيع هذا النوع من التخصصات، والتي تؤدي في النهاية إلى دعم السياحة الصحراوية بالمنطقة.

وما يلاحظ كذلك عدم التسجيل في تخصصات الخاصة بالفن ثقافة وتراث، وهو تخصص جديد يشمل كلا من¹: تقنيات الحفاظ على التراث المبنى وترميم المواقع الأثرية والمعالم التذكارية و كذا تخصص تسيير أشغال ترميم التراث المبنى، ويجب على مصالحي التكوين المهني ومصالح الثقافة وكذا مصالحي السياحة والصناعة التقليدية الترويج أكثر لمثل هذه التخصصات، ولذلك لتأهيل الكادر البشري المحلي لدعم وتثمين التراث الثقافي المادي وبالتالي دعم السياحة التراثية بالمنطقة وتجدر الإشارة كذلك، وعند تصفحنا للتخصصات الموجودة في مدونة الشعب المهنية طبعة 2019، عدم احتواءها على تخصصات تخص جانب التنمية السياحية المستدامة مثل إدخال السياحة البيئية في الفنادق وكذا المرافق السياحية الأخرى وكذلك الموارد السياحية الطبيعية والتراث الثقافي والعمراني.

ثالثا: تثمين الموارد السياحية عن طريق إقامة مختلف المهرجانات والتظاهرات التقليدية والعصرية:

تعتبر المهرجانات والصالونات ومختلف التظاهرات التقليدية والعصرية سواء كانت محلية أو وطنية وحتى الدولية، أداة وآلية للجذب السياحي المحلي والأجنبي، وبالتالي تنشيط الحركة الاقتصادية المحلية من وسائل نقل واتصالات وكذا هياكل استقبال السياح، ويعود كذلك بالنفع ويمتد أثره إلى قطاعات الزراعة

¹وزارة التكوين والتعليم المهنيين، مدونة الشعب المهنية وتخصصات التكوين المهني، طبعة 2019، ص14.

والصناعة والتجارة... إلخ مما يزيد من مداخيل تلك القطاعات من الموارد المالية وبالتالي المزيد من توظيف الشباب والمساهمة في القضاء على البطالة بالمنطقة السياحية.

وباعتبار ولاية الوادي من المناطق السياحية بامتياز وذات مؤهلات وموارد سياحية هامة مثل الرمال الذهبية وكذا تراثها الحضاري ومختلف العادات والتقاليد، وموروثها الثقافي والشعبي، وكذا المناطق والمعالم السياحية التي تشتهر بها الولاية.

ومن أجل تثمين هذه الموارد السياحية واستغلالها سياحيا وبهدف تنمية وتطوير السياحة الصحراوية بالمنطقة، دأبت الولاية على إقامة العديد من المهرجانات ومختلف التظاهرات الرياضية والثقافية الوطنية منها والدولية وهي كالتالي:

1- الصالون الوطني لسياحة الشباب:

لقد احتضنت ولاية الوادي عدة دورات هذا الصالون، ويهدف هذا الصالون الوطني إلى تطوير وتنمية السياحة الشبانية بين الشباب والتعارف فيما بينهم، وكذلك التعريف بالموروث السياحي للمنطقة، وبخصوص ولاية الوادي كانت أهداف الصالون كالتالي¹:

- التعريف بالموروث الثقافي والشعبي للولاية (لباس التقليدي للرجال والنساء، الأكلات التقليدية والشعبية.. الخ).

- التعريف بالمخططات المسالك السياحية بالمنطقة.

- التعريف بالمعالم السياحية للمنطقة، سواء الطبيعية أو العمرانية والتاريخية والأثرية وكذا مختلف الصناعات التقليدية.

والجدول التالي يوضح أهم الدورات التي أقيمت بالولاية:

جدول رقم (70): أهم الصالونات السياحية التي أقيمت بالولاية:

نوع الصالون السياحي	عدد الولايات المشاركة	عدد المشاركين	تاريخ الصالون
الصالون الوطني الثالث لسياحة الشباب 2009	28	171	2009/12/28 إلى 2010/01/01
الصالون الوطني الرابع لسياحة الشباب 2011	34	184	12/11 إلى 2011/12/15
الصالون الوطني السادس لسياحة الشباب 2018	32 ولاية+ 02 ولاية تونسية	215 منهم 17 تونسي	10/30 إلى 2018/11/03

¹ مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي، مصلحة نشاطات الشباب، 2018.

10/31 إلى 2019/11/03	150 منهم 11 تونسي	27 ولاية+ 02 ولاية تونسية	الصالون الوطني السابع لسياحة الشباب 2019
03/27 إلى 2018/03/30	60 مشارك منهم 09 تونسي	22 ولاية+ ولاية توزر التونسية	سفاري الشباب 2018
02/13 إلى 2019/02/16	63 مشارك منهم 4 تونسيين	+16 ولاية توزر التونسية	سفاري الشباب 2019

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات من مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي، 2020.

2-المهرجان العربي الأول للنشاطات الرياضية على الرمال:

تدعيما للسياحة الصحراوية بالولاية، أقيمت بولاية الوادي من الفترة الممتدة من 19 إلى 26 مارس سنة 2017، فعاليات المهرجان العربي الأول للنشاطات الرياضية على الرمال وبمشاركة سبع دول عربية، وكان الهدف من إقامة هذا المهرجان بالولاية هو التعريف بالمؤهلات السياحية لدى هؤلاء الوفود المشاركين في هذه التظاهرة الرياضية، والممكن أن تنتشر لأكثر عدد من السياح لجذبهم مستقبلا.

إن هذا النوع من المهرجانات الرياضية تؤدي إلى تنشيط السياحة المحلية، بدء بهياكل الاستقبال والإيواء مثل الفنادق، ووسائل النقل.. الخ، وانتهاء بزيادة المداخل وامتصاص جزء من البطالة المحلية. والجدول الحالي يوضح أهم البلدان المشاركة في المهرجان

جدول رقم (71):أهم الدول المشاركة في المهرجان العربي الأول للنشاطات الرياضية على الرمال:

الرقم	الدول	عدد المشاركين	مكان الإقامة
01	فلسطين	07	فندق لوس الوادي
02	قطر	06	فندق الغزال الذهبي الوادي
03	مصر	12	فندق لوس الوادي
04	لبنان	02	فندق لوس
05	العراق	04	فندق لوس
06	جزر القمر	03	فندق لوس
07	تونس	13	إقامة الجنوب الوادي
08	الجزائر	28	فندق لوس الوادي

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي، 2017.

ولقد أقيمت خلال هذا المهرجان النشاطات الرياضية التالية¹:

- رياضة التزحلق على الرمال.
- رياضة كرة القدم على الرمال.
- رياضة كرة الطائرة على الرمال.
- رياضة كرة السلة على الرمال
- الجري على الرمال
- لعبة شد الحبل

3- مهرجان النجع ببليدية بن قشة الحدودية:

تدعيما للسياحة الصحراوية بالولاية، وكذا تنمية المناطق الحدودية بالولاية وخاصة المناطق المحاذية لتونس وليبيا وذلك من خلال تفعيل والنهوض بمختلف القطاعات (السياحة، الفلاحة، الصناعة، الثقافة ..الخ). جاء هذا المهرجان للتعريف بالموروث الثقافي الذي تزخر به المنطقة من عادات وتقاليد والمحافظة عليها من الاندثار، وذلك من الفترة الممتدة من 29-30-31 مارس 2018. وكانت ولاية توزر التونسية الحدودية مع الوادي ضيف شرف.

وقد أقيمت على هامش هذا المهرجان العروض والمباريات التالية²:

- إقامة عروض فلكلورية، عروض فنية ومسرحية وغنائية.
 - إقامة معارض للألبسة والأثاث التقليدي والأكلات الصحراوية
 - خرجات سياحية للمناطق الصحراوية بالولاية على الجمال
 - مسابقات في الألعاب الشعبية
 - مباريات القوس والخيول والمهاري.
 - مسابقة صيد السلوكي
 - رالي سباقات السيارات الرباعية الدفع
 - عرض فلاحي تجاري لمختلف المزروعات والمستلزمات الفلاحية
 - ورشات مفتوحة لمختلف الحرفيين لتبادل الخبرات ودراسة كيفية تسويق منتجاتهم.
- أن إقامة مثل هذا النوع من التظاهرات الثقافية، يساهم في تثمين الموارد السياحية بالمنطقة وذلك عن طريق التعريف بها والترويج والتسويق لمختلف المنتجات السياحية الصحراوية بالولاية.

¹ مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي، مصلحة الرياضة، 2017.

² بلدية بن قشة، جمعية الأمل الثقافية، مهرجان النجع، الطبعة الثالثة، أيام 29-30-31 مارس 2018، ص 06.

ومن أهم التظاهرات والنشاطات الثقافية والرياضية نذكر أهمها¹:

أ- المهرجان الدولي للموسيقى: ويقام في شهر اكتوبر من كل سنة.

ب- المهرجان المحلي للموسيقى والأغنية السوفية

ج- عيد مدينة الألف قبة وقبه: وتقام هذه التظاهرة في شهر مارس من كل سنة، وهي تظاهرة اقتصادية

وسياحية وثقافية تقام على جانب هذه التظاهرة عدة عروض فلكلورية وأعراس تقليدية ومعارض الفن الطبخ

التقليدي وسباق المهاري والخيل، وهي تستقطب العديد من السياح والزوار المحليين والأجانب للتعريف بتراث

المنطقة السياحي.

د- المهرجان الوطني للأنشودة المدرسية، ويقام في العطلة الربيعية من كل سنة.

هـ- اليوم العالمي للسياحة والموافق لـ 27 سبتمبر من كل سنة.

و- اليوم الوطني للصناعة التقليدية والموافق لـ 09 نوفمبر من كل سنة.

¹ مديرية الثقافة لولاية الوادي، دليل السياحة الثقافية بولاية الوادي، ص ص 41-42. مرجع سبق ذكره

المبحث الثالث: التنمية السياحية وواقع الاستثمار السياحي بولاية الوادي

سوف نتطرق في هذا المبحث لواقع التنمية السياحية بالولاية، ونتطرق إلى أهم الإستراتيجيات التنموية السياحية وذلك في مطلب أول، وأما في المطلب الثاني سوف نتطرق إلى واقع الاستثمار السياحي بالولاية، وأخيرا نتكلم عن أهم المشاريع السياحية وجهود الدولة في تثمين الموارد السياحية على مستوى المحلي وذلك في مطلب ثالث.

المطلب الأول: برامج وإستراتيجيات التنمية السياحية بولاية الوادي.

في هذا المطلب سنتطرق إلى برامج وإستراتيجيات التنمية السياحية بولاية الوادي قبل صدور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بولاية الوادي أي من سنة 2000 إلى غاية سنة 2010، والفترة الثانية بعد صدور وتطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الوادي (SDAT2030)، أي فترة ما بعد 2010 إلى غاية سنة 2019.

أولا: برامج وإستراتيجيات التنمية السياحية بالولاية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2010.

لقد شهدت ولاية الوادي ركودا سياحيا وخاصة في فترة التسعينات من القرن الماضي كباقي مدن الجزائر الأخرى، السياحية، بعد أن كانت الولاية مرتبة من ضمن الولايات السياحية الأولى في الجزائر، وذلك في فترة الثمانينات القرن الماضي، وكان التدفق السياحي على الولاية يوميا من كل إرجاء العالم ولتتمتع بالمناظر الصحراوية الخلابة وخاصة رمال العرق الشرقي الكبير وغيرها من مختلف المواقع والآثار التاريخية الأخرى. وبداية من سنة 2000 وبعد رجوع الأمن والاستقرار للجزائر وبالأخص ولاية الوادي شهدت عودة محتشمة لبعض السواح، ولكن برامج التنمية السياحية بالولاية جاءت متأخرة وخاصة قبل صدور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بالولاية.

بالرغم من توفر الولاية على إمكانيات كبيرة في الميدان السياحي إلا أن استغلال هذه الإمكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية هذا القطاع، وحتى فيما يخص قدرة الاستقبال نجد هناك نقص في هذا الجانب حيث لا تحوي الولاية في هذه الفترة (2000-2010) إلا على 05 فنادق فقط وبعض من بيوت الشباب وبقدرة إستيعاب تقدر بـ 600 سرير والجدول التالي يوضح عدد المؤسسات الفندقية بالولاية.

جدول رقم (72): عدد المؤسسات الفندقية بولاية الوادي للفترة (2000-2014):

عدد الأسرة	عدد الغرف	الصف	المؤسسات الفندقية	
104	53	03 نجوم	غيطان بلاص	الفنادق المصنفة
182	89	03 نجوم	سوف كبير	
192	96	02 نجوم	اللوس	
56	28	بدون تصنيف	النزل المركزي	الفنادق بدون تصنيف
68	38	بدون تصنيف	فندق سي موسى	
602	304			المجموع العام

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الوادي، 2017، ص74.

ومن بين أهم أنواع السياحة المهيمنة في الولاية وعدد (06) أنواع من السياحة موزعة كالتالي:

جدول رقم(73): أنواع السياحة المهيمنة في ولاية الوادي.

أنواع السياحة	المميزات
سياحة المسالك	اللوحات. الغوط. مسالك الجمال. رياضة ركوب الخيل في وادي ريغ. نشاطات الفنتازيا في رجل الهاشم، جامعة والمغير.
سياحة المخيمات	-النخلة -حاسي خليفة -طالب العربي -الحمراية.
السياحة الثقافية والدينية	03 زوايا متواجدة على مستوى الولاية، الزاوية التيجانية -الزاوية القادرية والزاوية الرحمانية.
سياحة التسوق	-سوق الوادي القديم: مركز النقاء رئيسي.
سياحة القصور	قصر تمرنة بجامعة .

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الوادي، 2017، ص68.

ولم تشهد الولاية خلال هذه الفترة أي تنمية سياحية وبرامج تعكس المؤهلات والقدرات السياحية بالولاية،

حيث نجد أن قطاع السياحة بالولاية هو القطاع الأخير في برامج التنمية المحلية بالولاية.

وفيما يلي أهم المشاريع التنموية وكذا المبالغ وعدد مناصب الشغل للفترة (2002-2014) وهي كالتالي¹:

¹ ولاية الوادي، استثمر في الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2013، ص40.

جدول رقم(74): أهم المشاريع التنموية لكل قطاع للفترة (2002-2014):

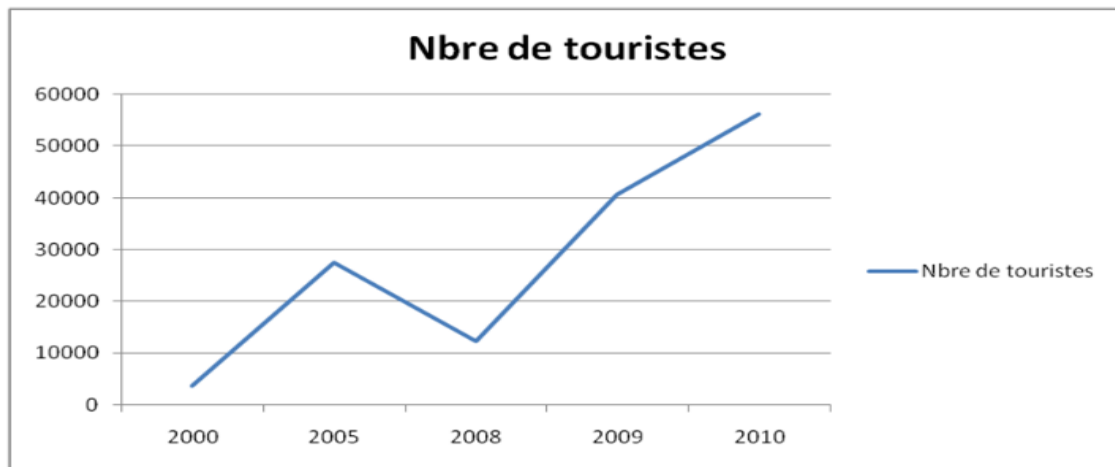
قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ	عدد مناصب الشغل
النقل	577	16469	3157
الخدمات	425	19072	2639
البناء والأشغال العمومية	366	32490	4509
الصناعة	146	28062	3322
الزراعة	10	431	68
الصحة	9	11213	2022
السياحة	1	7877	393
المجموع	1534	115614	16110

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، 2015.

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه أن القطاع السياحي بالولاية في المرتبة الأخيرة من حيث عدد المشاريع السياحية والمقدرة بـ (01) مشروع سياحي ويمبلغ 7877 مليون د ج لخلق 393 منصب عمل، وأن هذا القطاع ما زال مهمشا وليس من ضمن أولويات الدولة في هذه المرحلة لتنميته، حيث كان التركيز على قطاع النقل والخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية... إلخ من جهة وانجذاب المستثمرين لهذه القطاعات الغير مكلفة عكس القطاع السياحي المكلف خاصة في ظل قلة السياح الأجانب.

وعند تحليلنا لحجم التدفق السياحي على الولاية خلال الفترة (2000-2010) وخاصة التدفق السياحي بالمعبر الحدودي الطالب العربي مع تونس نلاحظ أنه في تزايد خلال هذه الفترة والشكل التالي يوضح ذلك.

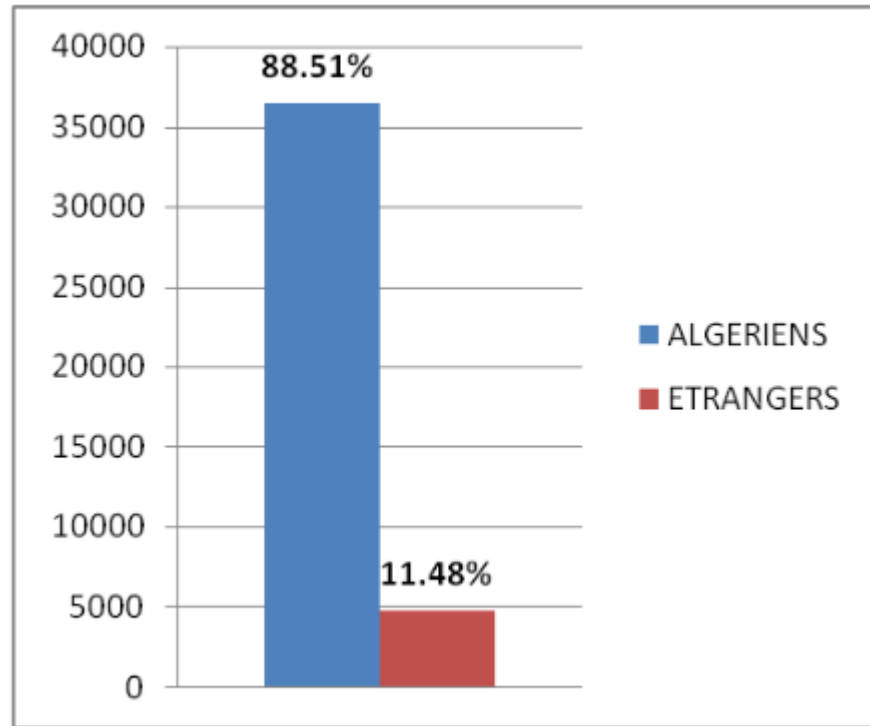
شكل رقم(12): عدد السياح للمعبر الحدودي الطالب العربي للفترة: (2000-2010):



المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الوادي، 2017، ص92.

نلاحظ من بيانات المنحنى أعلاه، أن التدفق السياحي في تزايد مستمر للفترة (2000-2010) بولاية الوادي، فبعد أن كان العدد لا يتعدى الـ 5000 سائح دخلوا ولاية الوادي سنة 2000 قفز العدد إلى قرابة 30.000 سائح سنة 2005، أي بزيادة نسبة نمو تقدر بـ 83%، ولكن بعد سنة 2005 لوحظ تراجع محسوس في عدد السياح الوافدين للولاية حين تناقص العدد ليصل قرابة الـ 11000 سائح سنة 2008، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 63%-، وهذا مرده إلى الأزمة المالية سنة 2008 ومما أثر ذلك على الحركة السياحية في العالم أجمع. ولكن بعد سنة 2008 عاود عدد التدفق السياحي في التزايد مرة ثانية ليصل قرابة الـ 58000 سائح دخلوا الولاية أي بزيادة تقدر بـ 47000 سائح.

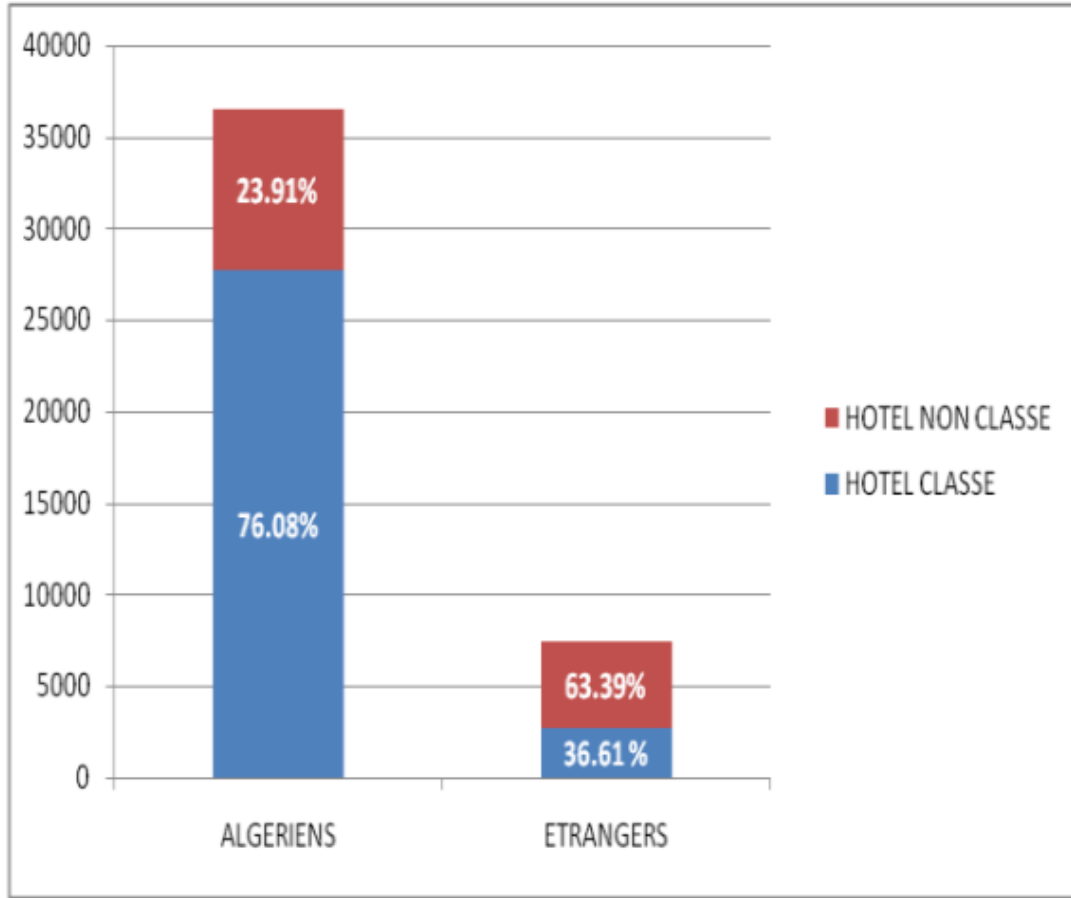
ولقد كانت نسبة السواح الأجانب تقدر بـ 11.48% وهو ما يطلق عليه السياحة الخارجية، ونسبة السواح الداخلين تقدر بـ 88.51% وهو ما يعبر عليه بالسياحة الداخلية، والشكل التالي يوضح ذلك كما يلي:
شكل رقم (13): نسبة السواح الجزائريين وكذا الأجانب بالمعبر الحدودي الطالب العربي بالولاية.



المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، 2017، ص 93.

وعند تحليلنا لنوع الإقامة المفضلة لدى السواح المحليين والأجانب، نجد أن السواح المحليين الأغلبية منهم يفضلون الإقامة المصنفة ونسبة 76.03% والبقية يفضلون الإقامة الغير مصنفة ونسبة 23.91% وأما السواح الأجانب فغالبيتهم يفضلون الإقامة الغير مصنفة ونسبة 63.39% والبقية يفضلون الإقامة المصنفة ونسبة 36.61% والشكل التالي يوضح ذلك كما يلي:

الشكل رقم (14): نوع الإقامة المفضلة لدى السواح الأجانب والمحليين بالولاية.



المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، 2017، ص93.

ثانيا: برامج واستراتيجيات التنمية السياحية بولاية الوادي بعد صدور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الوادي (SDAT2030):

إن ولاية الوادي تحتل موقعا استراتيجيا وسياحيا هاما على المستوى المحلي والوطن وحتى الدولي، بالإضافة إلى امتلاكها مؤهلات سياحية من حيث التراث الطبيعي والثقافي المادي واللامادي، و بالرغم من هذه المؤهلات والإمكانات السياحية الكبيرة، نلاحظ تأخر الولاية في الجانب السياحي.

1- تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الوادي:

يشكل هذا المخطط الدعامة الأساسية التي تحدد مختلف الاتجاهات التي يجب إتباعها من طرف القائمين على قطاع السياحة والمسؤولين المنتخبين في الولاية حيث أنه يمثل¹:
- وسيلة ودعامة للتواصل.

¹ مديرية السياحة والصناعة التقليدية بالوادي، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الوادي، مرجع سبق ذكره، ص45.

-أداة عمل.

-إطار مرجعي.

ولهذا فإن هذا المخطط يعتبر برنامجا شاملا سيساهم بلا شك في تطوير القطاع السياحي وترويج وجهة الوادي كوجهة سياحية¹.

1- أهداف المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لولاية الوادي: ومن أهدافه²:

- تحديد التوجيهات السياحية للولاية.
- خلق بيئة مناسبة للتنمية ودعم الأنشطة السياحية.
- بث الوعي السياحي والذهنية السياحية لدى المواطنين.
- رفع وتنويع هياكل الاستقبال والبنى الارتكازية للولاية.
- استغلال الوعاء العقاري للولاية ضمن مشاريع ذات طابع سياحي.
- الاعتماد على السياحة الإلكترونية ودراسات التسويق السياحي لتطوير السياحة.
- تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي والمرتبطة بدعم الصناعة السياحية.
- تلبية توقعات السائح الجزائري، وضمان عدم لجوئه إلى وجهات سياحية خارج الوطن.

2- الرهانات المعتمدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية للولاية:

لقد أعد هذا المخطط وبالتنسيق والتشاور مختلف الفاعلين في الولاية، وكانت الرهانات المعتمدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية لولاية على خمس رهانات وهي كالتالي³:

- أ- الرهان الأول: الرهانات البيئية:
- حماية وتثمين الموارد الطبيعية.
- الحفاظ على المناطق الرطبة (واد خروف، شط مروان وشط ملغيغ وبحيرة عياطه) مع إمكانية خلق هياكل لاستقبال العديد من النشاطات الخاصة بالصناعة التقليدية والمتمثلة في الصيد في المياه والتنزه والصيد البري.
- تسيير النفايات الصلبة والسائلة.

¹ مديرية السياحة والصناعة التقليدية بالوادي، المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لولاية الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² نفس المرجع، ص 46.

³ مديرية السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 107، 108.

- الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الطبيعية الأخرى وخاصة الفيضانات.

ب- الرهانات الثقافية: وهي كالتالي:

- ترميم الممتلكات الثقافية.

- إعداد مخططات حماية الأنسجة القديمة.

- ترجمة الطابع التاريخي للمواقع.

- إعداد مخطط حماية وتثمين المواقع الأثرية.

- إنشاء متحف مختص في اللباس التقليدي.

ج- الرهانات الاقتصادية: يرتكز هذا الرهان على المحاور التالية:

- التنوع الصناعي من أجل سياحة مستدامة (14 منطقة نشاط تجاري وأخرى صناعية في بلدية قمار على

مساحة 200 هكتار، ومنطقة نشاط تجاري في طور الإنجاز في وادي العلندة على مساحة 100 هكتار.

- إعادة توزيع الأنشطة ذات الصلة بالمنتجات الزراعية أي منتجات بيوسياحية (ولاية الوادي عبر التاريخ

اشتهرت بإنتاج الطماطم والنخيل والخضراوات والفواكه، مع منتجات من الزيوت تستحق التشجيع).

- تعزيز مكانة الحرف البدوية التقليدية.

د- رهانات الصورة: وهي عبارة عن تحسين صورة الولاية وذلك عن طريق:

- إعادة تأهيل بعض الإحياء التاريخية عن طريق إدخال وظائف جديدة وجاذبة للسياحة المستدامة.

- تحسين شبكات الطرق والسكك الحديدية.

- ضمان الأمن العمومي من أجل إعطاء صورة أحسن للولاية.

هـ- الرهانات التنظيمية: وذلك عن طريق حكم راشد و نظام مؤسساتي وهو كالتالي:

- الدولة: دورها مركزي في تعريف القانون والإطار الشراكي، تنظيم، التلاحم، التضامن الوطني.

- الجماعات المحلية.

- القطاع الاقتصادي.

- المجتمع المدني.

- مساهمة جميع المتعاملين الفاعلين في السياحة: المستثمرون، المرقون، وكالات الإسفار، المرشدون،

أصحاب الفنادق، المطاعم، الدواوين، الحركات الجمعوية.

3- السيناريوهات المعتمدة استجابة للرهانات السابقة: وذلك طريق وضع (04) سيناريوهات مقترحة وهي كالتالي¹:

أ- السيناريو الأول: المحافظة على الوضعية الحالية وباعتبار الطابع السياحي السائد لولاية الوادي هو السياحة الصحراوية (الطبيعة الرئيسية) وهو خيار مبني على المؤهلات السياحية للولاية ويجب السير في هذا المجال.

ب- السيناريو الثاني: نحو القطب السياحي للامتياز للسياحة الصحراوية والسياحة الواحاتية: يعتمد هذا التوجه على أن ولاية الوادي تتوفر على عدة مؤهلات ومقومات سياحية مثل المؤهلات السياحية الطبيعية (الواحات والغيطان والكثبان الرملية "العرق الشرقي" والمناطق الرطبة المصنفة والتراث الثقافي)، وهذا السيناريو سيمكن الولاية من التميز في القطب السياحي للامتياز جنوب شرق بتقديم خدمات ذو نوعية رفيعة ومتميزة تجمع بين السياحة الصحراوية والواحاتية.

ج- السيناريو الثالث: يعتمد هذا السيناريو على دمج كل من السيناريو الأول والسيناريو الثاني وتتشكل على أثر هذا أنواع مختلفة من السياحة الصحراوية والواحاتية، التاريخية، الثقافية، سياحة الاسترخاء والرياضة، السياحة العلاجية، السياحة الدينية.

د- إستراتيجية السيناريو المعتمدة (السيناريو الثالث): أي التنوع في الأنماط السياحية وذلك بعد التشاور مع مختلف الجهات الفاعلة من سلطات محلية، مجتمع مدني، بلديات الولاية، مصالح مديرية السياحة والصناعات التقليدية ثم وضع برنامج يمس جميع القطاعات، وأن تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية (SDAT2030) وبالتنسيق مع رؤساء البلديات (30 بلدية) و12 رئيس دائرة وكذا مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي وتم تسطير إستراتيجية محلية خاصة بهذا المخطط على المدى القصير والمدى المتوسط وأخيرا المدى البعيد، وكانت عدد العمليات المبرمجة في هذا المخطط حوالي 69 عملية موزعة كالتالي²:

- 19 عملية على المدى القصير.
- 43 عملية على المدى المتوسط.
- 07 عمليات على المدى البعيد.

ولقد تم وضع تقييم مالي للسيناريو المعتمد وفق الجدول التالي:

¹ مديرية السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 110، 111.

² نفس المرجع، ص 143.

جدول رقم(75):التقديرات المالية للسيناريو المعتمد:

نوع المحاور	عدد العمليات عبر الولاية	عدد العمليات عبر البلديات	المجموع	التقييم المالي
الصورة والبيئة والمجال	18	29	47	11525000.000.00 د ج
السياحة الصحراوية والمرافق الإيواء والاستقبال	06	31	37	14125000.000.00 د ج
الصناعة التقليدية	02	02	04	285000000.00 د ج
الثقافة والعبادة	05	16	21	495000000.00 د ج
التكوين والشغل والجمعات	08	03	11	495000000.00 د ج
المسالك السياحية	02	12	14	2740000000.00 د ج
الصناعة	02	/	02	/
الطاقة	04	01	05	1000000.00 د ج
سياحة الاسترخاء والاستكشاف والرياضة والترفيه	/	05	05	8200000000.00 د ج
السياحة الريفية	05	/	05	200000000.00 د ج
سياحة الصيد	/	04	04	1100000000.00 د ج
التجارة	03	09	12	1195000000.00 د ج
المجموع	56	94	167	48106000000.00 د ج

المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية الوادي، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، 2017، ص123.

عند تحليلنا لبيانات الجدول أعلاه، وفي مجال تحسين صورة الولاية داخليا وخارجيا والتكفل كذلك بالانشغالات البيئية المطروحة على مستوى الولاية ككل وذلك في إطار التنمية السياحية المستدامة تم تقدير التكلفة المالية لهذا الجانب وهو 11525000.000.00 د ج، وإدراج عمليات على المدى القصير مثل جعل كل بلديات أكثر نظافة وتطوير نوعية الخدمات الخاصة بالتنظيف وجمع النفايات وكذلك وضع مخطط النقل وتعزيزه... الخ، وأما فيما يخص الإستراتيجية التنموية السياحية على المدى المتوسط مثل النظر في شبكة الصرف الصحي والتطهير على مستوى الولاية وبالأخص المواقع السياحية، وتهيئة وإنجاز المساحات الخضراء وكذلك شق طرق جديدة وتأهيل الطرق الموجودة... الخ، وأما على المدى البعيد تتمثل هذه

الإستراتيجية في إنجاز مساحات لتوقف السيارات وتشجيع استخدام الطاقة الشمسية في الهياكل السياحية وإنجاز مطار ببلدية المغير.

وإما العمليات الخاصة بالمحور (02) وهو السياحة الصحراوية والمرافق الإيواء والاستقبال وبتكلفة مالية تقدر بـ 14125000.000.00 د ج وهي إنجاز هياكل الإقامة للسياح وتعزيز عدد الوكالات السياحية وتنويع خدماتها، وتحديد وتصنيف المناطق السياحية ومواقع التوسع السياحي وإنجاز 03 مركبات سياحية في بلدية الوادي وهذا كله على المدى القصير.

وأما على المدى المتوسط فكانت الإستراتيجية في أعمال الصيانة الخاصة بالمناطق التوسع والمواقع السياحية وتسهيلا لإجراء البنكية المرتبطة بالاستثمار السياحي وكذلك إنجاز مخيمات سياحية وإنجاز مركب حموي ببلدية حاسي خليفة، وأما على المدى البعيد فكانت الإستراتيجية في البدء في دراسات تهيئة الدروب السياحية رحلات قلب الصحراء وتهيئة الواحات السياحية والترفيهية ببلدية قمار وتوسيع إنجاز مخيمات ومركبات سياحية أخرى عبر كامل تراب الولاية.

وأما المحور (03) والخاص بالصناعة التقليدية فكانت أهم العمليات تدور حول خلق دار للصناعة والحرف التقليدية ببلدية الطالب العربي وكذا تطوير المنتج الزراعي وخاصة التمور على المدى المتوسط، وأما العمليات على المدى البعيد تتمحور حول إنجاز قرية سياحة تراثية ببلدية الوادي وبلدية وادي العنقدة وبتكلفة مالية تقدر بـ 285000.000.00 د ج الخاصة بهذا المحور.

وأما العمليات الخاصة بالمحور رقم (04) والمتعلق بالثقافة والعبادة، فعلى المدى القصير تمحورت حول ترميم المساجد وإعادة الاعتبار لبعض المواقع الأثرية في كلا من حساني عبد الكريم وحاسي خليفة، وأما على المدى المتوسط فكانت إستراتيجية التنمية السياحية تتمحور حول استغلال التراث الثقافي والمواقع التاريخية والطبيعية لترقية السياحة بالولاية وتثمين الحرف التقليدية وكذا المناسبات الدينية وبتكلفة مالية تقدر بـ 495000.000.00 د ج.

وأما المحور الخامس (05) الخاص بسياحة الاسترخاء والاستكشاف والرياضة والترفيه فكانت تتمثل في أعمال التهيئة للمنطقة الترفيهية ببلدية الوادي على المدى القصير، وعلى المدى المتوسط تتمثل في إنجاز قرية مائية ببلدية الرقية وكذا حديقة حيوانات ببلدية الحمراية، وأما على المدى البعيد تتمثل في إنجاز حديقة للتسلية والترفيه ببلدية كوينين وبتكلفة إجمالية تقدر بـ 8200.000.000.00 د ج.

وأما بخصوص المحور السادس (06) والخاص بمسالك السياحة تتمثل في دراسة وتهيئة دروب السياح انطلاق من بلدية الوادي باتجاه بلديات الولاية، وكذا وحماية وإعادة الاعتبار لبحيرة تندلة وحماية شطوط

المغير ومروان وهذا على المدى القصير، وأما على المدى المتوسط تتمثل في إنجاز مركبات رياضية ومساح وإنجاز ملاعب بلدية وبتكلفة مالية لهذا المحور تقدر بـ 2740.000.000.00 دج.

وأما بخصوص المحور السابع (07) والخاص بالسياحة الريفية فكانت على المدى القصير تتمثل في إعادة الاعتبار للغوط والمساعدة على خلق شركات مصغرة للإنتاج الفلاحي، وأما على المدى المتوسط فكانت الاستراتيجية تتمحور حول تطوير النشاطات المتعلقة بتحويل المنتج المحلي للصناعة الغذائية وتطوير السياحة الزراعية وتحسين وتطوير تربية المواشي وبتكلفة إجمالية لهذا المحور تقدر بـ 200.000.000.00 دج.

وأما بخصوص المحور الثامن (08) والمتعلق بالتكوين والشغل والجمعيات فكانت على المدى القصير تتمحور حول وضع برنامج تحسيبي لمرافقة نشاطات الشباب لخلق مناصب الشغل في ميدان السياحة، وعقد اتفاقيات وإدماج السياحة في مخططات السير، وأما على المدى المتوسط فكانت تتمحور حول إنجاز معاهد جهوية ومراكز للتكوين المهني للسياحة وبتكلفة مالية لهذا المحور تقدر بـ 100.000.000.00 دج.

وأما بخصوص المحور التاسع (09) والخاص بـ سياحة الصيد فكانت الإستراتيجية على المدى المتوسط تتمحور حول خلق نادي الصيد ببلدية دوار الماء وإنجاز محمية لإنتاج الحبار ببلدية بن قشة وخلق نادي للفروسية، وأما على المدى البعيد فكانت تتمحور حول إنجاز شالي للصيد على المستوى غابة بلدية دوار الماء، وبتكلفة مالية لهذا المحور تقدر بـ 100.000.000.00 دج.

وأما المحور العاشر (10) بالصناعة فكانت العمليات كلها على المدى البعيد وتتمثل في التفكير في إخراج وحدات الجبس خارج المحيط العمراني وكذا تجديد المناجم الغير العاملة وذلك بتكلفة مالية تقدر بـ 200.000.000.00 دج.

وأما المحور رقم (11) والخاص بالطاقة فكانت الإستراتيجية على المدى القصير تتمحور حول تعميم الربط بالغاز الطبيعي على مستوى الولاية، وأما على المدى المتوسط فكانت تتمحور حول تعميم الكهرباء وتطوير برنامج الاستعمال المستدام للطاقة وبتكلفة مالية تقدر بـ 1.000.000.00 دج.

وأما المحور رقم (12) والخاص بالتجارة فكانت إستراتيجية التنمية السياحية على المدى القصير تتمثل في إعادة تهيئة أسواق كلا من بلدية الوادي والحرمانية، وأما على المستوى المتوسط فكانت الإستراتيجية تتمثل في تقييم النشاط التجاري من خلال إنجاز مراكز بمساحات كبيرة بمعايير وطنية، وكذا دراسة وإنجاز المركبات التجارية بمختلف بلديات الولاية، وبتكلفة إجمالية لهذا المحور تقدر بـ 1.195.000.000.00 دج.

المطلب الثاني: واقع السياحة والاستثمار السياحي بولاية الوادي.

في هذا المطلب سوف نحاول أن ندرس واقع السياحة ومدى تطبيق وتنفيذ إستراتيجية التنمية السياحية بالولاية، أي بعد تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة لولاية الوادي، وكذلك نتطرق إلى بعض المؤشرات السياحية بالولاية وأخيرا نتطرق إلى واقع الاستثمار السياحي بعد حزمة الإجراءات والآليات للتثمين الموارد السياحية بالوادي.

أولا: المؤشرات السياحية لولاية الوادي بعد تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030):

1- مؤشرات التدفق السياحي:

لقد شهدت ولاية الوادي مؤخرا حركة سياحية معتبرة، وتوافدا كبيرا للسياح الأجانب خاصة بعد ترقية مطار قمار إلى مطار يبرمج رحلات دولية من وإلى الولاية، وكذلك وباعتبار الولاية منطقة حدودية مع كلا من تونس وليبيا يشهد المعبر الحدودي الطالب العربي يوميا دخول المئات من الزوار للولاية وذلك بغرض سياحة التسوق والسياحة العلاجية وحتى السياحة الترفيهية هذا بالنسبة للسياحة الخارجية، وأما السياحة الداخلية فهي في تزايد مستمر وذلك من مختلف أرجاء الوطن.

والجدول التالي يوضح تطور عدد السواح الجزائريين والأجانب للفترة (2008-2019).

الجدول رقم (76): تطور عدد الليالي السياحية ووصول السياح بالولاية للفترة (2008-2019).

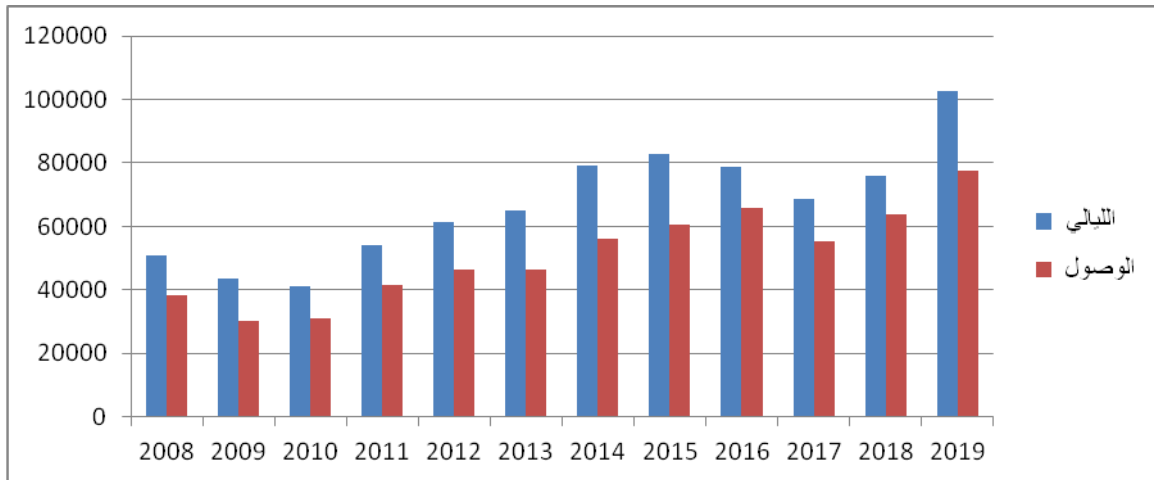
السنوات	الجزائريين		الأجانب		المجموع	
	الوصول	الليالي	الوصول	الليالي	الوصول	الليالي
2008	35212	46101	3187	4650	38399	50751
2009	26689	39277	3419	4207	30108	43484
2010	27238	37000	3690	4159	30928	41159
2011	36494	48400	4873	5674	41367	54074
2012	38942	51736	7272	9500	46214	61236
2013	39441	55431	6989	9541	46430	64978
2014	44102	64765	11892	14475	55994	79240
2015	52137	72145	8320	10588	60457	82733
2016	58834	70491	6886	8288	65720	78779
2017	48880	61123	6370	7569	55250	68692
2018	53844	64237	10073	11677	63917	75914
2019	63121	86609	14411	15989	77532	102598
المجموع	524934	697315	87382	106317	612316	803632

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، 2019.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن عدد السياح المحليين والأجانب الوافدين للولاية لهذه الفترة في تزايد مستمر وخاصة في السنوات الأخيرة، فبالنسبة للسياح المحليين نجد في جانب الوافدين سنة 2008 كان عددهم حوالي 35212 سائح محلي ليقفز العدد إلى 63121 سائح سنة 2019 أي بفارق 27909 سائح وبنسبة نمو تقدر بـ 79% وإن تخللت تراجعاً في عدد سياح الوافدين لسنتي 2009 و2010 على التوالي (26689، 27238) وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي آنذاك ونفس الشيء بالنسبة لعدد الليالي لسياح المحليين، فبعد أن كان العدد سنة 2008 حوالي 46101 ليلة سياحية قفز العدد إلى حوالي 86609 ليلة سياحية 2019، أي بفارق 40508 ليلة سياحية وبنسبة نمو تقدر بـ 87.86%، ونفس الشيء بالنسبة لانخفاض عدد الليالي السياحية في سنوات 2009-2010 على التوالي (37000، 39277).

وأما فيما يخص السياح الأجانب فنجد في جانب الوصول أن عددهم كان حوالي 3187 سنة 2008 ليرتفع عدد وصول سياح الأجانب بالولاية إلى حوالي 14411 سائح سنة 2019، أي بفارق 11224 سائح وبنسبة نمو تقدر بـ 352.18%، وأما فيما يخص عدد الليالي السياحية فبعد أن كان العدد حوالي 4650 ليلة سياحية سنة 2008 قفز العدد إلى حوالي 15989 ليلة سياحية سنة 2019 أي بفارق 11339 ليلة سياحية وبنسبة نمو تقدر بـ 243.84%.

وإن هذه الأرقام سواء السياحة الداخلية والخارجية تدل على أن ولاية الوادي تشهد قفزة سياحية لا يستهان بها، وأن هذا المؤشر يجب أن يأخذ بعين الاعتبار لدى صناع القرار في الولاية وبالأخص جانب تدعيم وتهيئة الحظيرة الفندقية لاستقبال هذا العدد المتزايد من السياح. والشكل التالي يوضح ذلك كما يلي:
الشكل رقم(15): تطور عدد الليالي السياحية ووصول السياح بالولاية للفترة (2008-2019).



المصدر من اعداد الباحث بناء على بيانات الجدول اعلاه

1- هياكل الاستقبال بالولاية (الحظيرة الفندقية):

إن المتتبع لمسار الحركة السياحية التي شهدتها الولاية مؤخرا وخاصة من جانب التدفق السياحي المحلي والأجنبي، وحيث أن ومن خلال الجدول رقم () الخاص بمؤشر التدفق السياحي بالولاية للفترة (2008-2019) نلاحظ تصاعدا في عدد السياح من سنة لأخرى، حيث أن آخر إحصائية سنة 2019 إلى غاية 2019/12/31 وصول حوالي 77532 سائح وكذا حوالي 102598 ليلة سياحية، وبمقابل ذلك شهدت الولاية إنجاز العديد من هياكل الاستقبال حيث وصل عدد الفنادق المنجزة إلى غاية 2019/12/31 ما يقارب 12 فندقا.

والجدول التالي يوضح ذلك كما يلي:

جدول رقم (77): عدد المنشآت الفندقية بالولاية إلى غاية 2019/12/31:

الملاحظات	عدد العمال		عدد الأسرة	عدد الغرف	الصف	اسم الفندق	البلدية	
	المؤقتين	الدائمون						
الفنادق	61	139	542	255	05 نجوم	الغزالية الذهبية	الوادي	
	0	48	106	53	03 نجوم	غيطان بلاص	كوينين	
	11	35	196	89	03 نجوم	سوف الكبير	الوادي	
	19	45	192	96	02 نجوم	اللوس	الوادي	
	0	10	90	32	01 نجمة	العلمي	الوادي	
	2	3	27	12	01 نجمة	الماسية الذهبية	الوادي	المصنفة
	0	23	192	102	01 نجمة	فندق التجاني	الوادي	
	3	3	40	20	الدرجة الوحيدة	إقامة الرمال الذهبية	الوادي	
0	9	130	43	02 نجوم	فندق إقامة الجنوب	الوادي		

	2	2	40	20	الدرجة الوحيدة	إقامة الفرسان	الوادي	
	98	317	1555	المجموع الجزئي الأول 722				
	1	2	76	42	سي موسى	الوادي	الفنادق	
	0	2	56	28	النزل المركزي	الوادي	غير المصنفة	
	1	4	132	70	الجزئي الثاني		المجموع	
	99	321	1687	792	المجموع العام			

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، 2019.

عند تحليلنا لبيانات الجدول أعلاه، أن الولاية تستحوذ على حظيرة فندقية معتبرة، حيث أن عدد الفنادق قدر بـ 12 فندقاً منه 10 فنادق مصنفة وبتعداد 722 غرفة و 1555 سرير وحوالي 317 عامل دائم و 98 عامل مؤقت، و 02 فنادق غير مصنفة وبتعداد 70 غرفة و 132 سرير و 04 عمال دائمين وعامل واحد مؤقت.

وما يلاحظ كذلك تمركز غالبية الفنادق في وسط مدينة الوادي وإهمال بقية البلديات الأخرى وخاصة البلديات السياحية الأخرى، وعلى مسؤولي قطاع السياحة بالولاية العمل على إعطاء تسهيلات أكثر للمستثمرين لإنجاز الهياكل الفندقية في بقية بلديات الولاية. وبالتالي المساهمة في تنمية تلك المناطق والقضاء على البطالة هناك. ولو تتبعنا كذلك تطور عدد الفنادق بالولاية لوجدنا أن قطاع السياحة بولاية الوادي شهد قفزة نوعية في عدد الفنادق بعد أن كان العدد لا يتجاوز الـ 05 فنادق سنة 2007 كما تطرقنا إليه في المطلب الأول من هذا المبحث، والجدول التالي يبين ذلك كما يلي:

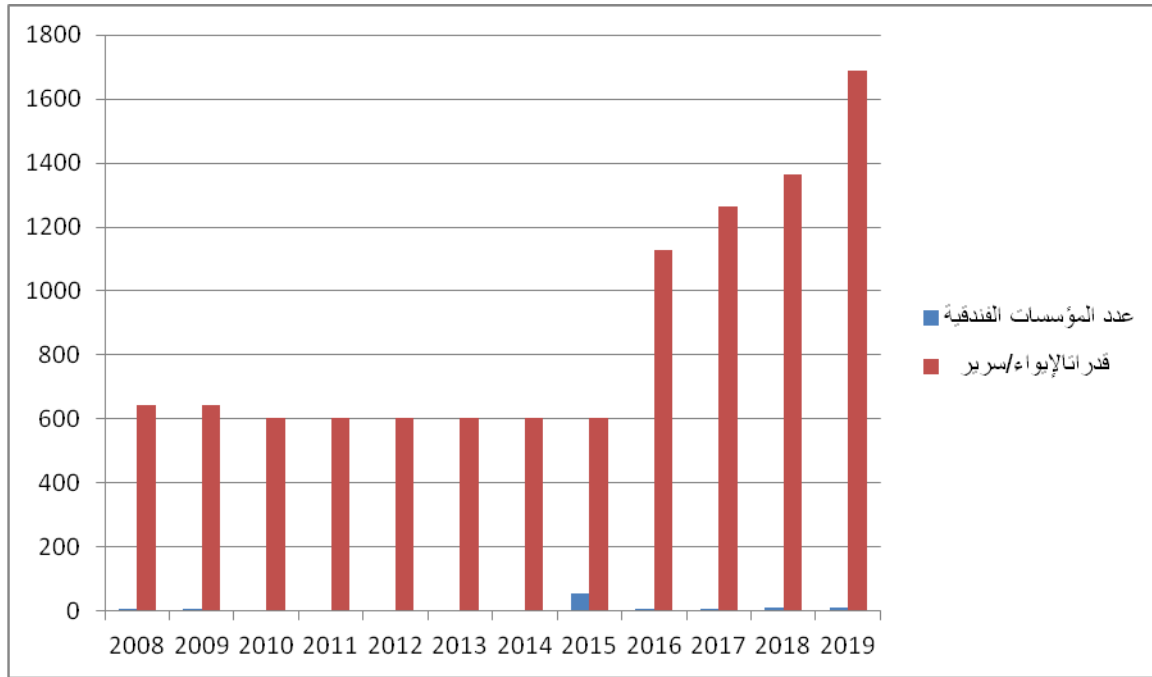
الجدول رقم (78): تطور عدد المؤسسات الفندقية بالولاية للفترة (2008-2019).

السنة البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المؤسسات الفندقية	06	06	05	05	05	05	05	05	06	09	10	12
قدرات الإيواء/سرير	643	643	602	602	602	602	602	602	1130	1263	1365	1687

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، 2019.

وفقا لبيانات الجدول أعلاه، وفي إطار توجه الدولة نحو تنويع اقتصادها والتعويل على القطاع السياحي لنهوض بالتنمية المحلية وتدعيما لهياكل الاستقبال السياحية بالولاية، حيث وصل عدد الفنادق إلى غاية نهاية سنة 2019 حوالي 12 فندقا بعد أن كان العدد 05 فنادق سنة 2010، أي بفارق 07 فنادق، وبنسبة نمو قدرت بـ 140%، وأما بالنسبة لقدرة الإيواء السياحي وصلت إلى 1687 سرير سنة 2019 بعد أن كان عدد الأسرة حوالي 602 سرير سنة 2010 أي بفارق 1085 سرير وبنسبة نمو قدرت بـ 180%. وإن هذه الإنجازات تدل على المجهودات المبذولة لتنمية القطاع السياحي بالولاية وكذلك تطبيقا لما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030) بالولاية من بنود الخاصة بالاستقبال السياحي. والشكل التالي يوضح ذلك كمايلي:

الشكل رقم (16): تطور عدد المؤسسات الفندقية بالولاية للفترة (2008-2019).



المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الجدول أعلاه

وكذلك وفي إطار ترقية وتدعيم السياحة الداخلية بالولاية، شهدت الولاية كذلك إنجاز العديد من المرافق الشبابية مثل بيوت الشباب والمخيمات، وإن هذه المرافق الشبابية كانت في وقت مضى تعج بالسواح الأجانب ومن كل بقاع العالم لزيارة ولاية الوادي.

والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات الشبابية بالولاية كما يلي:

الجدول رقم (79): تطور عدد المؤسسات الشبانية للفترة (2008-2019):

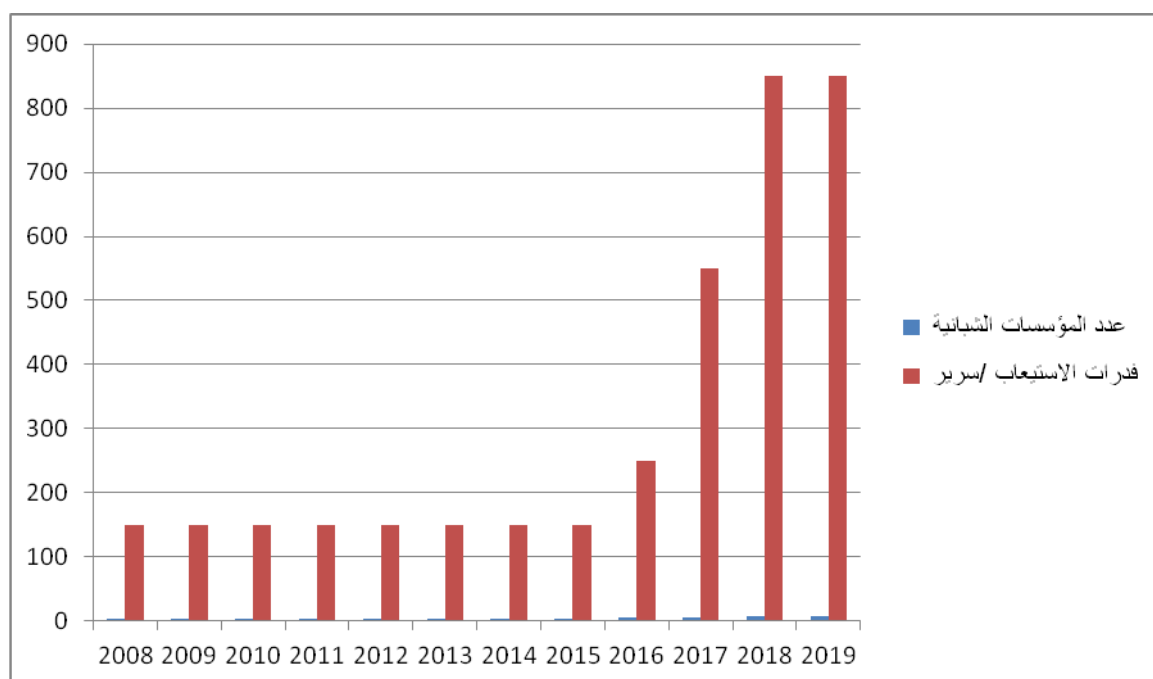
السنة	200	200	201	201	201	201	201	201	201	201	201	201
العدد	03	03	03	03	03	03	03	03	03	03	03	03
قدرات الاستيعاب/سرير	150	150	150	150	150	150	150	150	150	150	150	150
2019	8	9	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي، 2019.

عند تحليلنا البيانات الجدول أعلاه سنة 2008 نلاحظ أن عدد المرافق الشبانية بالولاية قفز من 03 مؤسسات شبانية إلى حوالي 08 مؤسسة أي بفارق 05 مؤسسات وبنسبة نمو تقدر بـ 166%، وأن قدرة الاستيعاب هي كذلك قفزت من 150 سرير سنة 2008 إلى 850 سرير سنة 2019 أي بفارق 700 سرير وبنسبة تطور قدرت بـ 466%.

الشكل التالي يوضح ذلك كما يلي:

الشكل رقم (17): تطور عدد المؤسسات الشبانية للفترة (2008-2019):



المصدر من اعداد الباحث بناء على بيانات الجدول أعلاه

ثانياً: واقع الاستثمار السياحي بولاية الوادي بعد تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030):

إن دراسة وضعية الاستثمار السياحي بالولاية تعطينا نظرة شاملة عن توجه الدولة والتفاتها نحو هذه المشاريع، وبالتالي تمثل أهم المؤشرات التي من خلالها يتم قياس حجم الاهتمام بالسياحة على المستوى المحلي، ولتشجيع الاستثمار السياحي بالمنطقة أوجدت الدولة ما يسمى بالمناطق السياحية ومناطق التوسع السياحي بالولاية وكذلك آليات دعمه.

1- مناطق التوسع السياحي بولاية الوادي:

تتوفر ولاية الوادي على 11 منطقة للتوسع السياحي وهي موزعة كما يلي¹:

- 01 منطقة للتوسع السياحي بمدينة الوادي على مساحة قدرها 65 هكتار وهي مصنفة ومستفيدة من مخطط التهيئة السياحية.

- 03 مناطق للتوسع السياحي قيد التصنيف، وذلك بمنطقة التوسع السياحي ببلدية حاسي خليفة وضميرني ودرع لحر ببلدية ميه ونسه.

- 05 مناطق للتوسع السياحي مقترحة ببلدية وادي العلندة والحمراية والرقيبة وأم الطيور وسيدي عمران.

- 02 مناطق للتوسع السياحي مقترحة للتصنيف ببلدية الطالب العربي والرياح.

والجدول التالي يوضح أهم مناطق التوسع السياحي المقترحة للتصنيف.

جدول رقم (80): مناطق التوسع السياحي المقترحة للتصنيف:

الرقم	البلدية	الموقع	اسم المنطقة	المساحة (هكتار)	الطبيعة القانونية	الطابع السياحي
01	سيدي عمران	المنطقة الرطبة عباظة	منطقة التوسع السياحي سيدي عمران	62.56	ملك للدولة	صحراوي بيئي
02	ام الطيور	أم الطيور	منطقة التوسع السياحي أم الطيور	50	ملك للدولة	صحراوي
03	الحمراية	منطقة المرجة	منطقة السياحي المرجة	20	ملك للدولة	صحراوي
04	أميه ونسه	منطقة الضميريني	منطقة التوسع السياحي الضميريني	100	ملك للدولة	صحراوي

¹ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، 2019.

05	حاسي خليفة	بالقرب من النقطة 60 كلم بالطريق الوطني رقم 16	منطقة التوسع السياحي حاسي خليفة	50	ملك للدولة	صحراوي
06	وادي العلندة	حي النصر	منطقة التوسع السياحي وادي العلندة	16	ملك للدولة	صحراوي
07	الوادي	منطقة وازيتين	توسعة منطقة التوسع السياحي بالوادي	18.9617	ملك للدولة	صحراوي
08	أميه ونسه	منطقة ذراع لحر	منطقة التوسع السياحي ذراع لحر	20	ملك للدولة	صحراوي
09	الرقبية	منطقة سيف المنادي	منطقة التوسع السياحي سيف المنادي	50.40	ملك للدولة	صحراوي

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، 2019.

1- الاستثمار السياحي بولاية الوادي:

لقد شهدت ولاية الوادي في الفترة الأخيرة وخاصة في العشر سنوات الأخيرة قفزة نوعية في الاستثمار السياحي بنوعية الخاص والعمومي، وذلك قصد مواكبة التدفق السياحي على الولاية، وكذلك توجه الدولة نحو تشجيع وتنمية القطاع السياحي بالولاية، وبالتالي خلق تنمية اقتصادية محلية وذلك لخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل.

أ- الاستثمار الخاص:

في إطار تشجيع الاستثمار السياحي الخاص بالولاية ومرافقة المستثمرين لتجسيد مشاريعهم السياحية والتي ستساهم في مضاعفة طاقة الإيواء واستحداث مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة على المستوى المحلي. وكان العدد الإجمالي للمشاريع المتحصلة على موافقة الوزارة حوالي 31 مشروع¹ بطاقة استيعاب 3362 سرير و 1195 منصب عمل متوقع، منها 07 مشاريع بطاقة استيعاب 704 سرير 210 منصب عمل متوقع تحصلت على موافقة الوزارة خلال سنة 2019.

وفيما يلي حصيلة الاستثمار السياحي الخاص بالولاية كما يلي في الجدول التالي

¹ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، فيفري 2020.

جدول رقم (81):حصيلة الاستثمار السياحي الخاص بالولاية إلى غاية 2019/12/31.

عدد المناصب الشغل	عدد الأسرة	عدد المشاريع	
219	738	06	المشاريع في طور الإنجاز
174	462	04	المشاريع المتوقفة
557	1538	13	المشاريع الغير منطلقة
245	624	08	المشاريع المنتهية
1195	3362	31	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، فيفري 2020.

عند تحليلنا لبيانات الجدول أعلاه، ونظرا للحركية السياحية الكبيرة التي شهدتها الولاية مؤخرا، شهد القطاع السياحي بولاية الوادي في السنوات الأخيرة تسجيل عدد كبير من طلبات الاستثمار السياحي، حيث وصل العدد بتاريخ 2019/12/31 حوالي 31 مشروعا سياحيا، أغلب هذه المشاريع تخص إقامة الفنادق بالولاية حيث نجد في سنة 2019 لوحدها 07 مشاريع تمت الموافقة عليها من طرف وزارة السياحة.

وأما فيما يخص المشاريع التي هي في طور الإنجاز (حوالي 06 مشاريع وبطاقة استيعاب تقدر بـ 738 سرير والمتوقع خلق حوالي 219 منصب شغل) فمنها نسبة تقدم الإنجاز لديها كبيرة، ومنها متوسطة والباقي نسبة الإنجاز لديها ضعيفة والتي انطلقت في الإنجاز حديثا.

وأما فيما يخص المشاريع المتوقعة فعددها (04 مشاريع وبطاقة استيعاب تقدر بـ 462 سرير وبتعداد 174 منصب شغل) فجل هذا المشاريع لديها مشاكل في التمويل وكذلك مشاكل في اختيار المقاولات الإنجاز المتخصصة، وفي حالات أخرى إجراءات إعادة الاستئناف.

وبخصوص المشاريع الغير منطلقة فعددها (13 مشروع وبطاقة استيعاب تقدر بـ 1538 سرير وبتعداد 557 منصب عمل) وهذا العدد لا يستهان به ويجب على السلطات المسؤولة عن قطاع السياحة بالولاية حل هذا الإشكال في أقرب وقت ممكن والتكفل بانشغالات المستثمرين وذلك من أجل دخول هذه المشاريع مرحلة الإنجاز وأخيرا مرحلة الاستغلال الفعلية لتدعيم طاقة الإيواء السياحي بالولاية، فنجد من بين هاته المشاريع الغير منطلقة مشاريع متحصلة على الموافقة حديثا وفي انتصار الحصول على رخصة البناء أو التحفظ عليها وفي حالات أخرى إجراءات الحصول على التمويل (تعقيدات إجراءات الحصول على القروض البنكية).

وأخيرا وبخصوص المشاريع المنتهية فعددها (08 مشاريع وبطاقة استيعاب تقدر بـ 624 سرير وبتعداد 245 منصب شغل).

وأغلب هذه المشاريع تنتظر إجراءات دخول الاستغلال (إجراءات إدارية، رخص، إجراءات التكيف مع القوانين الجديدة الخاصة بقطاع السياحي وخاصة القانون رقم 19-158 والمؤرخ في 2019/04/30).

ب- الاستثمار العمومي:

لقد استفاد قطاع السياحة بالولاية من عدة استثمارات عمومية والتي سجلت بمختلف البرامج التنموية على مستوى الولاية وهي كالتالي¹:

جدول رقم (82): خاص ببرنامج ميزانية الدولة للتجهيز (CAST302-145) مسير من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

(الوحدة: 10³دج)

الملاحظات	النسبة %	النسبة %	الاستهلاك المتراكم الحالي	رخصة البرامج الحالية	سنة التسجيل	تسمية العملية
	المالية	الفيزيائية				
عملية الإنجاز والتجهيز منتهية وفي طور إجراءات غلف العملية	97.82	100	/	/	2010	متابعة إنجاز وتجهيز مقر مديرية السياحة مع سكن وظيفي.
العملية مجمدة والاستهلاك يخص فقط فواتير النشر والإشهار	12.65	0	/	/	2014	دراسة وإنجاز دلائل وخرائط سياحية لولاية الوادي
/	88.66	/	/	/		المجموع

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية الوادي، 2019.

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه، أن عدد عمليات الاستثمار العمومي ومبالغها المالية المخصصة للقطاع السياحي بالولاية قليل جدا وأغلب هذه العمليات تم تجميدها مؤخرا وخاصة بعد أزمة تهاوي أسعار النفط سنة 2014، وأن هذه العمليات والمبالغ المخصصة لها لا تلبى ولا تتماشى مع إمكانيات الولاية والمقومات السياحية وخاصة السياحة الصحراوية والتي يعول عليها الكثير لخلق تنمية سياحية محلية وخلق المزيد من فرص العمل الجديدة.

¹ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، مرجع سبق ذكره.

وفي إطار تطبيق وتنفيذ استراتيجيات مخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الوادي وذلك من أجل خلق تنمية سياحية مستدامة بالولاية، استفاد قطاع السياحة بالولاية من عمليات استثمارية عمومية خاصة ببرنامج إعادة تأهيل مناطق التوسع السياحي الذي تم إطلاقه أواخر سنة 2018، من 03 عمليات إنجاز، أشغال تهيئة وتأهيل وذلك وفق الجدول التالي¹:

جدول رقم (83): وضعية العمليات الحالية ضمن البرنامج القطاعي العادي (145-302) إلى غاية 2018/12/31.

الملاحظات	النسبة %		الاستهلاك الحالي	التكلفة الحالية	سنة التسجيل	تسمية العملية
	المالية	الفيزياء				
العملية مسيرة من طرف مديرية الأشغال العمومية وغير معلنة	0.00	0.00	0.00	160.000.000.00 دج	2018	إنجاز فتح مسلك للدخول أعمال التسوية المبسطة. شبكة التطهير على مساحة 50 هكتار بمنطقة التوسع السياحي ببلدية حاسي خليفة
مسيرة من طرف مديرية الأشغال العمومية وغير معلنة	0.00	0.00	0.00	200.000.000.00 دج	2018	إنجاز فتح مسلك للدخول أعمال التسوية المبسطة وشبكة التطهير على مساحة 100 هكتار منطقة التوسع السياحي الضميري ببلدية إميه ونسة ومقترحة للتصنيف
مسيرة من طرف مديرية	0.00	0.00	0.00	50.000.000.00 دج	2018	إنجاز فتح مسلك للدخول، أعمال

¹ مديرية التخطيط والبرمجة لولاية الوادي، 2019.

التسوية المبسطة وشبكة التطهير في منطقة التوسع السياحي أميه باهي بلدية كوينين على مساحة 24 هكتار.						
المجموع	/	410.000.000.00	دج	0.00	0.00	0.00
الأشغال العمومية وغير معلنة	/					

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، 2019.

2- المزايا والدعم المخصص للاستثمار السياحي بولاية الوادي:

كما هو الشأن بالنسبة لجل المشاريع الاستثمارية والتي تستفاد من مزايا مخصصة لها من طرف الدولة وفي كل القطاعات المنتجة والتي تساهم في خلق الثروة والقضاء على البطالة. تستفيد المشاريع الاستثمارية السياحية على المستوى مناطق المدن الساحلية ومناطق الهضاب العليا وكذا مناطق الجنوب من عدة إمتيازات وإعفاءات وتخفيضات ضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير تلك المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وباعتبار ولاية الوادي تقع ضمن مناطق الجنوب تستفيد مشاريعها السياحية من مزايا وهي¹:

أ- مرحلة الإنجاز: وتخص الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار والإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقارية ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

¹الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المزايا المخصصة للاستثمار متاح على الموقع: سا: 19:35 تاريخ دخول: يوم

2020/03/23.

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.

- التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.

ب- مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات: وتتمثل في ما يلي:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

- إعفاء من الرسم على النشاط المهني.

- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الأيجارية، السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ج- مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/أو التي تخلق فرص عمل:

ويتعلق الأمر في المقام الأول، بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية، الفلاحية، هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الاستثمار، وفي الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.

وأما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر بـ 5 سنوات في مرحلة الاستغلال¹.

د- تحفيزات في مجال التمويل المشاريع: وتتمثل هذه التحفيزات في²:

- منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة، أو في ولايات الجنوب.

- منح قرض بنكي لا يتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

وكذلك قابلية القروض البنكية للاستفادة من تخفيض فوائدها بالنسبة للقروض الاستثمارية، والذي حدد كالاتي:

¹الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المزايا المخصصة للاستثمار، مرجع سبق ذكره.

²نفس المرجع.

- 50% من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاط الأخرى، إذا كانت الاستثمارات التي ينجزها الشخص العاطل عن العمل أو المقاوله تقع في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب والهضاب العليا.

- إمكانية التمويل على المدى الطويل من طرف الخزينة العمومية بقيمة 100 مليار دينار قابلة للتجديد تحت تصرف البنوك العمومية لتمكينها من تمويل المشاريع التي يحتاج نضجها إلى فترة طويلة.

المطلب الثالث: أهم نماذج لمشاريع سياحية بالولاية ثمنت مواردها السياحية

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم النماذج للمشاريع السياحية والتي ثمنت مواردها السياحية على المستوى المحلي والوطني وحتى الدولي (الغزال الذهبي)، وكذا مشروع الاستثمار العمومي المحلي الخاص بترميم الزاوية التجانية بقمار، وأخيرا مشروع ترميم وتهيئة حي الأعشاش بوسط المدينة.

أولا: مشروع الاستثمار السياحي - مركب الغزال الذهبي - نموذجاً لمشروع سياحي ثمن الموارد السياحية بولاية الوادي:

يعتبر مركب الغزال الذهبي من أهم الاستثمارات السياحية الواعدة بولاية الوادي، حيث تم افتتاح هذه المنشأة السياحية يوم 21 ماي من سنة 2016، وفيما يلي بطاقة فنية عن هذه المنشأة السياحية كما يلي¹:

1- الموقع:

تقع هذه المنشأة السياحية بمنطقة (وازينت) المحاذية لمحور الطريق الوطني - ورقلة- الوادي، وهي بمحاذاة منطقة التوسع السياحي التابعة لبلدية الوادي.

2- المساحة: تتربع على مساحة إجمالية قدرها 280 هكتار

3- التكلفة الإجمالية للمشروع: 10 ملايين دج

4- مكتب الدراسات المشرف: مكتب دراسات تونسي مختص في الهندسة المعمارية والعمرانية.

5- تاريخ الانطلاق في المشروع: سنة 2008

6- القدرة الاستيعابية للمنشأة: بطاقة إستيعاب تقدر بـ 546 سرير وحوالي 393 منصب عمل بين عمال دائمين ومؤقتين.

¹ الغزال الذهبي، بدعم الحركية السياحية بولاية الوادي، متاح على الموقع:

7- محتوى المنشأة: تحتوي المنشأة السياحية على ما يلي¹:

- فندق 5 نجوم
- 72 بنغالو
- 52 خيمة مجهزة بأحدث التجهيزات
- 14 مسكنا يتوفر على كافة شروط الراحة
- ملعب لممارسة الغولف يمتد على مساحة 100 هكتار
- حمام صونا (حمام كبير به قاعة رياضية و مركز للاسترجاع).
- متحف وعدد من المسابح
- 05 مطاعم متخصصة .
- قاعة محاضرات كبرى بطاقة إستيعاب تقدر ب 500 مقعد.
- خيمة كبيرة لتنظيم المؤتمرات ب150 مقعد.
- واحة نخيل على مساحة 150 هكتار بها أكثر من 30 ألف نخلة وشجرة زيتون

8-أسباب اختيار المشروع:

- *افتقار الجزائر بصفة عامة ولاية الوادي خصوصا، لمنشآت ومركبات سياحية ذات صبغة عالمية
- *تدعيم الولاية بمثل هذا النوع من المشاريع السياحية وللدفع بالتنمية السياحية بالمنطقة.
- *فتح المجال للسياح المحليين بالتمتع بهذه المنشأة، وللسياح الأجانب اكتشاف المؤهلات السياحية بالمنطقة.

9-أهداف المشروع: كان الهدف من إنجاز هذه المنشأة السياحية بولاية الوادي إلى تحقيق الأهداف التالية²:

- أ -الأهداف الاقتصادية: ومن بين أهم هذه الأهداف نذكر ما يلي:
- *تفعيل الحركية الاقتصادية بالمنطقة،و ذلك بتنشيط النشاط السياحي و خاصة السياحة الصحراوية بالولاية
- *المساهمة في التقليل من البطالة، وذلك بخلق فرص عمل للسكان المحليين سواء المناصب الدائمة وحتى المؤقتة داخل هذه المنشأة السياحية أو خارجها
- *زيادة مداخيل من العملة الصعبة و خاصة من قبل السياح الأجانب .

¹ الغزال الذهبي ، جنة خضراء في قلب الصحراء متاح على الموقع

ب- الأهداف الإجتماعية: ومن أهم هذه الأهداف نذكر ما يلي:

* المحافظة على عادات وتقاليد المنطقة، وذلك بإعادة إحياءها من جديد لتصبح قوة جذب سياحي .
* إشراك السكان المحليين من جمعيات سياحية ومجتمع محلي في عملية إحياء وتثمين التراث الثقافي والسياحي بالمنطقة .

ج- الأهداف البيئية: نذكر منها:

* اعتماده على مقاربة تجمع بين متطلبات الخدمة السياحية عالية الجودة وبين البعد البيئي، حيث توجد بداخل هذا المركب السياحي واحة تظم أكثر من 30 ألف نخلة وشجرة زيتون.

* يساهم في دعم التنمية السياحية المستدامة بالمنطقة، حيث تجمع هندسته وتركيبته العمرانية، بين المحافظة على التراث الوطني من جهة والطابع العصري من جهة أخرى.

د- الأهداف العلمية والثقافية: من بين أهم الأهداف نذكر:

* إقامة مختلف الملتقيات والندوات العلمية المتخصصة المحلية و الدولية.

* يعتبر ملتقى لرجال الأعمال والسياح والمؤسسات والمجمعات التجارية ومختلف الشركات الاقتصادية.

* تنظيم و إقامة ورشات تكوينية والتي تقوم بها الجامعة وبعض المؤسسات المحلية لفائدة مستخدميها

10- إستراتيجيات الاستثمار السياحي الصحراوي "الغزال الذهبي" في تثمين الموارد السياحية الصحراوية واستغلالها سياحيا:

يعتبر المركب السياحي الصحراوي "الغزال الذهبي" واحدة من أهم الاستثمارات السياحية الصحراوية بالمنطقة، و منارة سياحية على المستوى الوطني وحتى الدولي و منطقة جذب سياحي يزورها السياح من كل دول العالم وخاصة الدول الأوروبية مثل فرنسا، إيطاليا، ألمانيا.... إلخ وحتى من الصين، ولقد استغلت هذه المنشأة السياحية المقومات والموارد السياحية المتواجدة بالمنطقة من رمال ذهبية وغيطان وكذلك موارد التراث الثقافي بشقيه المادي واللامادي، وقامت بتثمين هذه الموارد واستغلت فيما بعد في التنمية السياحية المحلية، وفيما يلي أهم الآليات والإستراتيجيات التي تم إعتماها من طرف هذا المستثمر الخاص لتثمين هذه الموارد السياحية¹

أ- تثمين الموارد السياحية الطبيعية لدى هذه المنشأة السياحية - الغزال الذهبي -

وفي هذا الإطار تم الاعتماد على الموارد السياحية الطبيعية التالية:

¹ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي 2016.

- **العرق الكبير:** لقد تم إختيار وإنجاز هذا المشروع السياحي الضخم بالقرب من منطقة التوسع السياحي "وازيتن" ببلدية الوادي، بالعرق الشرقي للولاية وهي منطقة ذات كثبان رملية كثيفة تمتد على حد البصر، ولقد تم تهيئة جزء من هذه الكثبان الرملية لبعض الرياضات المحلية مثل رياضة التزلج على الرمال وخاصة في فصل الشتاء المعروف بنزوله للمطر مما يساعد ويسهل استعمال هذا النوع من الرياضات.

- كذلك إستغلال هذه الرمال للقيام بجولات سياحية سواء على ظهور الجمال، أو ركوب سيارات رباعية الدفع (4*4)

- كذلك القيام بسباقات الدرجات النارية الخاصة بتسلق الكثبان الرملية والتمتع بمناظرها الخلابة - القيام ببعض عمليات الصيد السياحي المرخص.

- **الاستغلال السياحي والترفيهي ليغظان النخيل "واحات النخيل":**

لقد تم إنشاء وزرع واحة نموذجية بأكثر من 30 ألف نخلة والعديد من أشجار الزيتون، على محاذاة المنشأة السياحية وعلى مساحة تقدر بـ 60 هكتار وهي ذات تناسق كبير، ويمكن للسياح القيام بجولة في هذه الواحة عن طريق استعمال عربات إلكترونية والتي جعلت خصيصا لهذا الغرض

- **الاستغلال السياحي والترفيهي لبعض أنواع حيوانات وطيور المنطقة لجذب السياح:**

في هذه الإطار تم وضع إستراتيجية لدى هذه المنشأة لتربية بعض أنواع حيوانات المنطقة النادرة مثل غزال الصحراء، الثعلب، الضبع وكذلك ما يسمى بحوت الصحراء "شرشمان" وكذلك بعض الطيور النادرة مثل الحبار.... إلخ واستعمالها في حديقة الحيوانات أنشأت لهذا الغرض لجذب الزوار والسياح، وبهذا أدخل ما يسمى بالتنمية السياحية المستدامة للمحافظة على هذه الثروة الحيوانية من الاندثار، واستغلالها سياحيا.

ب- تثمين الموارد السياحية الثقافية:

لقد أستعمل مركب الغزال الذهبي بعض الآليات لتثمين بعض الموارد السياحية الثقافية بالمنطقة والمتمثلة في التراث الثقافي المادي واللامادي، من بين هاته الآليات نذكر منها:

إنشاء متحف خاص بالتراث المحلي والوطني: ويظم هذا المتحف المتواجد بالمركب السياحي على ما يلي:

بعض الألبسة التقليدية كالبرنوس السوفي والحولي، وبعض الأواني المحلية المصنوعة من الطين المحلي والفخار، وبعض قطع النقود القديمة.

✓ **مطاعم عالمية ومحلية للترويج للأكلات المحلية:** وتتواجد بالمركب 05 مطاعم تقدم بعضها أرقى الأكلات العالمية بالإضافة لتقديمها أكالات محلية ذات ذوق رفيع ومن هذه الأكلات التقليدية المحلية منها:

- خبزة الملة والمشهورة لدى سكان المنطقة .

-الكسكس السوفي أو ما يسمى بالسفة.

-خبز المطابق والمشهورة محليا .

-الدوبارة السوفية وغيرها من الأكلات التقليدية الأخرى.

✓ اعتماده على التراث العمراني المحلي في هندسة البناء:

لقد تم اعتماد الهندسة المعمارية المحلية، في مختلف الأشكال والتصاميم المستعملة لمواد البناء المحلية، مثل استعماله لمادة الجبس والتي تصنع محليا في مختلف أطوار بناء هذا المركب السياحي ، فوجد الزخرفة والألوان الزاهية، وكذلك استعماله لشكل القبة المزينة لأسطح بنايات المركب والأبواب الخشبية العملاقة التي صنعتها أنامل أبناء المنطقة، والتي تعكس أصالة هذه المنطقة من ناحية التراث العمراني المحلي، وهذا كله يعتبر قوة جذب سياحي وخاصة السياح الأجانب الذين انبهروا بهذا التراث العريق.

✓ اعتماده على الألعاب والأعراس التقليدية للترويج السياحي للمنطقة:

لقد تم وضع إستراتيجية ترويجية لبعض الألعاب التقليدية مثل إقامة أعراس تقليدية من أجل الترويج السياحي لهذه العادات و تقاليد المنطقة و كذلك لجذب السياح من جهة أخرى، ومن بين هاته الألعاب والأعراس التقليدية نذكر منها:

*رقصة بابا مرزوق وهي مشهورة محليا

*رقصة النخ و التي تقام من طرف فتيات يقومن بنخ شعورهن وهي عادة قديمة، وذلك من أجل الخطوبة والزواج

*العاب الفروسية والتي يستعمل فيها الخيول والبارود

*لعبة القوس المصنوعة من بعض أشجار النخيل

*إقامة بعض الأمسيات الشعرية والموسيقى المحلية.

ثانيا: مشروع الاستثمار العمومي المحلي المتعلق بترميم التراث الديني بالولاية:

في إطار إحياء التراث الديني بالولاية، وخاصة أن الولاية تشتهر بما يسمى بالسياحة الروحانية أو الدينية، عملت السلطات المحلية بالولاية على تسطير برنامج ثري لترقية وتثمين هذا النوع من الموارد السياحية الدينية، والمتمثل في بعض المساجد العتيقة وكذا بعض الزوايا المشهورة عالميا، ومن بين أهم هذه المشاريع مشروع متابعة وترميم الزاوية التيجانية بدائرة قمار، وهي مصنفة منذ 1982 كمعلم تاريخيا ودينيا وذلك لدعم وتثمين الموارد السياحية الدينية والثقافية بالمنطقة وهي كالتالي¹:

¹ مديرية الثقافة لولاية الوادي، مصلحة التراث الثقافي، 2020.

جدول رقم(84): بطاقة تقنية وفنية للمشروع لترميم الزاوية التيجانية:

القطاع	الثقافية
الموقع	بلدية قمار، دائرة قمار، ولاية الوادي
سنة التسجيل	2008
مصدر المشروع (التسويق)	البرنامج التكميلي لدعم النمو
تكلفة المشروع	340.000.000.00 دج
نسبة التقدم الأشغال	المالية و الفيزيائية منتهية
صاحب المشروع	السيد والي ولاية الوادي ممثلا بمدير الثقافة لولاية الوادي
الدراسة و المتابعة	مكتب دراسات خاصة
المدة الزمنية للدراسات و المتابعة	30 شهرا(06 أشهر للدراسة منتهية و مسلمة) و 24 شهرا للمتابعة
صفحة ترسيم رقم 2015/271، بتاريخ 2015/08/09، ل03 حصص	حصة A:مسجد سيدي أحمد عمار حصة B:المقر الاجتماعي +القصر الهرمي حصة C :مسجد سيدي حمه العروسي
الأجال التعاقدية	24 شهرا
تاريخ الانطلاق الفعلي	2016
تاريخ الاستلام المتوقع	ديسمبر 2019

المصدر: مديرية الثقافة لولاية الوادي، مصلحة التراث الثقافي، 2019.

إن هذا المشروع والذي من شأنه أن يدعم القطاع السياحي بالولاية وذلك للمكانة التي تشتهر بها هذه الزاوية لدى السكان المحليين وحتى على المستوى الوطني، وكذلك إقبال الزوار والسياح علي زيارة هذا التراث الديني العريق وباعتبارها رمت وأستعمل في عملية الترميم مواد البناء المحلية وكذلك استعمالها للنقوش والزخرفة المحلية والإسلامية.

ثالثا: مشروع دراسة وتهيئة حي الأعشاش العتيق بوسط المدينة:

يعتبر حي الأعشاش من أقدم وأعرق الأحياء والمعالم العمرانية بمدينة الوادي، ويعود بنائه إلى القرن 16م، يشتهر الحي بكثرة المعالم التاريخية كالمساجد والمدارس القرآنية والزوايا ويعتبر حي الأعشاش من أهم الوجهات السياحية بولاية الوادي، وذلك لتوسطه السوق المركزية بمدينة الوادي والتي يقصدها السياح على مدار السنة¹.

1 حي الأعشاش بالوادي ، شاهد تاريخي، متاح على الموقع. www.radioalgerie.dz/news/ar/reportage/q.17.html بتاريخ 2020/04/17.

ويأمل جميع سكان مدينة الوادي، أن يتحول حي الأعشاش إلى قرية سياحية تحافظ على الهوية والعمق التاريخي لمدينة الوادي¹، وذلك بعد إتمام البرنامج الخاص المسطر من طرف مديرية الثقافة لهذا الحي، والذي يتمثل في مشروع ودراسة إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاع المحفوظ، والذي يشمل على دراسة اجتماعية، اقتصادية ومعمارية، حيث تكون دراسة شاملة لهذا الحي ليكون في المستقبل مشروع ترميمه إعادة إحيائه و تثمين موارده السياحية، ليكون عامل جذب سياحي كبير بالمنطقة، ولما لا يصبح منارة سياحية كما هو الشأن بالنسبة لمدينة غرداية وتراثها العمراني الصحراوي.

1- مشروع إطلاق المخطط الدائم لحفظ وإستصلاح القطاع المحفوظ-حي الأعشاش العتيق بالوادي -

أ -الموقع: يقع حي الأعشاش العتيق بوسط مدينة الوادي وحدوده كالتالي² :

يحدّه من الجنوب حي أولاد أحمد ومن الشرق حي سيدي مستور ومن الشمال حي النزلة ومن الشمال الغربي حي المصاحبة الشمالية ومن الغرب المصاحبة الغربية.

ب-نطاق التصنيف: كلي

-مساحة التصنيف الحي العتيق والأعشاش والمصاحبة القديمة تقد ب 313326.76م³

- محطة التصنيف: 2474.0 م ط

ج-الطبيعة القانونية للممتلك:

*السكنات وبعض المحلات ملك الخاص

*الزوايا ملك لأصحابها

*المساجد ملك الوقف

*باقي الأملاك ملك الدولة

إن إطلاق مخطط لترميم حي الأعشاش العتيق، عن طريق الاستثمار العمومي ممثلا في القطاع الثقافة لولاية الوادي ، وذلك لأن هذا المشروع يراد منه تأهيل هذا الحي وتنميته اقتصاديا، وثقافيا وعمرانيا، وذلك بأسلوب مستدام يحافظ على تراثه العمراني، ويجعله موردا إقتصاديًا للسكان المحليين ومصدرا لفرص العمل، ووعاء لترقية وتنمية النشاطات الحرفية التقليدية والفعاليات التراثية بالولاية.

2-أهدافه: يهدف هذا المشروع إلى تحقيق الآتي³ :

¹ نفس المرجع .

² مديرية الثقافة لولاية الوادي، مصلحة التراث الثقافي ،2019.

³ مديرية الثقافة لولاية الوادي ، مرجع سبق ذكره.

أ-المجال الاقتصادي:

من أجل تفعيل الحركية الاقتصادية داخل الحي و خصوصا السوق المركزي المتواجد بوسط هذا الحي، وذلك باستغلال هذا السوق والمحلات التجارية المتواجدة فيه، والتي لها دور كبير في تنمية الأنشطة الاقتصادية والخدماتية وذلك بتوفير مختلف الاحتياجات السكان المحليين وزائري هذا الحي من سياح وغيرهم من الزوار.

ب-المجال الاجتماعي :

يساهم هذا المشروع بعد إتمام عمليات الترميم به، إلى إعادة إبراز هوية هذا الحي، وكذا تحسين الوضعية الاجتماعية لسكان هذا الحي و إعادة الروح المعنوية لسكانه من طريق هاته الالتفاتة من طرف السلطات المحلية والمركزية فيما يخص عمليات الترميم .

ج-المجال الثقافي:

يهدف هذا المشروع إلى إبراز التراث العمراني و التاريخي و الثقافي لهذا الحي العتيق من جديد ، والذي يعكس ثقافة سكان المنطقة، وإعادة إحياء مختلف العادات و التقاليد كأكلات الشعبية و مختلف المهرجانات الثقافية.

د-المجال البيئي:

إن الاعتماد في عمليات الترميم هذه ،على مواد البناء المحلية من جبس مصنوع محليا وكذا استعمال الحجارة المحلية مثل حجرة اللوس المقاومة للرطوبة والماء، وكذلك استعمال تصاميم الهندسية المعمارية للحي، والتي تعتمد على القباب والجدران والأقواس...الخ، كل هذه العوامل تساعد على استدامة هذا الحي و ترقيته.

خلاصة الفصل:

بالرغم من المقومات والمؤهلات السياحية المتنوعة التي تملكها الولاية، حيث نجد الموارد السياحية الطبيعية الصحراوية مثل الكثبان الرملية المتواجدة على ضفاف العرق الشرقي الكبير للولاية، ومختلف النباتات والحيوانات النادرة، وكذلك غناها بالتراث الثقافي المادي واللامادي والذي يعبر عن عمق وأصالة المنطقة وتجذرها في التاريخ، بالرغم من النهضة السياحية وخاصة في الخمس السنوات الأخيرة، بعودة بعض قوافل السياح الأجانب لزيارة الولاية.

إلا أن كل هذه المؤشرات لا تدل على أن قطاع السياحة أصبح في السكة الحقيقية، فما زال شوطا كبيرا يمكن قطعه للنهوض بالتنمية السياحية في الولاية، وخاصة بعد اعتماد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الوادي أفاق 2030 وهو بمثابة آلية لتحريك التنمية السياحية ودعم المشاريع السياحية الكبرى وتثمين جميع الموارد والمؤهلات السياحية وجعلها في خدمة السياحة في الولاية.

الخاتمة

لقد حاولت هذه الدراسة التطرق إلى موضوع مهم و محوري يمس غالبية قطاعات الاقتصاد الكلي ألا وهو موضوع تـثمين الموارد السياحية كآلية لدعم الاستثمار المحلي في الجزائر دراسة حالة المناطق الصحراوية ولاية الوادي نموذجا- حيث تم التطرق من خلال هذه الدراسة للإطار النظري لكل من السياحة، تعريفها، أنواعها، والموارد السياحية من خلال إبراز التعاريف الخاصة بها، أنواعها وكيفية تـثمينها، ثم تطرقت كذلك إلى موضوع التنمية السياحية والسياحة البيئية، فضلا عن تحديد دورهما في المحافظة على هذه الموارد السياحية.

فضلا عن ذلك تطرقت الدراسة إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالاستثمار السياحي، بدءا بمفاهيمه ، مجالاته وأهميته الاقتصادية وأهم أهدافه، وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيه، وكذا أهم معوقاته ومناخ وطرق تمويله.

وقد كان ولا بد التطرق إلى واقع إستراتيجيات تـثمين الموارد السياحية في الجزائر منذ الاستقلال إلى الآن (2019)، من خلال التعريف بمختلف الموارد السياحية المتواجدة بالجزائر وكذلك تبيان أهم التشريعات القانونية والمؤسسية الداعمة لعملية التـثمين هذه، وصولا إلى واقع مجهودات الجزائر في حماية وتـثمين مختلف الموارد السياحية المتواجدة لديها.

ولزما وباعتبار عملية تـثمين الموارد السياحية لها علاقة مباشرة بالتنمية وتطوير القطاع السياحي عموما، ودعم الاستثمار السياحي المحلي خصوصا، تطرقت الدراسة وأبرزت مختلف التشريعات القانونية والآليات المؤسسية الخاصة بكل من السياحة والاستثمار السياحي منذ الاستقلال إلى الآن مبرزة في ذلك التشريعات الخاصة بمناطق التوسع السياحي واستغلال الشواطئ والمنابع الحموية، وكذا آليات دعم الاستثمار السياحي في الجزائر وأهم معوقاته.

ولتبيان أثر عمليات تـثمين الموارد السياحية لدعم السياحة والاستثمار السياحي في الجزائر ككل، تطرقت الدراسة إلى واقع السياحة والاستثمار السياحي ضمن البرامج التنموية منذ الاستقلال والتركيز على الفترة(2000-2019)، وخاصة ركزت الدراسة لفترة قبل وبعد تطبيق الجزائر الإستراتيجية التنموية السياحية على المدى الطويل أفق 2030 ، أو ما يسمى بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SADT2030)، ومن أجل تفعيل ودعم قطاع السياحة وجعله أكثر تنافسية وجذبا للسياح والاستثمار السياحي معا.

ولكن ما لمسناه من خلال هذه الدراسة، أن مؤشرات كل من السياحة والاستثمار السياحي في الجزائر مازلتا لم ترقى بعد إلى حجم المؤهلات والموارد السياحية التي تتوفر عليها الجزائر وكذا حجم وإمكانيات

الموارد السياحية المتواجدة في الصحراء الجزائرية، الأمر الذي يستدعي من السلطات القائمة على قطاع السياحة بذل المزيد من الجهود لترقية وتنميين مواردها السياحية لخدمة القطاع.

وقد تطرقت الدراسة كذلك إلى حجم المؤهلات والموارد السياحية التي تمتلكها ولاية الوادي، حيث تنتوع بين الموارد السياحية الطبيعية والثقافية والتاريخية والدينية، ومختلف موارد التراث الشعبي من العادات والتقاليد المنتشرة لديها، بالإضافة لمختلف هياكل البنية التحتية والقاعدية وكذا النشاطات الاقتصادية الأخرى الداعمة للقطاع السياحي بالولاية.

وبالرغم من هذه المؤهلات والموارد السياحية و بمختلف أنواعها لا نلاحظ أي دور يذكر لعملية تنميين الموارد وتأثيراته على تحريك النشاط السياحي بالولاية، وخاصة فيما يخص جذب السياح الأجانب إلا من بعض دول الجوار الذين يأتون من أجل سياحة التسوق فقط(تونس وليبيا)، وبعض السياح الذين مازالوا أوفياء لزيارة الجزائر والصحراء خصوصا، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها ضعف هياكل الاستقبال من فنادق ومطاعم وفضاءات الترفيه ناهيك عن المشاكل البيروقراطية والإدارية التي عطلت من عمليات الاستثمار السياحي مثل مشكلة العقار السياحي والتمويل البنكي لهذه المشاريع.

ولهذا يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الوادي الآلية التي يمكن من خلالها إعادة بعث ديناميكية جديدة للقطاع السياحي بالولاية، وذلك عن طريق تفعيل دور كل الفاعلين والشركاء الاقتصاديين والمجتمع المحلي للنهوض بالقطاع السياحي تعبئة وتنمينا لكل الموارد السياحية المتاحة.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن ذكرها كما يلي:

1- نتائج الدراسة: وتتمثل فيما يلي:

- للقطاع السياحي أهمية اقتصادية ترجع إلى مساهمته في العديد من المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وإن هذه الأهمية التي اكتسبها قطاع السياحة أتت عن طريق دعائم وركائز خاصة بهذا القطاع أولها عوامل الجذب السياحي المتمثلة في مختلف الموارد السياحية الطبيعية والثقافية والتاريخية وحتى الدينية، والعمل على تنميين هذه الموارد وتعزيز فاعليتها السياحية للجذب السياحي، وإشراك كل القطاعات المعنية بعملية التنميين هذه، ثانيها عنصر الاستثمار السياحي في عوامل الجذب السياحي بهدف تحقيق تنمية سياحية مستدامة وانتهاج إستراتيجية تسويقية سياحية فعالة لتحقيق الأهداف الموجودة من القطاع السياحي (وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى)

- رغم امتلاك الجزائر ثروة سياحية هائلة قلما توجد في مكان آخر، فنجد الموارد السياحية الطبيعية من شواطئ و جبال وصحارى...الخ وموارد سياحية ثقافية وتاريخية من مواقع أثرية وأثار تاريخية وعمرانية تابعة لحقب من العصور التي تعاقبت على الجزائر وكذلك تراث ثقافي لامادي ملئ بالعادات والتقاليد ومختلف الطقوس والأعراف، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى تطوير القطاع السياحي وجذب السواح وبما يتوافق مع هذه المؤهلات والموارد السياحية الهائلة.
- رغم سن الجزائر عدة قوانين وتشريعات لدعم و تثمين والحماية مواردها السياحية الطبيعية والثقافية والتاريخية والدينية وذلك منذ استقلالها لم تحقق هذه التشريعات أهدافها بالكامل في حماية وتثمين هذه الموارد، وذلك بسبب قدم هذه القوانين وعدم مواكبتها للواقع و كذا تضاربها من جهة أخرى
- ضعف وعدم مواكبة الهياكل المؤسساتية التي أنشأتها الجزائر لحماية ودعم وتثمين المواد السياحية، وخاصة المؤسسات التي كلفت بتسويق والترويج لهذه الموارد السياحية عالميا.
- رغم امتلاك الجزائر على عدد لا يستهان به من المتاحف إلا إن دورها مازال مغيبا لتثمين التراث الثقافي المادي المنقول، وكذلك ضعف مستوي أداءها خاصة فيما يخص الترويج لمختلف الموارد السياحية العمرانية و الثقافية المتواجدة في الجزائر.
- أن الجهود والبرامج التي وضعت من أجل إعادة الاعتبار لمختلف الموارد السياحية المتواجدة في الجزائر وذلك من أجل الحفاظ عليها وتصنيفها وترميمها إن أقتضي الأمر ذلك لاستغلالها سياحيا إلا أن الواقع يثبت أن هذه الموارد والمواقع الأثرية والمحميات ومختلف الحظائر الطبيعية أصبحت عرضة للخراب والتدمير والنهب والسرقه، وكذلك الاعتداء عليها بيئيا و عمرانيا...الخ(وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية).
- عدم التنسيق بين كل الجهات الرسمية التابعة لمختلف القطاعات التي تنتمي إليها هذه الموارد والمواقع السياحية (ثقافة، شؤون دينية،بيئية، غابات، فلاحه،سكن عمران، السياحة.....الخ) فيما بينها، والجهات الغير رسمية من مجتمع محلي ومدني وجمعيات المتخصصة....الخ لحماية وتثمين هذه الموارد السياحية.
- عدم وجود ما يسمى بالجرد الالكتروني لمختلف الموارد والمواقع والآثار السياحية المتواجدة بكامل التراب الوطني، والخطط الميدانية لترميمها وحمايتها وتثمينها وبالأخص الثقافية منها.
- عدم تبيان على أرض الواقع نتائج البرنامج المشترك الجزائري الأوروبي لحماية و تثمين وجرد جل الموارد والمواقع السياحية، والذي تم صرف من أجله مبلغ 22.5مليون أورو للفترة الممتدة (2015-2019).
- انتهجت الجزائر منذ الاستقلال مجموعة من الإجراءات التشريعية و المؤسساتية لترقية وتطوير السياحة بشكل عام والاستثمار السياحي بشكل خاص، ومن بين الإجراءات التشريعية قانون التنمية المستدامة للسياحة

رقم 03-01 الصادرة في 17 فيفري 2003، وهدفه تثمين وحماية الشواطئ، والقانون رقم 03-03 المؤرخ في نفس السنة والمتعلق بمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية، والإجراءات المؤسساتية مثل الديوان الوطني للسياحة، الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، مؤسسات التكوين السياحية.

- تبنت الجزائر مؤخرا وخاصة منذ بداية 2008 وبعد القيام بالتشخيص الكامل للقطاع السياحي، إستراتيجية وطنية متكاملة متمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030)، والذي يعتبر الإطار المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر أفاق 2030 على المدى القريب 2010، المدى المتوسط 2015 و المدى البعيد 2030، وبالتالي يعتبر أرضية عمل رئيسية لتنمية و تطوير السياحة ودعم الاستثمار السياحي على حد سواء والذي يهدف إلى تجسيد الرامي إلى تثمين الإمكانيات لدى الجزائر وجعلها في خدمة السياحة و خلق اقتصاد بديل عن قطاع النفط (وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة).

- تمتلك الجزائر ثروات وموارد سياحية ذات أهمية كبرى على مستوى المناطق الصحراوية، وتختلف هذه الموارد من ولاية لأخرى باختلاف التضاريس، تراث الثقافي، العادات و التقاليد ...الخ، وكذلك تنوع المنتجات السياحية وتقربها.

- اعتمدت الجزائر إستراتيجية وطنية ضمن المخطط الوطني للتهيئة السياحية (SDAT 2030) لتنمية السياحة ودعم الاستثمار السياحي بالمناطق الصحراوية، وخلق فضاء لتحقيق التنمية المحلية في ولايات الجنوب، و بالرغم من هاته المقومات والمؤهلات السياحية بالصحراء الجزائرية نجد أن حجم الاستثمارات السياحية المبرمجة لأفاق 2030 على مستوى الأقطاب السياحية بالجنوب لا تتعدى (04) أربع مشاريع سياحية من أصل 274 مشروع سياحي مبرمج، و بطاقة إيواء تقدر ب3980 سرير من أصل 29386 سرير إجمالي مبرمج زيادة على ذلك تهميش المنتج السياحي الصحراوي في مختلف البرامج التنموية السياحية في الجزائر منذ الاستقلال، وذلك باحتلالها تذييل المنتجات السياحية الأخرى (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة)

- بالرغم من المؤهلات والموارد السياحية المتنوعة التي تمتلكها الجزائر، نجد أن الجزائر مازلت متأخرة عن الركب السياحي عالميا وبالأخص إذا ما قورنت مع دول الجوار مثل تونس والمغرب اللتان يملكان الأقل مما تملكه الجزائر من هذه الموارد السياحية المتنوعة، فمثلا في مجال قدرة الإيواء نجد تأخر الجزائر في هذا المجال، حيث وصلت الجزائر إلى تحقيق 119155 سرير سنة 2018، في حين تمتلك المغرب حوالي 261256 سرير لنفس السنة، ونفس الشيء فيما يخص التدفق السياحي للأجانب، فنجد فارق كبير بين

الجزائر وهذه الدول، حيث أن الجزائر استقبلت سنة 2018 حوالي 2.6 مليون سائح أجنبي وأما المغرب أُنْتُقِبَل 12.5 مليون سائح سنة 2019، و تونس مثلا استقبلت سنة 2016 حوالي 4.3 مليون سائح.

- تحوز ولاية الوادي على عدة موارد ومؤهلات سياحية متنوعة فريدة من نوعها على مستوى الجنوب الشرقي بالأخص، والممكن أن تكون وجهة سياحية بامتياز.
- بالرغم من المؤهلات والموارد السياحية التي تمتلكها ولاية الوادي، وكذا تنوع تراثها الثقافي المادي واللامادي، وكذا موقعها الاستراتيجي كولاية حدودية والتي أكسبتها ميزة تنافسية للجذب السياحي بالمنطقة، إلا أن مؤشرات السياحة وخاصة الاستثمار السياحي بالولاية ما زالت تسير بوتيرة بطيئة نظرا للعراقيل والمشاكل البيروقراطية ومشكلة العقار السياحي ومشاكل التمويل..... الخ (وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة)

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة يمكننا التوصية بما يلي:

- ❖ نشر وزيادة الوعي الثقافي بين المواطنين في الجزائر بأهمية السياحة اقتصاديا، والمحرك لبقية القطاعات الأخرى ومصدر للعملة الصعبة، وزيادة درجة الرقي السلوكي في التعامل مع السياح الأجانب مما يؤدي ذلك إلى ترك انطباع حسن لدى هؤلاء السواح والعودة مرة أخرى إلى الجزائر
- ❖ توفير الأمن في المناطق السياحية وقرب المواقع الأثرية والتاريخية لخلق جو من الأمان والسكينة .
- ❖ التعجيل بإنشاء مكاتب صرف خاصة لخدمة السياحة كما هو معمول به جميع الدول السياحية.
- ❖ تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات السياحية لدخول الجزائر.
- ❖ ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاع السياحي، وذلك من خلال توفير العقار السياحي وتقديم تحفيزات ومزايا جبائية للاستثمارات السياحية سواء الأجنبية أو المحلية.
- ❖ العمل على وضع إستراتيجية تسويقية ونظام للاتصال التسويقي الفعال من أجل التسويق للجزائر كوجهة سياحية وانتهاج الأساليب الحديثة في هذا المجال مثل التسويق الإلكتروني أو ما يسمى بالسياحة الإلكترونية.
- ❖ تحسين نجاعة وفعالية قطاع السياحة من خلال الشراكة.
- ❖ التنسيق بين مختلف الوزارات المعنية بعملية ترميم الموارد السياحية خاصة وزارتي الثقافة والسياحة في تنمية مختلف أنواع السياحة (السياحة الثقافية، الشاطئية، الصحراوية... الخ) لزيادة العناية بالمواقع والمعالم

الأثرية والتاريخية، ودعم برامج وخطط للحفاظ عليها وحمايتها من النهب والتخريب، إضافة إلى تهيئتها صيانتها كترميم المساجد العتيقة وتهيئة المواقع الأثرية، وإقامة المتاحف وإحداث مسالك للزيارة.

❖ تنظيم كفاءة وعمل وكالات السياحة والإسفار وذلك لتسويق وجهة الجزائر وتثمين لمواردها السياحية في الداخل والخارج وعدم إقتصار عماها فقط في الجانب العمرة والحج.

❖ دعم وتطوير نشاط الصناعات التقليدية والحرف باعتباره قطاع داعم للنشاط السياحي ولإنعاش الاقتصاد المحلي وتنشيط التنمية الاقتصادية بالجزائر، وخلق فرص عمل وقوة جذب سياحي هامة وبما تحمله من تراث وحرف تقليدية تجلب الألف الزوار والسواح من كل أنحاء العالم.

❖ نشر الوعي التشريعي والقانوني الخاص بحماية وتثمين التراث بين كل الأطراف الفاعلة من مواطنين وجهات مختصة ومجتمع محلي.... الخ وذلك لأهميته من الناحية السياحية والتاريخية.

❖ العمل على تكوين العنصر البشري المؤهل في المجال السياحي ودعمه من أجل النهوض بترقيته وتقديم أحسن الخدمات للسائح والزائر معا.

آفاق الدراسة:

وتكون آفاق الدراسة المستقبلية حسب رأي الطالب بإجراء المزيد من الدراسات على النحو التالي:

❖ السياحة الصحراوية و دورها في تمويل الاستثمار السياحي في الجزائر.

❖ دور التراث الثقافي في دعم التنمية السياحية المستدامة -دراسة حالة-

❖ دور مقومات الجذب السياحي في النهوض بالسياحة في الجزائر

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولاً- الكتب:

- 1- أحمد الجلاّد، السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتب، مصر، 2002.
- 2- أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007.
- 3- أكرم عاطف رواشدة ، السياحة البيئية - الأسس والمرتكزات - دار الولاية للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان، الأردن، 2009.
- 4- بدر حميد عساف، تنمية الموارد السياحية، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016
- 5- بلحمير إبراهيم، التسويق ، المفاهيم- الأنواع- المجالات، منشورات دار الخلدونية، الجزائر، 2016.
- 6- بن علي محمد الصالح، جماليات العمارة التقليدية في وادي سوف، مديرية الثقافة لولاية الوادي، مطبعة مزوار، ط1،
- 7- جلال بدر خضرة وآخرون، تاريخ السياحة، دار ألفا للوثائق للنشر وتوزيع ، قسنطينة، الجزائر ، ط1 ، 2017،
- 8- حميد عبد النبي الطائي، مدخل إلى إدارة الفنادق، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006.
- 9- دالين، جتيموثي وستيفن ويويد، ترجمة: عبد الناصر عبد الرحمان الزهراني، السياحة التراثية، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، السعودية، 2011.
- 10- ديدي السعيد، وادي سوف كنوز من الجزائر، بدون دار نشر، الجزء الثاني، 2001.
- 11- رحيم حسين ،مانع عمار، بن منصور موسى، زكري ميلود، أبراهم شاوش توفيق، السياحة والتنمية السياحية، دار جيطلي للنشر برج بوعريريج ، الجزائر، 2014.
- 12- رعد مجيد العاني، الإستثمار والتسويق السياحي، دار الكنوز العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.

- 13- سلطان النصراوي، وآخرون، القطاع السياحي والنمو الاقتصادي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2018.
- 14- صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016.
- 15- عبد الرحمان توفيق، التسويق السياحي، دار لبميك، مصر، 2014
- 16- عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة، الاستثمار السياحي في محافظة العلا، مركز ماس للمعلومات والأبحاث السياحية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008.
- 17- علاء إبراهيم العسالي، السياحة في الوطن العربي، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016.
- 18- غادة علي حمود، السياحة (الماضي، الحاضر، المستقبل) ، بدون دار النشر، 1998.
- 19- فلاح تايه النعيمي، سمراء عبد الجبار إبراهيم النعيمي، السوق السياحي والفندقي، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017
- 20- فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والوطن العربي، عالم الكتب، مصر، 2004
- 21- فوزي عطوي، السياحة والتشريعات السياحية والفندقية في لبنان والبلاد العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2004.
- 22- ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، ط2، 2016.
- 23- محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، بدون سنة نشر.
- 24- محمد يسرى إبراهيم دعبس، متاحف العالم والتواصل الحضاري، المتلقي المصري للإيداع والتنمية الإسكندرية، مصر، ط1، 2004.
- 25- محيي محمد مسعد، الاتجاهات الحديثة في السياحة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008،
- 26- مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، الوادي، بلد النور، بحر من الرمال (دليل سياحي)، 2017.

- 27- مصطفى يوسف كافي وآخرون، مبادئ السياحة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014.
- 28- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة البيئية والمحميات الطبيعية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- 29- مصطفى يوسف كافي، التنمية السياحية، دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2017.
- 30- مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2017.
- 31- مصطفى يوسف كافي، هبة كافي، جغرافيا السياحة وإدارة المقاصد والمخيمات السياحية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016.
- 32- نبيل موسى الجبالي، جغرافيا الوطن العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012.
- 33- هاشم محمد صالح، الجغرافيا السياحية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014.
- 34- الهام خضير عباس شبر، محاضرات في الاستثمار السياحي، كلية العلوم السياحية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2016-2017.
- 35- وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- 36- يسرى دعبس، اقتصاديات السياحة، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، ط1، مصر 2007.
- 37- وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة، دليل المفاهيم والتعريفات السياحية المتعارف عليها دولياً، الإصدار الخامس، بدون سنة نشر.
- 38- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- 39- أحمد فوزي الحصري، الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017.
- 40- إسماعيل الدباغ، الهام خضير شبر، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي و التمويل، إثراء للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2015.

ثانياً- الرسائل الجامعية:

- 1- محمد تاج الدين صحراوي، مساهمة قطاع السياحة في رفع احتياطي الصرف- دراسة مقارنة الجزائر وتونس خلال الفترة 2009/2018، أطروحة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2018/2019،
- 2- أسماء خليل، دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية -دراسة حالة ولاية قالمة -أطروحة دكتوراه LMD كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016.
- 3- سهام بجاوية، التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية، دراسة استرشادية بتجربة تونس- إسقاط على الجزائر-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة التسويقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقره، بومرداس، الجزائر، الموسم 2014-2015.
- 4- شرفاوي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني و المتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، الموسم 2014-2015
- 5- صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول، حالة الجزائر للفترة (1995-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف -1، الجزائر، 2018/2019.
- 6- عميش سميرة، دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطالب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة من خلال الفترة (1995 - 2015) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف 1 ،الجزائر الموسم الجامعي 2014/2015.
- 7- عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر، الامكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAI) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص نقود ومالية - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الادارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2013.

- 8- قويدر لويزة، اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الموسم 2010/2009 .
- 9- كحول بسمة، دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، حالة الحظيرة الوطنية الهقار بتمنراست، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف -1- الجزائر، الموسم 2018/2017 . أطروحة دكتوراه ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص ادارة اعمال وتنمية مستدامة.
- 10- كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2004-2003.
- 11- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.
- 12- زهير بو عكريف، التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، الموسم الجامعي 2012-2011.
- 13- هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الموسم 2006/2005.

ثالثاً - المجلات والملتقيات:

أ- المجلات:

- 1- إلهام يحيوي، دور نشر ثقافة الجودة في تحقيق التنمية السياحية بالجزائر، مخبر بحث اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة باتنة، العدد 07، 2012.
- 2- بن الزواي عبد الرزاق، سميرة فرحات، دور الاستثمارات السياحية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة حالة الجزائر، مجلة المؤسسة، العدد 06، 2017.

- 3- بن منصور موسى، الاستثمار السياحي ضمن برامج ومخططات التنمية السياحية في الجزائر والآثار المترتبة عنها على مؤشرات التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 10، العدد 17، 2017.
- 4- التجاني مياطة، دور التراث المادي واللامادي لمجتمع وادي سوف في تحديد ملامح الهوية الثقافية وتكاملها، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 06، 2014
- 5- تهتان موراد، شويرب جلول، أثر الاستثمار في القطاع السياحي على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني - دراسة تحليلية- مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 04، 2016.
- 6- خالفي علي، خيربي محمد، دور الاستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، 2019.
- 7- خالفي علي، خيربي محمد، دور الاستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر. المجلد 10، العدد 01، 2019.
- 8- دليلة بركان، شيراز حايف سي حايف، الترويج السياحي رافد لتنشيط حركة السياحة الصحراوية -ولاية بسكرة نموذجاً- مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 10، 2013
- 9- زهواني عبد الرزاق، عبادي محمد، مقومات وعوامل الجذب السياحي بولاية الوادي، الواقع والآفاق، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 13 العدد 2 سنة 2019.
- 10- صباح بلقيدوم، حياة مامن، السياحة البيئية... حلقة وصل بين الاستثمار السياحي والمجال البيئي لتحقيق التنمية المستدامة .. نماذج عالمية وعربية متميزة من عالم السياحة البيئية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 09، جوان 2018.
- 11- صحراوي محمد تاج الدين، السبتى وسيلة، السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، المجلد 1، العدد 02، 2017.
- 12- طويل محمد، دراسة احصائية للمقومات السياحية بولاية غرداية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2019.

- 13- عزوز غربي، عادل زيتوني، الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع و المأهول، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 02، أفريل 2018.
- 14- عزوز غربي، عادل زيتوني، الاستثمار السياحي في الجزائر، بين الواقع والمأمول. مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 02، 2018.
- 15- فاتح مجاهدي، عبد الرحيم زديوري، تبني التخطيط التسويقي الاستراتيجية كأداة لتفعيل قطاع السياحي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، 2017 .
- 16- فاطمة فرج سعد، الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية - دراسة حالة الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد 19، 2015
- 17- لحسين عبد القادر ، إستراتيجية تنمية المستدامة للقطاع السياحي للجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية لأفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعيريج، الجزائر، العدد02، 2012
- 18- لعلا ر مضاني، عبد القادر شارف، واقع وتحديات الاستثمار المحلي في السياحة الصحراوية >ولاية الأغواط نموذجا<< مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدينة، الجزائر، العدد 07، 2017.
- 19- محمد زايد، فرص الاستثمار السياحي في الجزائر (واقع وآفاق)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، المجلد 07، العدد 05، 2018.
- 20- محمد سويلم ، محمد سعد بوحادة ، الحماية القانونية للموروث الثقافي المادي وأثرها في ترقية الاستثمار السياحي بالجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المركز الجامعي تلمسان، المجلد 07، العدد05، 2018.
- 21- مطروح ام الخير، علاقة الآثار بالتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات تراثية، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط بمعهد الآثار، جامعة الجزائر 2، الجزائر، العدد 04، 2010.
- 22- معروف بلحاج، طرشاوي بلحاج، تصنيف التراث الجزائري بين الواقع والعوائق، مجلة منبر التراث الأثري، مخبر التراث الأثري وتثمينه جامعة تلمسان، الجزائر، العددان الثاني والثالث، 2013، 2014.

- 23- منصورى المبروك، الطيبى البركة، فعالية الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، المجلد 08، العدد 02.
- 24- نسيمه جميل، السياحة الثقافية ممارسة من أجل تامين وحماية التراث في الجزائر، مجلة التدوين، جامعة وهران 2، العدد 12، جانفي 2019.
- 25- أحمد عبد العزيز العميرة، التثمين العقاري، المجلة القضائية، العدد3، 2011

ب- الملتقيات

- 1- بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، القطاع السياحي في الجنوب الغربي الجزائري -مقومات وتحديات- (دراسة مقارنة لولايات بشار، أدارا، تندوف). مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الاستثمار في السياحة الصحراوية وهران تامين الموارد الاقتصادية للجماعات المحلية، جامعة أدرار، ايام 3-4-5 ديسمبر 2018.
- 2- سفيان شبيبة، دعم المنظومة الوقفية للسياحة الدينية في الجزائر، قراءة في الفرص القانونية المتاحة، مداخلة مقدمة الى المؤتمر الدولي حل الاستثمار في السياحة الصحراوية وهران تامين الموارد الاقتصادية للجماعات المحلية، جامعة أدرار، الجزائر، أيام 03/04/05، 2018، جز، 2.
- 3- فقير سامية، لعروم محمد الأمين، واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وتأثيره على السياحة الداخلية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الوطني العاشر حول السياحة الداخلية في الجزائر واقعا وسبل تطويرها، كلية العلوم الاقتصادية جامعة البويرة، يومي 10-11 جانفي 2018.
- 4- لعيسوف سمير، لحول كمال، دور السياسات العمومية في ترقية السياحة الصحراوية في الجزائر كبديل لتحقيق التنمية بين الواقع، التحديات والآفاق، دراسة حالة ولاية تندوف - (الجنوب الغربي للجزائر)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي، الاستثمار في السياحة الصحراوية وهران تامين الموارد الاقتصادية للجماعات المحلية، جامعة أدرار الجزائر، أيام 03/04/05، ديسمبر 2018 .
- 5- مبارك بن الطيبى، الاستثمار السياحي في الجزائر و إشكالية التمويل (التمويل المصرفي أي حل؟)، منشورات مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، ج2، جامعة أدرار، الجزائر، ديسمبر 2018.

- 6- مبارك بن الطيبي، الاستثمار السياحي في الجزائر وإشكالية التمويل (التمويل المصرفي أي حل؟)، منشورات مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، ج2، جامعة أدرار، الجزائر، ديسمبر 2018.
- 7- منصور هوارى، بدوي سامية، الاستثمار في الموروث السياحي كألية لتطوير قطاع السياحة في ولاية أدرار، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الاستثمار في السياحة الصحراوية ورهان تثمين الموارد الاقتصادية للجماعات المحلية، جامعة أدرار، أيام 02/04/03 ديسمبر 2018.

رابعاً- القوانين والمواد والأوامر:

أ- القوانين

- 1- قانون المالية التكميلي لسنة 2009، بتاريخ 26 جويلية 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، 2009.
- 2- القانون رقم 01-07 المؤرخ في 28 صفر 1422هـ، الموافق لـ 22 ماي 2001م، المعدل والمتمم القانون الاوقاف رقم 91-10 (جريدة رسمية رقم 29، الصادر بتاريخ 29 صفر عام 1422هـ، الموافق لـ 23 ماي 2001م).
- 3- القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، بتاريخ 19/02/2003.
- 4- القانون رقم 67، 281 المؤرخ بتاريخ 20 ديسمبر 1967، جريدة رسمية رقم....، بتاريخ....
- 5- قانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 يونيو سنة 1998، جريدة رسمية رقم 44 بتاريخ 17 يونيو سنة 1998.
- 6- قانون من جريدة رسمية، عدد 21، الصادرة بتاريخ 23 شوال 1411هـ، الموافق لـ 08 مايو 1991م.

ب- المواد

- 1- لمادة رقم (3) من القانون (03-02)، جريدة رسمية رقم 11 بتاريخ 19 فبراير 2003
- 2- المادة (02) من القانون رقم 97-101 الموافق لـ 29 مارس 1997، جريدة رسمية رقم 18 بتاريخ 30 مارس 1997.

- 3- المادة (03) من القانون رقم 99-06 المؤرخ في 04 أبريل سنة 1999. جريدة رسمية رقم 24 بتاريخ 07 أبريل 1999.
- 4- المادة (03) من المرسوم رقم 87-88 المؤرخ في 22 شعبان 1407هـ، الموافق لـ 21 ابريل سنة 1987م.
- 5- المادة (04) من القانون 92-402 المؤرخ في 31/10/1992/ج1، رقم 79 بتاريخ 02/11/1992.
- 6- المادة (04) من القانون رقم 96-01 الموافق لـ 10 يناير 1996، ج ر رقم 03 بتاريخ 14/02/1996
- 7- المادة (05) من القانون 98-70، الموافق لـ 20/فبراير 1998، ج، ر، رقم: 11 بتاريخ 02/11/1998
- 8- المادة (1) من القانون 88-214 (جريدة رسمية رقم 44 بتاريخ 02 نوفمبر 1988).
- 9- المادة (1) من القانون 98-70 الموافق لـ 21/فبراير 1998/ج، رقم 11 بتاريخ 02/11/1998
- 10- المادة (2) من القانون 19-151 بتاريخ 29/04/2019، جريدة رسمي رقم 31 بتاريخ 12/05/2019.
- 11- المادة (2) من القانون 2000-48 بتاريخ 01/03/2000، جريدة رسمية رقم 10 بتاريخ 05/03/2000 .
- 12- المادة (2) من القانون 88-214 (جريدة رسمية رقم 44 بتاريخ 02 نوفمبر 1988).
- 13- المادة (2) من القانون 98-04، المؤرخ في 15 يونيو سنة 1998.
- 14- المادة (2) من القانون رقم 19-158 الموافق لـ 30/04/2019، جريدة رسمية رقم 33 بتاريخ 19 مايو 2019.
- 15- المادة (2) من القانون رقم 2000-46 والمؤرخ في 01/03/2000، جريدة رسمية رقم 10 بتاريخ 05/03/2000.
- 16- المادة (23) من القانون (19-150) بتاريخ 29 أبريل 2019، جريدة رسمية رقم 31 بتاريخ 12 مايو 2019.
- 17- المادة (3) من القانون (07-69) جريدة رسمية رقم 13/ بتاريخ 21 فبراير 2007.
- 18- المادة (3) من القانون 17-161 بتاريخ 15/05/2017، جريدة رسمية رقم 30 بتاريخ 17/05/2017
- 19- المادة (3) من القانون 98-04، والمؤرخ في 15 يونيو 1998.
- 20- المادة (4) من القانون 88-214 (جريدة رسمية رقم 44 بتاريخ 02 نوفمبر 1988).

- 21- المادة 10 من القانون رقم 04-98 مؤرخ في 15 يونيو 1998، جريدة رسمية رقم 44 بتاريخ 17 يونيو سنة 1998.
- 22- المادة 14 من قانون رقم 01-03 جريدة رسمية رقم 11 بتاريخ 19 فبراير 2003.
- 23- المادة 15 من قانون رقم 01-03 جريدة رسمية رقم 11 بتاريخ 19 فبراير 2003.
- 24- المادة 22 من قانون رقم 01-03 جريدة رسمية رقم 11 بتاريخ 19 فبراير 2003.
- 25- المادة 24 من قانون رقم 01-03 جريدة رسمية رقم 11 بتاريخ 19 فبراير 2003.
- 26- المادة 67 من القانون 04-98، المؤرخ في 15 يونيو سنة 1998.
- 27- المادة الأولى من القانون 77-80، الموافق لـ 15 مارس 1980 (ج، ر، رقم 12 مارس 1980).
- 28- المادة الأولى من القانون 402-92 المؤرخ في 31/10/1992/ج1، رقم 79 بتاريخ 02/11/1992.
- 29- المادة الأولى من القانون 255-94 بتاريخ 17 غشت 1994 ج، ر رقم 54 بتاريخ 24/08/1999
- 30- المادة الأولى من القانون 256-94، الموافق لـ 17 غشت 1994 (ج، ر رقم: 54 بتاريخ 29 أوت 1994).
- 31- المادة الأولى من القانون رقم 01-99 المؤرخ في 6 يناير سنة 1999، ج ر رقم 02 بتاريخ 10 جانفي 1999.
- 32- المادة الثانية من القانون 208-83 بتاريخ 26 مارس 1983، ج، ر رقم 13 بتاريخ 29/03/1983
- 33- المادة رقم (2) من القانون (02-03)، جريدة رسمية رقم 11 بتاريخ 19 فبراير 2003
- 34- المادة رقم (2) من القانون رقم 01-03 (جريدة رسمية رقم 11 بتاريخ 19 فيفري 2003
- 35- المادة رقم (3) من القانون (02-03)، جريدة رسمية رقم 11 بتاريخ 19 فبراير 2003
- 36- المادة رقم (3) من القانون رقم 01-03 (جريدة رسمية رقم 11 بتاريخ 19 فيفري 2019
- 37- المادة رقم (9) من القانون رقم 01-03 (جريدة رسمية رقم 11 بتاريخ 19 فيفري 2019
- 38- المادة رقم 02 من القانون 311-03، جريدة رسمية رقم 57 بتاريخ 21/09/2003.
- 39- المواد (2)، (5)، (8) من القانون (19-150) بتاريخ 29 أبريل 2019، جريدة رسمية رقم 31 بتاريخ 12 مايو 2019.
- 40- المواد، رقم (2) (3) (5) (6) من القانون (07-69) جريدة رسمية رقم 13 بتاريخ 21 فبراير 2007.

ج- الأوامر

1- الامر رقم 03-01 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 47 بتاريخ 2001/08/22.

خامساً-المديريات:

- 1- غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الوادي، دليل الصناعة التقليدية الجزائرية، 2017.
- 2- محافظة الغابات لولاية الوادي
- 3- محافظة المهرجان الثقافي المحلي للثقافات والفنون الشعبية لولاية الوادي، الوادي سحر الجنوب ودفء الصحراء، دار الثقافة لولاية الوادي، 2014.
- 4- مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي 2016.
- 5- مديرية الأشغال العمومية لولاية الوادي، مصلحة الاستثمارات، 2018.
- 6- مديرية البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال لولاية الوادي، 2018.
- 7- مديرية التخطيط والبرمجة لولاية الوادي، 2019.
- 8- مديرية التكوين والتعليم المهنيين لولاية الوادي، مصلحة التمهين، 2019.
- 9- مديرية الثقافة لولاية الوادي، مصلحة التراث الثقافي، 2019.
- 10- مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، 2019.
- 11- مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، فيفري 2020.
- 12- مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، مصلحة الإحصائيات، 2019.
- 13- مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بسكرة: 2020.
- 14- مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية ورقلة: 2020
- 15- مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي، مصلحة الرياضة، 2017.
- 16- مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي، مصلحة نشاطات الشباب، 2018.
- 17- مديرية الصناعة لولاية الوادي، 2018.
- 18- مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، 2018.

19- مديرية الموارد المائية لولاية الوادي، 2018.

سادساً- التصريحات:

- 1- تصريح رئيس ديوان السياحة والصناعة التقليدية بدائرة قمار ولاية الوادي، حصة فوروم التحرير، جريدة التحرير الجزائرية، يوم 24/نوفمبر/2019.
- 2- تصريح سفير الاتحاد الاوروبي بالجزائر، نقلا عن وكالة الانباء الجزائرية. يوم: 2019/11/27.
- 3- تصريح مدير غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الوادي، جريدة الشعب اليومية، بتاريخ 2020/01/17.
- 4- تصريح مدير غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الوادي، حصة فوروم التحرير، جريدة التحرير الجزائرية، يوم 24 نوفمبر 2019.
- 5- تصريح وزيرة الثقافة السيدة مرداسي، نقلا عن وكالة الأنباء الجزائرية: 2019.

سابعاً- المقابلات

- 1- مقابلة شخصية مع بن علي صاحب وكالة بن علي للسياحة والسفر بولاية الوادي، يوم 2020/03/05، سا: 10 صباحا
- 2- مقابلة شخصية مع قمودي الطيب صاحب وكالة قمودي للسياحة والأسفار بالولاية، يوم 2020/02/25، سا: 12:10 صباحا.
- 3- مقابلة شخصية مع قريشة أحمد، صاحب أقدم حرفة تقليدية بولاية الوادي، يوم 2020/02/28، سا: 11:00
- 4- مقابلة شخصية مع قريشة أحمد، صاحب أقدم حرفة تقليدية بولاية الوادي، يوم 2020/02/28، سا: 11:00.

المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً - الكتب

- 1- Dictionnaire Larousse .librairie française. France.
- 2- Direction d'Energie du la wilaya El Oued. 2018
- 3- Direction du tourisme et de l'artisan de la wilaya d'eloued 'El Oued au pays de la lumiere 'un ocean de beaute '2017.
- 4- Ministere de l'Amenagement du Territoire, de l'environement et du tourisme, shema directeur d'amenagement touristique (sdat 2030) livre 2, janvier 2008
- 5- Ministere de l'Amenagement du Territoire, de l'environement et du tourisme, shema directeur d'Amenagement Touristique<<SDAT 2030>>livre 1, Janvier 2008.
- 6- Ministere de l'amenagement du territoire, de l'environement et du tourisme, shema directeur d'amenagement touristique (sdat 2030) livre 3, janvier 2008.
- 7- Ministere de l'amenagement du territoire, de l'environement et du tourisme, shema directeur d'amenagement touristique (sdat 2030) livre 5, janvier 2008.
- 8- Ministere de l'amenagement du territoire, de l'environement et du tourisme, shema directeur d'amenagement touristique (sdat 2030) livre 4, janvier 2008.
- 9- Ministere de l'amenagement du territoire, de l'environement et du tourisme, shema directeur d'amenagement touristique (sdat 2030) livre 4, janvier 2008. Wilaya d'El-Oued 'Monographie W. El oued. 2018.

ثانياً - المواقع الالكترونية:

- 1- 2m.ma/ar/news/20190813-2019
- 2- Andi.dz/index.php/ar/123-dispositif-d-encouragement-et-dincitation-a-l-investissement/678-quel-est-son-role
- 3- Andi.dz/index.php/ar/a-propos

- 4- Andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises
- 5- Andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi
- 6- [Andi.dz/index.php/ar/quiche-unique.](http://Andi.dz/index.php/ar/quiche-unique)
- 7- [Andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages.](http://Andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages)
- 8- Echoroukonline.com
- 9- http://aps.dz/ar/culture/72531_70
- 10- [http://eeas.europa.eu/archives/delegations/algeria/documents/press_corner/2015/brod.](http://eeas.europa.eu/archives/delegations/algeria/documents/press_corner/2015/brod)
- 11- <http://mawdoo3.com>
- 12- http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=2139
- 13- http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=221
- 14- http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=2317
- 15- http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=2447
- 16- http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=2834
- 17- http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=385
- 18- <http://www.mta.gov.dz>
- 19- <http://www.pzca.dz/index.php/2-non-categorise/60-projet-parcs-culturels-algeriens-pzca>
- 20- [HTTPS://www.siahasah.com/best-cities-to-visit-in-algeria](https://www.siahasah.com/best-cities-to-visit-in-algeria)
- 21- [HTTPS://WWW.urimps.com](https://WWW.urimps.com) algeria
- 22- <https://www.Djazairess.com/eldjournhouria/12620>
- 23- <https://www.Dtabiskra.com/ar/index.php#>
- 24- <https://www.dta-naama.dz/index.php/table>
- 25- <https://www.dta-ouagla.com>
- 26- <https://www.midipi.gov.dz/?224>
- 27- <https://ar-wikipedia-org-wiki>
- 28- <https://www.artisanat.gov.ma/ar/>
- 29- [https://www.cnra.dz/?page_id:1743/lang=ar.](https://www.cnra.dz/?page_id:1743/lang=ar)
- 30- <https://www.el-massa.com>
- 31- <https://www.google.com/images.igual>
- 32- <https://www.m.culture.gov.dz/index.php/fr/agence-national-des-secteurs-sauvegards>
- 33- [https://www.m-culture.gov.dz/index.php/fr/office.de.parc.](https://www.m-culture.gov.dz/index.php/fr/office.de.parc)
- 34- <https://www.m-culture.gov.dz/index.php/fr/textes-juridiques-patrimoine-culturel/classement-des-biens-culturels/57-ouverture-dinstance-de-classement-des-sites-et-monuments-historiques>
- 35- <https://www.m-culture.gov.dz/index.php/fr/textes-juridiques-patrimoine-culturel/classement-des-biens-culturels/56-sites-et-monuments-historiques>

- 36- <https://www.m-culture.gov.dz/index.php/fr/textes-juridiques-patrimoine-culturel/classement-des-biens-culturels/57-ouverture-d%E2%80%99instance-de-classement-des-sites-et-monuments-historiques>
- 37- <https://www.mta.gov.dz/?pageid=7287lang=ar>
- 38- <https://www.mta.gov.dz/?pageid=7290lang=ar>
- 39- https://www.vitamedz.com/-/Articles_0_2513716_0_1.html
- 40- Pro.medias-dz.com/article.php?id=1057890095&lang
- 41- Sudhoutons-dz/index.php/ar/2016-04-28-21-25-16/1065-5-4-54-5
- 42- Tourisme.gov.tn/ar/realisations-et-perspectives/tourisme-en-chiffres.html
- 43- www.Altahrironline.com/ara/articles/173626
- 44- www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme
- 45- www.m-culture.gov.dz/index.php/ar/
- 46- www.m-culture.gov.dz/index.php/ar/
- 47- www.mta.gov.dz/?page_id=7253&lang=ar#first_bloc
- 48- www.Mta.gov.dz/?page_id=7275&lang=ar
- 49- www.tahwas.net
- 50- www.tourisme.gov-tn/ar/realisations-et-perspectives/tourisme-en-chiffres.html
- 51- www.wilaya-illizi.dz/ar/presentation-geographique-de-la-wilaya/

الملاحق

ملحق رقم (01): يوضح جدول تطور الطاقة الإيوائية المصنفة حسب الأسرة للفترة (2012-2019) للمملكة المغربية:

السنة	عدد الأسرة	ملاحظة
2012	199973	تشكل الفنادق المصنفة من فئة 3*
2013	212415	و4* و5* والنوادي الفندقية 54% من إجمالي عدد المؤسسات الإيوائية السياحي بالمملكة المغربية.
2014	223050	
2015	233550	
2016	244971	
2017	253830	
2018	261256	
2019	268800	
المجموع	1897345	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات:

-وزارة السياحة والنقل المغربية، الطاقة الإيوائية، متاح على الموقع:

تاريخ الاطلاع: 2019/12/30. سا: 21:15.

ملحق رقم (02): يوضح جدول تطور الطاقة الإيوائية المصنفة حسب الأسرة للفترة (2012-2018) للجمهورية التونسية

2016		2015		2014		2013		2012		2011		2010		2009		السنوات
طاقة	عدد	طاقة	عدد	طاقة	عدد	طاقة	عدد	طاقة	عدد	طاقة	عدد	طاقة	عدد	طاقة	عدد	
الإيواء	المؤسسات	الإيواء	المؤسسات	الإيواء	المؤسسات	الإيواء	المؤسسات	الإيواء	المؤسسات	الإيواء	المؤسسات	الإيواء	المؤسسات	الإيواء	المؤسسات	المناطق السياحية
(السرير)	السياحية	(السرير)	السياحية	(السرير)	السياحية	(السرير)	السياحية	(السرير)	السياحية	(السرير)	السياحية	(السرير)	السياحية	(السرير)	السياحية	
24108	112	25549	141	24437	131	24959	132	24811	128	23493	130	23485	129	23160	128	تونس-زغوان
40490	116	41078	115	39894	113	39683	112	41475	113	44333	125	44333	125	45274	131	نابل-الحمات
4010	107	40138	107	40789	112	40869	113	40713	113	41635	115	41275	115	40505	116	سوسة-القيروان
19602	44	19724	45	19602	45	19424	45	18862	44	18820	43	18820	43	18810	43	ياسمين الحمامات
18848	42	22222	47	23422	48	23422	48	24823	52	25449	53	25449	53	25449	53	المنستير - صفاقس
14022	67	13968	75	14030	68	14006	69	14006	69	14449	70	14449	70	13292	68	المهدية-صفاقس
55966	165	57125	167	56349	172	56362	172	55381	170	52157	168	52112	166	51415	159	جربة-جرجيس-قابس
11332	92	11111	90	11067	87	11027	85	11547	88	11413	90	11318	87	11608	86	قفصة-توزر
572	13	570	13	616	14	570	13	452	11	434	10	434	10	534	13	سيبطة-القصرين
3535	27	3475	25	3475	25	3455	24	3455	24	3397	22	3157	20	3157	20	بنزرت-هاجة
6533	39	6432	37	6396	33	6472	34	6472	34	6566	35	6696	38	6686	39	طبرقة-عين دراهم
824		862		848		847		846		861		856		856		مجموع عدد المؤسسات السياحية
235018		241392		240077		240249		241997		242146		241528		239890		مجموع طاقة الإيواء (السرير)

المصدر: محمد تاج الدين صحراوي، مساهمة قطاع السياحة في رفع احتياطي الصرف - دراسة مقارنة الجزائر وتونس خلال الفترة 2009/2018، أطروحة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2018/2019، ص 280.

ملحق رقم (03): يوضح جدول حركة خروج المواطنين المقيمين في الجزائر للفترة (2000-2018):

2007	2006	2005	2004	2003	2001	2000	السنة
1500000	1349113	1513491	1416861	1253901	1190000	10060000	حركة المواطنين المقيمين
11.18	-10.86	1.18	13	5.37	18.29	-	معدل النمو%
2015	2014	2013	2011	2010	2009	2008	السنة
2839104	2135523	1910558	1715000	1757000	1677000	1539406	حركة المقيمين
32.95	11.77	11.40	-2.39	4.77	8.93	2.62	معدل النمو%
			2018	2017	2016	2015	السنة
			5609947	5058404	4529524	3668140	حركة المقيمين
			521.06	11.68	24.50	28.14	معدل النمو%

المصدر: إحصائيات الدوان الوطني للإحصائيات، الجزائر 2018.

ملحق رقم (04): يوضح جدول عدد الوكالات السياحية إلى غاية 2019/12/30 بولاية الوادي

الرقم	اسم الوكالة	الطبيعة القانونية	العنوان
01	شنة للسفر والسياحة	شخص طبيعي	بلدية قمار
02	رزاق هبلّة تور	شخص معنوي	بلدية الوادي
03	الأسود للسياحة والأسفار	شخص معنوي	بلدية الدبيلة
04	الثوابت للسياحة والأسفار	شخص طبيعي	بلدية الوادي
05	قمودي للسياحة والأسفار	شخص طبيعي	بلدية الوادي
06	لوس للسياحة والأسفار	شخص معنوي	بلدية الوادي
07	المؤسسة الوطنية الجزائرية للسياحة فرع الوادي	شخص معنوي	بلدية الوادي
08	بكة سفر فرع الوادي	شخص طبيعي	بلدية الوادي
09	فرع شنة للسفر والسياحة	شخص طبيعي	بلدية الوادي
10	بن علي للسياحة والأسفار	شخص معنوي	بلدية الوادي
11	قرميط للسياحة والأسفار	شخص طبيعي	بلدية الوادي
12	قباّب ترافل	شخص طبيعي	بلدية الوادي
13	اللجة للسياحة والأسفار	شخص معنوي	بلدية الوادي
14	قدوري للسياحة والأسفار	شخص طبيعي	بلدية الوادي
15	بوراس للسياحة والأسفار	شخص معنوي	بلدية الوادي
16	يونس للسياحة والأسفار	شخص طبيعي	بلدية قمار
17	وكالة النجاح ترافل أجنبي - فرع الوادي	شخص طبيعي	بلدية جامعة
18	وكالة سيوف الصحراء	شخص معنوي	بلدية الوادي
19	وكالة الرقوبة للسياحة والأسفار	شخص طبيعي	بلدية الوادي
20	وكالة البيداء السياحة والأسفار	شخص طبيعي	بلدية الوادي
21	وكالة الجنوب الشرقي للسياحة والأسفار	شخص طبيعي	بلدية الوادي
22	وكالة علي الحاج عمار	شخص معنوي	بلدية الوادي
23	الحضارة تور	شخص معنوي	بلدية الوادي
24	ساحة التوت	شخص معنوي	بلدية الوادي
25	خريجات سفر	شخص معنوي	بلدية الوادي
26	الحاج سعد للسياحة والأسفار	شخص معنوي	بلدية الوادي
27	بوصبيح للسفر والسياحة	شخص معنوي	بلدية الوادي

الملاحق

بلدية الوادي	شخص معنوي	لمين للسياحة والأسفار	28
بلدية المغير	شخص طبيعي	وكالة الدرر	29
بلدية الوادي	شخص معنوي	وكالة المزن للسياحة والأسفار	30
بلدية البيضاء	شخص معنوي	وكالة زريق تور	31
بلدية الوادي	شخص طبيعي	بيسان للسياحة تور	32
بلدية الوادي	شخص طبيعي	سويد تور	33
بلدية الوادي	شخص طبيعي	وكالة بوطيب	34
بلدية الوادي	شخص طبيعي	وكالة ورافر	35
بلدية الوادي	شخص طبيعي	وكالة ابو خليل للسياحة والأسفار	36
بلدية الوادي	/	فرع وكالة أنوار الصباح	37
بلدية الوادي	شخص طبيعي	وكالة حيوثي	38
بلدية الوادي	شخص طبيعي	وكالة فيولا	39
بلدية الوادي	شخص طبيعي	وكالة نوبلي	40
بلدية تغزوت	/	فرع وكالة بن عامر	41
بلدية الوادي	شخص طبيعي	وكالة الشفاء	42
بلدية الوادي	شخص طبيعي	وكالة حوامدي للسياحة والأسفار	43
بلدية المقرن	شخص طبيعي	وكالة مصباحي للسياحة والأسفار	44
بلدية الوادي	شخص طبيعي	وكالة ومان للسياحة والاسفار	45
بلدية الوادي	شخص معنوي	وكالة زغيب للسياحة والأسفار	46
بلدية المغير	/	وكالة وادي ريغ	47

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، تقارير إحصائية حول الوكالات السياحية بالولاية، 2019.